عبد الله إمام

ديمقراطية ثورة يوليو



ديمقراطية ثورة يوليو
الناشر: دار الخيال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى

ديمقراطية ثورة يوليو

ديمقراطية ثورة يوليو

الطبعة: الأولى يناير ٢٠٠٣

رقم الإيداع: ٢٤٨٠ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى: I - 33- 5979- 977

دار الخيّال : ٠١٢٣٢٩٠٦١٨ / ٠١٢٤١٢٦٠١٤

فاكسيملى دار الخيال : ٧٩٦٢٢٤١

E- mail: Dar el Khial - egypt @ hotmail. com

□

دار الخيّال

□

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

المشرف على الإنتاج: عماد حمدى

طبع الغلاف: القطان للمطبوعات الفنية

المهندسين ت/ ٣٤٧٩١٦٣

كمبيوتر: دار جهاد ـ ت : ٧٩٦٤٧٨٣

عبد الله إمام

ديمقراطية ثورة يوليو

مطبوعات دار الخيّال

للوطن.. وللتاريخ

هذا الكتاب يسبح ضد التيار، إذ يتناول واحدة من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل ، وهى قضية الديمقراطية وثورة يوليو ، التى طالت المناقشة حولها لمدة نصف قرن ، اعتقد الذين أثاروها أنهم حققوا انتصاراً ساحقاً ، حتى أنهم سحبوا إلى ساحتهم بعض الذين يؤمنون بالثورة ، فأصبحوا يتحدثون لغتهم ، ويتكلمون بلسانهم عن مأزق الديمقراطية والثورة .. ولم تكن الديمقراطية فى مصر على اتساع صفحات التاريخ قبل الثورة ، وأثناءها ، وبعدها ، بخير ، كما أنها لم تكن أبداً غائبة .. لقد كانت منقوصة دائماً .. وكانت ومازالت المأزق .. حتى وإن اختلفت الصيغ ، وتغيرت الأزمان ، وتبدلت الظروف.

فقد عرفت مصر الأحزاب السياسية ، والمجالس النيابية المنتخبة فى وقت مبكر ، ولكن هذه الأحزاب ، وهذه المجالس ظلت بعيدة عن التعبير الحقيقى عن الشعب ، فلم تشارك فى اتخاذ القرار ، ولم يصدر القرار ـ غالبا ـ متجاوباً مع آمالها ، وطموحاتها .. ولعشرات السنين كانت القضية الوطنية ، وتحقيق الاستقلال وإجلاء المستعمر ، هو الغاية التى لاصوت يعلو فوقها ، وكانت ثورات الشعب لتحرير الوطن من الاستعباد والاستعمار ، حتى جاءت ثورة يوليو وطردت المستعمر ، لتحقق ما قامت من أجله الثورات السابقة عليها .. وفشلت فى تحقيقه .. وكل هذه الثورات تركت بصمة على طريق كفاح الشعب المصرى ونضاله .

ولم تكن الديمقراطية خلال تلك السنوات كلها بخير ، رغم وجود تعددية حزبية ، ومعارضة ، وبرلمان ، وانتخابات ، وصحافة تصرخ ، وتبادل للسلطة ، وظل الأمر محكوماً بسفارة بريطانية ، وقصر ملكى دخيل ، وأحزاب تتقاتل ، وفوق ذلك ، ومعه ، كان ثالوث الفقر والجهل والمرض ... ينهش فى جسد الأمة ، ويحول دون تمثيل حقيقى فى ظل تفاوت طبقى رهيب ، كان ملايين الفلاحين والعمال يساقون خلاله لانتخاب سادتهم مرغمين بحكم الثراء والنفوذ ، وبحكم أن جميع المرشحين من الأحزاب المختلفة ، لا يختلفون إلا فى مدى سطوتهم ، ومدى خضوع الناخبين فى دوائر يملكون كل ما فيها من أرض .. ونبات ... وحيوان ، وإنسان أيضا .

البعض يشيد بهذه الديمقراطية بينما الآخرون لم يتحدث أحد منهم عن هذه الديمقراطية ، ليس تسليما بفسادها ، ولا لأنهم أسقطوها من حساب الزمن ، ولكن لأنهم يستهدفون فقط الثورة .. وجمال عبدالناصر بالذات .. فكل الحديث يدور عن ثورة يوليو ، تجاهلاً عن عمد بأنها حلقة فى سلسلة ثورات وانتفاضات ترسم نضال الشعب المصرى وتاريخه ، حتى لو لم ير بعض هؤلاء فى ثورات مصر السابقة ما يستحق التوقف عنده .. أو أنها حققت كل شىء رغم أنها أسفرت فى النهاية عن نتائج عكس ما قامت من أجله . فالثورة العرابية انتهت باحتلال الإنجليز مصر ، وثورة ١٩ انتهت ببقاء الإنجليز ، ولم يتحقق الاستقلال التام ، ولا الموت الزؤام ، وفقاً للشعارات التى كانت مرفوعة.

❑

جاءت ثورة يوليو فى قمة أزمة الديمقراطية .. وزارة تتغير كل أربعة شهور ، القاهرة احترقت ، والبرلمان توقف ، والأحكام العرفية أعلنت ، والصحافة روقبت ، وكل الفئات أضربت وتمردت ، وقائع الفساد طفحت ، الحكومات أعلنت إفلاسها ، والأحزاب تهاوت .. النظام الحزبى لفظ أنفاسه ، وبدأ يطوى أوراقه استعداداً للرحيل ، وعندما طلبت الثورة من الأحزاب أن تطهر صفوفها من المفسدين تسابقت قيادات الأحزاب ، كل يقدم رأس قائده ... أو زعيمه ... أو زميله ..!!

وسط هذا التناحر كان سهلاً أن تزول الأحزاب بجرة قلم ، فلا قواعدها احتجت ، ولا قادتها تحركوا .. وكان هناك من كبار رجال القانون ، وأساتذته وفقهائه ، من شجعوا ، ومن رسموا الطريق ، وكانت الخلافات بين مجموعة الشباب الذين استولوا على السلطة ـ مثل ما يحدث فى كل الثورات ـ وهم يبحثون عن طريق المستقبل .. بعضهم تشعلق فى قضية الديمقراطية الليبرالية ، مع ما فيها من بريق ، وبعضهم اندفع يتحمس لها متنكراً لايدلوجيته

وأفكاره .. وكانت طموحات المواطنين أن يبدأوا بالثورة ومعها حياة خالية من الشوائب .. ولكن قضية الديمقراطية كانت بالنسبة للبعض ستاراً ... وهكذا كانت الديمقراطية قميص عثمان .. تختفى وراءه الأطماع ، والتشبث بالسلطة .

❑

كانت معادلة غريبة .. وتجمعا مريبا .. من الذين اتخذوا شعار الديمقراطية مطية للوصول إلى أهدافهم فى بداية الثورة ، فقد كانوا خليطا من أعداء الثورة ، والذين أضيروا، والذين ضربت آمالهم وأطماعهم ، والذين بحكم انتمائهم الفكرى ضد الديمقراطية الليبرالية ، وكانوا من أشد أعدائها .. وانضم إليهم الذين كانوا ضد الأحزاب.. وضد البرلمان .. وضد الديمقراطية .

كان الإقطاعيون يطالبون بعودة الديمقراطية .. وكان الشيوعيون يحملون نفس المطلب، وكان الإخوان المسلمون ـ والديمقراطية لديهم من نواقض الوضوء ـ قد انقضوا مطالبين بالديمقراطية .. وكان رجال الأحزاب يحلمون بالعودة إلى مواقعهم واستطاعوا أن ينفثوا سمومهم وأفكارهم ، وأن يتسللوا إلى صفوف الثوار .

❑

اعتمدت ثورة يوليو ، على التجمع الجماهيرى الواحد ، بعد أن رفضت الحزب الواحد، والتعددية الحزبية ، وفترات التحول يغلب عليها التنظيم الواحد .. وكانت الثورة تتحول بالمجتمع وتغيره ، وتخوض المعارك الداخلية والخارجية ... الواحدة تلو الأخرى .. تخرج من معركة إلى معركة ، فى ظل تنظيم جماهيرى واحد ، يحشد الجماهير ليخوض معها وبها معارك البناء والتنمية والحرية والتحرر .. وتلك كانت طبيعة العصر ... فى دول العالم الثالث كله تقريبا .

كانت الديمقراطية منقوصة .. ولم تكن غائبة .. ومتى كانت حاضرة ، وقوية فى مصر.. ؟ ومع ذلك فإن هذه الديمقراطية أتاحت قدراً واسعاً من المشاركة .. ومن الاتفاق ، ومن الاختلاف .. ومن إقامة المؤسسات التى امتدت من البرلمان إلى كل المرافق ، وإلى كل المواقع ، تشرك الجماهير فى الرأى ، وفى الإدارة .. وفى صنع القرار .

كان لثورة يوليو ، إبداعها الخاص فى قضية الديمقراطية .. بعد أن استبعدت ـ مؤقتا ـ صيغة التعددية الحزبية ، ورأت أن تربط حرية تذكرة الانتخابات ، بحرية رغيف الخبز ، وأن تضمن للأغلبية المحرومة أن تشارك ، وتراقب ، وتصدر التشريعات ، بعد أن تخلصت من سيطرة واستغلال رأس المال ، ومن تحكم الإقطاع ، ومن الفاسدين ، والمفسدين .. فلم يكن

هناك من ينهبون ، ولا من يهربون ، ولا من يرتشون ، ولم يوجد بين ممثلى الشعب من يسرقون ، ولا من يتاجرون فى المخدرات ، ولا من يستغلون نفوذهم ، ولا من يستولون على أراضى الدولة ..

لم يكن فى قمة مواقع السلطة ، ولا بين المسئولين الكبار ، أو الصغار من استغلوا نفوذهم ، ولا من تاجروا ، وأثروا ثراء فاحشاً أو غير فاحش .. وليس بينهم واحد يملك بالاستيلاء أو بالشراء بيتاً أو قصراً فى ساحل شمالى أو جنوبى .. فقد كان الفساد محدوداً وضعيفاً فى ظل قطاع عام منتشر ومتشعب .. من الصناعات الحربية إلى تربية الكتاكيت... كانت مقدرات الشعب فى يده ، وتحررت الإرادة الوطنية خلال معارك البناء، وتأكيد القرار الوطنى المستقل .. ليكون القرار كله نقياً للشعب .. ولصالح الشعب .

وكان هناك قبل ذلك كله ـ ومعه ـ زعامة كاريزمية طاغية مخلصة ومحبوبة ، أعطت الجماهير ، فأعطتها بلا حساب .. بكل الحب والثقة ، بقدر ما أعطت من جهد وإنجاز ، وكانت إحدى المشكلات أن ركن الناس إلى زعامة عبدالناصر ووطنيته باعتباره أباً وأخاً وقائداً للجميع يعمل لصالحهم ، وأنه مسئول عن توفير كل احتياجاتهم ، وهذه كان لها تأثير كبير لابد من وضعه فى الحسبان عند أى مناقشة تختص تلك الفترة الصاعدة من حياة مصر .. وكان لابد من التآمر لإيقاف هذا المد الصاعد الشامخ حتى لا تقوم فى هذه المنطقة دولة حرة كبرى .

❑

كل القضايا التى تتعلق بالممارسة الديمقراطية التى حولها البعض إلى قميص عثمان .. والتى أثير من خلالها ضباب كثيف .. يناقشها هذا الكتاب .. بدءاً من دور محمد نجيب فى الثورة .. وانتهاء بقضايا التأميم والتعذيب والحراسات .. بما استدعى المرور على بعض التنظيمات الحزبية السابقة وعلاقة الثورة بها ، كما يتعرض ـ ربما لأول مرة ـ بصراحة ـ إلى جانب من علاقة الشيوعيين بالثورة ، والقضايا التى يتحدثون عنها فى كل مناسبة ، وبدون أى مناسبة ، وغير ذلك من القضايا التى طفت على السطح فى الفترة الأخيرة ، وتمس قضية الديمقراطية من قريب أو من بعيد .

لقد كانت الخطوط الرئيسية لهذا الكتاب ، تلح على منذ فترة .. حتى شاءت إرادة الله العلى القدير أن يجئ فى هذا الوقت مع ما قد يسببه من متاعب .. ولكن كل هذا الصراخ وكل هذا النحيب حول الديمقراطية ، لابد أنه سوف يستوعب رأيا آخر ، مهما كان مختلفاً ، فالحقيقة لن تضيع ، مهما أهيل فوقها من أطنان الأكاذيب .

بقيت كلمة .. وملاحظة .. وسؤال .. واعتذار ..

الكلمـة : أنني حاولت .. حاولت قدر جهدى أن أكون موضـوعياً .. وأعتقد .. أعتقد إلى حد كبير أن الله سبحانه وتعالى .. وفقنى إلى ذلك .

الملاحظة : أن ثورات العالم حدثت .. وغيرت وبدلت ... وأصابت وأخطأت .. ومضت بعد أن أصبحت جزءاً حيا ومـؤثراً من تاريخ الأمم ، وعاشت فى وجدانها ، وتركت بصمات لن تزول .. يجنى الناس جميعاً ثمارها .. ولن يستطيع أحد محوها .

الســؤال : عن أخطاء يوليو .. نعم لثورة يوليو أخطاء مثل كل عـمل يقوم به البشر خاصة إذا كان عملاً كبيراً وعظيماً ومتشعباً ، ولم أتعرض لها ، حتى لا أزيد عدد العاطلين ... عندما أحرم القـافلة التى تبحث ، وتـنقب ، وتجسد هذه الأخطاء ، مـن أهم أعمالهـا ... ومقـومات وجودها .

الاعـتـذار : إلى العديد من أصدقائى .. لا أعتقـد أن الخلاف فى الرأى سوف يفسد للود قضية .. لقد تأثرت بعلاقاتى فقلت بعض ما حدث .. البعض فقط ... فى وقت نحتاج فيه إلى الكل ... وألا نحجب .. شيئا .. خاصة إذا كان الحديث عن الديمقراطية .

وأخيراً .. فهذه هى الحقيقة كما أراها .. أقولها للوطن .. وللتاريخ .

عبدالله إمام

الديمقراطية: لمن ولماذا؟!

«الديمقراطية»... هى أكثر الكلمات إثارة للجدل فى العالم كله، وكان الجدل قاصراً على العالم الثالث وحده، وتحول أخيرا إلى العالم الأول، بعد أن اتجهت الدول التى كانت تباهى الأمم بما توفره من ديمقراطية وحريات إلى القمع، والرقابة، والإرهاب، ومحاكمة للعقيدة وللفكر .. وبعد أن كانت الدول النامية تحكم بقوانين طارئة واستثنائية تحد من حرية المواطن تحولت فى الدول الكبرى إلى قوانين عامة، ونظام حياة دائم لا مجال للتخلص منه.

وسقطت أكبر واحات الديمقراطية بمفهومها المتكامل فى العالم، ولم يبق من الديمقراطية فى أغلب دول العالم إلا الشكل، كالعلم، والنشيد، خاصة فى الدول التى أعلنت أخيراً أنها مستقلة، بينما تكبلها قيود التبعية بصيغ مختلفة بعد أن اختفى الاستعمار العسكرى، وغير من شكله ومن مواقعه.

ليس للديمقراطية خط واحد، ولا صيغة محددة، ولا قضبان سكك حديدية لابد أن تسير عليها، حتى يحكم بوجودها .. فقد تتعدد الأساليب وتختلف الوسائل للوصول إلى أن يشارك الشعب فى إصدار القرار، وفى أن يحكم نفسه بنفسه، ويعبر عن رأيه، ويصدر من القوانين والقرارات ما يرسم له أسلوب حياته فى الحاضر وفى المستقبل .. ويغير من السلطة متى يريد إذا لم تحقق أهدافه، ولقد رأينا نماذج مختلفة من التطبيقات الديمقراطية، فى مجتمعات متعددة، معاصرة وقديمة، بيد أن الذين مارسوا الديمقراطية على الطريقة الغربية،

فى صيغة الأحزاب والبرلمان ، ووجود أحزاب تعارض ، وأحزاب أخرى تحكم ، وما يستتبعها من منافذ للحرية ، وأدوات التعبير ومنها صحافة للأحزاب ، وللأفراد ، وللتنظيمات ، يرون أن هذه هى الصيغة ـ ربما ـ المثلى والوحيدة لممارسة الديمقراطية .. ولا يرون صيغة أخرى لتحقيق هذا الهدف ، وربما كان سبب بعض ذلك شيوع النظام الغربى وثقافته ، وسيطرته وسطوته ، وغزوه كل الأفكار ، وإبهاره ... وهو يزين هذه الحياة ، ويعرض القشرة اللامعة منها ، بعيداً عن المهمشين ، والملونين ، والفقراء ، والمطحونين .

كان الاتحاد السوفيتى يقول أنه دولة ديمقراطية ، وكانت الولايات المتحدة تقول أنها دولة ديمقراطية ، مع الاختلاف الفكرى بينهما ، والعداء الأيدلوجى الشديد .. كان الشرق يدعى الديمقراطية ، والغرب يدعى الديمقراطية .. وكل على طريقته ، وكل له أنصاره ، وأتباعه وأشياعه الذين يعتقدون فى صحة مقولاته .

والديمقراطية الغربية ، التى أطيح بها أخيراً فى الولايات المتحدة ، بقوانين القمع ، والمراقبة ، تحت ادعاء مكافحة الإرهاب ، بما كانت تتيحه من حريات مطلقة ، وتداول للسلطة ، وحريات ، كانت أقرب الصيغ لضمان حقوق الإنسان ، حتى ولو أخذ عليها إهدار رأى أغلبية أخرى تقل عنها بصوت واحد .. وتجعل الفيصل فى كل الأمور ، لمن يملك المال الذى يوصله إلى مجلس التشريع والرقابة ، فليس بين أفراد الشعب العاديين ، وهم الأكثرية الساحقة من يستطيع أن يكون عضواً فى برلمانات الدول الغربية ، وفى أمريكا مثلاً تسيطر أيضا إلى جانب سطوة رأس المال أموال اليهود التى تحدد معالم الانتخابات فيها ، وتقرر بلايين الدولارات مصائر حتى الرؤساء ، وهناك مئات الدراسات حول شركات الاحتكارات العالمية، والمتعددة الجنسيات التى تمنع من يعترضها حتى أن يجرؤ على الكلام .. مجرد الكلام ، بعد أن أحكمت قبضتها على المؤسسات الدستورية ، ومنظمات النشر والصحافة والإعلام .

❑

أكثر من نصف العالم ، يعيش بعيداً عن الديمقراطية ، بهذا المفهوم الليبرالى الغربى ، بين شورى ، ملزمة أو غير ملزمة ، ومجالس معينة ، أو مشاركة فئات بعينها فى الرأى ، وإهدار لأصوات النساء .. ورئاسات عسكرية ، وأخرى مزيفة ، ومجالس شكلية ، وبرلمانات مزورة ، وأحزاب تحتكر السلطة وتمنع تداولها ، وتسيطر عليها قوى تعمل ليكون القرار فى خدمة مصالحها وحدها ، حتى ولو تعارض مع مصالح الغالبية التى تدعى أنها جاءت لتمثلها.

وليس هذا انتقاصاً من أهمية ، وضرورة وجود الديمقراطية ، ولا حطا من قيمتها ، ولا تبريراً لأى موقف .. وحتى لا يظن أحد أن فى ذلك تسفيها ، أو تقليلا من الإيمان الشديد

بأهمية حق الإنسان فى أن يحكم نفسه بنفسه ، وأن تصان حرياته وكرامته ، وتحفظ له حقوقه ، ويكون له حق اختيار حكامه ، وعزلهم ومناقشتهم وكشف أخطائهم مع تقرير مبدأ تداول السلطة باعتبارها أساس وجوهر الحكم الديمقراطى ، فالإرادة الحرة وحرية المواطن ، وضمان حقوقه ستظل هى الوسيلة المثلى والوحيدة المقبولة لاشتراك الشعوب فى الحكم ، رغم ما يشوبها من عوار .

وأبادر ، بالقول إن الديمقراطية بأى مفهوم ، لم تكن بخير فى ظل سنوات ثورة يوليو ، ولكنها أيضا لم تكن بالصورة السيئة التى يرددها البعض .. لم تكن الديمقراطية غائبة ، ولكنها لم تكن فى أحسن أحوالها .. كانت مريضة ، ولكنها لم تكن ميتة، وكان هناك إحساس بضرورة العلاج .. وكانت وسائل العلاج مختلفة .. لأن المرض كان مختلفاً ... وكان العلاج مستمراً .. لم تكن الديمقراطية بخير .. ولم تكن متعافية ... ولكنها كانت موجودة .. وسواء كانت الظروف تفرض ذلك ، أم أنه كان ضروريا ضمن منطق الثورات وفترات التحول والمعارك التى خاضتها ، أو أنه كانت هناك أسباب ، وأعذار قهرية أو غير قهرية .. فإن الديمقراطية كانت فى أزمة ، حتى ولو جاءت فى نهاية الأهداف الستة للثورة.

وعند مناقشة أية قضية من قضايا ثورة يوليو ، وخاصة الديمقراطية ، فإنه ينبغى ألا نغفل أمرين : الأول هو الظروف والتوقيت والمناخ الذى وقعت فيه هذه القضية ، وكان مناخ الخمسينيات والستينيات وأفكاره ومايدور فى العالم مختلفاً عن اليوم .. والأمر الثانى : هو قيادة عبدالناصر التاريخية وشخصيته الكاريزمية ، وإيمان الجماهير الأسطورى به ، وبدوره، وبقيادته ، وبالسير خلفه ، وتلك واحدة من أبرز النقاط التى يجب أن توضع فى المقدمة عند مناقشة أية قضية تتعلق بالديمقراطية خلال سنوات حكم عبدالناصر ، التى قطع الثوار مسافة طويلة للوصول إليها فى مواجهة الأعداء والمؤامرات من الداخل والخارج ، عبر مساحات مغروسة بكثير من الألغام ، استطاعت الثورة تطهير أكثرها ، فعملت على إقرار الديمقراطية الاجتماعية قطعاً لنصف المشوار .. ولكنها لم تواصل المسيرة الكاملة نحو الديمقراطية السياسية، وقد رأت الثورة أن تبدع طريقاً ديمقراطياً مختلفاً وخاصاً بها ، وكان الفكر الذى انطلقت منه هو ربط الديمقراطية السياسية ، بالديمقراطية الاجتماعية ، حرية تذكرة الانتخاب ؛ بحرية الحصول على رغيف الخبز ، فهما وجهان لعملة واحدة .. وقد اعتمدت الديمقراطية الاجتماعية على العدل فى توزيع الثروة مصحوبا بمشروعات التنمية ، وبعد نقل هياكل الإنتاج الرئيسية إلى الملكية العامة ، ضمن معارك البناء لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وتحرير الإرادة الوطنية ، وقد وضعت المعارك التى خاضتها الثورة وأحداث التحول

الاجتماعى، ونقل هياكل الإنتاج للملكية العامة من يومها الأول عراقيل أمام الوصول إلى البناء الديمقراطى بشكله الصحى ، كما تصورته .. «فسيادة الإقطاع المتحالف مع رأس المال تمكن لهما طبيعيا من السيطرة على العمل السياسى وتوجيهه لخدمة هذا التحالف» ، والديمقراطية القديمة بهذا المعنى ـ وفقاً لتعريف عبدالناصر ـ «لم تكن إلا ديكتاتورية الرجعية ، فلا تتحقق الديمقراطية فى ظل سيطرة طبقية » .. كان صعباً بل مستحيلاً أن تتم الإجراءات والمعارك التى خاضتها الثورة فى ظل ديمقراطية ليبرالية ، ولم يحدث ذلك فى أية ثورة فى العالم .. وأمامنا تاريخ الثورات كلها.. من الثورة الفرنسية غرباً ، إلى الثورة الروسية شرقاً . إلى ما حدث فى دول العالم الثالث كله.

❑

ومصر دولة عريقة ، لها تاريخ فى النضال من أجل الديمقراطية إذ أصدر الخديوى إسماعيل ـ ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ـ قراراً بانتخاب أعضاء مجلس شورى النواب ، وتكون المجلس من ٧٥ عضوا مدته ٣ سنوات لمناقشة المسائل التى تعرضها عليه الحكومة ووضع لائحة أسماها «حدود ونظام مجلس شورى النواب» ، وقد استمر ١٢ عاماً ، وحدثت أزمة كبرى مع أولى هذه الممارسة البرلمانية عندما كلف ناظر الداخلية بإبلاغ المجلس بفض دورته ـ ٢٧ مارس ١٨٧٩ ـ وأصر المجلس على الاستمرار فى مباشرة عمله ومراقبة الحكومة وعرض الميزانية عليه ، وتقدم شريف باشا بمشروع أول دستور يعطى النواب حق الاستجواب أقره المجلس ـ ٢ يونيو ١٨٧٩ ـ ولكن الخديو توفيق الذى جاء بعد عزل أبيه إسماعيل استجاب لبريطانيا وفرنسا وعطل الحياة النيابية عامين ، واستمر المجلس حتى جاء مجلس شورى القوانين فى نوفمبر ١٨٨٢ من ٣٠ عضواً ، نصفهم منتخبون على درجات ، ونصفهم معينون مدى الحياة بمن فيهم الرئيس وأحد الوكيلين ، ثم ألغى مجلس شورى القوانين لتجئ الجمعية التشريعية الاستشارية من ٨٣ عضواً بين منتخبين ومعينين وقد انتخب سعد زغلول وكيلا لها فى يناير عام ١٩١٤.

ومع هذا التاريخ الطويل والعريق فإن قضية الديمقراطية تثور منذ ما قبل ثورة يوليو .. وإذا اختصرنا المسافات حتى نصل إلى الربع الأول من القرن الماضى ، عندما صدر دستور سنة١٩٢٣ منحة من الملك فؤاد الأول بعد أن وضعته لجنة أصدر رئيس الوزراء عبدالخالق ثروت قراراً بتشكيلها من ثلاثين عضواً وقاطعها حزب الوفد ، أكبر الأحزاب السياسية ، ووصفها زعيمه سعد زغلول بأنها « لجنة الأشقياء»..

وكان قد أعلن «استقلال مصر» فى ١٥ مارس ١٩٢٢ بعد أن أصدرت بريطانيا تصريحاً بإلغاء الحماية عليها فى ٢٨ فبراير ، وأعلن السلطان فؤاد نفسه ملكا ، وجعل الملك وراثيا فى أسرة محمد على ، وفقاً لما نص عليه الدستور الذى صدر يوم ١٦ مارس ١٩٢٣ .. وهذا الدستور لم يحترم منذ اليوم الأول ، ولم يحافظ لا على نصوصه ، ولا على روحه .. حتى صدر أمر ملكى بعد سبع سنوات بإيقافه ، وأعلن دستور جديد ، ثم سقط الدستور الجديد ، وعاد الدستور القديم ... ولم تشهد مصر طوال تاريخها انتخابات حرة ولا نزيهة ، وزيفت كل الوزارات جميع الانتخابات ، وزورت إرادة الناخبين ، لم يختلف فى ذلك حزب عن حزب ، ولا وزارة عن وزارة أخرى ، إلا فى شكل التزوير وأساليبه وحجمه... وجميع الذين كتبوا عن تلك الفترة ، من سياسيين ، ومؤرخين ، تحدثوا عن تزوير الانتخابات ، حتى إن رئيس الوزراء إسماعيل صدقى باشا نفسه صاحب القبضة الحديدية ، والذى أوقف الدستور ، وكان رائداً فى العصف والقسوة والجبروت ، وبطلاً فى تزييف إرادة الشعب ، يتحدث فى مذكراته عن تزوير الانتخابات الذى قامت به ـ طبعاً ـ وزارات أخرى غيره ، وعندما أصدرت حكومة زيوار باشا مرسوماً بحل البرلمان بعد تسع ساعات من اجتماعه الأول ، يدافع صدقى باشا عن إلغاء الدستور ويقول أن ذلك كان للمصلحة الوطنية العليا «فدستور ٢٣ لم يحقق ما عقد عليه من الآمال من أنه خير ما تمتعت به البلاد من صور الحكم ، وأكفلها بإقرار النظام والسلام ، وتوجيه الأمور إلى خير الغايات على يد الصالحين لذلك ، القادرين عليه» «ويرى إسماعيل صدقى أن النظام الحزبى هو الذى عرقل سير المفاوضات لتحقيق الجلاء .. وكانت لجنة الثلاثين التى وضعت الدستور قد اقترحت أن يكون لقب الملك ـ ملك مصر والسودان ، واعترض المندوب السامى ، وقدم للملك إنذاراً ، فتم سحب النص على الفور.

لم يضبط المؤرخون وزارة واحدة أسقطها البرلمان على امتداد تاريخه فكل وقائع الفساد والإفساد ، وكل الاتهامات والاستجوابات ـ كما هى العادة ـ كانت تنتهى بإغلاق باب المناقشة ، والعودة إلى جدول الأعمال ، وفى أحيان قليلة كانت تحول المناقشات إلى لجنة لدراستها ، كما أن كل الوزارات صاحبة الأغلبية طردها الملك !

وقد أجريت عشر انتخابات برلمانية فى فترة الدستور ، قاطع الوفد منها انتخابين ، انتخابات إسماعيل صدقى فى ظل دستوره الذى حل مكان دستور ٢٣ ، وانتخابات سنة ٤٥ التى أجرتها حكومة الأحرار الدستوريين والسعديين .

بعد إعلان الدستور قامت وزارة يحيى باشا إبراهيم بإجراء انتخابات حرة لم يكتب

لرئيسها النجاح وحصل الوفد على أغلبية ساحقة ، وكلف سعد زغلول بتشكيل الوزارة فى يناير ١٩٢٤ ، وكان يبدو أن الممارسة الديمقراطية قد بدأت : سواء فيما أسفرت عنه الانتخابات أو فى طريقة اختيار سعد زغلول لوزرائه أو فى تعيين خُمس أعضاء مجلس الشيوخ وكبار موظفى الدولة .

وعندما وقع حادث اغتيال السردار البريطانى فى نوفمبر طلبت سلطات الاحتلال حل البرلمان وتأجيل الانتخابات العامة ، وفى عام ١٩٢٦ أجريت الانتخابات وفاز فيها حزب الوفد ، وأسرع المندوب السامى البريطانى جورج لويد إلى سعد زغلول يطلب إليه أن يتخلى عن تأليف الوزارة ، وهدده باستعراض القوة العسكرية ، وترك سعد زغلول رئاسة الوزارة ، وتولى عدلى يكن تشكيل وزارة ائتلافية .

وتوالت أحداث التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية عامى ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ إلى أن تولى الحكم محمد محمود باشا فى يونيو ١٩٢٨ ، بعد إقالة الوزارة الوفدية فأجل الحياة النيابية ، ولما لم ينجح فى مفاوضاته مع إنجلترا فى عقد معاهدة مع الإنجليز ، قدم استقالته ، وتولى عدلى يكن تأليف الوزارة فى أكتوبر ١٩٢٩ ، وأجرى الانتخابات ، حصل الوفد على أغلبية ساحقة للمرة الثالثة وتولى مصطفى النحاس رئاسة الوزارة ، وقدم استقالته فى يونيو ١٩٣٠ ، وتولى صدقى باشا رئاسة الوزارة وألغى الدستور تماماً ، واستصدر دستور ١٩٣٠ الذى تضمن توسيع سلطات الملك وتضييق سلطات البرلمان ، وكل ذلك بتأييد سلطة الاحتلال البريطانى ..

وبعد مضى خمس سنوات على صدور دستور ١٩٣٠ تفجرت فى مصر انتفاضة قومية ، وتشكلت جبهة متحدة من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد الشعبى وبعض المستقلين ، وطلبت من الملك فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ إعادة دستور ١٩٢٣ ووافق الملك وجاء فى الأمر الملكى بإعادة الدستور «أن ذلك تم بناء على رغبته»..

والصحافة هى إحدى أدوات الممارسة الديمقراطية ، وكل الدساتير تنص على حريتها ، وشهد العصر الملكى حرية للصحافة فى غير أوقات الرقابة ، كما شهد حبساً للصحفيين ومنعاً لآرائهم ، ومصادرة للصحف ، ورقابة قاسية فرضتها الأحكام العرفية ، وأصدر محمد محمود قانوناً بتعطيل الصحف إداريا وألغى مائة صحيفة ، وأغلق صحف المعارضة، وأنذر صحف الأهرام وكوكب الشرق وروز اليوسف بالتعطيل ، وعندما جاء إسماعيل صدقى عطل كل صحف المعارضة ، ثم عطلت صحف : السياسة والأحرار الدستوريين وصدى الشرق ، وأصدر صدقى ـ ١٤ فبراير ١٩٣١ ـ تعديلاً لقانون العقوبات حول جرائم النشر

أضاف عقوبات جديدة على تهم جديدة هى الحض على كراهية وازدراء الحكم .. واستمرت الصحافة مكبلة أغلب السنوات مفروضة عليها الرقابة، حتى أن حكومة الوفد الأخيرة قبل الثورة قدمت للبرلمان مشروعات قوانين تخنق الصحافة إرضاء للقصر الملكى ، وهبت القوى الوطنية ضد مؤامرة حزب الوفد ، وهددت نقابة المحامين بإسقاط عضويتها عن عضو مجلس النواب المحامى اسطفان باسيلى الذى عهدت إليه الحكومة بتقديم مشروعات القوانين ، وعارضتها الطليعة الوفدية ، فاضطرت الحكومة لسحبها ، ولكنها أصدرت قانوناً غريباً ليس له مثيل فى العالم بحظر نشر أخبار القصر الملكى ، وكانت فضائح القصر قد فاحت وأصبحت على كل لسان .

وحول هذا القانون كتب فتحى رضوان سلسلة مقالات عن مذبحة الصحافة ، أما إحسان عبدالقدوس فقد كتب أن هذه الحكومة يجب أن تستقيل ، وتساءل أى مبدأ من مبادئ الديمقراطية يحمى ثروة عائلة البدراوى ، وسراج الدين ، وأصحاب التفاتيش .

❑

سواء كان مولد الحياة الحزبية ، بالحزب الوطنى لأحمد عرابى ، أو بكبار الملاك والأعيان وأصحاب المصالح فى جريدة «الأمة» التى تحول مؤسسوها إلى حزب الأمة ، قبل أن يجئ الحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل .. فإن النشاط الأساسى لهذه الأحزاب كان هو القضية الوطنية ، ومواجهة الاحتلال ، ولم تتبلور الأحزاب بشكل جعل لها دورا فاعلا فى الحياة السياسية إلا بعد ثورة ١٩ التى أعقبها صدور الدستور .. وكان قادتها وكبار رجالها من الأعيان وأصحاب المصالح من كبار ملاك الأراضى الزراعية ، والرأسماليين ، وأبناء العائلات ، ثم المثقفين ، وخاصة المحامين الذين لعبوا دوراً مؤثراً فى الحياة السياسية قبل الثورة ، وتم الاعتماد عليهم فى تولى مناصب الوزارة ـ ربما ـ عن تصور أن «القضية» الوطنية تستلزم قانونيين يدافعون عنها ، مفاوضين ، أو باحثين .. والملاحظ أن هذه الأحزاب أيضا لم تكن تعبر عن طبقات معينة بقدر ما كانت تجمعات لأشخاص تجمعهم القضية الوطنية .. وقيادة هذه الأحزاب استمرت فى مواقعها منذ توليها ، إلى ما بعد الثورة ... وكان رئيس الحزب ينفرد بكل القرارات .. ولم يتغير رؤساء الأحزاب أبداً إلا بالموت ، هكذا اختير مصطفى كامل رئيساً للحزب مدى الحياة ، وقد عين مصطفى كامل محمد فريد ليخلفه ، وحدثت انشقاقات فى الأحزاب منذ البداية احتجاجاً على أسلوب رؤسائها أو اعتراضاً عليهم ، وانتهت بخروج الذين اختلفوا ، ولم تتغير الزعامات ، كما لم تغير رأيها ، وأقام المنشقون أحزابا جديدة على نفس المبادئ .. والملاحظ أولاً أن الأحزاب لم تكن لها برامج

مكتوبة ، وأنها قامت على أشخاص ، والملاحظ ثانيا أن رؤساء هذه الأحزاب وقادتها كانوا من الباشوات ، فقد كانت الأحزاب تشكيلات للأعيان وكبار الملاك ، تعبيراً عن مصالحهم ، وكان الشعب الحقيقى بعيداً عن هذه الأحزاب ، غير ممثل فى قيادتها ، وقد ينتمى إليها ، وكان الوفد هو حزب الأغلبية ، والأكثر اقتراباً من الحياة الشعبية ، ورغم أن قياداته من الباشوات والإقطاعيين ، والرأسماليين ، فقد كانت جذوره بالريف وسعى إلى استقطاب العمال والمحامين ، وسمح بوجود جناح يسارى من المثقفين داخله باسم الطليعة الوفدية ، كما انبثق عن الوفد ما سمى بأحزاب الأقلية ، كحزب الأحرار الدستوريين الذى تكون فى أكتوبر ١٩٢٢ ـ من أصحاب المصالح وهم كبار الملاك ، وأبناء العائلات الثرية ، ولم يضع برنامجاً سياسياً ، وقد انشق عن الوفد لأن عدلى يكن باشا رأى أن تصريح ٢٨ فبراير بداية لحل القضية الوطنية ، بينما رأى الوفد أن هذا التصريح نكبة شديدة ، وإهدار لقضية الاستقلال ، وبعد ذلك بسنوات اختلف الباشوات أحمد ماهر والنقراشى ، وإبراهيم عبدالهادى ، مع مصطفى النحاس باشا وكونوا الهيئة السعدية ، ثم اختلف مكرم عبيد باشا سكرتير عام حزب الوفد العتيد مع النحاس باشا عام ١٩٤٣، وخرج من الحزب ، وأنشأ الكتلة الوفدية ، بل وأصدر كتاباً وضع فيه وقائع الفساد فى الوفد تحت اسم «الكتاب الأسود فى العهد الأسود» وتناول قضية نزاهة الحكم .. والحقيقة أن وقائع الفساد شملت كل الأحزاب ، وكل الوزارات ، ولم تكن قاصرة على حزب دون آخر ، فقد كان الفساد هو السمة الغالبة على الحياة السياسية ، ابتداء من القصر الملكى حيث غرق رجاله فى فساد كان آخره توريد أسلحة فاسدة للجيش أثناء حرب فلسطين ، إلى أكبر الأحزاب وهو حزب الوفد حيث امتلأ الكتاب الأسود ، بوقائع استغلال النفوذ والمحسوبيات .

وقد انقسم الحزب الوطنى إلى حزبين ، الحزب الوطنى القديم ، والحزب الوطنى الجديد ، وطلب الملك فؤاد سنة ١٩٢٥ قيام حزب الاتحاد برئاسة رئيس ديوانه حسن نشأت باشا .. وأنشأ إسماعيل صدقى باشا حزب الأمة فى أحضان القصر الملكى وهذه الأحزاب ، لم تستمر فسرعان ما تلاشت .. وبقى من أحزاب ما قبل الثورة «حزب مصر الفتاة» الذى تحول إلى الحزب الاشتراكى ..

وقد ظل «حزب» الوفد محتفظاً بأغلبيته الساحقة فى جميع الانتخابات العشرة التى أجريت خلال مدة تطبيق الدستور ومع ذلك فإنه لم يحكم سوى أكثر بقليل من خمس سنوات .. وتراجعت شعبيته فى آخر انتخابات سنة ١٩٥١ .

❑

كانت المرأة محرومة من ممارسة أى حق انتخابى فى البرلمان أو النقابات ، وحجمها الضئيل

فى العمل جعل دورها معدوماً فى الحركة النقابية سواء كانت عمالية أو مهنية .. ولم تكن هناك أساليب للممارسة الديمقراطية غير البرلمان ، فلم يكن هناك نظام للحكم المحلى ، ولا لإشراك العاملين فى الإدارة ، أو غيرها من المجالات التى اتسعت حتى أصبحنا نراها الآن طبيعية وعادية .

وترتبط الممارسة الديمقراطية فى جانب منها بالتعليم .. وكانت نسبة الأمية فى الريف تفوق ثمانين فى المائة بين الرجال ، وأكثر من ذلك بين الفتيات خاصة فى جنوب الوادى وكان عدد المدارس محدوداً ، والجامعات ثلاثة فقط للقادرين، وفى العام السابق للثورة أنشئت ٣ مدارس فقط ، بينما أقامت الثورة فى سنواتها الأولى مدرسة كل ثلاثة أيام .. وكان النشاط الحزبى فى الداخل يدور حول مكافحة الفقر والجهل والمرض ، بينما كان المشروع الأول لكل الأحزاب هو مكافحة الحفاء إذ كانت الأغلبية خاصة فى الريف حفاة الأقدام .

وكانت الأحزاب السياسية تتقاتل ، وتكثر فيها الانشقاقات ، إثر خلافات بعضها لم يخلُ من رائحة الفساد .. ولا من الاتهامات المتبادلة بين القيادات .

كان الصراع الأساسى يدور حول قضية الاستقلال الوطنى ، وإخراج الاستعمار البريطانى الذى بدأ عام ١٨٨٢ على أثر الثورة العرابية ، ولم تهدأ مقاومته حتى رحل مرغما بعد ثورة يوليو ، فبعد قيام حياة سياسية على أساس من دستور سنة ٢٣، استحوذت القضية الوطنية ـ وبحق ـ على كل الاهتمامات من السياسيين ، ومن الأحزاب ، ومن المواطنين ، وبدأت جولات من المفاوضات ، والاتفاقات ، والمعاهدات .. غطت على كل الأنشطة الأخرى ، ولم تكن قضية الديمقراطية ـ بحلوها ومرها ـ تحظى بما تستحقه ، فقد كانت العصمة كلها فى يد السفير البريطانى صاحب النفوذ الأول حتى على الملك ، الذى عاث فساداً ، ونهباً ، واستغلالاً، وأقال الوزارات المنتخبة حتى طرد إحدى الوزارات مقابل مليون جنيه تقاضاها من عبود باشا عندما اختلف مع الوزارة فى قيمة الضرائب ، وكان المطلوب منه للضرائب ٢٩ مليون جنيه ، فآثر أن يدفع رشوة للملك ليقيل الوزارة ، التى تطالبه بسداد ما عليه فدفع مليونا ... واحتفظ لنفسه ببقية الملايين عندما تغيرت الوزارة ... لقد فشلت جميع الحكومات فى حل القضية السياسية الوطنية ... وفشلت فى حل القضية الاجتماعية أيضا التى لم تكن مطروحة أبداً عند الأحزاب .. ولا عند الحكومات .

❑

اتخذت حكومة الوفد قراراً وطنياً ـ أيا كانت أسبابه ودوافعه فى هذا التوقيت ـ بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سبق أن وقعها الوفد نفسه وتجاوباً مع الحس الوطنى ، لم تعترض

الحكومة العمل الفدائى ضد الإنجليز الذين اتخذوا من منطقة القناة مستقراً ، ودبر حريق للقاهرة ، مازال الفاعل فيه مجهولاً ، كان من نتيجته أن أعلنت حكومة الوفد الأحكام العرفية ، ومنعت التجول ، وفرضت الرقابة على الصحف ، ثم أصدر الملك قراراً بإقالة الوزارة الوفدية ، بعد أن حققت له ما يريد من فرض أحكام عرفية وقمع للمظاهرات ، وتوالت على الحكم بعد الوفد أربع وزارات فى ستة أشهر .. كان واضحاً أن النظام قد أفلس ، وأنه يطوى أوراقه الأخيرة ليرحل ، فالقضية الوطنية مشتعلة ، والقضية الاجتماعية ملتهبة ، والصدور تغلى ، والعاصمة احترقت .. لا شىء تحقق هنا .. أو هناك ... فى هذه الظروف ، استولى على السلطة ٩٠ ضابطاً من الذين كانوا يعيشون نبض الشارع السياسى، ويتجاوبون معه ، ويتفاعلون مع ما يدور فى المجتمع ، وطاف بعضهم على الأحزاب والتنظيمات السياسية ، ولم يقتنعوا بها ، فكونوا تنظيماً وضعوا له أهدافاً كان فى آخرها إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، فقد رأوا أن الحياة الديمقراطية التى عاشتها مصر ، مزيفة وليست سليمة ، ولم تحقق شيئا لا للوطن ولا للمواطن .. ثورة عرابى انتهت بالاحتلال ، ثورة ١٩ انتهت ولم تحقق الاستقلال ، الدستور لم يحقق الحريات الحقيقية ، الفوارق الطبقية شاسعة ، الفساد وصل إلى قمة السلطة وقمة الأحزاب ، السفارة البريطانية تحكم وتتحكم حتى فى القصر ، وفى الأحزاب ... الوزارة تجئ بأمرها وأحيانا على دباباتها ، والأحزاب تتحرك وفق إرادتها .. وبدأ الضباط الأحرار تولى السلطة بعد استيلائهم عليها ونواياهم حسنة ، خاصة وهم تجمع يضم اتجاهات مختلفة لا يملكون برنامجا شاملاً ، ولا منهاجاً متكاملا للتغيير ، وحاولوا التأقلم مع الأوضاع السياسية القائمة ، والاستعانة بالأحزاب القديمة .. وكان ذلك صعباً ، ووجدوا نفوراً من الأحزاب التى لم تتجاوب مع رؤيتهم ، ووجدوا أيضا من يرسم لهم الطريق القانونى ، بل والدستورى ، لهدم كل البناء القديم ، وإقامة بناء جديد مختلف .. وهكذا ومنذ الشهور الأولى تفجرت قضية الديمقراطية .. ففى أول اجتماع لمجلس القيادة ، وقف عبدالناصر وحده ضد الديكتاتورية ، ومع أن يكون نظام الحكم القادم ديمقراطياً ، ورفض رأى جميع زملائه أعضاء مجلس القيادة ، وعندما عجز عن إقناعهم وكانوا أغلبية ، ووفقاً للعبة الديمقراطية ترك الاجتماع ، وقدم استقالته ، وذهبوا إليه فى بيته ، بعد ما رأوا أن يصححوا موقفهم وأبدوا قناعة برأيه.. وكان ذلك الموقف فى البداية ، ولكنه تغير على طريق الممارسة ، وبفعل الخبراء الذين التفوا حول الثورة ، وأيضا نتيجة تصرفات بعض الأحزاب التى واجهت الثورة الجديدة ، ووقفت ضدها فى أولى معاركها ضد الإقطاع ، وتبنت مذكرة كبار الملاك برفض تحديد الملكية وكان هدفاً أساسيا للثورة التى واجهت الموقف ، وسرعان ما ألغت الدستور .. وأعلنت دستوراً مؤقتاً من إحدى عشرة مادة لفترة انتقال من سنة ٥٣ حتى

٥٦ ، وقد أصدر محمد نجيب بياناً فى ١٠ ديسمبر ٥٢ أعلن فيه «باسم الشعب .. أنه أصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد ، والتى كان سندها دستور ٢٣ وأنه لامناص أن نستبدل بذلك دستوراً آخر جديداً يمكن به للأمة أن تصل إلى أهدافها» . وكان ذلك أيضا مطلباً لبعض المفكرين الذين رأوا أن الدستور لم يحترم أبداً ، وأصدرت الثورة قانون تطهير الإدارة الحكومية ، وأنشأت لجانا فى الوزارات والمصالح تقدم من تثبت إدانته إلى المحاكمة الجنائية أو مجلس التأديب .. وكان نجيب الهلالى قبل الثورة قد رأى الفساد المستشرى فى مرافق الدولة ، فقرر مواجهته أولاً ، ورفع شعار «التطهير قبل التحرير» وصدر دستور سنة ٥٦ وأجرى الاستفتاء عليه ، وأجريت انتخابات مجلس الأمة ، وكانت قد تأخر إجرائها بعد صدور الدستور ـ بعض الوقت ـ بسبب تأميم القناة والعدوان الثلاثى ، وعاش المجلس عشرين شهرا تقريباً ، إذ قامت الوحدة بين مصر وسوريا التى استفتى عليها ... فألغى الدستور لوضع دستور واحد لدولة الوحدة .. وفى مارس ٦٤ أصدر جمال عبدالناصر قراراً بدستور جديد ... وهكذا عرفت الثورة خلال أعوامها حتى وفاة عبدالناصر ستة من الإعلانات الدستورية أعوام ٥٢ و٥٦و٥٨، ٦٢و٦٤و٦٩ .

❑

عند قيام الثورة كان أبرز القوى السياسية على الساحة ، حزب الوفد الذى رفض قانون تحديد الملكية رغم ثلاث جلسات عقدها عبدالناصر مع فؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد . والقوة الثانية هى الإخوان المسلمون الذين يرفضون حتى كلمة الديمقراطية ، التى وصفها حسن البنا مؤسس الجماعة فى مذكراته بأنها كلمة «مائعة» ووصف الذين خالفوه فى الرأى بأنهم «الذين زين لهم الشيطان ذلك ، فهم خوارج لابد من أخذهم بالحزم وأن من يشق عصا الطاعة فاضربوه بالسيف كائناً من كان » ... فالإخوان لا يقرون بالاختلاف فى الرأى ، فالاختلاف يكون بين الفقهاء ، وعلى أساس اجتهادات فقهية ، وهم يختارون مرشدهم العام مرة واحدة طوال حياته ، فلا يتغير ولا يعزل ، ويقسمون له بالولاء وعلى السمع والطاعة ، ومكتب الإرشاد الذى يعاون المرشد العام استشارى ؛ للمرشد أن يأخذ برأيه أو لا يأخذ .. ويرفض الإخوان فكرة التعددية الحزبية، وفى السنوات الأخيرة ، أعلنت بعض الجماعات الإسلامية صراحة أنه ليس فى الإسلام سوى حزبين «حزب الله ، وحزب الشيطان » .. وحزب الله هو حزبهم .. أما الآخرون فإنهم يمثلون حزب الشيطان ، وفى رسالة إلى المؤتمر الخامس للإخوان عام ١٩٣٨ ، رأى حسن البنا أن «الحزبية أفسدت على الناس كل مرافق حياتهم ، وأنها ـ جميع الأحزاب ـ وجدت فى ظروف خاصة ولدواع شخصية ، وأن التنافر

والتناحر بينها لا يتفق مع روح الإسلام التى تجمع ولا تفرق ، وأن النظام البرلمانى فى غنى عن الأحزاب ، فكثير من البلاد الدستورية البرلمانية تسير على نظام الحزب الواحد ، وأن الإخوان «يؤكدون أن هناك فارقا بين حرية الرأى والفكر والإبانة والإفصاح والشورى والنصيحة ، وهو ما يوجبه الإسلام ، وبين التعصب للرأى والخروج على الجماعة ، والعمل على زعزعة سلطان الحكام ، وتوسيع الانقسام كما تستلزمه الحزبية ، ويحرمه الإسلام» بل إن حسن البنا طالب الأحزاب بأن تحل نفسها لأنها نكبة على الأمة ، وأن ينضم أعضاؤها إلى الإخوان ، فى إيماءة لما قالوه من بعد صراحة بأنهم حزب الله ، الذى لا حزب غيره .

وقد رفع حسن البنا ـ الذى بدأ نشاطه بجمعية للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ عريضة إلى ملوك الدول الإسلامية ، والهيئات المسئولة فيها ، تحمل خمسين مطلباً لتحسين أحوال المسلمين ، وكان أول هذه المطالب هو القضاء على الحزبية ، وإلغاء كل الأحزاب السياسية التى اعتبرها العامل الأول فى تمزيق الأمة الإسلامية .

ويقول حسن البنا فى افتتاحية العدد الأول من مجلة النذير عام ٣٨ : «أيها الإخوان، أنتم لم تخاصموا حزباً ، أو هيئة كما أنكم لم تنضموا إليهم كذلك ، وقد تقوّل الناس عليكم ، فمن قائل أنكم وفديون نحاسيون ، ومن قائل أنكم سعديون ماهريون ، ومن قائل أنكم أحرار دستوريون ، ومن قائل أنكم بالحزب الوطنى مستقلون ، ومن قائل أنكم إلى مصر الفتاة تنتسبون ، ومن قائل إلى غيرذلك تنتمون ، والله يعلم والعارفون بكم ، أنكم من كل ذلك بريئون ، فما اتبعتم غير الله ورسوله زعيما ، وما ارتضيتم غير كتابه منهاجاً ، وما اتخذتم سوى الله غاية ، فدعوا كلام الناس جانباً والزمن كفيل بكشف الحقائق».

وكان هناك تعمد واضح بأن يحيط الغموض ببرنامج الإخوان ليكون وسيلة للتجميع ، وحشد أكبر عدد من الأعضاء ، فكان برنامجهم «نحن مسلمون وكفى ، ومنهاجنا منهاج رسول الله وكفى ، وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى» .. وهى نفس الشعارات التى طوروها ، وبلوروها فيما بعد فى ثلاث كلمات غامضة تجمع ولا تفرق هى «الإسلام هو الحل».

وبالنسبة لقضية الديمقراطية يرى الإسلاميون عموماً أن نظام الحكم الإسلامى يقوم على الشورى التى هى نوع من النصيحة ، لا تلزم الحاكم الذى يتخذ القرار ، ويكون مسئولاً عنه أمام الله سبحانه وتعالى .. وهم عموماً لا يعطون الأولوية للقضايا الداخلية للوطن ، إذ يرون أنهم حركة إسلامية عالمية ، وهو ما عبر عنه المرشد العام الثانى حسن الهضيبى فى لقاء مع حسين الشافعى فى الأيام الأولى للثورة «بأننا حركة عالمية ، أنتم قد ترون أن تحاربوا فى قناة السويس ، بينما نرى نحن أن الحرب فى المغرب تأخذ الأولوية» ..

ووفقاً لطارق البشرى فى كتاب ـ الحركة السياسية فى مصر ـ أن مطلب الخلافة الإسلامية كان مقدما على أى هدف قومى عند الإخوان فى وقت كانت القضية الوطنية هى بؤرة اهتمام كل التنظيمات السياسية ، وكان الإخوان أقل هذه التنظيمات تعرضاً للقضية الوطنية ، وكان هذا مثيراً للشكوك ، ويلقى عليها فيضاً من الغموض .

وكان الملك فاروق قد دفع إلى اختيار المستشار حسن الهضيبى الذى عمل بالقضاء ٢٧ عاماً ، ليكون مرشداً عاماً بعد وفاة حسن البنا ، لأنه يمت بصلة قرابة ومصاهرة لثلاثة من رجاله والعاملين فى القصر الملكى ، وذهب الهضيبى إليه فى سيارة ملكية ، واجتمع به ، ورفض أن يخطر الجماعة بما دار فى الاجتماع ، مكتفياً بتصريحه للصحف بأنها «زيارة كريمة ، لملك كريم » . ووفقاً لما عرف بعد ذلك فقد اتفق مع الملك ألا يشارك الإخوان فى كتائب الفدائيين ضد الإنجليز فى منطقة القناة ، مكتفياً بتكرار تصريحه الأول عقب تعيينه مرشداً بأن يعكف شباب الإخوان فى المساجد على خشية الله وطاعته وتلاوة القرآن الكريم ، وعندما سئل عن معنى القوة التى طلب الله سبحانه وتعالى أن نعدها للأعداء ، قال : «إنها القوة الروحية ، أما القوة المادية فهى من اختصاص الحكومة». لذلك فإنه لم يكن غريبا أن يتأخر الإخوان فى إصدار بيانهم بتأييد حركة الجيش إلى ما بعد تنازل الملك ، وخروجه من مصر .

وقد طالب الإخوان بعد حركة الجيش بإقامة نظام ديكتاتورى ، وكانوا من أكبر المتحمسين لحل الأحزاب السياسية ، ومن أكثر المؤيدين علنا وصراحة لمحاكمة عمال كفر الدوار وإعدام العاملين خميس والبقرى ، ويرجع البعض مأساة الحركة العمالية فى بداية الثورة إلى أن سيد قطب تولى شئون العمال فى وزارة الشئون الاجتماعية قبل أن يعين كمستشار لوزير المعارف.. وذلك أيضا قبل رحلته الغامضة والطويلة بدعوة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحمس سيد قطب للثورة ، ووصفها بأنها أعظم انقلاب فى تاريخ مصر على الإطلاق ، وطالبها بأن تعمل على تطهير النقابات من العناصر الفاسدة وأن تحكم حكما ديكتاتوريا .

كانت سنوات الستينيات هى سنوات التحول الاجتماعى والتحرر الوطنى ، فقد وجهت كل القوى السياسية فى دول العالم الثالث جهدها إلى المقاومة وإلى الاستقلال وتحرير أوطانها ، وأعطت القضية الوطنية اهتمامها الأول .. ولم يتم ذلك فى ظل تعدد حزبى ، ولا فى ظل ديمقراطية ليبرالية ، كان طابع العصر يقوم على التحديات ، وقضاياه الأولى الاستقلال والتحرر ، وامتلاك الثروة الوطنية ، وتوجيهها لخدمة الجموع الواسعة .. وكان

مستحيلاً أن تسترد الشعوب استقلالها وحريتها وثرواتها عن طريق البرلمان ومزايدات الأحزاب .. وكان ذلك أيضا ضد طبيعة الثورات فى العالم أجمع .

وبعد أن تحررت هذه الدول عبّر جمال عبدالناصر عن تطلعات الشعوب فى مرحلة ما بعد التحرر بأن «شعوبنا لا تصنع بالاستقلال علما ، ونشيداً ، وصوتا ، فى عداد الأصوات فى الأمم المتحدة ، ولكنها تريد إلى جانب ذلك أن يكون للاستقلال مضمون اجتماعى يصون كرامة البشر ، كما يصون الاستقلال كرامتهم» ..

وهكذا قفزت على السطح القضية الاجتماعية ، مع القضية السياسية .. بأن يكون للشعوب نصيب فى ثروة بلادها .. وأن تشارك فى الحكم ، فى ظل حريات وفرص متساوية للتعبير ، فيشترك المواطن فى صياغة القرارات والقوانين التى تحكم مسيرته ، وتحترم حقوق الإنسان الاجتماعية كحقه فى التعبير ، والتعليم والصحة والعمل والمسكن والتأمين ، وعدم التفرقة بين الرجل والمرأة .. وأن يتم تداول السلطة ، ولا يكون الفقر إرثا، ولا الغنى إرثا ، ويقوم الحكم على أساس برلمان منتخب بحرية ونزاهة يمثل الجماهير ويعبر عنهم .. وأن تمتد حقوق المواطنين لتشمل كل الحريات سواء حرية الرأى أو الاجتماع ، وإقامة تنظيمات شعبية مدنية .. فى ظل قواعد قانونية تحقق المساواة بين المواطنين ، تحاط بسياج قانونى مع استقلالية القضاء ، والفصل بين السلطات وفق المفهوم الليبرالى السائد الآن .

وكان التنظيم الواحد إحدى سمات مرحلة التحرر من الاستعمار ، فى الدول التى استقلت ، وبانتهاء الحرب الباردة بين الكتلتين وسيادة النمط الأمريكى ، وظهور النفوذ الخارجى ، يربط بين الدول المستضعفة بخيوط من الهيمنة ، والديمقراطية الصحيحة المعبرة بحق عن إرادة الشعوب ، لابد أنها ستؤدى إلى رفض هذه التبعية ، وتسعى لمواجهة القوى الخارجية، والمفارقة أن الدول الكبرى تستخدم سلاح انعدام الديمقراطية للتشهير بالدول الصغيرة عندما تريد أن تعلن الحرب عليها ، بينما تسعى لعرقلة أية إجراءات ديمقراطية حقيقية تتخذها .. حتى لا تمتد إلى الهجوم عليها ، وتقف ضد كل الحريات فى دول العالم الثالث إذا امتدت للهجوم عليها وتحتج وتطالب بإلغاء الصحف أو مصادرتها إذا تعرضت لها .. فهى تريد ديمقراطية بعيدة عن التعرض لها إلا بالتأييد والمدح .. وتحرض علنا ومن وراء الستار ، على قمع الرأى المعارض ، وتحتج إذا نشر فى الصحف هجوم عليها ، أو آراء لا تعجبها . وغالباً ما تستجيب هذه الدول ، خاصة أن غالبيتها يحكم بحزب واحد وإلى جانبه أحزاب ديكورية تصرخ وتولول وتعترض ولا يسمعها أحد .

وفى بداية الثورة أرادت مصر أن تعتمد فى تسليح الجيش على الولايات المتحدة ،

وأرسلت وفداً لشراء السلاح من أمريكا ، أمضى هناك شهوراً ، وعاد بعد أن تلقى عرضاً بالاستعداد الكامل لتزويد مصر بالسلاح اللازم للشرطة لقمع المظاهرات .. وإذا كان حق التظاهر إحدى أدوات التعبير الديمقراطى عن الرأى فقد رأت الولايات المتحدة من البداية أنه لابد من قمعه بالشرطة ، وبالسلاح الأمريكى الفتاك .. ولكن الثورة رفضت .

❑

قبل ما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وقبل أن يصدر قرار من الرئيس المؤمن محمد أنور السادات بإنشاء أحزاب سياسية ، يرى البعض أنها أتت منحة منه .. أقامت الثورة تنظيمات جماهيرية ثلاثة باختلاف المراحل ، كلها ترفض التعددية الحزبية ، كما ترفض الحزب الواحد ، وتقوم على التحالف والتجمع الشعبى ، وكان أولها «هيئة التحرير» التى جاءت بعد حل الأحزاب السياسية مباشرة ، لتملأ الفراغ ، وتجمع الشعب تحت هدف واحد هو طرد الاستعمار ، وضمت جميع الفئات عدا الإقطاعيين والقيادات الحزبية السابقة باعتبارها متعاونة مع الاستعمار ، ووفقاً لجمال عبدالناصر : «فقد سألنا أنفسنا من هو الشعب الذى سيخرج الإنجليز من القناة ، ويأخذ الأسلحة ويحارب حرب عصابات ، ويحاصر المعسكرات البريطانية ، الشعب هو صاحب المصلحة فى خروج الإنجليز ، وكان فيهم ناس رأسماليين، وأولاد رأسماليين وأنا أعرفهم بالاسم ومنهم أولاد كبار ملاك .. وهكذا كان «كلنا هيئة التحرير» فقد دخلها الجميع عدا الذين أضيروا من الثورة.

كان شعار هيئة التحرير «الاتحاد والنظام والعمل» وميثاقها يقول «نحن أعضاء هيئة التحرير ، آلينا على أنفسنا أن نجلى الغاصب عن وادى النيل بلا قيد ولا شرط ، وتحريره من كل استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى» ، وتضمنت أهداف «هيئة التحرير» الداخلية خمسة أهداف تحقق المصالح الأساسية للشعب بحيث يأمن على حقوقه وحرياته وفقاً لدستور يسجل إرادته ، وإقامة مجتمع على أسس من الايمان بالله والوطن ، وتوجيه النظام الاقتصادى لما فيه تحقيق العدالة ، وكفالة الحقوق والحريات الأساسية وتبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن ، أما الأهداف الخارجية الأربعة فهى : دعم الصلات مع الشعوب العربية ، وتعزيز ميثاق الجامعة العربية ، والاستعداد للتفاهم مع أى شعب يظهر حسن نواياه ، والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والمطالبة للعمل بها فى خدمة الشعوب ، وكان الشعار المرفوع «كلنا هيئة التحرير» وقد سقط هذا الشعار .. بعد طرد الاستعمار ، وتحقيق الاستقلال ، وبعد فشل العدوان الثلاثى فى تحقيق أهدافه .

وفى ٢٨ مايو ١٩٥٧ قام تنظيم سياسى جماهيرى ووحيد أيضا على أساس فكرة التجمع هو «الاتحاد القومى» ... وكان الدستور قد نص فى مادته ١٩٦ على «أن يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة»، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة.. وكان محتما أن ينفتح الطريق أمام تنمية الاقتصاد القومى لتحقيق الآمال للمواطن ، وتتسع آفاقه حتى يسمح لكل مواطن أن يملك نصيباً منه ، ومحاولة تقليل حدة الفوارق بين الناس تحقيقاً للعدل الاجتماعى ، وتمكينا للاستقرار داخل الوطن .. وجاء فى أهداف الاتحاد القومى أنه جاء «ليحقق وجود تنظيم يضم الحاكمين والشعب ويتيح الفرصة الحقيقية لتعاونهم على علاج المشاكل والقضايا فى ظل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى »، وهو سبيلنا إلى الديمقراطية السليمة ، ويقول عبدالناصر «إن قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت أن تجد دليلاً للعمل الثورى ، ولهذا فإن هذا التجمع لم يكن له منهاج تفصيلى تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح ، وأن الفكر الثورى فى تلك الفترة وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها وقع فى الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التى كان لابد أن تسلبها الثورة امتيازاتها يمكن أن تقبل الوحدة الوطنية».

والحقيقة أن الاتحاد القومى فى سوريا خلال فترة الوحدة قد أسهم فى جريمة انفصال الوحدة بعد أن أضيرت بعض قياداته من القوانين الاشتراكية .. وسقط شعار «كلنا الاتحاد القومى» مثل ما سبق سقوط نفس الشعار بالنسبة لهيئة التحرير .

وجاء التنظيم الثالث والأخير للثورة فى ظل جمال عبدالناصر ، والتنظيمات الثلاثة قامت على أساس التحالف بين فئات الشعب ، لم يكن هناك حزب واحد ، ولكنها كانت تنظيمات جماهيرية واسعة تضم جميع القوى .. فى هذه المرة كان الاتحاد الاشتراكى مختلفاً ، فله منهاج واضح هو ميثاق العمل الوطنى ، وقد تم عزل من سموا بأعداء الشعب عن الاشتراك فى عضوية هذا الاتحاد .

وبعد التطبيق الاشتراكى تغير التركيب الاقتصادى ، والاجتماعى للمجتمع ، ورأى عبدالناصر أن يضع دليلاً للعمل يكون منهاجاً يسير عليه التنظيم السياسى ، ويحدد معالم المستقبل فى كل اتجاهاته ، وقبل صدور ميثاق العمل الوطنى كون لجنة تحضيرية ليضع أمامها سؤالاً واحدا : من هو الشعب ؟! «فإن فئات جديدة أصبحت صاحبة مصلحة فى بناء وتدعيم الاشتراكية ، وعناصر أخرى أصبحت تأخذ موقف العداء منها ، لأنها أضيرت من التحول الاشتراكى ».. ويقول عبدالناصر «إن الاتحاد القومى كان تجمعا وطنيا ، والاتحاد الاشتراكى تجمع وطنى لكن فيه فرق كبير فالأساس الذى بنى عليه الاتحاد القومى لم يكن سليما ، شىء

ضد العقل وضد الطبيعـة ، نلم الإقطاعى اللى أخدنا منه ألف فدان مع الفلاح اللى وزعنا عليه خمس أفدنة» .

«من هنا فـالاتحـاد الاشتـراكى يقـوم على تحـالف قـوى الشـعب العـاملة ولا مكان فـيـه للرجعيـة ، أو للإقطاع ، أو للرأسمـالية المستغلة ، أو للرأسمالية الفـاسدة ، الفرق إذن أن قوى الشعب العـاملة هى التى ستكون الاتحـاد الاشتراكى العـربى» .. وكان قد صـدر فى يناير سنة ١٩٦٢ قانون العـزل السياسى متضـمنا عزل أربع فئـات حددتهم اللجنة التـحضيـرية للقوى الشعبـية ، ورأت منعهم من عضوية الاتحـاد الاشتراكى ، ومن مباشـرة حقوقهم السيـاسية لمدة عشـر سنوات ، وهم الذين طبقت عليـهم الحراسة ، أو اعـتقلوا ، أو الذين طبق عليـهم قانون الإصلاح الزراعى ، وحددت ملكياتهم الزراعية ـ أو ثبت اشتراكـهم فى إفساد الحياة السياسية عن طريق الكلمـة أو الفتـوى ـ وكل من استـغل النقـابات العمـالية أو المهنيـة أو الجمـعيـات التعاونية ـ والعناصر الرجعية والمستغلة التى تعارض الاشتراكية ـ والذين أممت لهم أسهم تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، «على أن يسـقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ، وينفسح المجال ديمقـراطيا للتفاعل بين قـوى الشعب العاملة ، وهى : الفلاحـون ، والعمال ، والجنود ، والمثقفون ، والرأسمالية الوطنية » ..

وكانت أهداف الاتحـاد الاشتراكى العربى : تحـقيق الديمقـراطية السليمـة ، ممثلة بالشعب وللشعب ، وتحقيق الثورة الاشتراكية ، ودفع إمكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير ، وحماية مبادئ الثورة وأهدافها ، وحماية الضمانات التى قررها الميثاق وهى : كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين فى جمـيع التنظيمات الشعبية والسياسية بأن تكون نسـبة العمال والفلاحين ٥٠٪ على الأقل باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الأساسية وإقرار مبدأ القيادة الجماعية وتدعيم التنظيمـات التعاونية والنقابية وإرساء حق النقد والنقد الذاتى ، ونقل سلطة الدولة تدريجـيا إلى المجـالس الشـعبـية المنتـخبـة، والنضـال ضد تسلل النفـوذ الأجنبى والانتهـازية والرجعـية التى تم إسقـاطها ، ومـقاومة السلبـية والانحـراف ، ومنع الارتجال فى العمل الوطنى .

وقد صدر الميـثاق كوثيقـة تحوى برنامج عمل واضحـا ينطلق التحالف لتحـقيقه وحـمايته والدفاع عنه .. والسير به نحو الحرية والاشتراكية والوحدة .

وكان قد عقـد مؤتمر للمبعوثين المصريين الذين يدرسـون فى الخارج فى صيف ٦٣، وقال فيه عبدالناصر أنه لدى المثقفين نوازع لليـمين ونوازع لليسار «لما نبص لقرية بنى مر ، فيها اللى ما اتعلمش ماشى وراء الجامـوسة واللى اتعلم وعنده المرسيدس ، ومكتب فيه تكيـيف وبيقعد

فى روف سميراميس وشبرد .. واحد عنده بيت وواحد ما عندوش بيت .. وده عنده كهربة ، وده ماعندوش ـ ولو أن فيه فى «بنى مر» كهربة ـ وده بيتمتع ، وده لا يتمتع ، احنا مجتمع فيه ثورة .. ومجتمع فيه معركة .. بيجى واحد يطلب ديمقراطية وأحزاب .. لو عايز أحزاب معنى هذا أسمح بحزب رأسمالى رجعى.. أول ما أسمح بالحزب ده حتنفذ الـ «سى . آى . إيه » ثانى يوم عن طريق المضادين للثورة فى الخارج اللى مش قادرين يطعنونا من الداخل».

وكان رأى عبدالناصر أن يكون عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكى محدوداً ، «وإنا سننزل قرية قرية لنكتشف العناصر التى تنضم للتنظيم »... وعندما ذهب إلى مدينة بورسعيد للاحتفال بعيد النصر كعادته كل عام ، قالت له القيادات السياسية ، كيف لا تأخذنا جميعاً فى الاتحاد الاشتراكى ، وقد حاربنا معك سنة ٥٦ ، وكنا معك فى كل المعارك الوطنية ، وعلى ضوء هذا الرأى ، بحث الأمر من جميع الأوجه على كل مستويات العمل الوطنى ، وتقرر أن يكون التنظيم الجديد جماهيريا أيضاً ، على أن يقوم بداخله تنظيم صغير ملتزم يختار أعضاؤه ويعدون ليكونوا نواة «الحزب الاشتراكى» عند قيام التعددية الحزبية ، وبعد انتهاء فترة العزل السياسى لبعض الفئات والتى حددت بعشر سنوات ، وقد أعلن عبدالناصر عن وجود هذا التنظيم فى مؤتمر المبعوثين الأول بمدينة الإسكندرية ، فقد كان وجود التنظيم معروفاً ، والسرى هو أسماء الأعضاء ، وهكذا ولد تنظيم «طليعة الاشتراكيين ». وقال عبدالناصر فى المؤتمر «إننا لا يمكن أن نطلب من الجماهير أو من ٦ مليون عضو فى الاتحاد الاشتراكى أن يكونوا بسرعة وبدفعة صغيرة ثوريين مرة واحدة بين يوم وليلة ، كل ما أطلبه أن يكون عندنا مجموعة أولا من الثوريين ، وقد بدأنا فى الجهاز السياسى من سنين بطريقة سرية ، والحكمة فى الطريقة السرية .. أنا كنت متصور لو بدأنا نضع فلانا فى الجهاز السياسى ولما نضع فلاناً تتكتل جميع القوى لكى تهدمهم أو تسئ إلى سمعتهم ، ونحن نعرف هذه الصراعات الموجودة فى المجتمع ولا يمكن التغلب عليها .. النقطة الثانية لا أريد لأى واحد فى الجهاز السياسى أن يستغل صفته أنه موجود فى الجهاز السياسى ليستخدمها بالنسبة لعمله أو بالنسبة لأى مكان آخر .. وفى الجهاز السياسى ناس استمروا ، والعدد وصل لعدة آلاف ، وفيه ناس طلعوا منه لأن فى اختباراتهم لم يكونوا المثل الحسن .. فقد قالوا إن احنا موجودين فى الجهاز السياسى ، وما حدش كان يعرف إنهم من الجهاز السياسى» ، ووفقاً لمحاضر اللجنة التنفيذية العليا ، فقد ناقش عبدالناصر فى جلسة مغلقة يومى ٣ ، ٤ أغسطس ٦٧ فكرة إنشاء حزبين ، وأعلن أنه يرى قيام حزب معارض حدد أن رئيسه يمكن أن يكون «كمال الدين حسين» فالمعارضة لا تصنع ، ولكن كمال الدين حسين معارض فعلاً ، وهو وطنى وفى هذه الحالة تجرى انتخابات مجلس الأمة على أساس حزبى وقال عبدالناصر :

«إننا إذا كنا نريد حقا توفير الأمن والسلام فلابد من أن نسمح بوجود معارضة ، وقال إنه لا يتصور معارضة أن نقول أن زكريا محيى الدين يمثل اتجاها معينا وأمامه على صبرى يمثل اتجاها آخر ، وبذلك يصبح هناك حكم ومعارضة ، لأن مثل هذا العمل لا يخرج عن كونه مسرحية ، وإنما يتعين أن تكون معارضة حقيقية يتولاها هؤلاء الذين يعارضوننا فعلا فى الوقت الحاضر مثل عبداللطيف البغدادى وكمال الدين حسين ، وقال إن كليهما أصلا منا وسبق أن وافقا على الميثاق ، ويمكن أن يتولى هؤلاء المعارضة ويسمح لهم بصحيفة تعبر عن رأى الحزب وأن نوفر لهم نفس الإمكانيات والتسهيلات الممنوحة للاتحاد الاشتراكى .. على أن ننظم صفوفنا ونشكل حزب الاتحاد الاشتراكى ، وتجرى الانتخابات لمجلس الأمة على أساس قائمتين للحزبين ويتولى الحكم من يكسب من الجانبين ، ويتولى الحزب الثانى المعارضة على أن يبقى الجيش كجهاز محترف وكذلك البوليس .

وعارض عبدالناصر قيام الحزب الواحد لأنه يؤدى غالبا إلى قيام ديكتاتورية مجموعة معينة من الأفراد ، وقال فى نهاية كلامه أننا إذا لم نغير نظامنا الحالى سنسير فى طريق مجهول ولن نعلم من سيستلم البلد بعدنا .. وأن الذى أوصلنا إلى هذه الحالة أننا نسكت عن أن نتكلم ونرفض أن نتقبل النقد ، وهذا سيؤدى بنا إلى مستقبل مظلم .

وقال ردا على اقتراح أحد الأعضاء بأن تكون هناك أجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى ، جناح مؤيد وجناح معارض ، أنه يخالف ذلك لأن المعارضة لا يمكن أن تختلق وإلا تصبح معارضة ممسوخة ، وأن السبب الرئيسى فى اقتراح كمال الدين حسين للمعارضة هو أنه معارض لنا فعلاً ، وأن الحل الوحيد الآن أن نخلق تحديا حقيقيا بالمفهوم الصحيح ، وأن نسارع بإصلاح الأخطاء ونعيد تنظيم أجهزة وفروع الاتحاد الاشتراكى ليكون قادراً على مواجهة التحدى الجديد ، وتساءل زكريا محيى الدين خلال المناقشة لماذا ندخل جمال عبدالناصر فى صراع حزبى محلى إذا ما تقرر هذا النظام بينما جمال عبدالناصر له صفة قومية على مستوى الأمة العربية ، وعارض أنور السادات قيام حزبين والعدو يحتل جزءا من أرضنا ، وقال أنه على ثقة كاملة فى جمال عبدالناصر ولا يوافق على عملية الفتح «الانفتاح» عن طريق نظام الحزبين لأنها ستكون فتح للكلاب اللى عايزة تنهش فى الحكم، وأكد على عدم موافقته على قيام المعارضة إلا بعد أن ننتهى من إزالة آثار العدوان، وقال صدقى سليمان أن وجود رئيس الجمهورية على قمة الحزب الحاكم يجعل من الاستحالة العملية أن يصل الحزب المعارض إلى الحكم وبالذات وجود الرئيس جمال عبدالناصر ، ومعه هذا الرصيد الشعبى من المستحيل فعلا أن يصل الحزب الآخر إلى الحكم» ..

ووفقاً للمحضر ذاته فقد اعترض أنور السادات على أساس أن وجود الأحزاب فى تلك الفترة سوف يمزق البلاد ، ومع ذلك فإن أنور السادات نفسه هو الذى أعلن فى مجلس الشعب يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ إنشاء أحزاب سياسية ، دون تعديل للدستور الذى كان ينص على وجود الاتحاد الاشتراكى كتنظيم واحد .

وكان عبدالناصر يرى أن صمام الأمان لحماية تحالف قوى الشعب إعطاء العمال والفلاحين الذين حرموا من ممارسة العمل السياسى آلاف السنين ٥٠٪ من المقاعد فى المجلس التشريعى وفى جميع المجالس الشعبية المنتخبة .. وبهذا لن تتمكن قوة رأس المال أن تنفذ إلى البرلمان وتأخذ أغلبية لتحكم وتستولى على السلطة .. وتعيد سيطرة الطبقة أو سيطرة تحالف الإقطاع ورأس المال .. وبنى الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب من القاعدة إلى القمة ، وانتشر فى مصر كلها ، وكانت له لجنة فى كل شارع ، وفى كل حى ، وفى كل حارة ، وفى كل مصنع ، وفى كل وزارة ، وفى كل مصلحة ، وفى كل قرية ، وفى كل مدينة.. وكانت تجربة جديدة ، فلأول مرة يحقق تنظيم سياسى فى مصر هذا التواجد المكثف ، ويكون له هذا العدد من القيادات المنتخبة فى كل مكان .. ومارست لجان الاتحاد الاشتراكى مجموعة من المهام السياسية ، والاجتماعية ، وكان لبعضها دور فاعل فى بعض المواقع وفى القيام بحلول ذاتية للمشاكل المحلية .. وكانت ضغوط وسيطرة الأجهزة التنفيذية ، ثم المؤسسة العسكرية تحول فى كثير من الأحيان دون إطلاق الطاقات السياسية .. ونجح الاتحاد الاشتراكى فى بعض المواقع ، وفشل فى أخرى . وكانت أبرز الصعوبات التى واجهته هى بناء تنظيم وقيادته فى السلطة ، مما دفع الانتهازيين ، والنصابين ، والمتلطعين إلى الإسراع نحوه ، ومحاولة احتوائه للاستفادة منه ، وكانت المشكلة الثانية هى وجود زعامة عبدالناصر الجماهيرية الكاسحة ، والإيمان به إيمانا يختلط فيه الإحساس الصادق بالحب والثقة وأنه المعبر الحقيقى عنها مع الزعامة السياسية ، والأبوة الأسرية .

❑

التنظيم السياسى الواحد ـ وليس الحزب الواحد ـ كان أحد الملامح المميزة لتلك المرحلة فى أغلب دول العالم الثالث ، وهو أيضا ما أخذت به ثورة يوليو خلال مسيرتها ، إذ استمر معها منذ البداية حتى عام ٧٦ .. بدأت هذه التنظيمات بهيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى ، ولكن هذا التنظيم لم يكن السبيل الوحيد على طريق الديمقراطية ، فقد كانت إلى جانبه تجارب أخرى لنشر الديمقراطية فى مختلف المواقع .. ديمقراطية فى إدارة الحكم المحلى ، وديمقراطية فى الإنتاج والإدارة والنقابات ، وتشجيع الكلمة المكتوبة ، وسيادة

القانون ، وتأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق السلطة التنفيذية ، مضافا إليها وجود العمال فى مجلس الإدارة بالانتخاب ، ووجود الفلاحين فى إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية بالانتخاب وجماعية القيادة فى كل المواقع تمنع نزوات الفرد وانحرافه ، وإطلاق فاعلية الحركة النقابية ، وإقامة تنظيم للشباب ، ومنح المرأة حقوقها السياسية ، وتوسيع قاعدة التعليم ، وجعل الانتخاب إجباريا وتخفيض سن الناخب ، وإلغاء النصاب المالى الكبير الذى يدفعه من يريد أن يخوض انتخابات البرلمان.

وكانت هناك تجربة رائدة لإشراك الشباب فى العمل السياسى ، وتدريبه وتوعيته عن طريق «منظمة الشباب» التى تولاها فى بدايتها الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، ثم الدكتور مفيد شهاب ، ويقول عبدالغفار شكر المسئول فى المنظمة: «إن أبرز ما كان يميز هذه التجربة هو تعويد الشباب على الممارسة الديمقراطية ، وتعريفهم بتاريخ بلدهم ، ودورهم، وذلك لإعداد جيل جديد يقود فى جميع الميادين» .

وفى أول مجلس نيابى ، وفقا لما صرح به الرئيس عبدالناصر «لم نعترض على مرشح ، وجعلنا الانتخابات حرة ، والضباط الذين أردنا أن ندخلهم المجلس ، أغلقنا عليهم الدوائر بوضوح على أن نترك الانتخابات بعد ذلك حرة تماماً» كانت الانتخابات حرة بعد تخصيص عدد من الدوائر للضباط الأحرار .

وبعد ذلك أجريت الانتخابات لعضوية مجلس الأمة أعوام ٦٤و٦٨ .. فى ظل الاتحاد الاشتراكى ، وكان جميع المرشحين أعضاء فيه ، وكانوا جميعاً مؤمنين بقيادة عبدالناصر ، ومع ذلك لم يصدق أحد أن الانتخابات كانت تتم فى حرية ودون تدخل من الإدارة .. وتلك عادة مصرية ، قد يكون لها مبرراتها التاريخية أو الواقعية .

كان التدخل والتزييف قبل الثورة واضحاً وموضع دراسات عديدة ، ومع ذلك لم يقل أحد ـ حتى الآن ـ إن ذلك ترك أثراً على الديمقراطية ، فالذين يشيدون بديمقراطية ما قبل الثورة ، لم يتعرضوا أبداً لتزييف إرادة الناخبين ، وكأنه أمر لا علاقة له بتحقيق الديمقراطية.. أو أنه مرض مزمن لابد من التعايش معه .. فالمدفعية تنهال فقط على ديمقراطية الثورة ، وهى فعلاً لم تكن بخير .. كما أن ديمقراطية ما قبل الثورة لم تكن بخير أبداً ، حتى فى ظل الفوارق الرهيبة بين من يملكون كل شىء، ومن يسيطرون على المال والأرض وعلى الوزارات والأحزاب ومقاعد البرلمان ، ومن لا يملكون أى شىء سوى أصواتهم العارية ، وجلابيبهم الزرقاء ، وكان محتماً على الفلاح أن يرتدى فى أرض الإقطاع جلابيب زرقاء من قماش

يحضره له المالك .. حتى لا تحتاج إلى غسيل ، لذلك أطلق على الفلاحين اسم أصحاب الجلاليب الزرقاء ... الحفاة ، وكانت النساء يرتدين فقط الملابس السوداء لنفس السبب .

❑

أعلن الرئيس المؤمن محمد أنور السادات انتهاء ثورة يوليو ووضع مواثيقها فى المتحف ، وأقام ثورة جديدة هى ثورة مايو ٧١ ، وقد وضع الدكتور صوفى أبو طالب أيدلوجية الثورة الجديدة وأصدرها فى كتاب عنوانه «اشتراكيتنا الديمقراطية» أيدلوجية ثورة مايو ١٩٧١ ، هاجم فيه ما عجزت النظم السابقة عن تحقيقه وقال إن الميثاق يجمع بين الحرية السياسية «الديمقراطية السياسية » والحرية الاجتماعية «الديمقراطية الاجتماعية» ، ولكن تسلط مراكز القوى انحرف بالثورة فلم تحقق كل ما وعدت به ، واستغل البعض غموض وعدم وضوح بعض التعبيرات وجنح فى تفسيرها ناحية الفكر الشيوعى ..

«وقامت ثورة مايو ١٩٧١ لتعيد بناء المجتمع المصرى وتخرجه من إسار التخلف الذى عجزت عن تحقيقه بالصورة المنشودة ثورة يوليو بعد ما انحرفت عن مسارها ، واتخذت من الاشتراكية الديمقراطية منهاجا وفلسفة لها ..

« واعتمدت ثورة مايو على مصدر فكرى أصيل هو القيم الحضارية العربية ، والمبادئ الستة سالفة الذكر ، ومواثيق ثورة يولية فى ضوء ما أسفر عنه التطبيق العملى فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مع الاسترشاد بالفكر الاشتراكى الديمقراطى المعاصر ، وقد تم تقنين كل ذلك فى الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ ، الذى أصبح وحده الوثيقة الرسمية الأساسية لثورة مايو..

«إن ثورة مايو وإن كانت قد وصفت فى حينها بأنها تصحيح لمسار ثورة يولية ، إلا أن ـ تطورات الأحداث ـ وخاصة بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ وما تم من إصلاحات أكبر من أن توصف بأنه مجرد تصحيح ، فهو يكشف عن تطور فكرى متعدد الجوانب ظهر أثره فى حياة الشعب المصرى والمنطقة العربية كلها بل وبعض دول العالم الثالث التى تشاركنا ظروفنا التى نمر بها ، فهى تلتقى مع ثورة يوليو فى كثير من الأمور كما أنها تختلف عنها كلية فى وسائل وأدوات تحقيق ما وضعته لنفسها من أهداف ومبادئ ، فثورة يولية أقامت نظاماً اشتراكيا من نوع خاص يتمثل فى «تطبيق بعض المبادئ الاشتراكية تم اختيارها والتأليف بينها فى ضوء مشكلات المجتمع العربى فى مصر وفى ضوء قيمه» ، وقد دل التطبيق العملى على صلاحية تطبيق بعض هذه المبادئ كما دل على عدم صلاحية تطبيق البعض الآخر ، وكان لزاما على

ثورة مايو أن تدخل فى حسابها أسباب الخلل الذى أدى إلى انحراف ثورة يولية عن مسارها فبدأت فى إقامة مجتمع جديد يقوم على الاشتراكية الديمقراطية التى تستمد كيانها من قيمنا العربية والجانب الإيجابى من تجربة ثورة يولية ١٩٥٢ ، كما أنها أحلت الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية» .. وقال أيضاً أن ظروف مجتمعنا تلفظ ما هو غريب عنا ودخيل علينا ، أيديولوجية تواجه الواقع بمشاكله وتفتح باب الأمل فى المستقبل ».

❑

وكان الرئيس السادات قد قدم ورقة « أكتوبر» فى ١٥ مايو ٧٤ وتم الاستفتاء عليها لتكون «وثيقة حضارية لمصر حتى سنة ٢٠٠٠» وكان هذا الاستفتاء بداية سلسلة من الاستفتاءات تتابعت بعد ذلك ، وجاء فى ورقة أكتوبر : «إن الديمقراطية ليست مجرد النصوص ، ولكنها ممارسة عملية ويومية .. ولقد ارتضى الشعب نظام قوى الشعب العاملة إطاراً لحياته السياسية ، ومن ثم فإننى أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب ، وإننى أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد الذى يفرض وصايته على الجماهير ، ويصادر حرية الرأى ، ويحرم الشعب عملياً من ممارسة حريته السياسية ، ولذلك فإننى حريص على أن يكون التحالف إطارا صحيحاً للوحدة الوطنية ، تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن إرادتها بحيث تنفتح الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية الوطنية ، ولا معنى للحرية السياسية بالنسبة للناخب الذى يضطر إلى بيع صوته فى الانتخابات ولكن أيضا لا جدوى للقمة العيش إذا فقد الإنسان أهم ما يميزه وهو الحرية السياسية».

ولكن الرئيس السادات بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى والاتجاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية تراجع عن آرائه السابقة ، والتى عبر عنها فى ورقة أكتوبر وأقام منابر، حولها إلى أحزاب..

وفى خطابه بمناسبة ما سمى بثورة التصحيح «مايو ١٩٧٨» أعلن الرئيس السادات «أنه ليس لدينا وقت لفتح المتاحف والحديث عن سعد زغلول والنحاس وجمال عبدالناصر..» وهكذا هذه المسائل يجب وضعها فى المتحف ..

كانت الأمور قد تغيرت .. وأعلن الرئيس السادات إلغاء الاتحاد الاشتراكى فى خطوات بدأت بما سمى بالمنابر الثلاثة .. اليمين والوسط واليسار .. وقامت أحزاب سياسية .. وبدأت مسيرة الديمقراطية تتخذ شكلاً مختلفاً عن تلك التى قامت على أساس الفكر الناصرى .

الديمقراطية : لا

الذين ملأوا الدنيا صراخاً حول ما أسموه بأزمة الديمقراطية ، خلال سنوات الثورة ، لم يتحدثوا عن ديمقراطية ما قبل الثورة ، وهل كانت فى صورة مشرقة وصحيحة ، وأدت ما كان مأمولاً منها ، فتحققت بواسطتها الحرية السياسية ، وكانت البرلمانات خلالها معبرة عن رأى الجماهير ، والأحزاب على أحسن ما يكون ... ليس لها مثالب .

لم يتعرض أحد للحديث عن الديمقراطية فى ظل سيطرة الاستعمار والقصر الملكى ، وفى ظل فساد أغلب القيادات الحزبية ، ابتداء من أول برلمان حتى احترقت القاهرة ، وعائلات بعينها تسيطر على الحياة السياسية والحزبية .

كانت الديمقراطية فى أزمة حقيقية ، قبل ثورة يوليو ، لم يحاول أحد أن يشخص هذه الأزمة ، قبل أن ينطلق للهجوم على الثورة .. لأن الهدف ... هو الهجوم على الثورة وحدها.. بل وجمال عبدالناصر بالذات .

قال عبدالناصر فى حديث له فى ١٣ مايو ١٩٦٢ «إننا فى مصر وفى مرحلة التطور الاجتماعى ومرحلة تطبيق الديمقراطية ومرحلة تصفية الاستغلال ، والإقطاع ودكتاتورية رأس المال ، وليس من المنطق ونحن فى هذه المرحلة أن نسمح بوجود حواجز وعقبات تقف فى طريق أهدافنا ، لقد قمنا بثورة وأخذنا السلطة من أجل تحقيق هذه الأهداف الكبيرة ، ومن الغباء أن نعطى الأحزاب الفرصة لتقوم وتعترض تحقيق هذه الأهداف».

وقال أنور السادات فى حديث له مع مجلة «شترن» الألمانية فى ١٢ أبريل ١٩٧٤ أى بعد عرض ورقة أكتوبر «إن لنا تجربة سيئة مع نظام تعدد الأحزاب قبل الثورة فى ظل حكم الملك فاروق إذ كانت الأحزاب ترعى مصالحها فقط ، وكان كل حزب يخرب مشروعات الحزب الآخر» وفى أكثر من مناسبة ضرب الرئيس السادات المثل على مشروع خزان أسوان وكيف تعطل تنفيذه سنوات بسبب الصراع الحزبى تضاعفت خلالها تكاليف إنشائه.

وقد بدا لقادة يوليو منذ وقت مبكر أن الديمقراطية الحزبية ليست الشكل الوحيد للديمقراطية ، إن أزمة الديمقراطية بصفة عامة ترجع إلى عجز الشعوب عن ممارسة الحريات السياسية لأسباب اقتصادية واجتماعية ، ومن ثم فإنها رأت أن وجود تنظيم يجمع كل قوى الشعب العاملة لمناقشة مشاكلها هو قمة الممارسة الديمقراطية .

وكانت صيغة الديمقراطية التى تعبر عنها دكتاتورية البروليتاريا فى البلاد الشيوعية مرفوضة ، لأنها تعنى سيادة طبقة «وتجريد كل ما عداها من الطبقات»..

عندما قامت الثورة ، لم يكن هناك برلمان ، فقد توقف بعد حريق القاهرة ، ووقع خلاف حول إعادة البرلمان السابق على الثورة ، ودعوته للاجتماع ، وعرض الخلاف على قسم الرأى بمجلس الدولة مجتمعاً ، ليبدى رأيه فى التصرف الدستورى السليم ، فأصدر المجلس فتواه بأغلبية تسعة أصوات ضد صوت واحد ، بعدم دعوة البرلمان .. وكان صاحب الرأى الوحيد المعترض هو الدكتور وحيد رأفت .. الذى يقول: «وقد استتبع عدم دعوة البرلمان ، المطالبة بتطهير الأحزاب القائمة من المفسدين وتبارت قيادات الأحزاب ، كل يعلن عن فساد زميله وتطهيره ، وانتهى الأمر إلى حل الأحزاب السياسية ـ كتاب فصول من ثورة يوليو ـ وكتب أستاذ القانون الدستورى الدكتور سيد صبرى سلسلة مقالات فى الأهرام بعنوان «فى الفقه الثورى» ، كان لها صدى واسع دافع فى مقاله الأول المنشور ٣١ يوليو عن النظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة ، وزوالها نتيجة للثورات والانقلابات» وانتهى إلى القول إن ما حدث ثورة وأن دستور ١٩ أبريل سنة ٢٣ الملكى سقط تلقائيا ، وقد قمت بالرد على ذلك فى ثلاث مقالات نشرت بجريدة الأهرام ابتداء من ٢٤ أغسطس .

كانت قد نشبت خلافات بين مجلس قيادة الثورة ، والوزارة الجديدة التى شكلها على ماهر بعد حركة الجيش مباشرة ، فشكلت لجنة تضم أعضاء من الجانبين لحلها ، وكانت الثورة قد اعتقلت ليلة صدور قانون الإصلاح الزراعى عدداً من رجال الأحزاب تحسباً لما يمكن أن يقوموا به ضد القانون ، وقد لجأ هؤلاء السياسيون إلى مجلس الدولة مطالبين بإلغاء قرارات الاعتقال ، وكان سليمان حافظ وكيلاً لمجلس الدولة قبل أن يتولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وقد التصق بالثورة منذ قيامها ، وهو الذى ذهب إلى الملك فاروق يحمل وثيقة تنازله عن العرش ، وحصل على توقيعه ، كما أنه واضع السياسة القانونية للثورة ، فقد وضع مع مستشارى المجلس ، ومع رئيسه عبدالرزاق السنهورى كل مشروعات القوانين التى صدرت فى تلك الفترة ، فلم يكن للضباط خبرة بالصياغات القانونية ، وكان سليمان حافظ خبيراً ومتمرساً ، كما كان سياسياً أيضا ومن رجال الحزب الوطنى ..

ووفقاً لمذكراته فقد كان صاحب فكرة حل الأحزاب السياسية ، وإلغاء الدستور ، وأن يكتفى بشخص واحد كوصى على العرش بعد استقالة رشاد مهنا وبهى الدين بركات .. ويقول سليمان حافظ فى مذكراته (١) أنه ليلة نظر قضية السياسيين المعتقلين فى مجلس الدولة كان عليه كوزير للداخلية أن يرد فى المحكمة ..

«وكان قد مضى على اعتقال السياسيين ما يزيد على شهرين كانت كافية لفحص حالتهم ،

---

(١) المذكرات لم تنشر وموجودة نسخة منها بخط اليد مسلمة للجنة كتابة التاريخ العسكرى .

فقد أثرت هذا الموضوع فى اللجنة المشتركة طالباً موافاتى بالأسباب المبررة قانونا لاستمرار اعتقالهم حتى أتقدم بها إلى المحكمة وإلا فلا مندوحة من إطلاق سراحهم .. وسأل سائل ـ هو محمد نجيب ـ هل طردنا الملك السابق من البلاد لكى يتحكم فينا محمود سليمان غنام وأمثاله من رجال الأحزاب الفاسدة ؟، قلت : إن الحكم ليس له بل لمحكمة القضاء الإدارى ، قال لن نقبل أن يتحكم فينا مجلس الدولة .. قلت : وأنا لا أقل عنكم سخطا على تلك الأحزاب إلا أن يكون القانون حكما بيننا وبينهم .

واحتدمت المناقشة واحتد الجدل، وتكهرب الجو ، وكان الزميل حسين أبو زيد يشهد اجتماع اللجنة بمناسبة موضوع يتعلق بوزارته ، فتوسط باقتراح للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة ، قال إن هؤلاء المعتقلين اعتقلوا بأمر من قيادة الثورة لحماية نفسها ، ويعتبر هذا الإجراء من أعمال السيادة التى يمتنع على القضاء التعرض لها ، فإذا صدر قانون يقرر هذه الصفة للتدابير التى يتخذها قائد الثورة بقصد حمايتها وحماية النظام القائم عليها ، كفت محكمة القضاء الإدارى عن نظر قضايا المعتقلين ، وإذا أفرج ذلك عمن لا يوجد مبرر لاعتقاله منهم فلا يكون لهذا الاقتراح مظهر الخضوع للتهديد بالقضايا ، وقبلت اقتراح حسين مشروطا بتوقيت القانون وبالشروع فوراً فى تصفية وضع هؤلاء المعتقلين ، وقبله العسكريون على أن يصفى كذلك المعتقلين على ذمة الحاكم العسكرى ، ثم صدر القانون وفى أعقابه جرت التصفية وأفرج تباعا عن المعتقلين ..

«كان من أثر فساد الحكم السابق أن تعفنت الإدارة الحكومية إلى حد جعل تطهيرها ضرورة لابد منها كيما تنهض الحكومة بالأعباء الجسام التى كانت تواجهها ، ومن ثم قام التطهير على قدم وساق تضطلع بأعماله عشرات من لجان شكلت بمقتضى قوانين خاصة من نوعين : أحدهما . إدارى له صبغة قضائية على رأسها قاض وفى عضويتها أحد رجال النيابة العامة لفحص حالات موظفى الدولة وفصل من يستأهل الفصل منهم .. والآخر قضائى بحت برياسة مستشار وبعضوية اثنين من كبار القضاة للتحقيق فى الأعمال الحكومية المشوبة بالخطأ ، وإحالة المسئولين عنها إلى المحاكمة الجنائية أو الإدارية بحسب الأحوال ، وسبقت اللجان من النوع الأول زميلاتها من النوع الثانى وفصل عدد من الموظفين قبل أن يتبين من تقارير اللجان القضائية التى كانت تردنى تباعا أن وزراء سابقين حقت عليهم المسئولية الجنائية أو السياسية مالا سبيل إلى أخذهم بها ، فقد حماهم الدستور من القضاء العادى إذ جعل لهم محكمة خاصة ترفع أمامها الدعوى من مجلس النواب ، ولم يكن قد صدر فى خلال الثلاثين سنة السابقة على الثورة : القانون الذى يقرر مسئولية الوزراء عن الجرائم السياسية ، أما

القانون الذى صدر فى عهد وزارة على ماهر فلم يمكن أن ينسحب على وقائع سابقة عليه ، وهكذا رأيتنى أشاهد ذنب الأفعى يضرب .. بينما رأسها قائم لا يصيبه مكروه ، فشق على أن يحاسب الموظفون على أعمالهم السابقة ولا يحاسب الوزراء المسئولون ، إذ كانوا بمفاسدهم مثلا سيئا لهم ومشجعا على ما اقترفوه من سيئات ، وتأذت روح العدالة منى وأنا قاض قديم إذ أرانى مضطرا للكيل بمكيالين ..

وفى هذه الأثناء قامت حملة على دستور ١٩٢٣ وما فيه من فجوات كانت هى التى هيأت السبيل لفساد الحكم وطغيان الحاكم ، فنفذ منها إلى الاعتداء على حقوق الأمة وتجريدها من سلطانها. وحمل لواءها أستاذ من فقهاء القانون العام ، يطالب الثورة بممارسة حقها ، والقيام بواجبها فى إسقاط دستور فرض على الأمة فرضا فى ظروف لم يكن يسعها إلا أن تقبل ما فرض عليها حتى يتاح لها أن تمارس حقها فى سن دستور يكون وليد إرادتها ، وتناول لواء الحملة علم من أعلام الحكم والسياسة كان فيما مضى عضوا فى اللجنة التى وضعت الدستور فنادى بإسقاطه بعد أن استنفد وقته وظروفه وغايته فيما يستبدل به دستور يواجه الظروف الجديدة ، ويحقق للأمة من الغايات ما تساير به ركب الأمم المتحضرة ، وكان من الطبيعى وقتئذ أن أتتبع باهتمام بالغ هذه الحملة فأقرأ للفقيه ما كان يوالى نشره ، وأسمع للسياسى ما حاضر الناس فيه ، وأشاهد من التأييد لهما ما يكاد يكون إجماعا من مختلف طبقات الأمة ..

«والتمست الحل فى أول العهد بالحملة عما كنت بسبيله من محاسبة الوزراء السابقين فى إسقاط مواد الدستور التى تحول دون محاسبتهم عما اقترفوا من الإثم ، حتى يتسنى للحكومة مساءلتهم عن الجرائم السياسية التى ارتكبوها من قبل فوضعت بمعونة زميلى محسن عبدالحافظ مشروع قانون فى شأن جريمة الغدر على هذا الأساس ، ثم لم ألبث حتى اقتنعت اقتناعا كاملا بوجوب إسقاط الدستور برمته ، فقد كان طوال عهده موضع عبث لا جزاء عليه ، ومحل امتهان لا حساب عنه ، حتى فقد روحه وتجرد من صفاته ، وزالت قداسة الدساتير عنه ، وتزعزع إيمان الناس به ، فلم يعد سوى حبر على ورق .. هذا إلى ما كان يفرضه هذا الدستور علينا من نظام حكم ملكى ، ولى عهده ، وراح فى أغلب الدول المتحضرة إلى زوال ، وحكم أسرة مالكة أجنبية لم تتمصر على الرغم من مرور قرن وربع عليها فى البلاد ... أسرة يفرضها هذا الدستور علينا أبديا بما نص عليه من أحكامه المتعلقة بنظام الحكم، وراثة أسرة محمد على لا تقبل التعديل ، ولو بالطريق المقرر لتنقيح الدستور ذاته ، فليسقط إذن وإلى غير رجعة دستور هذا شأنه ..

ولست أنكر ـ كما عاهدت نفسى من قبل ـ نصيبى فى إسقاط الدستور ، فما لبثت وقد

اقتنعت بذلك حتى عملت فى سلسلة متتابعة من الاجتماعات مع الزملاء العسكريين على إقناعهم برأيي .. فترددوا طويلا ، وتهيبوا كثيرا من الإقدام على هذا الأمر ، حتى آمنوا به مثل إيماني ، وفى اجتماع اللجنة المشتركة فى أواخر ديسمبر ١٩٥٢ ، تقرر إسقاط الدستور، وتعيين لجنة تمثل مختلف الاتجاهات لوضع مشروع دستور آخر تقره الأمة إما بوساطة جمعية تأسيسية منتخبة أو عن طريق الاستفتاء المباشر ، مع تخويل الحكومة فى هذه الأثناء جميع السلطات تباشرها فى ظل المبادئ الدستورية العامة إلى أن تنتهى فترة الانتقال اللازمة لإقرار الدستور الجديد ..

«فى أوائل سنة ١٩٥٣ ضبطت مؤامرة عسكرية حاكت خيوطها من بعيد أيد حزبية فكانت سببا فى حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها ومد فترة الانتقال ثلاث سنوات، وفى إحدى جلسات المؤتمر اقترح جمال عبدالناصر نظرا إلى طول هذه الفترة تحديد سلطات الحكم وإعلان هذا التحديد فى عهد مكتوب للناس حتى يعلموا أنهم لا يحكمون بطريق الطغيان ، وبناء على هذا الاقتراح ـ وقد أقره المؤتمر ـ أعددت مشروع الدستور المؤقت الذى صدر فى أوائل فبراير سنة ١٩٥٣ وكان النص الذى يقابل المادة ٨ منه يخول السلطات المنصوص عليها فيها إلى قائد الثورة بصفته هذه ، فثارت حول هذا النص معارضة كبيرة ما كنت لأستغربها من أعضاء المؤتمر المدنيين ، فإذا بالذى يثيرها الأعضاء العسكريون ..

«افتتح المعارضة عبداللطيف بغدادى بقوله إنه ليس من حق قائد الثورة وحده أن يتولى هذه السلطات فى حين أن مجلس قيادة الثورة يتحمل مسئوليتها ، وانضم إليه جمال عبدالناصر قائلاً : إن هذا النص فيه قضاء على وجود المجلس ، ورددت عليهما بقولى إن قائد الثورة لا يباشر سلطاته إلا بمجلس القيادة ، ولم يستحدث النص جديدا فى هذا الموضوع ، بل إنه جاء مقررا للواقع إذ جرت العادة بمباشرة مثل هذه السلطات على هذا الوجه فعلا ، ولكن إعلانها يكون ببيان من قائد الثورة دون ذكر للمجلس وأقرب مثل لذلك إسقاط الدستور ومد فترة الانتقال ، ما ذلك إلا تحقيقا لما التزمه أعضاء المجلس من العمل باسم قائد الثورة ... قالا ومعهما زملاؤهما إنهم يريدون الآن إعلان الواقع للناس فرضيت بذلك وصيغ النص على الصورة التى أعلن بها الدستور المؤقت».

❑

شكلت لجنة من خمسين عضواً لوضع الدستور الجديد ، يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف ، ثلاثة منهم من أعضاء لجنة دستور سنة ١٩٢٣ وهم : على ماهر ، ومحمد على علوبة ، وعلى المنزلاوى ، وأربعة من الوفديين : عبدالسلام فهمى جمعة ، وعلى

زكى العرابى ، ومحمد صلاح الدين ، وعمر عمر ، واثنان من الدستوريين : أحمد خشبة ، ومحمود محمد محمود ، واثنان من السعديين : محمود غالب ، وعبدالحميد الصاوى ، وثلاثة من الإخوان المسلمين : عبدالقادر عودة ، وصالح عشماوى ، وحسن محمد العشماوى ، وثلاثة من الحزب الوطنى : عبدالرحمن الرافعى ، وفكرى أباظة ، ومحمد محمود جلال ، واثنان من الحزب الوطنى «الجديد» : عبدالرحمن بدوى ، ويواقيم غبريال ، وثلاثة من رؤساء القضاء : أحمد محمد حسن رئيس محكمة النقض ، وعبدالرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ، والشيخ حسن مأمون رئيس المحكمة العليا الشرعية ، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين : اللواءات أحمد حمدى همت ، وأحمد فؤاد صادق ، وعلى حلمى ، وانتخبت اللجنة على ماهر رئيساً لها ، كما انتخبت لجنة فرعية من ١٥ عضواً سميت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور ، وعدة لجان أخرى ، وانتخبت لجنة الخطوط لجنة من خمسة أعضاء هم : عبدالرزاق السنهورى ، عبدالرحمن الرافعى ، مكرم عبيد ، د. السيد صبرى ، د.عثمان خليل عثمان لبحث نظام الحكم ، وهل يكون ملكياً أو جمهورياً .

وقد قدمت اللجنة الخماسية تقريرها ، وهو يتضمن قرارها بالإجماع أن يكون نظام الحكم جمهورياً ، على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب ..

وقالت إن «النظام الملكى أصبح غير صالح لمصر ، بعد أن تعذر عليها ترويضه فلم تستطع أن تجعله نظاماً رمزياً أو على الأقل نظاماً متوازناً ، وقد وثب الشعب المصرى فى تاريخه الحديث وثبات ثلاثاً حاول فيها هذا الترويض فلم ينجح .

الوثبة الأولى كانت فى أواخر حكم إسماعيل وفى أوائل حكم توفيق ، فلم تجار الأسرة المالكة وثبة الشعب ، بل تخلفت دونه ، لا بل هى استندت إلى الأجنبى ، واستعانت به فى إخماد ثورة الشعب ، وسلمت البلاد للاحتلال البريطانى ، مما زاد الثورة اضطراباً فى النفوس..

والوثبة التالية جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، حينما اشتعلت الثورة الشعبية المصرية فى وجه الأجنبى وضد الحكم الملكى ، وهنا أيضاً لم تماش الأسرة المالكة وثبة الشعب ، وإذا كان دستور سنة ١٩٢٣ قد صدر فى ذلك العهد ، فإن القائم على العرش حينذاك سلم به على كره منه ، ولم يصدره إلا بعد أن طوقه بديباجة تحدث فيها عن الأمانة التى عهد الله تعالى بها إليه منذ تبوأ عرش أجداده ، فأثار فى الأذهان ذكرى الحق الإلهى للملوك ، بل ولد فى نفوس الناس الاعتقاد بأن الدستور منحة ملكية منه إلى الشعب ، وقد تأكد هذا الاعتقاد عندما عطل هذا الدستور مرة وألغاه مرة أخرى ..

«الوثبة الأخيرة جاءت بعد أن ضاق الشعب بما انتشر من فساد فى الحكم وانتهت باقتلاع الملك عن عرشه ..

«هذه الهزات العنيفة التى اختلفت على البلاد فى مراحل متعاقبة ، تدل على أن النظام الملكى فى مصر استشرى فساده ، واستعصى على العلاج ، وليس من حسنات هذا النظام أن الأجنبى ، منذ وضع قدمه فى البلاد ، كان دائماً يستند إلى العرش فى توطيد سلطانه ، وليس من حسناته أن كان موئلاً للرجعيين من جميع الطوائف والهيئات .. فلم يكن بد من أن تتطلع البلاد إلى الحكم الجمهورى ليكون بديلاً عن نظام ملكى فاسد ، أدى إلى هذه الكوارث وقضى على نفسه بنفسه ، وليس فى هذا النظام إلا تطور طبيعى فى حياة البلاد وانتقال إلى نظام أصلح .

«وقد يزعم أنصار النظام الملكى أن العرش فى مصر رمز ثبات واستقرار فى الداخل ومصدر توقير وإجلال فى الخارج .

«أما أن العرش رمز ثبات واستقرار فى الداخل ، فذلك وهم باطل ، فإن مصر قد قام فيها النظام الملكى الوراثى ، وقامت إلى جانبه وزارات متزعزعة ، وقام إلى جانب هذا وذاك نفوذ أجنبى متغلغل ، فلم ينجم عن ذلك أى ثبات أو استقرار ..

«وأما أن العرش مصدر توقير وإجلال فى الخارج ، فإن عكس ذلك هو الذى وقع فى مصر ، ولا يزال ماثلاً فى الأذهان ، بعد فضائح إسماعيل ، فضائح الملك السابق ..

وأما أن الملك هو الحكم بين الأحزاب ، فإن التجارب التى مرت بمصر فى هذا الصدد مريرة أليمة ، فقد كان العرش يتلاعب بالأحزاب ، ويوقع بينها النفور والفرقة ، ويستغل بعضها للتنكيل بالبعض الآخر .. من أجل ذلك رأت اللجنة بإجماع الآراء ، ترك النظام الملكى والأخذ بالنظام الجمهورى ، على أنها ترى استفتاء الشعب للتعرف على رأيه فى هذه المسألة الجوهرية التى هى أقرب أن تكون مسألة شعبية تتعلق بالشعور ، من أن تكون مسألة فنية تتعلق بالدستور».

ونعود إلى مذكرات سليمان حافظ ـ مرة أخرى ـ وهو يروى كيف تم حل الأحزاب السياسية ، وهو الفقيه القانونى الذى وضع كل القوانين يقول «أنه كان المأمول أن تصل روح الثورة إلى هذه الأحزاب وينعكس عليها منهاجها وتبلغ منها رسالتها مبلغا يحملها على أن تقوم من شأنها وتؤدى وظيفتها الطبيعية ، ولكن دعوة الإصلاح لم تجد من الأحزاب أذنا مصغية ولا قلبا واعيا ، إذ لم تقابلها إلا بأساليبها البغيضة ومناورتها القديمة ، فلم يعد بد من إلزامها بالقانون ما لم ترد أن تأخذ به نفسها طوعا ، فأعددت بمساعدة معاونى من رجال

مجلس الدولة مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية تداولت فيه مع السنهورى ، فعارضه من جهة المبدأ معارضة شديدة محتجا بأنه وإن كان الدستور لا يمنع من تنظيم الأحزاب وإصلاحها باعتبار أنها نوع من الجمعيات ، فإن العرف الدستورى قد جرى على عدم تعرض المشرع لها وترك أمر التنظيم إليها ، وكانت حجتى أن النظام البرلمانى يقوم فى جملته على الأحزاب فيصلح بصلاحها ويفسد بفسادها ، وأن أحزابنا فى مصر بسوء سيرتها قد جعلت من نظامنا النيابى صورة بغير معنى ، ورسما بغير روح ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إنها بإمعانها فى غيها جعلت الصورة ذاتها شائهة والرسم كريها ، فأصبح إصلاحها فى بلدنا ضرورة لا تبرر تدخل المشرع فحسب ، بل توجبه لا سيما وقد أبت الأحزاب أن تتولى هى تنظيم شئونها رغم تكرار دعوتها إلى ذلك ، وإعطائها الفرص للقيام به ، هذا إلى أن المشروع ليس بدعة فى عالم الدستور ، إذ سبقتنا إلى تنظيم الأحزاب بالقانون حديثا أمم خرجت على العرف القديم الذى أقامته الأحزاب نفسها .

اقتنع السنهورى بحججى فأقر مبدأ المشروع على شرط ألا يكون تدخل الإدارة إلا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، فقبلنا شرطه على الفور إيمانا بأن رقابة القضاء وقد لمستها عن قرب خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ولحماية الحكومة ذاتها من سلطتها ..

وهكذا صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى أعقاب قانون الإصلاح الزراعى وقانون إنهاء الوقف الأهلى ، وهو لا يبيح لوزارة الداخلية التدخل فى شئونها إلا بطريق اعتراض يأخذ صورة دعوى تقيمها الوزارة على الحزب أمام محكمة القضاء الإدارى فيتربص الطرفان قضاءها ويلتزمان حكمها ..

وقد استهدف هذا القانون أول من استهدف أن يصرف الأحزاب عما جرت عليه من اعتبار الحكم غايتها إلى جعله وسيلة لأداء رسالتها فى خدمة البلاد ، وأن يحررها من طغيان زعماء اتخذوها مطية لولاية السلطان ، وأن يطهرها من عناصر استخدمت انتماءها لها وسيلة للاستغلال الشائن أو الاستفادة غير المشروعة أو الجاه الباطل .

وقامت قيامة الأحزاب عن بكرة أبيها ضدى ، وشنت علىّ صحافتهم حربا شعواء واسعة النطاق طويلة المدى ، فلم أبال بذلك ومضيت أعد العدة فى وزارة الداخلية لتنفيذ القانون متوخيا عدالة القاضى الذى جهدت أن أؤكده طوال حياتى .

وكان القانون فى أحكامه الوقتية ينص على اعتبار الأحزاب منحلة منذ صدوره على أن يعاد تأسيسها من جديد وفقا لأحكامه ، وبهذه المناسبة اشتبك الوفد معى فى معركة طاحنة

أفرغ فيها كل جهده ولم يتورع عن استعمال كل سلاح وصلت إليه يده لا يبالى أكان شريفا أم دنيئا .

قدم إلى فى الداخلية يوما المهندس عبدالسلام عثمان موفداً من شقيقه الأستاذ محمد صلاح الدين - الاسم المركب - وزير خارجية الوفد الأسبق ليطلب منى موعداً خاصا له .. وكان لصلاح فى نفسى مكانة وله عندى قدر لموقف حمدته له وقفه فى الوزارة التى كان أحد أعضائها فى إحدى هجماتها على مجلس الدولة .

فرحبت بلقائه وسألنى الأستاذ عبدالسلام عما إذا كنت لا أرى مانعا من تناول طعام العشاء فى منزله مع شقيقه فأجبته إلى دعوته ، وأخذنا بعد العشاء نتبادل الحديث فى الثورة التى ساقها الله فى الساعة الثانية عشرة لإنقاذ البلاد من خراب محقق ، وفى وجوب حمايتها والدفاع عنها بكل عزم لا نتردد فى ذلك السبيل عن أى بذل أو أية تضحية ، وقد كنت أعبر لجليسى عن رأيى فى هذا المعنى بعبارات حارة منبعثة عن إيمان عميق بما أقول .

واستطرد الحديث إلى قانون تنظيم الأحزاب السياسية ، فسألنى صلاح الدين : ماذا يكون موقفى من رياسة النحاس للوفد ؟ وكان هذا الحزب لم يقدم بعد إخطار تأسيسه دون سائر الأحزاب قديمها وجديدها ، فأجبته أن رأيى سيبدى فى حينه بالطريقة التى نظمها القانون ، قال إننى لا أبغى رأى وزير الداخلية بل نصيحة لصديق . قلت إن كان الأمر كذلك فإنى أنصح بعدم تعريض الرجل لهذه التجربة ، فإن لدى الوزارة أسباباً خطيرة للاعتراض عليه أمام مجلس الدولة ، سألنى ، وهل من خير البلاد أن يجرح علنا رجل من أكبر زعمائها ، فقلت : إن ألم العلاج يشفع له صادق الرغبة فى الشفاء ، ألا ترى أن الجراح لا يبالى بما يلحقه بمريضه من ألم إذ يفتح خراجا لتطهيره حتى يقى باقى الجسم غائلة التسمم .

وقد راعيت فى نصيحتى التى أسديتها التوفيق بين واجبى فى تنفيذ قانون الأحزاب ، وبين تقديرى لماضى الرجل ، قبل أن يلتوى به القصد تحت تأثير أصهاره وأهله ، وحاشيته، وقلت لصلاح : إنه جدير بمن يحب النحاس ويحرص على كرامته أن يشاطرنى رأيى ، ويعمل ما استطاع لصرفه عما يكرهه له ، قال : إنه من هذا الرأى ، ولكن تعوزه الوسيلة لتحقيقه ، فليس من السهل عليه أن يواجه النحاس بما سمع منى ، ومن ثم فهو يود أن يعرف ماكنت أفعل لو كنت مكانه ؟ قلت : أعمل على إقناعه بأنه وقد طعن فى السن وألم به المرض ، وأدى واجبه لبلاده فى وقت كان الوفد يعتبر فيه ممثلا للأمة ورئيسه زعيما لها ، عليه أن يتخلى عن رياسة الوفد ، وقد أصبح مجرد حزب ؛ لأحد أنصاره يتولى زعامته مهتديا بهديه ، قال : فإن لم يقتنع بذلك ، قلت : تصارحه بالرأى الذى شاطرتنيه ، قال : إنه ليتعين فى الحالة الأخيرة أن

يعرف النحاس مـاذا سيكون موقفك منه إذا أصـر على رياسة الوفد فهل تبـيح لى أن أنقل إليه حديثك معى ؟ قلت : لك ذلك ..

وترددت صيـحة الوفديين فى جوانب البـلاد ، أن لا وفد بغير رياسـة النحاس ، وإنهم لن يتقـدموا بإخطار تأسيس حـزبهم دونه ، ثم أقامـوا مأتما شقت فـيه الجيـوب ولطمت الخدود ، وتعالت أصوات الشكوى من جور وزير الداخلية ، وقد هيأ لنفسه فرصة التنكيل بالوفد شفاء لغل قديم كـان ومازال يكنه له من كان عـضواً فى الحزب الوطنى ، ولـكنى تصاممت عن ذلك الضجيج المصطنع ولم أعبأ بـشىء من هذا الهراج الزائف ، ويعلم الله أن نفسى لم تنطو لأحد على غل ولا قصدت التنكيل بأحد وإنما كرهت لبلادى أن تظل أحزابها على فسادها ، وأردت لهذه الأحـزاب خلاصا ، وقد سـويت بينها المعـاملة لا فرق بين الحزب الذى كنت أنتـمى إليه قبل ، وبين سائر الأحزاب ، وكان طبيعيا وقد كانت جرعة العلاج لا تخلو من مرارة ألا أسلم حتى من تبـرم زعمـاء الحزب الوطنى ذاته بشطريه القـديم والجديد، تبرمـا ظهر من بعـضهم ، وكان زميلا فى الحكم فى صورة معارضة عنيـفة لقانون تنظيم الأحزاب السياسية وهو فى دور التشريع ، وشكوى منى وهو فى دور التنفيذ.

وانعكس صدى الضجة العنيفة التى أثارها الوفد على مـجلس القيادة ، فقام خلاف شديد بينى وبين جمـال عبدالناصر وعـبدالحكيم عامر ، ويوسف صـديق ، أصررت فيه على تنـفيذ أحكام قانون الأحزاب تنفيذاً تعدل فيه الصـرامة ، وصممت أذنى عن سماع أى كلام آخر فى هذا الموضوع .. ومن الحق أن أذكر أن محمد نجيـب وجمال سالم وصلاح سالم وكذلك أنور السـادات ـ إذا لم تخنى ذاكـرتى ـ كـانوا فى هذا الخـلاف من صفـى ، وقد سـمـعت فى هذه المناسبـة من محمد نجيب ملاحظة همس بها فى أذنى وقـتئذ ، إذ قـال أخشى أن يكون بعض أعضاء هذا المجلس من الوفديين ، لكنى لم أشـاطره هذا الرأى ، بل قدرت حينئذ أن الوفد لم يعدم السبـيل بوسائله المعروفـة فى الدس والوقيعة إلى إحـداث ضغط غير مبـاشر على بعض أعضاء مجلس القيادة عن طريق التأثيـر فى بعض ضباط الجيش خارج المجلس ، وإن كنت قد تبينت فيما بعد وجود صلة وثيقة بين أحمد أبو الفتح ، وكان هو الذى يتولى قيادة حملة الوفد على ، وبين جمـال عبدالناصر وعـبدالحكيم عامر تـأثرا تأثراً واضحا منهمـا بآرائه واتجاهاته ، حتى بلغ بأولهما الأمـر أن استصحب نجيب إلى زيارة النحاس مجاملة له إبـان اشتداد المعركة بينى وبين الأحـزاب بصفة عـامة ، والوفـد بصفة خـاصة ، وقـد حاول نجيب أن يـبرر لى هذا التصرف بقـوله أن هذه الزيارة لم تكن إلا محاولة لكسر مـحور تآلف بين الوفد والشيـوعيين فلم أقتنع بهذا العذر ، وإن كنت قد أمسكت عن التـعليق أملا فى أنه وصحبه لن يلبثوا طويلا حتى تظهر لهم الأيام حقيقة مقاصدى ، وصدق نواياى وسلامة طريقى فى خدمة بلادى ..

وأذكر ـ والشيء بالشيء يذكر ـ أن جماعة الإخوان المسلمين تقدمت بإخطار عن تأسيسها وذلك على وجه الاحتياط فى حال اعتبارها بمقتضى القانون حزبا فى حين أنها برأى قادتها ليست كذلك ..

وكان الدكتور بهى الدين بركات من أساتذتى لما كنت طالب حقوق وهو رجل أنيق الظاهر والباطن أرستقراطى النزعة فى استحياء ، عصبى المزاج دقيق شديد الحساسية ..

طلب أن يرانى يوما بعد تشكيل وزارة نجيب بأسابيع قلائل فلبيت دعوته مسرورا بلقائه ، ولما التقينا بمكتبه فى قصر عابدين تحدث عن عرف كان متبعا من قبل يقضى بإرسال جدول أعمال مجلس الوزراء قبل الجلسة إلى القصر ، وشكا من أن سكرتارية المجلس قد أغفلت هذا العرف ، وقلت أن مشروعات القوانين والمراسيم ترد إلى القصر لتوقيعها من الأوصياء بعد أن يقرها مجلس الوزراء ولست أرى أية فائدة من إحاطتهم علما بما لم يوافق عليه المجلس ، قال قد يكون للأوصياء ملاحظات يجدر أن تكون موضع نظر المجلس ، فقلت إنى لا أعلم شيئا من العرف الذى حدثنى عنه وسأهتم ببحث موضوعه ، وانصرفت على غير ما أقبلت من سرور وأنا أسائل نفسى أيتفق ذلك العرف مع سلطات ملك دستورى يملك ولا يحكم ؟

ورجوت بالسكوت أن أحرف بهى الدين عن الموضوع ، ولكن لم يلبث حتى حادثنى فى التليفون سائلا عن نتيجة بحثى فاعتذرت بمشاغلى ، ولم يمر وقت طويل حتى اتصل بى مرة أخرى طالبا رؤيتى فتواعدنا على اللقاء ..

وفى اليوم المتفق عليه كنت مع نجيب فى رياسة مجلس الوزراء حتى حان الموعد فأردت الانصراف ، ولكنه صاحبنى إلى القصر لتهنئة رشاد مهنا بمولود رزق به ، ورحت معه إلى رشاد للغرض ذاته فوجدنا عنده أحد الوزراء فلما انصرف إذا به يقابلنا بعاصفة من الشكوى من أنه ابتعد عن الحكومة ، فى عزلة عن أعمالها وهو لا يقبل لنفسه هذا الوضع ، وكان عنيفا فى حديثه إلى محمد نجيب يضرب مكتبه بيده على صورة كادت أن تثير نجيب وهو يرد عليه بأن هذا هو ما يقضى به الدستور ، وتدخلت بينهما مهدئا على غير جدوى فآثرت فى سبيل التهدئة أن أرجئ الحديث إلى وقت آخر محتجا بسابق موعدى مع بهى الدين وقد تأخرت عليه وكأن نجيبا أدرك غرضى فأبدى رغبته فى زيارته كذلك ولكن رشاد رافقنا إليه حيث وجدناه مع الأمير محمد عبدالمنعم ..

وكان بعض الوزراء ومن بينهم الزميل الذى التقينا فى ذلك اليوم قد شكوا من قبل من أن رشاد مهنا كان يكثر من استدعائهم أو الاتصال بهم للتحدث إليهم فى شئون حكومية ، فطلبت منهم أن يتذرعوا بالصبر وطول الأناة حتى يتسنى لى معالجة هذا الأمر ، وبدا لى يومئذ

ـ وقد أثار رشـاد نفسـه هذا الموضوع ـ إن الآوان آن لحسمه عـلى الوجه الدستـورى ، ولكنى كنت أؤثر ألا يحضـر الأمير عبـدالمنعم حديثنا مع زميليـه راجيا أن يشـاطرانى هما هذا الرأى فيرجئان التحدث أمامه ، بيد أن بهى الدين كان فيما يبدو قد ضايقه تأخرى عن موعدى معه ، وهو رجل عصبى المزاج شديد الحساسية ، وكـان رشاد لم يزايله انفعاله من حديثه مع نجيب .. بحيث لم نكد نتناول القهوة حتى فتحا الحديث فى هذا الموضوع فى حضور الأمير عبدالمنعم ، وكأنهما كانا من ذلك على ميعاد ، أو كأنهما انتهزا فرصة وجوده ، وحرصا على عدم التفريط فيها ، ولكنه والحق يقال آثر السكوت طوال الوقت فبقى مستمعا ..

كرر بهى الدين شكواه من عدم إرسال جدول أعـمال مجلس الوزراء قبل الجلسة رغم انه تحدث معى فى ذلك أكـثر من مرة ، فلم يجد منى أذنا صـاغية ، وقال إن مـفاوضات تدور مع الوفـود السودانيـة دون أن يعلم عنها من الحـكومة شـيئـا ، وأنه لا يرضى لنفسـه أن يكون فى الوصاية على العرش كما مهملا ، وتحدث رشاد فى هذا المعنى طويلا وختم حديثه بأنه لا يقبل أن يكون «طرطورا» ، وكـان الاثنان على درجـة من الانفعـال جـعلت المناقـشة فى ذلك الجـو المتوتر عـبثا فطلبت منهـما تأجيل الحديث إلى مـوعد قريب ليـجرى فى جو هادئ يتسنى فـيه الإقناع والاقتناع ، وقـد تم الاتفاق بيننا على اجـتماع لهـذا الغرض يعـقد بعد بضـعة أيام فى منزل الدكتور بهى الدين حـيث يتناول نجيب ورشاد وأنا طعام العشـاء على مائدته .. وحدث فى الليلة السـابقة للمـوعد أن تـناولت طعام العـشاء فى وزارة الزراعـة مع الوزراء وأعضـاء مجلس القيادة ، وبعد قضاء السهـرة أويت إلى فراشى بعد أن عطلت آلة التليفون كعادتى وإذا بأهل منزلى يوقظوننى قبيل الفجر لمقابلة ضابط موفد من نجيب لأمر عاجل ، ولما قابلته قال لى أن مجلس القيادة حاول الاتصال بى تليفونيا بعد منتصف الليل فى خصوص رشاد مهنا .. وما كان من اتصالات مريبة له بالضباط المفصولين من الخـدمة والعاملين فيها على صورة تستدعى اتخاذ إجراء سريع فى حقه فلم يمكن الاتصال بى وأن المجلس لم ير بداً من إقالته من الوصاية وإلزامه منزله حـدا لنشاطه الخطر ، وأن نجيب يطلب إلى معالجـة هذا الأمر مع الدكـتور بهى الدين قبل أن يتصل الخبر بعلمه فى صحف الصباح.

وقضيت بقية الليل ساهراً أرقب الوقت المناسب لمقابلة بهى الدين فى منزله المجاور لمسكنى ولكنى تأخـرت لسـوء الحظ بسـبب اضـطرارى للحـصـول على رقم تليـفـونه من مـصلحـة التليفونات لأنه كـان رقما سريا ، فلما التقيـنا وجدته قد علم بالخبر من قبل ، وأخـبرنى بعزمه على تقديم اسـتقـالته من الوصاية إلى الأمـير عـبدالمنعم ، ومغـادرة القاهرة فورا إلـى بساتين بركـات بالشرقـيـة ، وهكذا فعل رغم كل مـا بذلت من جـهد فـى رده عن ذلك ، ثم التقـيت

بنجيب فى رياسة مجلس الوزراء فأعدنا الكرة عليه بالتليفون فى البساتين ولكن على غير جدوى .

وكنت قد دعوت مجلس الوزراء إلى الانعقاد قبل ظهر اليوم ذاته لعرض الأمر عليه وفى انتظار موعد الجلسة أخذت ونجيب نتبادل الرأى فيمن يمكن أن نرشحهم للوصاية خلفا لرشاد وبهى الدين ، فتساءل نجيب ألا يمكن أن تقتصر الوصاية على وصى واحد يكون الأمير عبدالمنعم فلا نجد منه من المتاعب ما قد نجد من سواه إذا تعدد الأوصياء ، وكان الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٣ يتطلب أن تكون هيئة الوصاية الدائمة على العرش مكونة من ثلاثة أوصياء ، وكنا قد جرينا على هذا النمط فى الوصاية المؤقتة ، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من تعديل الأمر فى هذا الخصوص بجعل الوصى المؤقت واحدا ، وبهذا ينحسم الإشكال الذى كنا بصدده بسرعة ومن أيسر سبيل ، لذلك أعددت مشروع التعديل لعرضه على مجلس الوزراء عند انعقاده فى اليوم ذاته .. ولما التأم المجلس شرح له نجيب وشرحت تفاصيل الموضوع ، وموقف رشاد ، وبهى الدين فأقر إقالة أولهما ، وقبل استقالة الثانى ، ووافق على التعديل المقترح فى الوصاية المؤقتة وعين الأمير عبدالمنعم وصياً».

❑

أذيع فى ١٧ يناير ٥٣ بيان من القائد العام محمد نجيب بحل الأحزاب القديمة ، ومصادرة أموالها ، بعد أن ندد بها ، وأعلن عن فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ حتى إقامة حكم ديمقراطى سليم ، وأصدر قائد الجيش النظام الدستورى المؤقت الذى يقضى بأن يتولى مجلس القيادة أعمال السياسة العليا والترتيبات التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم ، وتكوين مؤتمر من مجلس قيادة الثورة والحكومة ينظر فى السياسة العامة للدولة ، إلى جانب المبادئ العامة من المساواة بين المواطنين وحقوقهم وواجباتهم ..

وقد استغرق وضع الدستور أكثر من عام ونصف إذ انتهى منه فى أغسطس ١٩٥٤ ..

وكان مجلس الثورة قد قرر فى ١٨ يونيو ٥٣ إعلان الجمهورية ، فى بيان تحدث عن تاريخ خيانات أسرة محمد على وانتهى إلى إلغاء النظام الملكى وإنهاء حكم أسرة محمد على مع إلغاء ألقاب الأفراد من هذه الأسرة ، وإعلان الجمهورية وأن يتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية مؤقتا لحين إجراء استفتاء بقرار وقعه أعضاء مجلس الثورة ، وتكون الكلمة للشعب فى نوع الجمهورية ، واختيار شخص رئيس الجمهورية عند الاستقرار على الدستور الجديد ، وهكذا صار يوم ١٨ يونيو عيد الجمهورية ، وبعدها صودرت أموال أسرة محمد على.

محمد نجيب الـذى كـان متحمساً لحل الأحـزاب السياسية أكثر مـن زملائه كما رأينا فى مذكرات سليمان حافظ ، هو الذى أصـدر قرار حل الأحزاب ، هو نفسه بعـد عـام الذى أثار أزمة تحت شعار عودة الأحزاب .. لم تكن الأزمة مفتعلة .. وإن كانت لأسباب أخرى .

الديمقراطية .. شماعة للسلطة

عشنا سنوات طويلة مـضللين ، فجميع الذين تعـرضوا لأحداث ثورة يوليو قامـوا بإخفاء نصف حـقـيـقـة أحـداث مـارس سنة ١٩٥٤ وصـوروها علـى أنهـا نزاع بين فـريق يريد الديمقـراطيـة ، وفريق يعـادى الديمقـراطية ، وأن هذا الخلاف حـسـمـه العمال ضـد المثقـفين بالانحياز إلى استمرار الثورة ، وعدم عـودة « الديمقراطية ».. ولم يكن ذلك صحـيحا أبداً ، فقد بدأ النزاع والصراع على السلطة قبل ذلك ، وليس على الديمقراطية ، وكانت الديمقراطية هى الشـمـاعـة التى علقت عليـها الأحـداث ، كمـا كانـت الورقة الأخـيرة فى هذا الصـراع ، استـخدمـها الذين أرادوا الانفـراد بالسلطة ، عندما وجـدوا أن الأمور قـد أفلتت من أيديهم ، وأنها أوشكت على الضياع .. وهذا إيجاز شديد لأحـداث مارس ٥٤ وما قبلها.. لقد وقعت الخلافات من أجل السلطة وبسـببها ، وليس بسبب الديمقـراطية ، وهى حقيقة يتـبينها كل من يدرس هذه الأحـداث ، ويقرأ تفاصيلها بموضوعية .. وبدون تحيز .

كان هناك توتر فى العلاقات بين مجلس الثورة مجتمعاً ، وبين محمد نجيب منفرداً ، وكان قد أصبح عـضوا بالمجلس بعد قيـام الثورة بشهر ويومـين بموافقة وبقرار من المجلـس نفسه .. وبعد شهور قليلة اكتشف أن هناك قيـوداً عليه وأنه ليس مطلق التصرف بسبب وجود عدد من الضباط الأحرار المتآلفين من قبل ، وقد ضاقوا بمحمد نجيب .. وضاق بهم محمد نجيب .

كان نجيـب يحس أنه غريب على هذا المجلس المكون من مجـموعة من الشبـاب الأصدقاء الذين يمثلون قـيداً على حركتـه ، ويعمل لهم ألف حساب وحـساب فى كل تصرفاتـه ، فهو يعرف أكـثر من غيـره أنهم جاءوا به ليسـد لهم ثغرة ، بحكم سنه ورتبـته ، وأنه عرض نفـسه للخطر فى شجاعة عندما أعلنت الحركة باسمه .. ولكنه كان يحد من اندفاعهم الثورى برؤيته الإصلاحية فهـو مثلا منذ الأسبوع الأول اعترض على قـانون الإصلاح الزراعى ، ولكنه وقعه ووافق عليه فى النهاية بعد أن رأى إجماعاً ضده ، قد يهدد موقعه ، وكان الضباط الشبان يرون - ربما - أن وجوده قـد استنفـد أغراضه بعـد أن جاءوا به لمهـمة أداها بنجـاح ، ولم يعودوا فى حاجة إلى هدوئه ، فمثـلا عاتب كمال الدين حسين على استخدام كلمـة الثورة ، وكان كمال

الدين حسين على رأس قوة ليلة ٢٣ يوليو لتأمين مدخل القاهرة من ناحية الإسماعيلية ، عندما اعترضته قوة عسكرية برئاسة «اللواء على نجيب» شقيق محمد نجيب الذى اعترض قوات تأمين الطريق : قائلاً : «أنتم بحركتكم دى هتودوا البلد فى داهية » ورد عليه كمال الدين حسين فى انفعال تلقائى «دى مش حركة .. دى ثورة .. واسأل أخوك» وكان نجيب يحاول أن يطفئ من التهاب مشاعر الضباط ويرفض استخدام لفظ ثورة حتى لا يخاف رأس المال ويطفش ـ وربما أيضا ـ من هنا أطلق الضباط على ما قاموا به وصف «حركة » فقد كانت رؤية نجيب إصلاحية تسعى لترميم الحاضر وتحافظ عليه ، بينما الثوار يسعون إلى إقامة بنيان جديد وتغيير المجتمع كله، وهدم الأسس التى قام عليها النظام القديم .. وتلك أيضا كانت فجوة فى التفكير بين الاتجاهين .

وكان الضباط جميعا يحسون أنهم أعدوا وخططوا لثورتهم أو حركتهم منذ سنوات ، وأنشأوا تنظيماً سريا ، دفع بمحمد نجيب نفسه إلى رئاسة نادى الضباط ثم نزلوا إلى الثكنات ، وحركوا القوات واستولوا على السلطة بينما تربع محمد نجيب فى الصدارة ، يخطب فى الجماهير ، ويدلى بالأحاديث ، ويلتقى بالسفراء ، ويدير الأمور ، وتنشر الصحف صوره ، بينما هم الفاعل الحقيقى وراء الستار .. وكانت تلك الخلافات طبيعية فى أى ثورة ، خاصة إذا كانت لها نفس الظروف والملابسات .. وأحس محمد نجيب أنه يخوض وحده معركة وجوده ، واستمراره ضد جميع أعضاء المجلس ، وكان عليه أن يبحث عن قوة يستند إليها فى مواجهتهم ، ولم يكن الأمر يحتاج إلى كثير من العناء لاكتشاف أن هناك قوة جاهزة ، ومستعدة ، ومستنفرة لتقوم بأى عمل يقضى على العهد الجديد ، وتتكون هذه القوة من الذين أضيروا .. ومن رجال الأحزاب التى تم حلها ، ومن فصائل من الشيوعيين الذين رأوا فى حركة الجيش انقلابا عسكريا فاشيا ، وزاد غضبهم بعد استثنائهم من قرار الإفراج عن المسجونين السياسيين قبل الثورة ، ثم إعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقرى عقب أحداث كفر الدوار ، رغم أن نجيب هو الذى صدق على قرار الإعدام ، ومع كل هؤلاء شرائح المهنيين الذين ضربت طموحاتهم ، وقد دخل ضمن هذه القوة المعادية الإخوان المسلمون الذين بدأ عداؤهم للثورة عندما رفضت وصايتهم ، وأقامت هيئة التحرير ، وكان الإخوان قد اعترضوا على وجودها ، ثم رفضوا دخولها ، وكانوا دائماً ضد الديمقراطية ، وناشدوا الثورة فى بدايتها بإقامة حكم ديكتاتورى، وإلغاء الدستور ، وفى المقابل فقد كان مع الثورة فئات رغم كثرتها العددية ، إلا أن صوتها خافت ، فقد ورثت ضعف التأثير ، وهم العمال الذين صدرت تشريعات لصالحهم ، والفلاحون الذين بدأوا يتنفسون هواء لا يسيطر عليه كبار الملاك .

وكـان لمحمـد نجيب ـ من قـبل ـ مـوقف رافض لقـيـام الأحـزاب حـتى أنه عندمـا دافع عبدالناصـر عن الأحزاب .. همس فى أذن سليمان حافظ ـ على حد روايتـه ـ أن حزب الوفد قد اختـرق مجلس الثورة ، وكان هو الذى أصدر قـرار حل الأحزاب السياسية ، منذ البداية ، وكان فى استطاعتـه ألا يفعل إذا كـان ذلك ضد أفكاره ، وخـاصة أنه لم يكن قـد استـمر فى السلطة إلى حد يجعله يتردد فى تركها ، ويقدم على عكس معتقداته من أجل الحفاظ عليها .

وبدأ نجيب يتـقـرب إلى هذه القـوى المتـربصـة وبـدأت اتصـالاته بالإخـوان المسلمـين ، وبالوفديين ، وهكذا ارتفعت شماعة الديمـقراطية .. وتم الاتصال ببعض هذه القوى .. وكان البعض الآخر جاهزاً ينتظر الفرصة .

❑

كان مجلس الثـورة قد عين محمد نجيب رئيـساً للجمهورية ، لحين إجـراء انتخابات على رئاسـة الجمـهوريـة ، وكان تقـرير اللجنة الخـماسـيـة التى أقرت النظام الجـمـهورى برئاسـة عبـدالرزاق السنهورى قد اشتـرطت فى المادة الثانية أن ينتـخب رئيس الجمهـورية من الشعب مباشرة بواسطة هيئة الناخبين التى لها حق انتخاب أعضاء مجلس النواب .

ويقول سليـمان حافظ فى مـذكراته «أنه بالرغم مما اجتمـع فى شخص محمـد نجيب من الرئاسات الثلاث ، رئاسة الجمهورية ، ورئاسـة مجلس الثورة ، ورئاسة الوزارة ، فقد كان فى ضيق شديد من اعتزاله منصب القائد العام للقوات المسلحة ـ بعد اختيار عبدالحكيم عامر لهذا المنصب ـ كما تبينت من تصرفاته أنه صار شديد الحرص على اخـتصاصاته المجتمـعة ، يجهد نفسه إجهادا شديداً فى القيام بها جميعا ، واستخلصت من ذلك من سائر محادثاتى مع جمال عبدالناصر وإخوانه ، أن الخلف بينهم وبين نجيب قد استفحل أمره ، فاستعذت بالله منه ، ومن نتـائجه ، وقـدرت أنه قد يرجع أول مـا يرجع إلى شـعـور كل من الطرفـين بأن الآخر ينازعـه السلطة أو يوشك أن ينازعه إياها» ..

كانت القـضيـة الأساسيـة هى صراع السلطة .. وكـان نجيب يطالب بسلطة مطـلقة ، وهو بنفسه يقول ـ كـتاب «مصير مصر» الصادر عـام ٧٦ ـ أنه طلب إطلاق يده فى تصريف الأمور «حتى يكتسب جمال عبدالناصر الخبرة ، كيما يخلفنى فى الحكم وبعدها سوف أستقيل ، وإلا فإننى مضطر للاستقالة فى الحال حتى لا يتسبب ذلك فى إحداث أزمة»..

ووفقاً لبيان مجلس الثورة فإن نجيب طلب أن يكون له حق الاعتراض على أى قرار يجمع عليه أعضاء المجلس ، وأن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وكذا سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وحتى تنقلاتهم ... وتجاهل مجلس الثورة مطالب نجيب ، ومن هنا رأى أن يتجه

إلى المعسكر المضاد للثورة لكى يدعمه ويعاونه ، ويكون سنداً له فى الاستمرار .. وكانت أفضل وسيلة لتحقيق ذلك استمرار مغازلة هذه القوى التى بدأت منذ فترة مناوئة الثورة، ثم طرح قضية يسيل لها لعاب هذه القوى ويعطيها أملاً فى العودة ، وفى التراجع عن كل ما تم ، وبدأ التمسح فى الديمقراطية ، وخاصة أن الإعلان عن قبول استقالة محمد نجيب سوف يحدث تأثيراً عند المضادين للثورة .. وهذا ما حدث إذ تكونت «جبهة وطنية» تؤيده من الشيوعيين ، والإخوان المسلمين .. وكان غريبا .. ومريبا أن يلتقى هذان الطرفان حول قضية لا يؤمنان بها .. فلا الإخوان يؤمنون بالديمقراطية ، ولا الشيوعيون يؤمنون بالليبرالية .

أرسل محمد نجيب استقالته من مجلس الثورة فى ٢٣ فبراير قال فيها أنه «لظروف أرجو أن أعفى من ذكرها هنا ، لن يتسنى لى أن أقوم بواجباتى على الوجه الذى أراه يكفل المصلحة الوطنية وأرجو منكم لهذا أن تقبلوا استقالتى من كل المناصب التى أشغلها» ويوضح محمد نجيب ـ بصراحة أكثر ـ أن الخلاف لم يكن على الديمقراطية ، ولكنه كان خلافاً على السلطة فيقول ـ كتاب مصير مصر ـ «لقد كان اختلافى مع زملائى الشبان فى خطط التنفيذ ولم يكن اختلافا فى المبادئ ، فقد أفدت من خبرتى كرئيس لمجلس الوزراء ، ما أكد إيمانى بأن نجاح أى منظمة عسكرية أو مدنية يعتمد على تدرج السلطة ، وحكم الجماعة له مساوئه كما أن له مزاياه ، غير أن سرعة البت ليست بين هذه المزايا ، وكلما ازداد عدد الجماعة ازداد مدى تسويفها وتماطلها ولأن يقوم بالحكم مجلسان أدعى للعجز والتسويف من أن يقوم به مجلس واحد وإن قامت به ثلاثة مجالس فهو ولا ريب أكثر قصوراً»

«وكانت هناك إذن طريقتان إما أن أمنح السلطة التى أراها لازمة لحكم مصر على الوجه الذى أراه كفيلا بضمان الوصول إلى أهدافنا ، وإما أن أستقيل وأترك الأمر فى يدى جمال عبدالناصر وليس دون هذين الطريقين مناص ولم يكن بوسعى بحال ترك الأمورعلى ما كانت عليه ..

«وإننى لن أعدد اختلافاتى مع مجلس الثورة فى هذا المقام ، ويكفى أن أشير إلى أن معظم هذه الخلافات كانت تدور حول ما أسماه جمال عبدالناصر «فلسفة الثورة» غير أنى أرى أنه من الأفضل أن نسميها «سيكولوجية الثورة» فليس فينا فيلسوف ، وعبدالناصر باندفاع رجل فى سن السادسة والثلاثين يظن أنه كان بوسعنا أن نتجاهل الرأى العام المصرى حتى نبلغ أهدافنا ، وكنت أعتقد بحذر من هو فى الثالثة والخمسين أننا بحاجة إلى كل المساندة الشعبية التى يمكن أن نحصل عليها ، وكنت أعتقد أيضا أننا يمكن أن نضحى ببعض أهدافنا ونؤجلها فى سبيل تحقيق البعض الآخر ، أو بمعنى آخر أن شيئا خير من لا شىء، بينما كان عبدالناصر يؤمن بأننا يجب أن ننال غاياتنا مجتمعة وأن نلقى بالحذر جانبا».

وتحدث وزير الإرشاد صلاح سالم عن هذه الخلافات ـ بعد أن بعثت الاستقالة فقال إن «أغلبها ينحصر فى السلطة ، وهل يكتفى نجيب بعضوية مجلس القيادة أو يكون هو السلطة المفردة المهيمنة على المجلس ، وبسبب هذا النزاع الملح نحو الانفراد بالسلطة وتحت هذا البند حدثت آلاف المآسى، يوما بعد يوم علم بالكثير منها ألوف من أبناء هذا الوطن ممن قابلوه وتكلم إليهم وأفاض ، كما علم بالكثير منها سفراء الدول الأجنبية ممن تكلم معهم عن أعضاء المجلس ، هؤلاء الذين حملوه من كرسيه فى رئاسة المشاة على أعناقهم وأرواحهم لينصبوه قائداً عاما للقوات المسلحة فرئيسا للثورة ورئيسا للوزراء فرئيسا للجمهورية ، هؤلاء الأعضاء الذين جعلوا من أنفسهم حرسا خاصا له شهورا طويلة منذ قيام الثورة ، فكانوا إذا ما ذهب لزيارة مدينة أو قرية يجلسون حوله على رفارف سيارته وكان دافعهم فى ذلك أن يحموا جسده بأجسادهم ، وليمت منهم من يموت ليعيش محمد نجيب ، هؤلاء الأعضاء وعلى رأسهم جمال عبدالناصر ، الذين ظلوا حتى توقيع اتفاقية السودان يستخدمون الرقابة على الصحف لحذف اسم كل منهم ، ويكتب اسم نجيب فقط، هؤلاء الأعضاء الذين كانوا يشقون له طريقه وسط جموع الشعب بأكتافهم وأيديهم كجنود من جنود حرسه» .

وشرح كيف أن نجيب وضع مجلس الثورة فى حرج بالغ حتى يستجيب لمطالبه فإما اختفاء المجلس بأكمله ، وإما الإصرار على هذه الاستقالة ، فقد طلب نجيب إلى أعضاء المجلس عدم مقابلة سفراء الدول الأجنبية ولما ناقشوه فى ذلك موضحين أن إنهاء بعض الأعمال قد يتطلب هذا الاتصال المباشر كاتصالات صلاح سالم نفسه بوصفه وزير شئون السودان بسفيرى الهند والباكستان للتحدث إليهما عن السودان نظرا لأن لدولتيهما ممثلون فى اللجان المنصوص عليها فى اتفاقية السودان الموقعة فى ١٢ فبراير ١٩٥٣، بين مصر والمملكة المتحدة ، أصر محمد نجيب على وجهة نظره ، وأخيرا وبعد جهد جهيد تقدم بحل وسط مؤداه أن يمتنع هو كرئيس للجمهورية وكذلك يمتنع أعضاء مجلس الثورة بدورهم عن مقابلة السفراء ، تاركين ذلك لوزير الخارجية بمفرده .. وكانت تثور ثائرة نجيب إذا قرأ أو سمع أن جمال أو صلاح قد اجتمعا بسفير دولة أجنبية ، وقال صلاح سالم أنه من يوم أن تولى منصب مدير الإذاعة فى شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٢ لكى يحسم الأمور فيها كان يجابه صباح مساء مآسى وآلاما كثيرة نتيجة تصرفات محمد نجيب وهو رئيس للجمهورية إذ كان يتصل بموظفى الإذاعة هاتفيا ويستدعيهم لمكتبه أو منزله ليعطيهم أوامره مباشرة بشأن البرامج اليومية ، طالبا إليهم تكرار إذاعة خطبه مرات ومرات ، وحتى نشرة الأخبار لم يكن يسمح بقراءتها إلا بعد أن يدون بنفسه أنباء اتصالاته وزياراته ومقابلاته ، وما يريد وما لا يريد من الأخبار ، وأنه استمر على ذلك حتى أثناء رحلته إلى بلاد النوبة ، فكان يرسل أوامره وتعليماته مباشرة إلى وكيل

الإذاعة وإلى الموظفين الذين يتناوبون العمل ليلا ونهارا حتى وصل الحد إلى أن يطلب اثنان من كبار موظفى الإذاعة الاعتكاف لتجنب هذا الحرج بين أوامر رئيس الجمهورية وتعليمات وزير الإرشاد ومدير الإذاعة.

لم ترد سيرة الديمقراطية حتى الآن .. والخلافات كانت على السلطة ، وإذا أردنا الدقة كانت الخلافات حول رفض محمد نجيب أن يشاركه أحد فى السلطة .. وهذا الموقف نفسه يبرهن أنه كان ضد الديمقراطية ، كما أن فكرة عودة الجيش إلى ثكناته ـ وفق التعبير الذى ساد ـ لم تكن واردة عند أى من طرفى الصراع .

ذكر صلاح سالم أن نجيب كان يرسل مندوبين إلى كل الصحف يطلب إليها نشر صوره ومقالاته وتصريحات معينة سياسية وغير سياسية مع تحديد مكان النشر بالجريدة ، وعناوين المقالات وحجمها ولونها ، واستشهد برؤساء تحرير الصحف والمجلات المحلية ، وقال أنه كان يضطر أحيانا إلى أن يحذف بعض تصريحات لمحمد نجيب لأنها كانت تخالف السياسة العامة المتفق عليها فى مجلس قيادة الثورة ، والتى وكل المجلس إليه توجيهها عن طريق وسائل الإعلام «وهكذا وصل بنا الحال إلى أن رئيس الجمهورية يحرر بنفسه الجرائد ويوجهها للدعاية لشخصه»..

وتحدى صلاح سالم كائنا من كان فى الصحافة وغيرها أن يذكر مثلاً واحدا عن قيام عضو من أعضاء المجلس بالاتصال بأية صحيفة من الصحف ليطلب منها نشر مقال عن نفسه .. وقال صلاح سالم للصحفيين «لم يكن الخلاف يوما واحدا حول سياسة خارجية أو داخلية لأنكم لاشك متفقون معى على أنه لا يصح لفرد واحد أن يرسم سياسة لكم ولمستقبلكم ، لم يكن محمد نجيب يتفرغ يوما واحدا ليرسم سياسة أو للاشتراك معنا فى بحث تفصيلات سياسة داخلية كانت أو خارجية ، ولم يكن جمال عبدالناصر هو الراسم لهذه السياسة ولن يكون ، بل إن الذى يرسم تلك السياسة والذى سيظل يرسمها باذن الله وتوفيقه هو مجلس الثورة مجتمعا بالتفاهم والشورى مع أعضاء مجلس الوزراء فى المؤتمر المشترك ، إن هذه السياسة وضعت وتسير برغبة المجموع وعلى ذلك فمن الخطأ أن يذكر أن هناك تطرفا واعتدالا ، ولكن هناك سياسة يؤمن بها المجموع ويرتبطون بها ، لقد ذكرت لكم من قبل أننا كنا مجبرين ، لقبول استقالة محمد نجيب ، لا مخيرين ، وبلغ من حرج الموقف وهو يطلب ردا قاطعا قبل سفره إلى السودان ـ استجابة لدعوة الحكومة السودانية لحضور حفل افتتاح البرلمان السودانى ـ أن وصلنا إلى قرارنا الأول بانسحابنا إلى مراكزنا فى الجيش وتعلمون ماذا حدث من جراء ذلك فقد بلغ إلى حد أن ضباط الجيش أنذرونا إن لم نبق فى مراكزنا ونستمر فى

تحقيق غايات الأمة ومطالبها ، فإنهم سيتوجهون من دورهم لقتل محمد نجيب وإحضارنا من منازلنا بالقوة لتسلم زمام الأمور ولو رغم إرادتنا .. لقد كنا بين نارين حتى بلغ الأمر بنا نتيجة لهذا الموقف الحرج وهذا الإرهاق المستمر والضغط المرير على أعصابنا أن أظلمت الدنيا كلها في وجوهنا ونحن حائرون بين أمرين بغيضين لا مناص من اختيار أحدهما .

مجلس الثورة هو الذى أعلن أنه يفكر فى عودة الجيش إلى ثكناته ، إنهاء للصراع ، ولكن الضباط رفضوا ، وكان ذلك موقفاً طبيعياً ومنتظراً من الضباط الذين قاموا بالحركة ، وخرجوا إلى حياة أرحب وأحسوا بقيمة ما قاموا به وكان كثيراً ، فقد طردوا الملك ، وحققوا الإصلاح الزراعى ، وأعطوا مكاسب للعمال ، وتولوا إدارة التنظيم الشعبى الوحيد وهو هيئة التحرير ، وكان منهم مندوبون فى الوزارات .. كان صعباً أن يتقبلوا أن يعودوا إلى مراكزهم وفقاً لما قرره صلاح سالم فى مؤتمره الصحفى .

❑

رغم هذه الخلافات التى تفجرت تمت تسوية الأزمة ، وكان واضحاً أنها صراع سلطة تم حسمه بالاتفاق والتراضى .. وكان ذلك يعنى انتصاراً لمحمد نجيب ، مما شجع القوى المعادية على الابتهاج بهذا النصر وإلى رفع شعارات تصفية الثورة ..

وقد أصدر مجلس الثورة بيانا جاء فيه «إن الثورة لم تقم لتهيئ لجماعة ، أو لأفراد سبب الاستيلاء على السلطة المطلقة أو لتمنح الامتيازات لأحد ، إننا نشهد الله أن الثورة لم تستهدف سوى وضع الأسس المتينة لأمانى أمة عانت أشد العناء تحت نير العهد البائد ، ومما زاد فى صعوبة الواجب الملقى على عاتق قيادة الثورة تصميم القيادة على أن تخرج للشعب رجلا أكثر حنكة وتجربة ولو أنه أتى من خارج صفوفهم ووقع الاختيار على اللواء محمد نجيب لحنكته وسنه ورتبته لأن سمعته لم تشبها شائبة فى العهد الماضى ، وأخبرنا اللواء نجيب باختيارنا له قبل شهرين من قيام الثورة وقد قبل هذا الاختيار ، كان مجلس الثورة يجتمع ويتخذ القرارات التى يراها دون اشتراك اللواء نجيب لمدة شهر كامل، وقد أفضى هذا الموقف إلى شيء من الحرج إذ أن اللواء نجيب لم يكن حتى الخامس والعشرين من أغسطس عضوا فى مجلس قيادة الثورة».

وكان ضباط الصف الثانى قد غضبوا ووقفوا ضد محمد نجيب ، فى وقت لعب فيه الملك سعود الذى كان فى زيارة لمصر دوراً فى تهدئة الأمور ، ووصلت أنباء لمحمد نجيب أن عددا من الضباط ينوون قتله وذهب إلى الملك سعود ، وطلب أن يصحبه معه إلى السعودية .

ويقول الدكتور وحيد رأفت أنه كان سيركب الطائرة عند مغادرة الملك سعود ويهرب معه،

إلا أن أحد الضباط جذبه من على السلم فسقط على الأرض ، وأعلن أنه اعتكف لمرضه واجتمع مجلس الثورة لمناقشة الأمر ، وتكلم جمال سالم مطالباً بإبعاده وقبول استقالته ، وقال البغدادى أن صورة نجيب قد انكشفت بعد نشر حديثه مع النحاس الذى نشرته جريدة أخبار اليوم ، وقال السادات أن هناك ثورة جديدة ويجب التخلص من نجيب ، وقال صلاح سالم إن إبعاد نجيب سوف يسبب متاعب ، وكان زكريا محيى الدين مع ابعاده ، وتساءل حسين الشافعى عن مدة استمرار النظام .

لم تمض أيام وكانت الأزمة قد تفجرت من جديد .. وبعدما نشرت أخبار اليوم اتصالاً تليفونيا بين نجيب ومصطفى النحاس ، بما يعنى عودة الأحزاب السابقة وتحرك بعض الضباط ضد نجيب ، وآخرين معه ..

هذه المرة اتخذت الأزمة لأول مرة شعار الديمقراطية ، وإعادة الأحزاب وعودة الجيش إلى ثكناته وبدأت اجتماعات القوى الرافضة فى النقابات المهنية ، وفى هيئات التدريس ، وتحرك الإخوان المسلمون ، والشيوعيون وكونوا جبهة من المتناقضات والجميع ينادون بالديمقراطية .

وفى الاجتماع المشترك بين الوزارة ، ومجلس الثورة لمناقشة الموضوع قال عبدالحكيم عامر بصفته قائد الجيش : إن الجيش كله رافض لقرارات ٢٥ مارس بالسماح بقيام الأحزاب ولا يؤلف مجلس الثورة حزبا ورافض للحرمان من الحقوق السياسية ، وتنتخب جمعية تأسيسية يكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان ، وتنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها ، وأن يحل مجلس الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ باعتبار الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلى الأمة . وعلى حد تعبير الدكتور عبدالعظيم رمضان فقد كانت هذه القرارات إعلانا رسميا بانتهاء ثورة ٢٣ يوليو، وطالب الدكتور نور الدين طراف بإلغائها ، وقال كمال الدين حسين أنه كان بالإسكندرية والتقى بضباط البحرية وتأكد أنهم ضد عودة الجيش إلى ثكناته ، وقال المهندس أحمد الشرباصى أنه يطالب بإلغاء هذه القرارات .. وقال البغدادى أنه يطلب أن يحدد هل هى ثورة أم لا .. فالثورة قامت لتحقيق أهداف ، ولابد أن تستمر حتى تحققها..

وقال فتحى رضوان إن نجيب «دمل يجب فتحه» وقال جمال عبدالناصر : إن محمد نجيب يعتقد أنه يقود وحدة من الجيش .. وإن أفراد المجلس أركان حربه ، وكان مع هذه القرارات فقط اثنان من الوزراء المدنيين هما الدكتور عباس عمار ، وعلى الجريتلى ، بينما عاد نور الدين طراف ليؤكد أن أحسن الحلول هى عزل محمد نجيب .

وفى الاجتماع الذى حضره محمد نجيب وقعت مشادة بين نجيب وصلاح سالم وقال

صلاح سالم لنجيب «من الذى أتى بك قائداً لهذه الثورة ، ومن الذى كان يعرفك من قبل» ويقول البغدادى إن صلاح سالم قال له كلاما أكثر من هذا .. وأخذ محمد نجيب يبكى وهو يقول : يارب موتنى .. انفضحت يا محمد يا نجيب .. أنا موافق على رأى الأغلبية .. ورأى عبدالناصر أن يعود نجيب وأن تأكده أن الجيش ليس معه وهزيمته فى هذه المعركة سوف تكون صدمة ، فاقترح البغدادى وأيده فتحى رضوان أن يعود فقط رئيسا للجمهورية .. ووافق على بقاء نجيب جميع الأعضاء إلا جمال سالم والبغدادى .

❑

نأخذ شهادة اللواء حسن مصيلحى رئيس قسم مكافحة الشيوعية بحذر وهو يقول : إن الشيوعيين جميعا قاموا بدور كبير فى إثارة الضباط ، بالدعاية المدروسة ضد قادة الثورة وبما كانوا ينشرونه من تحليلات عنها ، وساعدهم على ذلك ، الضباط المنتمون إلى المنظمات الشيوعية ، وما أسهل انقياد الكثيرين من حسنى النية ، فالشعارات وطنية المظهر والمطالب مصاغة فى القالب الذى لا يشك فيه أحد .. ولا ننسى أبدا أن الشيوعيين المنضمين للحركة الديمقراطية - حدتو - وغيرها لم يتخلوا فى أى وقت من الأوقات عن قيادة اليهود للحركة الشيوعية ، سواء منهم من بقى بالبلاد أو من غادر إلى إسرائيل وإلى روما مكونا مجموعة توجه المنظمة من بعيد واستند فى ذلك - شهادة اللواء مصيلحى - إلى اليهود الذين ضبطوا فى هذه الفترة من قادة المنظمة وكان من بين المضبوطات تقرير بعنوان « تقرير يونس عن الجبهة » - ويونس هو هنرى كورييل - ووصل التقرير للمنظمة فى أول يوليو ١٩٥٣ ، ويتضمن ردا منه على خطاب أرسله إليه الزعيمان بدر وحميدو يبلغانه بوجود خلاف بين الشيوعيين المصريين حول نظرية الجبهة .. وفى إجابة هنرى كورييل احتج على الزعيمين بسبب الطريقة غير الماركسية لطلب رأيه دون إعطاء تفاصيل وافية ، وكتب يقول «أنه يجب تكوين الجبهة ، الأمر الذى كان يجب إجراؤه منذ السنة الأولى لتكوين حدتو وأنه يجب جذب الفلاحين لداخل الجبهة » ويتضمن خطاب كورييل توجيهات أخرى عن كيفية العمل فى الريف ومع البرجوازية والطبقة العاملة ، ووعد بأن يرسل مقالا سوفيتيا عن مراحل الديمقراطية الشعبية راجيا القيام بطبعه .

ويعجب الدكتور مصطفى عبدالغنى - كتاب المثقفون وعبدالناصر - مثلا من أن يوسف صديق المعروف بفكره الماركسى يرحب بإقامة نظام ليبرالى برغم أن الماركسيين أنفسهم لا يطبقون هذا النظام .

فيما بعد أصدر الشيوعيون منشوراً ردوا فيه على أنور السادات عندما هاجمهم ، وكان وقتها مسئولاً عن الاتحاد القومى ، وأوضحوا موقفهم من قضية الديمقراطية وهو يختلف

جذريا مع الموقف الذى أخذوه خلال أحداث مارس ، فكان رأيهم أن الشيوعيين المصريين يناضلون من أجل إقامة ديمقراطية موجهة ، لا ديمقراطية على النمط الغربى ، وذلك على أساس السماح بحرية تكوين الأحزاب للطبقات والفئات الوطنية ، وليس للطبقات أو الفئات الرجعية والخائنة .

❑

تكلم الرجال الذين عاصروا ما سمى بأزمة مارس ١٩٥٤ ، أو شاركوا فى صياغة أحداثها.. ومهما اختلفت شهاداتهم ، فقد أجمعوا على أن الأحداث لم تكن خلافا على الديمقراطية ، ولكنها كانت صراعاً على السلطة ، وأن الديمقراطية استخدمت كغطاء لهذا الصراع ، كورقة ضغط من أجل استمرار نجيب فى السلطة ، وقد ظل فى موقعه حتى بعد هذه الأحداث لفترة .

وأجمع الذين شاركوا فى الأحداث فى شهاداتهم على أن مظاهرات العمال قد حسمت الموقف لصالح استمرار الثورة ، وأن نجيب بقى فى السلطة ، ولم يتعرض لقضية الديمقراطية بعدها ، وقال البعض أن نجيب طلب من العمال إعادته حتى ولو أدى الأمر إلى تدخل الإنجليز واحتلال القاهرة من جديد ، إلا أن هذه الشهادة تجرد محمد نجيب من وطنيته وهو أمر صعب، وقال العمال الذين حسموا الأمر لصالح الثورة ، إن يوسف صديق اجتمع بهم للقيام بمظاهرات ضد استمرار الجيش ، وللمطالبة بالديمقراطية ، واتفقوا معه إلا أنهم انقلبوا عليه لأسباب ذكروها ، وكان يرتبط بصلة قرابة ببعض قيادات هؤلاء العمال .

❑

أولى الشهادات أدلى بها الصاوى أحمد الصاوى رئيس اتحاد عمال النقل والذى قاد مظاهرات عمال النقل ، وأعلن إضراب وتوقف جميع وسائل النقل ، وهى المظاهرات التى كان لها الدور الأول فى إنجاح الحركة المؤيدة لاستمرار الثورة .. قال الصاوى أحمد الصاوى(*) للدكتور عبدالعظيم رمضان كانت لى علاقة بالقائمقام يوسف صديق منذ قيام الثورة ، وبعد قرارات مجلس قيادة الثورة يوم ٥ مارس ١٩٥٤، أرسل مندوبا لاستدعائى لمقابلته فى اللواء السابع بالعباسية ، وأذكر أن ذلك كان يوم ١٠ مارس ، وقد ذهبت ومعى سكرتير النقابة للقائه ، وهناك وجدت حركة كبيرة داخل اللواء ، وكان هناك اجتماع موجود به يوسف صديق وخالد محيى الدين ، وقابلت يوسف صديق ، فأخبرنى أنه قد جهز كل شىء بين طلبة الجامعات وغيرهم من الطوائف ، ولم يبق غير العمال ، وطلب إلى التعاون

(*) يقول سامى شرف أن الصاوى أحمد الصاوى كان يرتبط بصلة قرابة مع يوسف صديق.

بعمل إضراب ساعة الصفر ، فوافقت ، ولكن فى صباح اليوم التالى عند ذهابى إلى الجراج ، وجدت البكباشى عبدالعظيم شحاتة منتظرنى ، وسألنى عن أسباب ذهابى إلى اللواء السابع ، فأنكرت وقلت أننى كنت فى مدينة العمال لحل بعض المشاكل العمالية ، وكنت هناك فعلا ولكن قبل ذهابى إلى اللواء السابع ، ولم أعترف بشىء..

«وبعد أيام وأذكر أن ذلك كان يوم ١٧ مارس ، أرسل القائمقام يوسف صديق فى استدعائى مرة أخرى لمقابلته فى بيته فى الزيتون ، فذهبت حذرا ، وكان موجودا عنده بعض الضباط ، وطلب إلىّ أن أكون على استعداد لعمل إضراب مؤيد لتصفية الثورة وعندما قلت إن الإضراب سوف يترتب عليه خسائر مادية للعمال ، قال أنه سيصرف عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، وعندما سألته عن نصيب العمال من غنائم الحركة، قال أنه سيتألف حزب للعمال وسيكون لنا فيه النصيب الأوفى ، على أننى بعد أن عدت إلى بيتى وفكرت فى المسألة قررت أن أخبر الصاغ طعيمة بما جرى ، فذهبت ليلا إلى هيئة التحرير بعابدين ، وقابلت الطحاوى وطعيمة ، وأعلمتهما بالمقابلة ، فشكرانى واتصلا بجمال عبدالناصر وأخبراه بما قلت لهما ، فطلب إليهما أن أستمر فى التظاهر بالعمل مع جماعة يوسف صديق ، وفى يوم ٢٦ مارس أعلنا الإضراب تأييداً للثورة ..

«اجتمعنا مساء يوم ٢٦ وقررنا الإضراب والاعتصام تأييداً للثورة وأرسلت فى دعوة مندوبى ٦٤ نقابة تابعة للاتحاد لاتخاذ القرار أيضا .. وقد أيدنا الثورة لما رأيناه من ظلم أصحاب الشركات ، وكنا نخشى إذا انتهت الثورة أن تعود سيطرة أصحاب الشركات من جديد».

بعد هذا الإضراب أصبح الاتحاد صاحب سيطرة على أصحاب الشركات ، وأصدرت الثورة القوانين تباعا التى ترد إلى العمال حقوقهم وتؤمن حياتهم .

وقال أحمد عبدالله طعيمة فى شهادته التى أدلى بها للدكتور عبدالعظيم رمضان ـ كتاب أزمة مارس ـ أنه عند صدور قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ بتصفية ثورة يوليو ، لم تكن هناك فكرة فى ذهنى لعمل مضاد على القوى السياسية التى يتزعمها اللواء محمد نجيب ولم توجد هذه الفكرة أيضا فى ذهن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، بل لقد شاهدته بعد هذه القرارات بتصفية الثورة ـ يبكى بالفعل وقال لى : إن الثورة انتهت ، ولا مفر من أن نعود إلى العمل السرى والبدء من جديد وقد رددت عليه بقولى:كيف نعود إلى العمل السرى والناس الآن يعرفوننا تمام المعرفة؟

حتى هذه اللحظة لم يكن هناك من جانبنا أى تدبير أو تخطيط لعمل اعتصامات أو

إضرابات ، ولكن التدبير والتخطيط كان من جانب الطرف الآخر الذى كان يدبر فى ذلك الحين لعمل إضرابات ومظاهرات لقطع خط الرجعة على جمال عبدالناصر والمطالبة بتنفيذ قرارات ٢٥مارس فورا ، فهذا التدبير من الجانب الآخر كان من الضرورى أن نواجهه بتدبير مضاد ، ويمكننى القول بأنه لو لم يلجأ الجانب الآخر لتدبير إضرابات ومظاهرات لربما نفذت قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ وتحول مجرى التاريخ ..

وتفصيل ذلك أننى حين عدت من لقاء عبدالناصر الذى أشرت إليه ، جاءنى الصاوى أحمد الصاوى ، رئيس اتحاد نقابات النقل العام ، ومعه محمدى عبدالقادر ، سكرتير عام الاتحاد ، وأخبرنى أنه قادم من الزيتون ، وأنه توجد تدبيرات للقيام بإضرابات مؤيدة لتصفية الثورة ، وأنه عرض عليهم مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وإذ أذكر هذا الرقم جيدا ، لذلك قررت استدعاء رؤساء النقابات الآخرين الذين لم يذهبوا إلى الزيتون .. على أنى عندما عرضت الأمر على جمال عبدالناصر ، قال لى : إنه لا شأن له بما أفعل، فإنه لا يستطيع أن يحمينى، بل لا يستطيع أن يحمى نفسه !

وفى هذا الوقت كان الموقف السياسى لغير صالحنا ، فقد كان أكثر من نصف الجيش مؤيدا للجانب الآخر ، وكانت وزارة الداخلية ضدنا ، ولكنى توكلت على الله إيمانا منى باستمرار الثورة وضرورة منع القوى السياسية القديمة من العودة إلى الحكم ، فاستدعيت رؤساء النقابات الآخرين للقيام برد فعل فى مواجهة الهجوم الذى يدبره الجانب الآخر ، وجرت الأحداث على النحو المعروف بعد ذلك ..

لم يكن هناك إملاء بل إيحاء ... أنا كنت رافضا هذا الوضع ، وأحببت أن أعرف رأيهم ، وقد قالوا رأيهم الذى يتفق مع ما فى ذهنى ، واتخذت هذا الموقف لإيمانى بالثورة واستمرارها ، ولو كنت أريد مغانم لاخترت الجانب المضاد ، فقد عرض على وعلى الطحاوى فى هذا اليوم وظائف عند عبود باشا ـ وكان ضد الثورة ـ وتحديد المرتب الذى نطلبه ، والذى عرض علينا ذلك هو الدكتور محمد فريد الرفاعى .

وقال محمدى عبدالقادر سكرتير عام نقابة عمال النقل ، أنه قابل يوسف صديق مع الصاوى فى ثكنات العباسية وداخلها بثلاثة كيلو مترات تقريبا وفى خيمة محاطة بالجنود بها يوسف صديق ومحمد نجيب وخالد محيى الدين وعبدالفتاح حسن وآخرون من الضباط لم يعين أسماءهم »، وقال له اللواء محمد نجيب : «ده لازم يتنفذ حتى لو أدى الأمر لدخول الإنجليز البلد تانى ، وهم على الأبواب فى منطقة القناة» وفى رأيى أن مثل هذا الكلام لا يرد على لسان وطنى ، فضلا عن اللواء نجيب الذى لا يشك أحد فى وطنيته .

ويقول إبراهيم الطحاوى سكرتير هيئة التحرير ـ كتاب شهود يوليو ـ أنه كان قد اتفق مع ٨٠ سياسياً على الانضمام للهيئة ولكنهم بعد أن أعلن مجلس الثورة عودة الجيش تراجعوا «ففى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ طلب جمال عبدالناصر منى الاتصال بالثمانين سياسيا مرة أخرى حيث إن مجلس الثورة قرر الاستقالة والتقدم فى الانتخابات كحزب خاص ، وكانت المفاجأة شديدة لى إذ قال محمد صلاح الدين الذى كان مرشحا سكرتيرا عاما لهيئة التحرير أنه سيدخل الانتخابات وفديا ، وقال لى محمد فتوح أحد نواب حزب الوفد «لماذا وضعتم حراسة على بيت سراج الدين ؟» وقال فكرى أباظة «أنا حزب وطنى» .. وهكذا لم ينضم إلينا أحد منهم ..

أبلغت هذه الصورة لجمال عبدالناصر .. الذى قال لى أنه ليست عنده ثقة فى هيئة التحرير وأن الجيش منقسم وأنه لا يريد حربا أهلية .. وحضر لى بعد ذلك حسين الشافعى ليبلغنى أن مجلس الثورة قرر الانسحاب والعودة للثكنات وعمل ثورة أخرى .. فاعترضت على ذلك قائلا إن الانسحاب معناه دخول السجن وقررت المقاومة فى وقت كانت الجماهير تهتف قائلة «لا ثورة بلا نجيب ـ إلى السجن يا جمال ـ إلى السجن يا صلاح».. وجاءنى الصاوى أحمد الصاوى وأبلغنى أن يوسف صديق قد اتصل به للخروج فى مظاهرات تطالب بالانسحاب الفورى لمجلس الثورة بدلا من تأجيل ذلك إلى يوليو .. ولكن العمال كانوا حريصين على قانون العمل الذى صدر ويمنع فصلهم تعسفيا ، اتفقت مع الصاوى أحمد الصاوى على إعلان الإضراب العام لوسائل المواصلات وكان ذلك يوم ٢١ مارس ١٩٥٤ ، ذهبت لإبلاغ جمال عبدالناصر فقال لى «أنا غير موافق حتى أكون بريئا من دمك وذنبك .. أنا لن أستطيع معاونتك ماديا أو سياسيا ومحمد نجيب يقسم أنه سيشنقك فى ميدان الجمهورية »..

بدأ تنفيذ الخطة التى تكلفت ٢٠٠٠جنيه فقط وزعت فى الأقاليم ولم يأخذوا نقودا فى مصر ، بينما نشرت مجلة «الجمهور المصرى» تقول أن هذه الحركة صرف عليها ٥ ملايين جنيه.. وبدأت مظاهرات العمال واتحاد الصعيد ثم نجحت الاعتصامات والإضراب ووقف البوليس موقفا حياديا هو الذى أنجح الحركة .

كنت خلال ذلك أتحرك بالميكروفون أوجه العمال وانتهى الأمر إلى الحد الذى حمل فيه الناس جمال عبدالناصر على الأكتاف .. وقال جمال عبدالناصر وقتها «أنا كفاية على إبراهيم الطحاوى أحكم به مصر».. وقالت تقارير المباحث والمخابرات إن إبراهيم الطحاوى عنده تنظيم سرى هو الذى أنجح الحركة .

ويرى قائد الجناح حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ـ كتاب شهود يوليو ـ أن أزمة

مارس كـانت صراعـا بين محمـد نجيب وجـمال عبـدالناصر الذى بدأ يتـجاهل دعـوة نجيب لاجتماعات المجلس ، وكان نجيب يقـوم بتصرفات لا يخطر بها أعضاء المجلس، وتأزم الموقف إلى درجة لم تعد فيها بارقة أمل فى الحل ..وقدم نجـيب استقالته يوم ٢٣ فبراير وعندما أعلنت خرجت المظاهرات فى الشوارع هاتفة له وضـد المجلس ، أخذ ضباط الإسكندرية الذين زرتهم موقف التأييد له ، كما قامت مظاهرات فى الخرطوم ، وعقد ضباط الفرسان اجتماعاً قرروا فيه ضرورة عودة نجيب ، واقترح عليهم جمال عبـدالناصر عودته وتعيين خالد محيى الدين رئيساً للوزراء ..

ثم حدثت بعـد ذلك مقاومة من جـانب ضباط الصف الثانى للـضباط الأحرار ، واعـتقال محمـد نجيب ثم الإفراج عنه وعودته إلى منـصبه ثم ظهور قرارات ٥ مـارس برفع الرقابة عن الصحف ، ثم قرارات ٢٥ مارس بإتاحة تكوين الأحزاب ، وأخـيراً وضعت نهاية لهذه الأزمة باعتصـام عمال النقل وتخلى نجيب عن رئاسة الـوزارة وتواجده رئيسا شكليا للجـمهورية فى وقت توليت فـيه وزارة لرئاسـة الجـمهـورية فأصـبـحت مطلعا على كـل تحركـاته ومقـابلاته ومراسـلاته .. واستمر الأمـر كذلك حتى حـادث اعتداء الإخوان علـى جمال عبـدالناصر فى المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤ وصدور قرار من مجلس الثـورة بعزل نجيب وتحديد إقامته فقمت مع عبدالحكيم عامر بتنفـيذ هذا القرار وأخذنا نجيب من قصر عابدين إلى اسـتراحة حرم مصطفى النحاس حيث حددت إقامته بعد ذلك».

أى أن نجيب عـاد فى ظل «عدم الديمقراطيـة» ولم يطالب بها ، واستـمر فى موقفـه ، وقد أنساه كرسى السلطة الذى استمر فيه قضية الديمقراطية تماماً .

تحرك المثـقفون ضد اسـتمرار الثورة .. وتحـرك العمال مع اسـتمرار الثورة ، وسـواء كانت حركة العمال مدفوعة كما يراها البعض أم حفاظاً على مكاسبهم كما يراها آخرون ، تلقائية أو موجهـة ، فإن ضباط الصف الثانى كـانوا مع استمرار وجـودهم فى الحياة السياسـية.. وعندما نشرت أخـبار اليوم فى تعمـد أن مجلس الدولة سوف يجتـمع اليوم لمناقشة عـودة الجيش إلى ثكناته، توجهت المظاهرات الغاضبة إلى مـجلس الدولة ، واعتدت على عبدالرزاق السنهورى رئيس المجلس ، وقـد اتهم السنهـورى جمـال عبـدالناصر بأنه وراء هذا الاعـتداء ، وقـال فى محضر التحقيق : اتصل بى تليفونيا الدكتور حسن بغدادى ـ وزير التجارة والصناعة ـ وسألنى عما نشر بجريدة «الأخبار» فأظهرت له ارتياحى لهذا السؤال ، لأنه أتاح لى فرصة فى توضيح الحقـيقـة للمسـئولين ، وأفضيـت له بالغرض من الاجـتمـاع ـ وهو بحث أمور تـتعلق بتنظيم مجلس الدولة ـ وأضفت أنـنى أستحسن أن يقوم هو بتـبليغ من يراه من المسئولين عن حقـيقة الأمر ، فأجـاب إن البكباشى جمـال عبدالناصر بجـانبه وهو يتحدث بالتليـفون فطلبت منه أن

يحدثنى البكباشى جمال عبدالناصر ، وأعدت له ما ذكرته للدكتور البغدادى ، وعلم على هذا الوجه بحقيقة اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة ، وانتهى الحديث التليفونى ، وعدت للاتصال به ، وقلت له إن عندى متظاهرين يريدون قتلى ، فأجاب أن الأعصاب متوترة ، فقلت له أن يحضر بنفسه ، وكررت هذا الطلب فقال سأحضر ، وأقفلت التليفون وبقيت مدة نصف ساعة حتى حضر الصاغ صلاح سالم .

ويقول الدكتور مصطفى عبدالغنى ـ كتاب المثقفون وعبدالناصر ـ أنه من الغريب بعد ذلك فإن عديدا من معاصرى الحادث يرجح أن المسئول وراء الاعتداء على السنهورى هو جمال عبدالناصر نفسه أو بواسطة الصف الثانى من الضباط ، وهو رأى لا يمكن أن يقطع به فى هذه الظروف المضطربة ، قد نوافق المستشار برهان العبد الذى حقق فى الحادث من أن الحادث «قد خطط له ودبر ليولد مجهولا» ، غير أنه من المؤكد أن عبدالناصر كان بعيدا عن هذا التخطيط ، ولا يمكن أن يتهم بهذا الاتهام من كان على علم تام بموقف السنهورى حينئذ».

بديهى أن الاعتداء تم إبان هذه الأيام الأخيرة من مارس المليئة بالاضطراب ، ومن ثم فكان التحقيق عن المسئول بالضبط يعد من قبيل المستحيلات .

غير أنه من المؤكد أن هذا الاعتداء تم بتخطيط مسبق محكم شارك فيه عدد كبير ممن لعبوا دوراً إيجابيا فى القضاء على تمرد المثقفين المعارضين ، ورغم أنهم جاءوا من أكثر من مؤسسة أو جهاز ، فإنه قد تم جمعهم لتنفيذ الخطة للقضاء على رئيس مجلس الدولة ..

وتتجمع الخيوط لتؤكد جميعها على أن الاعتداء تم بواسطة خطة موضوعة شاركت فيها الجماعات والمنظمات المسئولة بين منظمات الشباب أو هيئة التحرير وجماعة البوليس الحربى والمظاهرات العمالية التى كان يندس فيها جماعات غير معروفة الهوية ، كذلك شاركت فى هذا «أخبار اليوم» نفسها ..

وكان ثمة تخبط .. قرارات تصدر ، وتلغى .. وقرارات أخرى تصدر ، وهكذا حتى استقر الأمر بعد مظاهرة العمال بأن تستمر الثورة .. ويظل موقع الرئيس شاغراً حتى يتم انتخاب أول رئيس جمهورية من الشعب ، ويقول خالد محيى الدين ـ حديث فى مجلة المصور بمناسبة عيد ميلاده الثمانين ـ عندما سئل عن سبب الخلاف بينه وبين عبدالناصر إن «عبدالناصر كان عارف الشعب المصرى وأنا تصورت لما نقول ديمقراطية الناس سوف تزحف وتحكم نفسها ، محدش زحف ، الناس كانت تفكر فى أكل عيشها ، الأفكار الديمقراطية حلوة ، إنما التوقيت شكل تانى ، وكلام تانى»، وعندما يسأل خالد محيى الدين هل هو يراجع موقفه فى أزمة مارس يقول : من حيث الجوهر يمكن لأى نظام سواء قبل يوليو ، أو بعدها أن يدعى أنه كان

ديمقراطيا بشكل كامل ، وربما ما دفع بثوار يوليو إلى التمسك بالسلطة هو قناعتهم أن البقاء في السلطة هو حفاظ على منجزات الثورة ، ومصالح الشعب استناداً إلى فساد الحكم فى العصر الملكى ، وشكليته .

ويقول خالد محيي الدين في نفس الحديث أن «نجيب كان فى عام ٥٣ من أكبر المتحمسين لانفراد مجلس الثورة بالسلطة ، وكان ضد أي توجه ديمقراطى ، وضدى شخصياً»..

كانت هذه باختصار أحداث مارس ٥٤ مع إغفال كثير من الأحداث وتفاصيل القرارات.. لقد جاءت قضية الديمقراطية ، فى نهاية الأوراق التى استخدمت للتمسك بالسلطة .. ولم تكن هى الأساس .. وحتى خالد محيي الدين أحد رموز هذه الأزمة ـ الذى دافع دفاعاً حقيقيا عن الديمقراطية .. أعاد النظر في موقفه .. بأثر رجعي .

الديمقراطية : قبل.. وبعد

بعد صدور دستور ١٩٥٦ انتخب عبدالناصر رئيساً للجمهورية فى يونيو ١٩٥٦ وكان أول رئيس جمهورية منتخب .. ويقول كمال الدين حسين أنهم عرضوا رئاسة الجمهورية على عزيز المصرى ، ولكنه آثر أن يظل أبا روحياً للثورة بعيداً عن المناصب ، ولم يكن أمامهم سوى اختيار محمد نجيب ... كان نجيب رئيساً مؤقتاً ومعيناً من مجلس الثورة لحين وضع الدستور مع الخلافات الشديدة بينه وجميع أعضاء مجلس الثورة .. وفى يوليو من نفس العام أمم عبدالناصر قناة السويس .. ثم وقع العدوان الثلاثى وانتخب أول مجلس أمة بعد الثورة ، كان جمال عبدالناصر قد التقى بأعضائه ، قبل الاجتماع الرسمى فى حفل تكريم أقامه لهم وقال فيه : أنتم مجلس الثورة الجديد ، وأن عليكم مسئولية إكمال مسيرة الثورة حتى تحقق أهدافها ، وقال فى خطاب افتتاح المجلس «كنت أشعر كما كان إخوانى يشعرون معى أننا نحتاج إلى تدعيم مجلس الثورة ؛ بإقامة مجلس جديد للثورة ، يسير بها لتحقيق أهدافها ، وتدعيم مكاسبها ، واليوم ، وأنا أرى أمامى فيكم مجلس الثورة الذى انبثق عن إرادة الشعب أشعر بالراحة والحمدلله[1] [2].

واعتبر عبدالناصر أن هذا المجلس هو بداية الحياة النيابية فى مصر: «فمجلسكم هذا ليس

(١) ٢٠ يوليو ١٩٥٧

(٢) افتتاح مجلس الأمة ٢٢ يوليو ١٩٥٧ .

عودة الحياة النيابية إلى هذا البلد ، وإنما هو بداية الحياة النيابية ، إن الحياة النيابية ليست مبنى ، وقاعات ، ومقاعد ، إنما الحياة النيابية الأصيلة إرادة حرة صادرة عن شعب حر ، والقول بوجود حياة نيابية تحت جناح الاحتلال ، وتحت سيطرة القصر ، وتحت رحمة الإقطاع ، والقول بوجود حياة نيابية تعبث بها الأحزاب ابتغاء وجه المصالح النيابية والأنانية .. القول بهذا كله خديعة ألقيت إلى شعبنا لكى تشغله عن كفاحه الحقيقى ، إنها السيطرة المحتلة من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل .. ولكن شعبنا لم ينخدع وإنما كافح ، وكان مجلسكم هذا ثمرة هذا الكفاح .. الآن يمكن أن تكون لنا حياة نيابية ، والآن يمكن أن تكون لنا حياة ديمقراطية الآن .. ولسبب واحد أن يكون لنا هذا كله .. لقد أصبحت لشعبنا إرادة حرة .. وأنتم رمز هذه الإرادة الحرة» ..

كان افتتاح المجلس فى عيد الثورة سنة ١٩٥٧، ورأسه السيد عبداللطيف بغدادى ، وأوضح عبدالناصر فى خطابه أسباب تأخير وجود هذا المجلس «كان موعدنا معكم منذ خمس سنوات فقد كنا نتصور وقتذاك أنه فى استطاعتنا أن نلتقى بالممثلين الحقيقيين للشعب ، فى نفس صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. ثم مالبثت التجربة أن أوضحت لنا أن الأمر لم يكن بالبساطة التى كنا نتصورها ، ونحن بعيدون عن الحقائق المادية».

كان بيننا وبينكم ملك استبد ، وطغى ، وكان لابد أن يذهب هذا الملك ، وكان بيننا وبينكم ، إقطاع استشرى خطره واستفحل ضرره، ولم يكتف بأن يملك الأرض ، وإنما أراد أن يضم إلى ملكية الأرض ملكية البشر .. وكاد أن ينتهى هذا الإقطاع ويزول .. حتى نستطيع أن نلتقى بكم .. وكان بيننا وبينكم نظام حزبى ، مزق وحدة البلاد ، وفرق شملها ، ولم تكن المبادئ موضوع الخلاف ، وإنما كانت الأنانيات والمال الحرام ، وقوت هذا الشعب هى موضوع الخلاف ، ومحور ارتكازه ، كان لابد أن يختفى هذا كله ويمحى حتى نستطيع أن نلتقى بكم... إلخ ...

❑

استمر مجلس الأمة حتى أعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة بعد وحدة مصر وسوريا، وأدمج مجلس الأمة المصرى مع مجلس الأمة السورى وقام البرلمان الموحد .. الذى استمر يمارس مسئولياته على مستوى الإقليمين المصرى والسورى حتى وقع الانفصال فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وحل مجلس الأمة .. وفى إحدى دورات المجلس يعود عبدالناصر ليتحدث عن «إقامة حياة ديمقراطية سليمة» الذى وضع فى نهاية المبادئ الستة للثورة .. فقد كان مستحيلا أن تتحقق حياة ديمقراطية سليمة قبل القضاء على الإقطاع ، وعلى الاحتكار،

وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، وقبل إقامة العدالة الاجتماعية .. إن كل خطوة تحققت من هذه المبادئ مكنت من خطوة مماثلة فى اتجاه الديمقراطية السليمة.

ثم يعدد عبدالناصر المعارك التى خاضها الشعب المصرى والتى كانت سبب تأخير هذا المجلس فيقول :

كان عدونا الأساسى هو الاستعمار ، وفى سنة ١٩٥٢ بدأ الخلاف معه من حول مائدة المفاوضات ، وفى سنة ١٩٥٣ كانت مصر كلها تشتبك معه فى حرب عصابات طاحنة فى منطقة القناة .. وفى سنتى ١٩٥٤ و١٩٥٥ كانت مصر تخوض معركة مستمرة ضد أحلافه ومطامعه فى تأمين سياسة مناطق النفوذ، وفى سنة ١٩٥٦ دخلت مصر حربا شرسة شاملة ضده ، وفى سنة ١٩٥٧ عادت مصر إلى مواجهة حربه النفسية التى شنها بضراوة لا مثيل لها وإلى جانبها حرب تجويعه بالحصار الاقتصادى ، وفى سنة ١٩٥٨ دخلت مصر فى قتال سياسى عنيف على امتداد الأرض العربية كلها حتى تحطم حلف بغداد .. وتحطمت مواجهة الاستعمار السافرة وبدأ عمله بالتخفى وراء أعوانه وإسرائيل .. ثم قامت الوحدة بين مصر وسوريا وكان هناك برلمان الوحدة ، يضم ممثلين عن مصر وممثلين عن سوريا ثم وقع الانفصال بتآمر خارجى وداخلى خاصة بعد صدور قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية التى رسمت خطوطا جديدة وعميقة للمجتمع .

❑

فى سنة ١٩٥٦ ، وأثناء حملة عبدالناصر للتعبئة للاستفتاء على أول دستور بعد الثورة ، وعلى رئاسة الجمهورية لأول مرة بعد انتهاء الفترة الانتقالية لانتخاب أول رئيس للجمهورية بعد الرئيس المؤقت والمعين محمد نجيب ، شرح عبدالناصر مفهوم الحرية السياسية ـ كما يراه ـ ولكنه يتفق مع ما ورد فى الميثاق بعد ذلك بسنوات وكان الدستور الجديد ، ثم قانون الانتخاب قد وضع خطوات نحو الديمقراطية منها :

الفرصة مفتوحة لجميع المواطنين يرشحون أنفسهم ، والدوائر مفتوحة ، وحتى لا يقول أحد أننا سوف نتدخل فإننا سنحذف من قائمة المرشحين ـ أو نعترض ـ على الرجعيين ، والانتهازيين وأعوان الاستعمار ، وبعد ذلك فكل واحد فى هذا البلد يمكنه ترشيح نفسه .

❑ كان التصويت اختياريا ، وأصبح إجباريا ، ويجب على كل واحد أن يتوجه للإدلاء بصوته ، وأن ينتخب من يمثله لأنه سيؤثر فى مستقبله وتاريخه .

❑ فى الماضى كانت هناك مبالغ تدفع ، وكلنا نعرف هذا ، واليوم أصبحت سن الناخب ١٨ عاما ، ومن يريد أن يدفع نقودا فسيجد أمامه عددا كبيرا من الناخبين فلا يستطيع أن يدفع

لهم ، فضلا عن أن ذلك سيزيد من قاعدة المشاركة ، بإتاحة الفرصة لأوسع الجماهير لممارسة حقها السياسى فى اختيار من تراه جديراً بتمثيلها.

□ أصبح الانتخاب سريا ، فقد كان فى الماضى يمثل كل مرشح فى لجنة الانتخابات وكيل ينوب عنه ، ويجلس فى انتظار ما سيقوله الناخب ، فإذا لم يذكر اسمه كان حسابه عسيرا يؤثر فى رزقه .. لأن الانتخابات كانت تجرى شفويا ـ نظرا لنسبة الأمية الكبيرة ـ كان المواطن يدخل اللجنة الانتخابية ليدلى بصوته لشخص ، لا يطيق رؤيته ولكنه كان يفعل ذلك لتأمين رزقه .. واليوم أصبح كل شخص حرا لأن الانتخاب سيكون سريا ، وكل مرشح سيكون له لون ، ومن يعرف القراءة يقرأ الاسم ، ومن لا يعرفها سيرى الألوان ويختار من بينها اللون ـ أو الرمز ـ الخاص بالمرشح الذى يرضى نفسه ويرضى ضميره فى حجرة خاصة بعيدا عن أعضاء اللجنة ..

وهكذا ظهرت الرموز فى الانتخابات لأول مرة ..

□ منحت المرأة حق الانتخاب لتمارس حقها لأول مرة ، حتى لا يكون نصف الأمة مشلولا ، عاجزا عن التعبير ، والمشاركة فى صنع مستقبل بلاده .

وكان عبدالناصر قد أجرى تقييما للديمقراطية قبل الثورة من خلال «الميثاق» .. ورسم صورة لما كان يجرى فى مصر عندما هاجم : واجهة الديمقراطية المزيفة ، التى لم تكن تمثل إلا ديمقراطية الرجعية ، وهى ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه .. وأن القوة الاقتصادية كانت فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل ، وأن سيادة هذا التحالف على اقتصاديات الوطن ، لابد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى ، وأن البرلمانات التى أقيمت بناء على دستور ١٩٢٣ ، لم تكن حامية لمصالح الشعب وإنما كانت بالطبيعة حارسة للمصالح التى منحت هذا الدستور ، وأن حق التصويت فى الانتخابات فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش ، ولم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف أن تلجأ إلى التزوير المكشوف ، إلى جانب الجهل وأغلبية الشعب يعيش تحت خط الفقر مما جعل ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار تطحنهم الإقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها ولم يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات ، والملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع ، كما أن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى إرادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الإقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة ، وعلى

سلطة التشريع ، وأيضا ضاعت حرية النقد فى تلك الفترة بضياع حرية الصحافة كما أن حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

هذه الحقائق ترسم عند عبدالناصر صورة الديمقراطية قبل الثورة وتعكس كثيراً من جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ذلك الوقت .. ولقد وضعها عبدالناصر فى تشخيص للمرض ، قبل أن يقرر ما يراه لعلاج ما كان فى رأيه معوجا ، ويصلح الخلل الذى عانى المجتمع منه... باسم الديمقراطية .

ودخل العمال والفلاحون المجلس النيابى وجعل لهم حق المشاركة فى التشريع .. ووضع ضمانات لكى يحتلوا نصف المقاعد فى جميع المجالس الشعبية المنتخبة ، وأنشأ تنظيماً نقابيا لعمال التراحيل وتبنى بنفسه قضيتهم ، ووضع مشكلتهم أمام أول مجلس أمة بعد التحول الاشتراكى فى دورته الأولى: «فإن أمامنا مشكلة ٣ ملايين من العمال الزراعيين فى الريف ، ليس هناك ضمان للأجر المنظم المستقر يحمى يومهم وليس هناك قدر من التأمين الاجتماعى يحمى مستقبلهم ولا تصل إليهم حتى الآن إلا أقل الخدمات ، وفى بعض الأحيان فإن احتياجات المدنية تلفت الأنظار والأسماع ، وتطغى بمشاكلها على مشاكل أخرى أكثر تعقيدا ولكنها تفتقد الصوت العالى ، ومعه التنبيه المستمر بوجودها»، وأقيم حكم محلى نقل السلطة من مركزية العاصمة إلى المحافظات حيث أنشئت بالانتخاب لأول مرة برلمانات صغيرة هى مجالس المحافظات ، وأصبح أبناء المحافظة يناقشون قضايا المحافظة ومشاكلها ، ويعملون على حلها .. وقد زرع عبدالناصر خمسة آلالف جمعية تعاونية زراعية فى قرى مصر .. وأمكن للفلاحين مناقشة مشاكلهم وحلها عن طريق هذه الجمعيات .. ومن خلال المجالس فى القرى التى انتخبت من الفلاحين بحيث يديرون بأنفسهم شئون قراهم .. وفى عصره أنشئ أول اتحاد عام للعمال فى مصر سنة ١٩٥٧ بعد نضال شاق بدأته الطبقة العاملة ، فى أواخر القرن الماضى وكفاح ضد الأحزاب التى كانت تمزق الحركة العمالية وتقسمها بينما ترفض أن تقيم لها اتحادا يوحدها.

وأصبح فى مصر اتحاد عام للنقابات ونقابات عامة قوية ، ووصل عدد اللجان النقابية إلى سبعة آلاف لجنة نقابية بعد أن كانت ٣٢٠ لجنة قبل الثورة .

وخرجت المرأة من زوايا الإهمال ، وشاركت فى قضايا وطنها .. عن طريق الانتخاب والترشيح .. وأصبح نصف الأمة الذى ظل معطلا طوال أجيال يتمتع بحقوقه السياسية لأول مرة فى التاريخ ، وتم تخفيض قيمة التأمين الذى يدفعه المرشح لعضوية المجلس النيابى ليكون

فى متناول من يجد فى نفسه المقدرة على التصدى لهذه المسئولية ، وحتى لا يكون الترشيح حكرا على من يملك المال ، وأصبح الانتخاب حقا إجباريا وواجبا وطنيا ، بعد أن كان حقا جوازيا .. وخفض سن الناخب إلى ١٨ عاماً بعد أن كان ٢١ سنة لمجلس النواب و٢٥ سنة لمجلس الشيوخ .. ونظم حق الرجوع إلى الشعب عن طريق الاستفتاء فى المسائل الهامة ليكون للشعب رأى فى الأمور التى تمس مصيره ، وقد استخدم عبدالناصر هذا الحق فى الأمور الهامة والجادة فقط ، وتحقق لأول مرة فى مصر ديمقراطية الإدارة ، فاشترك العمال فى إدارة وتنظيم الإنتاج عندما تقرر لأول مرة أن يكون عدد أعضاء مجلس إدارة كل شركة تسعة أعضاء من بينهم أربعة منتخبون من العاملين بها ووضعت لهم حصانات فلا يجوز نقلهم أو توقيع عقوبة الفصل عليهم ، إلا بعد عرض الأمر على النيابة الإدارية أو المحكمة المختصة ، حتى يدلوا بكل آرائهم ويساهموا فى إدارة الشركة أو المصنع غير خائفين .

❑

بعد انتهاء مجلس الأمة «الأول» بالحركة الانفصالية التى قامت فى سوريا ، أنشئ مجلس الرياسة لتكون القيادة جماعية ، وكان مجلس الرئاسة يضم بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وبعض الضباط الأحرار وعددا من المدنيين .. وكانت هناك تجربة ديمقراطية مختلفة .. شهدتها قاعة البرلمان حيث عقدت اللجنة التحضيرية المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .. ودار حوار على الطبيعة فى هذا المؤتمر حول قضية الديمقراطية وتكلم فيه عبدالناصر وشرح فكره بوضوح ، وتكلم ممثلو المثقفين وممثلو العمال وممثلو الفلاحين وشرح كل واحد منهم وجهة نظره ، والمناقشات تذاع على الهواء .. ويتابعها كل الناس .. بعدها شكل المؤتمر القومى بالانتخاب لمناقشة ميثاق العمل الوطنى الذى أعلنه عبدالناصر فى مايو ١٩٦٢ وفى الميثاق حدد عبدالناصر رؤيته الواضحة للديمقراطية السياسية التى لا تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، ونص على وجود خمسين فى المائة من العمال والفلاحين فى المجالس الشعبية المنتخبة على كل المستويات .. وأجريت انتخابات جديدة لأول مجلس أمة نصفه من العمال والفلاحين واستمر مجلس الأمة يمارس مهامه برئاسة أنور السادات حتى غاب عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

كانت دول العالم الثالث التى استقلت قد اتجهت إلى التنظيم السياسى الواحد ، وكان هناك رأى أن قيام أحزاب يمزق المجتمع ، ويعوق التنمية .. وكان هناك تنظيم سياسى واحد يضم جماهير الشعب ، أجريت الانتخابات فيه ابتداء من لجنة القرية والحارة والمصنع حتى لجنة القسم ، ثم لجنة المدينة ، ثم لجنة المحافظة .. ثم على مستوى الجمهورية كلها .. وانتخبت

لجنة مركزية ، ولجنة تنفيذية عليا أصر عبدالناصر على رفض تفويض اللجنة المركزية له باختيار أعضائها ، وتشبث بضرورة انتخاب جميع أعضائها من بين أعضاء اللجنة المركزية ، وكان إصراره صلباً خلال ٣ جلسات عقدتها اللجنة وقف فيها الأعضاء فى جانب مطالبين أن يختار عبدالناصر أعضاء اللجنة العليا ، وأصر هو على أن يطبق القانون ، وتكون اللجنة العليا منتخبة لأنها «مسئولية تاريخية كبرى لا يستطيع أن يتحملها»..

وقال لهم أيضاً : «هذا القانون أعتز به كل الاعتزاز ، وأعدكم أننى لن أستخدمه إلا إذا كانت هناك ضرورة حتمية أو ملحة وسأبعث لكم أيضا كل القوانين »، وكان مجلس الأمة قد ناقش كل الإجراءات التى اتخذت عام ٦٧ لمواجهة العدوان ، فلم يكن مجلس الأمة بعيداً عن المساهمة فى مناقشة قضية الحرب ، وكان المجلس متحمساً وأيد كل القرارات بعد مناقشتها .. فالحرب لم تكن قراراً فردياً ، ولا عسكرياً فقط .

وكان عبدالناصر قد نادى بالمجتمع المفتوح ، وألح على ضرورة التمكين لكل الآراء من أن تعبر عن نفسها فى حرية ووضوح ، وبلا خوف .. وكتب محمد حسنين هيكل سلسلة مقالات حول المجتمع المفتوح .. وطرح عبدالناصر موضوع رفع العزل السياسى عن الذين حرموا من ممارسة حقوقهم السياسية ، ليتمكن كل المصريين من المشاركة فى بناء مجتمعهم فتحدث فى مجلس الأمة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ عن موضوع العزل السياسى وقال : «أنه تقرر أيام اللجنة التحضيرية سنة ١٩٦٢ ، ومش معقول أن إحنا هانعزل الناس عزل سياسى إلى الأبد ، واحنا رفعنا العزل السياسى عن عدد كبير من الناس قبل كده ، النهارده لازم نبص لرفع العزل السياسى بالنسبة لعدد كبير من الناس. الناس اللى عزلهم السياسى مافيش خطر منهم ، ليه نخليهم معزولين عن السياسة».

كل هذه الخطوات نحو مشاركة ديمقراطية أوسع وكانت هناك مناقشات فى الصحف بدون أدنى تعرض ، كانت هناك رقابة عسكرية ضرورية وكانت هناك آراء حرة تقال ونحن نعتبرها ضرورة أيضا ، وكان هناك نقد ، وكنا نرى أن نترك كل هذه الأبواب مفتوحة ، كنا نعتقد أنها ظاهرة صحية ماكنتش مخوفانا»..

وذهب عبدالناصر لمجلس الأمة يوم أن رشحه رئيساً للجمهورية بالإجماع فى فبراير ١٩٦٥ ليطرح قضيتين أساسيتين ننقل نص رأيه فيهما من مضبطة مجلس الأمة : «الأولى: كنت أتمنى مايكنش ترشيحكم لى بالإجماع ، والثانية : كنت أتمنى أن مجلس الأمة يرشح شخصا آخر معى .. بحيث يكون فيه مرشح واتنين وثلاثة »، ومارس عبدالناصر أكبر عملية للنقد ووضع النقد الذاتى أحد أسس نجاح تجربته بحيث تمارسه كل القيادات على كل

المستويات ، وقال فى أحـد اجتماعات اللجنة المركزية أننا «كشعب طبـيعتنا النقد .. فنحن ٣٢ مليون إذا أبعـدنا منهم الأطفال فإن كلا منهم ينقـد ولديهم الحق .. فعندما يكون سعـر الفانلة ٦٠ قرشاً والشراب ٣٠ قرشاً فلابد للمـواطن أن ينقد .. وسوف يظل شعبناً ينقد لأن المطالب الاجتماعية لم تتوفر له .

ويقول لأحـد أعضاء اللجنة المركـزية «زى ما أنت عاوز تنـتقد تدى فرصـة لأى واحد أنه ينتقد .. هل معنى أنه ينتقد أنه مضاد للنظام ؟؟ إطلاقا بالعكس يجب إن إحنا نيجى فى اللجنة المركزية وننتقد وتيجوا تقولوا عاوزين كذا وكذا وفيه عندى فى المحافظة الفلانية كذا وننتقد .. يا وزير الزراعة الجمعيات التعاونية عاوزين كذا وكذا ، وننتقد .. ياوزير الشئون الاجتماعية إن الناس اللى طالعين من السويس والاسماعيلية تعبانين وما بيشتغلوش وهكذا».

وفى أول مجلس أمـة منتخب بعد القوانـين الاشتراكيـة ، وضع ضمن الأهداف التى على المجلس أن يسـهم فى تحـقيـقـها إقـرار قاعـدة النقـد ، والتـشجـيع على أن يمـارس على كل المستويات ويـقول بالنص «أمامنا مسـألة أن نتعود جميـعا على النقد والنقد الـذاتى الشجاع ، وفى هذا الصـدد ، فليس يكفينا أن نـقول بأن الشـعب يسيطر على وسـائل الإعلام ـ بمـا فيـها الصحـافة ـ وإنما لابد لهـذه الوسائل أن تعـبر عن الشـعب فعلا ، وعـن حياته ، وعن تطـلعاته المشروعة .

❑

التعددية الحزبية كانت واردة عند عبدالناصر ، وإذا ربطنا بين الـديمقراطية كحرية سياسية، والاشتراكية كحرية اجتماعية وأنهما وجهان لعملة واحدة ، اختلف الموقف عند تقييمنا لتجربة الديمقراطيـة فى عهد عبدالناصـر .. فلا شك أن إجراءات تذويب الفوارق بين الطبـقات ، قد مكنت إلى حد كبير من تحـرير لقمة الخبز لملايين الفلاحين والعمـال وهى وسيلة لضمان حرية التعبير فى فكر عبدالناصر .

الخلاف هو فى المـدى الذى وصلت إليه هذه التـجربة الجديـدة من أشكال الديمقـراطية ، وإلى أى حد أثمرت وحققت النتائج المرجوة ، وفى صلة ذلك بالديمقراطية على أساس الفهم الغربى للديمقراطية من أن وسيلة تحقيقها هى التعددية الحزبية .

إن الديمقراطية من المنطق الذى رآه عبدالناصر كانت فى حـاجة إلى تقوية وتوسيع مستمر فى قاعـدتها ، محـمية بسـياج من القوانين المتطورة الـتى تخدم أهداف المجتـمع ، ويكون نقد التجربة الديمـقراطية موضوعيـا إذا تـم فى إطارها الصحيح ووفقا للمفـهوم الذى طبقت به .. وفى المناخ الذى كان سائداً ..

لم يكن الهدف هو التمكين للفئات القديمة والمستغلة والمعادية للأهداف الاجتماعية والتى

أضيرت من الثورة أن تحتكر تمثيل الشعب ، ويعلو صوتها ورأيها .. ولم تكن الديمقراطية الغربية هى الصورة التى تناسب المجتمع المصرى .. تلك كانت وجهة النظر التى قام على أساسها الفكر الديمقراطى فى ظل عبدالناصر وسط مجتمع كان يسعى لإذابة الفوارق الاجتماعية ومنع سيطرة رأس المال على الحكم ، ولم تكن طبقة رجال الأعمال قد ظهرت بهذا الكم ، وبهذه الشراسة .

❑

إن اتساع قاعدة التعليم بنشره ومجانيته وإنشاء المدارس والجامعات الإقليمية ، والفلاح وقد تحرر وتملك الأرض ، وتعلم ابنه فى الجامعات مجانا ، وأضئ بيته بالكهرباء ، ووضعت له من القوانين ما يحميه مالكا ومستأجرا ، واندرج فى جمعيات تعاونية ، توفر له الأدوات وتسويق الإنتاج ، وينتخب الفلاحون أعضاء مجلس إدارتها .. وتحرر العامل ووضع حد أدنى لأجره وأحيط بسياج من القوانين التى تحميه صحياً واجتماعياً وتأمينياً ، وعملا دائما بلا بطالة فيضمن كل خريج وظيفته بعد تخرجه ، حتى كانت شكوى الخريجين من أوامر التكليف التى توجه للخريجين بالعمل فور تخرجهم ، وشارك العامل فى الإدارة ، وشارك فى إصدار القوانين .. وأصبح وزيراً .. وملك حريته كاملة عندما صدرت تشريعات عديدة تحميه وتؤمن له رزقه وحياته .. وجعلت العمل حقاً مقدساً وواجباً على الدولة ، تلك كانت إجراءات نحو الديمقراطية كما كان يراها عبدالناصر .. وامتد التأثير الديمقراطى إلى جانب هام .. هو جانب الثقافة ، وأيضا الصحافة .

انتهاء دور نجيب

كأن البعض اكتشف فجأة ، بعد خمسين سنة من الثورة ، أن محمد نجيب هو قائد الثورة الحقيقى ، وأنه أول رئيس للجمهورية ، وأن الثورة ظلمته .. وإذا كان بعض ذلك ـ أو حتى كله ـ صحيحا ، إلا أن الاكتفاء بروايته عند هذا الحد ، ليس من الأمانة التى تقتضى وضع المعلومات الحقيقية كاملة وفى ظروفها والمناخ التى دارت فيه.

لم يكن نجيب عضواً فى تنظيم الضباط الأحرار ، وقد اختير كواجهة فى ظروف صعبة، وكان له دور شجاع ، وباسل ، إلا أنه لم يكن ديمقراطياً ، وكان التمسح بالديمقراطية هو وسيلته للتمسك بالسلطة ، وتم إبعاده أثناء العدوان الثلاثى ، وجرت اتصالات سرية بينه وبين المخابرات الفرنسية كان هو أحد أطرافها بهدف إعادته للحكم ، بشرط الاعتراف

بإسرائيل ، وقد وافق على الشروط .. كان نجيب أول رئيس للجمهورية عندما عينه مجلس الثورة فى هذا الموقع حتى يوضع الدستور ، ويختار الشعب رئيس الجمهورية ـ بالانتخاب ـ فقد قام بعمل رئيس للجمهورية كواجهة أيضا لفترة مؤقتة .

❑

كان الضباط الأحرار شبابا من ذوى الرتب الصغيرة فى الجيش ، وكل منهم عضو فى خلية سرية تضم زملاء له ، يسدد كل واحد منهم لمقرر المجموعة اشتراكاً شهرياً قيمته خمسة وعشرون قرشاً ، وكان الالتزام بسداد هذا المبلغ الرمزى فى موعده هو إحدى علامات الانتماء للتنظيم .. وفكر جمال عبدالناصر ـ مؤسس التنظيم وصاحب فكرته ـ فى أن يوضع على رأس التنظيم ـ عند القيام بحركته ـ رتبة كبيرة ، يعطى انطباعاً بالخبرة والوقار .. والجيش يحترم الرتب العالية ونحن أيضاً كشعب نحترم السن الكبيرة .. واقترح صلاح سالم اللواء فؤاد صادق ، قائد الجيش فى حرب فلسطين .. وكان عسكرياً منضبطاً، ومحبوباً ، قاد الجيش فى حرب فلسطين فى ظروف صعبة بعد اللواء المواوى ، ولم يكن رأيه فى فساد النظام مختلفاً عن رأى صغار الضباط .. وكان صلاح سالم قريبا منه ، وعمل معه ، لذلك ذهب إليه ، وأطلعه على وجود تنظيم الضباط الأحرار ـ دون أن يذكر له أسماء الأعضاء ـ وطلب منه أن يكون على رأس حركة يقوم بها الضباط الأحرار ، للقضاء على الفساد ، وإحداث التغيير المطلوب ..

واستمع اللواء محمد فؤاد صادق لعرض صلاح سالم ، وناقشه بغطرسة معتذراً عن رياسة الحركة ، لأنه تشكك فى نجاحها ، إذ كانت تبدو مستحيلة فى مصر بالذات ، وفى ظل نظام ملكى مستقر ، يمسك بيده كل الخيوط ، ويعتمد على جيش اختيرت قياداته العليا بعناية ، وأقسمت على الولاء : لله ، وللملك .. وللوطن .

ورفض اللواء فؤاد صادق قيادة الحركة ، ولكنه ظل محتفظاً بالسر ، فلم يبح به لأحد .. وكانت كلمة واحدة منه كفيلة بخلق متاعب للتنظيم .. إذ كان شجاعاً رغم غطرسته ، وظل الثوار يقدرون له هذا الدور .

ويقول أنور السادات أنه كان مرشحاً لتولى رئاسة الحركة قبل ذلك عزيز المصرى ولكنه أصر على أن يظل أبا روحياً للثورة ، ويرى أنه قد عدل عن اختيار اللواء فؤاد صادق ، لأنه كان يتمتع بقدر كبير من الصلف والغرور والأنانية « فأسقطناه من حسابنا، واتجهنا إلى محمد نجيب .. وكان لا يعلم حتى ذلك الحين ـ مايو ٥٢ ـ أن فى الجيش تنظيماً سريا ولم يعرف أى

شيء عن الضباط الأحرار وإنما كان يعرف جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح نصر على أساس أن لهم رأيا عاما في الجيش فقط «قصة الثورة ـ كتاب الهلال ـ ص٧٣».

كان عبدالحكيم عامر قد اقترح أن يفاتح اللواء محمد نجيب في تولي قيادة الحركة ، وقال لجمال عبدالناصر بالنص «لقد وجدت لك كنزاً عظيماً » ووافق جمال عبدالناصر ولكنهم لم يفاتحوه .. وعندما خاض تنظيم الضباط الأحرار معركة نادي الضباط أوحوا له بالترشيح لرئاسة النادي ، وكانوا خلفه دون أن يعرف أنهم يكونون تنظيماً ... فقط هم ضباط نشطون في الجيش .. لم يكن نجيب عضواً في تنظيم الضباط الأحرار ، ولم يعرف على وجه التحديد بأموره ، ولم تكن له مجموعة تجتمع يسدد أعضاؤها الاشتراكات .

ويقول عبدالعظيم رمضان ـ كتاب الصراع الاجتماعي السياسي ـ أنه كان هناك سبب هام دفع عبدالناصر وزملاءه إلى اختيار نجيب ، هذا السبب هو أن نجاح الثورة كان يتطلب وجود قائد كبير معروف على رأسها يمكنه أن يحظى بولاء الضباط الكبار الآخرين القائمين على فرق الجيش وألويته المختلفة ، وبعد نجاح الثورة برزت مشكلتان : المشكلة الأولى ، وهي خاصة بالضباط الأحرار ، مشكلة التخلص من نجيب ، والمشكلة الثانية ، وهي خاصة باللواء نجيب ، مشكلة التخلص من الضباط الأحرار .

ووفقاً لأنور السادات «ففي شهر يوليو ، شهر الثورة ، كان محمد نجيب في منزله ، وأيضا ليس في ذهنه شيء عن أية ثورة .. خطة الثورة وضعت وقائد الثورة لا يعلم .. والثورة نفسها تجهله ، فنحن في ١٥ يوليو ، ونجيب لا يعلم شيئا بالمرة .. وفي ١٩ يوليو كانت الأوراق قد صدرت إلى مجموعات الضباط الأحرار ، وكان على كل مجموعة أن تنفذ دوراً معينا في الخطة .. وفي ٢٠ يوليو أي قبل الثورة بثلاثة أيام ، توجه جمال عبدالناصر ، وعبدالحكيم عامر إلى بيت محمد نجيب لإبلاغه بأنه الزعيم والقائد ومحرر البلاد الذي سيقلب نظام الحكم ، وطرق العملاق باب البيت ، وكان عند نجيب البكباشي جلال ندا ، والصحفي محمد حسنين هيكل ، وأقول مرة ثانية وثالثة ورابعة حتى الألف إن نجيب لم يكن يعلم لماذا جاء إليه جمال وعبدالحكيم ، وربما أن الاثنين جاءا لمواساته بعد حل مجلس إدارة النادي .

ويواصل أنور السادات «الساعة كانت الثالثة من صباح ٢٣ يوليو ، وكل شيء كان قد تم بنجاح مذهل ، وسيطر الضباط الأحرار على جميع قوات مصر المسلحة في القاهرة وخارج القاهرة ، وبعد نجاح العملية الكبرى ، وبعد أن أصبح نظام الحكم بلا جيش يحميه، في الساعة الثالثة صباحاً من ٢٣ يوليو بدأ أول اتصال بين قيادة الجيش الجديدة ، أعني الضباط

الأحرار وبين محمد نجيب ، عن طريق التليفون ، لقد دق جرس التليفون فى رئاسة الجيش ، وكان المتحدث هو محمد نجيب يخطر بأن مرتضى المراغى وزير الداخلية اتصل به من الإسكندرية وقال له روح هدى الحالة فى رئاسة الجيش ، وقد كتب محمد نجيب فى الصفحة الأولى بجريدة الأهرام يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ تحت عنوان « قائد الثورة يسجل» : دق جرس التليفون فى منزلى ، وإذا بالأستاذ مرتضى المراغى يكلمنى من الإسكندرية ويقول لى : الأولاد بتوعك متجمهرين عند كوبرى القبة وعاملين دوشة .. قوم سكتهم أحسن مش راضيين يسمعوا كلام حد ، وقلت له : أنا ماعنديش أولاد ولا حاجة ، قال لى: فيه شوية ضباط متهورين عاملين دوشة .. قلت له : أعرف منين الكلام ده ، يمكن حد مدبر مكيدة ضدى علشان أروح وتمسكونى وتقولوا ده شريك معاهم ..

فقال لى المراغى : أنا حا أجيب لك دولة الرئيس الهلالى باشا علشان يكلمك بنفسه ويعطيك عهد أن ما حدش يمسكك .. قلت له : وازاى أتحقق من شخصيتكم فى التليفون؟

« ومرت لحظات ، وإذا بالتليفون يدق من جديد ، وكلمنى الأستاذ نجيب الهلالى من الإسكندرية وقال لى : أنا أستاذك يا نجيب .. ومستقبل الوطن متوقف عليك ، فأرجوك تعمل على تهدئة الحالة لأن الإنجليز سيحتلون مصر ، وتبقى مسألة خطيرة .. فطمأنته وقلت له : «إنى ذاهب لأرى الحالة بنفسى» ويقول أنور السادات بالنص : «والذى لم ينشره اللواء نجيب فى الأهرام هو حقيقة ما فعله بعد اتصال المراغى والهلالى به ليلة ٢٢ يوليو . أنه كان فى منزله.. لا يرى شيئا ولا يعلم شيئا .. ثم فى الساعة الثالثة اتصل بجمال فى مبنى القيادة وبعد أن كان كل شىء قد تم وأصبح الجيش تحت سيطرة الضباط الأحرار ..

وقد رد جمال على سؤال نجيب بأن أوضح له الموقف كله .. وأبلغه ـ لأول مرة ـ أن فى الجيش تنظيماً اسمه تنظيم الضباط الأحرار ، وأن قيادة ذلك التنظيم قد سيطرت ـ الآن ـ على جميع القوات المسلحة فى جميع أنحاء البلاد .. قال جمال لنجيب بالحرف الواحد فى تلك الساعة من صباح ٢٣ يوليو شارحا له الحكاية .. الضباط الأحرار قاموا بالثورة الليلة .. والثورة نجحت والمنطقة العسكرية محاصرة .. واحنا عايزينك تيجى ، حانبعتلك عربية تجيبك..

وهكذا عرف نجيب ـ لأول مرة ـ حكاية الضباط الأحرار .. وفى الساعة الخامسة صباحا .. أى بعد ساعتين من معرفة نجيب لحكاية الثورة ، وبعد أن عرف أن جمال يجلس ـ الآن ـ مع أعضاء القيادة الجديدة فى مبنى رئاسة الجيش ، أقول فى الساعة الخامسة وصل نجيب إلى مبنى رئاسة الجيش .. وفى هذا الوقت كان عبدالحكيم عامر جالسا يعد البيان الذى سيذاع على

الشعب فى الصباح من محطة الإذاعة .. وجلسنا جميعا فى مبنى القيادة نرقب شروق الشمس.. وكل شىء قد كلل بالنجاح الساحق ، ولم نكن نتوقع النجاح بهذه الصورة السريعة الخاطفة ».

هذه هى رواية أنور السادات عن علاقة نجيب بالثورة .. وهى لا تختلف كثيراً عن رواية زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة .

شهادة عبداللطيف البغدادى عن دور محمد نجيب ، تتفق تماماً مع شهادة أنور السادات، إذ يقول: أنه بعد نجاح الخطة حوالى الساعة الثالثة صباحاً من يوم ٢٣ يوليو ، عمل على الاتصال بجمال سالم بالعريش وصلاح سالم برفح وأبلغا بكلمة السر علامة لهما ليبدآ فى تنفيذ الجزء المطلوب منهما ، والعمل على السيطرة على القوات الموجودة بالمنطقة هناك ، كما تم الاتصال أيضا باللواء أ.ح. محمد نجيب فى منزله ، وأبلغناه بالانقلاب العسكرى الذى قمنا به ، وبسيطرتنا على القيادة العسكرية وطلبنا منه الحضور إليها ليتولى قيادة الانقلاب فقبل المهمة ، وأرسلت له سيارة مصفحة لمرافقته وحراسته أثناء الطريق من منزله إلى مبنى القيادة ، وعلمنا منه بعد حضوره أن مرتضى المراغى وزير الداخلية كان قد اتصل به تليفونيا من الإسكندرية قبل أن يحضر إلينا بقليل مستفهماً منه عن طلبات المتمردين على حد قوله ، وطلب منه أن يعمل على تهدئتهم ، ولكنه أجابه بأنه لا يعلم شيئاً عما يحدثه عنه ..

«وكانت اللجنة التأسيسية قد قررت الاتصال بمحمد نجيب عندما استقر رأيها على القيام بالانقلاب ، وكان ذلك يوم ١٩ يوليو حتى تعرف منه مدى استعداده للمشاركة فيه ، وذهب جمال عبدالناصر وعبدالحكيم إليه فى منزله فى نفس اليوم ، ولكنهما لم يجدا فرصة للتحدث إليه أو مفاتحته فى الأمر لأنهما كانا قد وجدا عنده بالمنزل بعض الضيوف ومنهم «محمد حسنين هيكل ـ المحرر بدار أخبار اليوم فى ذلك الحين ـ وكذلك الضابط جلال ندا ، وقد دار الحديث أثناء الزيارة حول أثر قرار حل نادى الضباط داخل الجيش ، وما هو التصرف الذى ينوى ضباط الجيش القيام به رداً على هذا التصرف من الملك ، ولكنهما أوضحا له أنهما لا يعطيان مثل هذه الأمور أهمية ، وأنهما سينصرفان للذهاب إلى السينما، وانصرفا دون التمكن من مفاتحة محمد نجيب فى الموضوع ، وكانت هذه المحاولة مع محمد نجيب قد تقررت بعد أن اعتذر اللواء محمد فؤاد صادق عندما عرض صلاح سالم الأمر عليه من قبل..

«وكان الرأى بيننا قد اتفق على ضرورة اختيارنا لأحد الضباط من ذوى الرتب العالية ، ومن ذوى السمعة الحسنة فى الجيش ، ومن المعروفين لدى المدنيين من الشعب للاشتراك معنا فى القيام بالانقلاب ، وتولى قيادته ، لأننا جميعاً أعضاء اللجنة التأسيسية من ذوى الرتب

العسكرية الصغيرة « بكباشية وصاغات» ، والرأى العام ربما لا يقتنع بنا عندما يعلن عن الانقلاب وأسماء قادته ، ونحن سنكون فى أشد الحاجة إلى ثقة واطمئنان الشعب خاصة فى المراحل الأولى من الانقلاب ، ومحمد نجيب كان قد عرف للرأى العام أثناء المعركة الانتخابية لمجلس إدارة نادى الضباط ، وكان معروفاً أيضا لدى ضباط الجيش بأنه قد قاتل بشجاعة فى حرب فلسطين ١٩٤٨ وجرح مرتين» ..

وهكذا فإنه عندما قامت الحركة ، وبعد نجاحها ، واستيلائها على ثكنات الجيش ، أرسلوا له .. وتولى قيادة الجيش ، وأعلنت الحركة باسمه ، وكان دوراً شجاعاً يحسب له ، ولكنه أيضا كان واضحاً من البداية بأنه دور مؤقت ، فبعد نجاح الحركة اجتمعت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، واختارت جمال عبدالناصر رئيساً لمجلس قيادة الثورة .. ولم يدخل محمد نجيب مجلس الثورة حتى كعضو إلا فى منتصف أغسطس مع آخرين .

❏

لا يجوز التهوين من هذا الدور الذى لعبه اللواء محمد نجيب فى حركة الجيش ، فى تلك الظروف ، فقد عرض نفسه للخطر ، كما عرض أعضاء التنظيم أنفسهم لنفس الخطر، كما أنه لا يجوز أيضا التهويل فى هذا الدور ، وتضخيمه على نحو ما يفعل الذين يتربصون بالثورة ، ويبحثون لها عن أخطاء .

ومحمد نجيب كتب مذكراته مرتين ـ على الأقل ـ وصدرت فى كتابين يحملان بعض الاختلافات .. الكتاب الأول «كلمتى للتاريخ» صدر عام ٧٥ . والكتاب الثانى صدر سنة ٨٢ بعنوان « كنت رئيساً لمصر » عدا كتاب آخر كتبه بنفسه متأخراً اسمه «مصير مصر» .. وسوف نعتمد على الطبعة الأخيرة الموسعة من مذكراته لنروى من خلالها رؤيته لأحداث الثورة بالتفصيل ... يقول أنه «كان يعمل مساعداً لنائب أحكام » واتهم أنور السادات ، وكان يومها برتبة يوزباشى بأنه يعمل جاسوساً لصالح الألمان وجاء والد السادات قائلا: الحقنى ابنى قبضوا عليه .. فطمأنته ، وكتبت مذكرة رفعتها إلى إبراهيم عطا الله قلت له فيها : أنه حتى لو ثبتت تهمة التجسس ضده ، فإنها ليست تهمة ضد مصر ، وإنما ضد عدوتنا بريطانيا ، لصالح الألمان ، ورفض عطا الله مذكرتى ، فهددت بالاستقالة من منصبى كنائب أحكام إذا ما حوكم ، لأنى سأعتبر نفسى مقصراً فى عملى ، واكتفوا بطرده من الجيش ، وخرج أنور السادات من الجيش ، ليدخل الحرس الحديدى الذى كونه الملك ليحميه ، وقد حزنت على هذا التصرف منه ، وقد حاول يوسف رشاد تجنيدى فى الحرس الحديدى ، ولكننى رفضت . وفى فلسطين اكتشفت أن العدو الرئيسى لنا ليس اليهود ، وإنما الفساد الذى ينخر كالسوس فى

مصر ، وكنت أول من قال « إن المعركة الحقيقية فى مصر ، وليست فى فلسطين ، ويبدو أن كلامى عن الفساد أثر فى الصاغ محمد عبدالحكيم عامر ، أركان حرب لوائى ، فذهب إلى صديقه البكباشى أ.ح. جمال عبدالناصر وقال له ـ كما ذكر لى بعد ذلك ـ لقد عثرت فى اللواء محمد نجيب على كنز عظيم » ـ ص٨١ ..

«وأصبح عبدالناصر وعامر يزورانى بالليل .. وأحيانا يأتى معهما صلاح سالم ، وكنت لا أستريح له .. ودعانى عبدالناصر إلى تنظيم الضباط الأحرار ، وهو تنظيم سرى كان هو مؤسسه ورئيسه ووافقت على ذلك» ـ ص٨٣ و« أننى أول من أطلق عبارة تنظيم الضباط الأحرار على التنظيم الذى أسسه جمال عبدالناصر ، وأنا أعتذر عن هذه التسمية ، لأنها لم تكن اسما على مسمى ، فهؤلاء لم يكونوا أحراراً ، بل أشراراً » أى أن عبدالناصر كون تنظيما بلا اسم .. حتى أطلق عليه نجيب هذا الاسم .

ويقول محمد نجيب فى مذكراته أنه ظل يتابع الأمر حتى انتهى الاستيلاء على القيادة ، ثم ذهب فى سيارته الخاصة ، وأنه هو الذى كتب البيان الأول الذى أذيع بعد أن انتهى كل شىء، واستولى الضباط الأحرار على الجيش ، والذى أذاع هذا البيان لأول مرة ليس أنور السادات، ولكنه اليوزباشى محيى الدين عبدالرحمن ، ووفقا لما جاء فى كتاب محمد نجيب « كنت رئيساً لمصر ـ ص ١٥٥ » قامت جماعات الأمن التابعة لزكريا محيى الدين بالقبض على اللواء أحمد طلعت قائد البوليس واللواء عبدالمنصف محمد نائب وزير الداخلية ، واللواء محمد إمام رئيس قلم البوليس السياسى ، واللواء حسن حشمت قائد القوات المدرعة .. وقبض على الباقين وهم فى منازلهم ..

«لم يكن هناك لواء عامل واحد فى الجيش ، فى ذلك الوقت ينعم بحريته سواى حتى شقيقى على دخل المعتقل مع زملائه ..

«وتحركت سيارتى فى طريقها إلى كوبرى القبة .. ولكن قبل أن أصل إلى مقر القيادة وجدت جمعا من الضباط والجنود فى انتظارى ، فتركت سيارتى المدنية وركبت سيارة جيب ، دخلت بها مبنى رئاسة الأركان» ـ ص١٥٥.

«أما أنور السادات فكان أكثر ذكاء ، إذ دخل ليلتها السينما ، وتشاجر مشاجرة مفتعلة ، وحرر محضرا بالواقعة ، حتى إذا ما فشلت الحركة نجح فى الخروج منها كالشعرة من العجين ـ ص١١٦.

«وكان على صبرى هو الوحيد بين الضباط الذى كان يعرف أحدا فى السفارة الأمريكية.. فكلف بإيقاظ الكولونيل دافيد ايفانس مساعد الملحق العسكرى الأمريكى وأبلغه بنوايانا ..

وطلب منه أن يبلغ السفير الأمريكى والقائم بالأعمال البريطانى أن الانقلاب مسألة داخلية بحتة ، تخص المصريين وحدهم .. وأن حياة وممتلكات الأجانب سوف تحترم .. وطالما لا يتدخل الانجليز فسوف يعاملون معاملة الأجانب الآخرين .. وحذر على صبرى ، مستر إيفانس بأنه إذا تدخل الانجليز فسوف يتحملون وحدهم مسئولية سفك الدماء .. وكان صبرى حريصا على ألا يبلغ خطتنا فى خلع الملك عن العرش لأحد .. كنا نريد صياغة بيان موجز ومؤثر فى وقت قصير جداً وانتهينا إلى الصيغة» ـ ص١١٧.

«ووقعت البيان بعد أن قام بتبييضه الصاغ جمال حماد ، وأرسل على وجه السرعة مع مخصوص إلى دار الإذاعة ، وكانت فى شارع علوى ، وسلمه إلى اليوزباشى محيى الدين عبدالرحمن ، الذى دخل به إلى المذيع ، الذى كان يستعد لقراءة النشرة فأذاعه دون اعتراض.. وإن كان قد ترك الضابط يقرأه بنفسه ..

«لكن عندما سمعت البيان بصوت ذلك الضابط ، لم يعجبنى فقد كان يتعثر فى النطق، وكان مرتبكا .. مهزوزا .. ونظرت إلى بغدادى أو السادات وطلبت أن يتولى أحدهما مهمة إعادة البيان بطريقة أفضل .. فتحمس السادات ، وانطلق إلى مبنى الإذاعة ، وبعد نصف ساعة كان البيان يذاع بصوته المعبر ، وكان البيان يذاع كل نصف ساعة تقريبا، وكان هناك ترحيب شعبى هائل ـ ص١١٨ .

شهادة نجيب تستحق وقفة ، فالرجل الذى قدم لتوه من بيته عند قيام الثورة ، يقول أنه هو الذى أوحى بالاتصال بالسفارات وكتب البيان لثورة يقول أنه لم يشارك فى قيامها ، ويواصل نجيب روايته موضحاً أنه بدأ صراع على السلطة منذ اليوم الأول وأنه كان يريد الانفراد بالسلطة قائلاً : « وبدأنا نعانى من ازدواج السلطات وبدأت أشعر بالضعف أمام الأغلبية فى المجلس وبدأت أشعر أننى لا أمارس سلطاتى كما يجب ، لقد كنا قد اتفقنا قبل الثورة على أن تصدر القرارات بالأغلبية .. وهو ما نفذ بعد الثورة .. لكن .. كان معنى ذلك أن المجلس هو الذى يحكم فعلا ، بينما أنا مسئول عن هذه القرارات حسب نصوص الدستور المؤقت .. ورفضت هذا الوضع .. وطالبت إما بممارسة سلطات كاملة وإما أن أستقيل .. وكانت هذه المطالبة بداية الخلافات الحادة بينى وبين باقى أعضاء المجلس » ـ ص ٢٠٨.

« ولم تنجح المحاولات فى سد ثغرة الازدواجية بين المدنيين والعسكريين ، ولا بين الوزارة ومجلس القيادة .. حتى أن سليمان حافظ فى أحد اجتماعات المؤتمر المشترك ، فى مايو ١٩٥٣، أعلن ذلك بصراحة ، وطلب من الوزراء المدنيين أن يستقيلوا فورا ، ليعطى الفرصة لمجلس القيادة فى اختيار الحكومة المناسبة له ... كان سليمان حافظ عسكريا أكثر من

العسكريين .. وكان هذا التصرف منه تأكيدا على أن الأولى بالسلطة هم الضباط ، وأن عليهم أن يتصرفوا كما يحلو لهم .. وعارضت الأمر .. ولم أقبل استقالة الوزراء المدنيين ، وتركت الموقف على حاله .. وكما عرفت بعد ذلك ، كانت «حركة» سليمان حافظ ، المباغتة ، تمهيدا لإعلاني رئيسا للجمهورية ولإبعادى عن الجيش ، ووضع سلطة التصرف فيه إلى عبدالحكيم عامر ، الذى رقى ، رغم معارضتى ، من صاغ إلى لواء ، وأصبح القائد العام للقوات المسلحة ـ ص٢١١ .

وعندما أصدرت قرار حل الأحزاب السياسية « اعترضت لأن عبدالناصر سبق أن استثنى الإخوان عند حل الأحزاب واعتبرهم جماعة لا حزبا ، وذهب مع حسن الهضيبى يومها إلى سليمان حافظ ليقدما مذكرة له تعفيهم من تطبيق قانون الأحزاب .. وفى ١٥ يناير ١٩٥٤ ، بعد عام من حل الأحزاب ، تقريبا ، صدر قرار حل الإخوان المسلمين بأغلبية الأصوات ، وفى نفس اليوم اعتقل ٤٥٠ عضوا من الإخوان ..

« وفي شهر مايو سنة ١٩٥٣ ثبت لرجال الثورة أن هناك اتصالا بين بعض الإخوان المسلمين المحيطين بالمرشد وبين الإنجليز عن طريق الدكتور محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة وقد عرف البكباشى جمال عبدالناصر من حديثه مع الأستاذ حسن العشماوى فى هذا الخصوص أنه حدث اتصال فعلا بين الأستاذ منير الدلة والأستاذ صالح أبو رقيق ممثلين عن الإخوان وبين « المستر إيفانز» المستشار الشرقى للسفارة البريطانية ، وأن هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل البكباشى جمال والمرشد ، وعندما التقى البكباشى جمال مع المرشد أظهر له استياء من اتصال الإخوان مع الإنجليز والتحدث معهم فى القضية الوطنية ، الأمر الذى يدعو إلى التضارب فى القول وإظهار البلاد بمظهر الانقسام..

«وبعد أن ألح زملائى فى المجلس على قبول تعيين رشاد مهنا كوصى ، وافقت .. وعين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات ، بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا ..

ولم تمر عشرة أسابيع على هذا القرار حتى وقع الخلاف بيننا وبينه ، فقد تجاوز مهنا حدود سلطته الدستورية ، بالتدخل فى شئون تطهير الأحزاب والهيئات السياسية ، وبالاتصال بالوزراء وإقحام نفسه فى شئونهم ، وبالاتصال برجال الصحافة ومناقشة الأمور معهم والاعتراض عليها.. كما أنه كان أيضا يسعى لإحياء الخلافة الإسلامية ليكون هو على رأسها.

لقد اعتدى رشاد مهنا على نصوص الدستور التى حددت سلطاته فى صراحة ووضوح، ونسى أنه مجرد عضو فى هيئة تمثيل الملك ، الذى يملك ولا يحكم » ـ ص١٥٤.

كان تعيين رشاد مهنا فى منصب كبير خارج الجيش فاتحة لتعيين ١٨ من اللواءات وكبار

الضباط ، فى وظائف مدنية ودبلوماسية .. «وتولد فى داخلى إحساس بأننا فتحنا بابا أمام باقى الضباط ليخرجوا منه ، إلى المناصب المدنية ، ذات النفوذ القوى والدخل الكبير ، وحاولت قدر استطاعتى إغلاق هذا الباب ، والابتعاد بالجيش عن الحياة المدنية ، وعودته إلى الثكنات ، وترك البلد للسياسيين لكن .. كان الوقت ، على ما أعتقد ، قد فات ، فقد اخترق العسكريون كل المجالات ، وصبغوا كل المصالح المدنية باللون الكاكى ، فمن العسكريين كونا لجان تطهير الجيش ، التى طهرت حوالى ٨٠٠ ضابط فى المشاة والبحرية والطيران ، والشرطة أيضا ، وأحالت بعضهم إلى الاستيداع ، وقدمت البعض الآخر إلى محكمة الثورة .. ومن العسكريين كونا لجان تقصى الفضائح ، مثل فضيحة الأسلحة الفاسدة ، وفضيحة بورصة القطن ، وفضيحة بيع أراضى الحكومة بطرق غير قانونية .. ومن العسكريين كونا محكمة الثورة ، التى صادرت أموال الذين أثروا بطرق غير مشروعة، وأمرت بإنفاق هذه الأموال على بناء المدارس ، والمستشفيات ، والإسكان الشعبى .. ومن إنجازات العسكريين ، أيضا فى تلك الفترة ، كان قانون الإصلاح الزراعى» - ص١٥٦ ..

وكان من رأى رشاد مهنا التعويض ، وعدم تفتيت الملكية بتوزيع الأراضى على الفلاحين فى حدود الخمسة أفدنة .. صوت رشاد مهنا مع تحديد الملكية ، بعد أن كان مع الضرائب التصاعدية ، فقد تنازل مهنا عن رأيه وقال : أنا أنزل على رأى الأغلبية وأوافق على المشروع .

وقد صدر القانون ، رغم معارضتى ، ونزولا على رأى الأغلبية ، فقد كنت مع الضرائب التصاعدية ، ومع إعادة توزيع الأرض ، وكنت أرى أننا سنعلم الفلاح الذى حصل على الأرض بلا مجهود أو تعب ، الكسل والنوم فى العسل .. وكنت أرى أن تطبيق القانون سيفرض علينا إنشاء وزارة جديدة لمباشرة تنفيذه (هى وزارة الإصلاح الزراعى) وهذا سيكلفنا أعباء مالية وإدارية لا مبرر لتحملها .. وكان من رأيى أن وجود الملاك الجدد بجانب الملاك الأصليين سيثير الكثير من المتاعب والصراعات الطبقية ، وهو ما كنت أحاول قدر استطاعتى أن أجنبه البلاد .. كما أن توزيع الأراضى على عدد أكبر من الملاك سيفرض علينا عيوب تفتيت الملكية ، وسيخفض من الإنتاج الزراعى ، وسيؤثر بالتالى على اقتصادنا القومى، وقلت هذا الكلام لأعضاء مجلس القيادة ونحن نناقش المشروع» - ص١٥٩ ..

«فى منتصف ليل ١٦ - ١٧ يناير وقعت مفاجأة أطاحت بكل هذه الأحلام ، أذيع باسمى الإعلان الدستورى ، بصفتى القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حركة الجيش وصدر قرار آخر بحل الأحزاب ، ومساء ذلك اليوم عقدت مؤتمرا صحفيا بالقيادة ، شرحت فيه أسباب حل الأحزاب » - ص١٧٨ .

«هاجمتنا ، بلا هوادة ، وبلا رحمة ، الصحف الحزبية ، بمختلف اتجاهاتها .. الوفد .. الإخوان .. الشيوعيون .. وغيرهم .. وراحوا يقللون من أهمية الثورة .. ويشككون فى خطواتها .. ويدعون الناس لإسقاط من هم على رأسها .. » وتمرد ضباط المدفعية، وبمجرد أن قضى على تمردهم قدم يوسف صديق استقالته .. وقال فيها : «إن ضميره لا يمكن أن يستقيم وهو عضو فى مجلس يصدر قرارات تخالف أفكاره وعقيدته .. ولا يستقيم الأمر بأن قرارات المجلس تصدر بالأغلبية ، فإن المجلس فى ذاته لا يمثل الشعب ولا يمثل الجيش أيضا» . ورفض المجلس إعلان استقالة يوسف صديق ، وأجبر على الرحيل إلى سويسرا فى مارس ١٩٥٣ .. بعد حوالى شهرين تقريبا ..

« وتألمت لاستقالة يوسف ، وتصورت ساعتها أنها بسبب الاعتقالات الأخيرة التى قمنا بها لبعض الشيوعيين .. لكنى تأكدت فيما بعد أنه كان يرفض كل الإجراءات الأخيرة التى صدرت .. من إلغاء الأحزاب إلى الاعتقال .. ومن فرض الرقابة على الصحافة إلى معاملة الضباط الأحرار المعتقلين بقسوة .. كان يوسف صديق يدعو لـلتمسك بالدستور ويطالب بدعوة البرلمان المنحل للانعقاد لتعيين مجلس الوصاية .. كان مع كل ما هو دستورى ، رغم أنه كان شيوعيا » ص ١٨٤ «وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين فورا أو أن تحقق معهم النيابة وتحدد مواقفهم» . أحسست أن كل شيء انتهى بينى وبين عبدالناصر ورفاقه فى مجلس الثورة ، إلا أننى وجدتها فرصة لعودة الحياة الديمقراطية ، والتخلص من الحكم الديكتاتورى أردت أن أطرق الحديد وهو ساخن ، وعلى ذلك بدأت على الفور مشاوراتى مع المجلس للتعجيل بعودة الحياة البرلمانية .

«وأصدرت بيانا أكدت فيه أننى ومجلس قيادة الثورة كيان واحد. وعندما سألنى السنهورى قلت له إننى لازلت لا أتمتع بسلطاتى .. فقادة الوحدات فى الجيش من أنصار عبد الناصر .. وهم عينوا بقرار من عبد الحكيم عامر .. والمفروض أن يعينوا بقرار منى.

وكان قانون الإصلاح الزراعى قد هز كثيرا من نفوذ الإقطاعيين من رجال الأحزاب فى الأقاليم وفتح بابا للأفكار الحرة المتجددة ، لم تكن الأحزاب فى الأقاليم تعنى رجعة إلى الوراء.. لم تكن بمثابة النكسة للثورة .. فأحزاب الأقلية التى استندت إلى قوة السراى فقط ضاع تأثيرها نهائيا وتبدد نشاطها وآثر قادتها السلامة بعيدا عن نزاعات السلطة .. وما أظن أن وجودها كان يمكن أن يمثل خطرا لضياع مصدر تأييدها وهو السراى .

«والوفد استند إلى برنامج شعبى يجعله قادرا على مواصلة دوره فى كسب تأييد الجماهير، كما أن تصفية الإقطاع أضعفت من نوازع بعض الأفراد فى قيادته ، وقوت أمل الشباب المثقف المتطلع من جماهيره .

«والإخوان المسلمون جرفتهم الأحداث ليعلنوا عن أنفسهم كحزب سياسى . والأحزاب والتنظيمات الأخرى يسارية كانت أو يمينية أمامها فرصة الاختيار فى مواجهة الجماهير .

«طبيعة الأحزاب كانت قد تغيرت .. والانتخابات الديمقراطية التى نطلبها لم تكن خطوة إلى الخلف وإنما كانت خطوة إلى الأمام لأنها تحمل تعبيرا عن إرادة الجماهير فى الرقابة الشعبية والمشاركة الفعلية فى شئون الحكم هذا ما كنت أومن به ـ ص ٢٤٥ .

«لقد حاول الإخوان المسلمون الاتصال بى فى ديسمبر ١٩٥٣ ، عن طريق محمد رياض ، والذى اتصل به حسن العشماوى ومنير الدلة وطلبوا أن تتم المقابلة سرية ، وأرسلت إليهم محمد رياض ، وعارضوا عودة الأحزاب وعودة الحياة النيابية ، وطالبوا ببقاء الحكم العسكرى، ولكننى رفضت واقترح محمد رياض معاودة الاتصال بالإخوان المسلمين الذين وقفوا بجانبى عند استقالتى فحذرته من ذلك لفقدان الثقة فى اتجاه بعض زعمائهم ومعارضتهم قيام الأحزاب والحياة الديمقراطية ، وعاد محمد رياض فى اليوم التالى ليبلغنى أنه أرسل رسولا إلى حسن الهضيبى ، هو الآن سفير مصر فى إحدى الدول الأفريقية وهو السفير رياض سامى يستفسر منه عن حقيقة موقف الإخوان ، واستعدادهم للخروج فى تظاهرات شعبية عند الضرورة ، وقال حسن الهضيبى أنهم لم يتدبروا أمرهم بعد، وإنهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الإفراج عن كافة المعتقلين .

وقد كان هذا موقف مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين ، أما جماهير الإخوان فقد خرجت لتأييدى فى فبراير بعد استقالتى فى مظاهرات ضخمة لم تشهد مصر مثلها من قبل .. « وكان الإخوان فى الحملة على الثورة .. ورغم ذلك اعتبرنا الإخوان جماعة ، فلم يشملها قرار حل الأحزاب ، على أمل أن تدعم الثورة من خلال هيئة التحرير التي شكلت لملء الفراغ بعد حل الأحزاب السياسية ، لم أكن متحمسا لقرار استثناء الإخوان من قرار حل الأحزاب ..

« وتعرضنا إلى هجوم من كل صحافة العالم ، خاصة صحافة الغرب ، أطلقت علىَّ تلك الصحافة لقب « الديكتاتور العادل » .. أو الديكتاتور المهذب .

« إن صحافة العالم التى ألصقت بى هذا اللقب ، لم تكن لتدرك أن الثورة التى حظيت بموافقة الأغلبية الساحقة ، كان لها أعداء ، كانوا رغم قلتهم أقوياء .. وكان بإمكانهم تدمير الثورة .

«لكونى ديكتاتورا عادلا ، تعرضت للنقد الشديد من أولئك الذين يريدون ديكتاتورا حقيقيا» . ص ١٨١ .

ويستمر فى سرد الوقائع حتى يصل إلى مظاهرات مارس ٥٤ ، والمظاهرات المضادة ، ونهايته بتحديد إقامته بطريقة غير لائقة .

كان محمد نجيب عصبيا حتى أنه قال فى مذكراته «ص ٢٠٧ » : «سرق بعض الضباط فلوس معونة الشتاء ، وسرقوا هدايا وبضائع قطارات الرحمة وباعوها علنا ، وسرقوا فلوس التبرعات الخاصة بالشئون الاجتماعية ، وسرقوا تحف ومجوهرات وبعض أثاث القصور الملكية» ، ولا يجوز أن يصل به الحقد إلى هذا الحد غير المعقول ، لأنه يقول أن ذلك حدث أثناء توليه المسئولية ، وهى أمور فضلا عن أنها صغيرة وحقيرة ، لم تحدث ، ولم يقل بها حتى أشد أعداء الثورة ، والملاحظ أنه كان ضد تحديد الملكية ، وأن كل القرارات التى اتخذها نجيب والتى قامت بها الثورة ، قال فى مذكراته أنه لم يكن موافقاً عليها ، وإذا كان ذلك صحيحاً يكون عديم الشخصية ، أو أنه فضل البقاء وأن يكون طرطوراً يتخذ الآخرون ما يشاءون ثم يوافق هو عليه ، وهو موقف يختلف تماماً عن الموقف الأخلاقى الذى اتخذه يوسف صديق حيث كتب قصيدة رثاء فى جمال عبدالناصر بعد وفاته قال فيها :

أبا الثوار هل سامحت دمعى	يفيض وصوت نعيك ملء سمعى
وكنا قد تعاهدنا قديما	على ترك الدموع لذات روع
وإن الخطب يحسم بالتصدى	لهول الخطب سيف ودرع
ولكن زلزل الأركان منى	وهز تماسكى من جاء ينعى
نعاك وأنت ملء الأرض سعيا	وذكرك قائم فى كل ربع
بكتك عيون أهل الأرض حولى	فكيف أصون بين الناس دمعى

... إلى آخر القصيدة ..

ومن اللافت أن سليمان حافظ فى مذكراته يصف العلاقة بين نجيب وإخوانه فى هذه الفترة المبكرة جداً بأنها كانت متوترة جداً ، وأن الثقة بينهم قد انعدمت ، يقول سليمان حافظ «إن الأمر بين نجيب وصحبه قد بلغ فساده مبلغ الداء العضال فحلت الكراهة والنفور محل المحبة والتقدير وقام الشك وسوء الظن مقام الثقة والاطمئنان وتعكرت القلوب ومرضت النفوس وتفاعلت العقد النفسية فعطلت حكم العقل فى الجانبين ثم صارت تنعكس من جانب على آخر مرة بعد أخرى فتزداد تعقداً واستحكاما وأخفق كل سعى بذل فى تلك الأثناء لدى كل جانب على انفراد لتصفية الجو بل لعل انشغال النفوس فى الفريقين قد عرضها إلى خوض كل فريق فى الظنون» ..

مساء ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، عقد مجلس الثورة اجتماعا طويلا ، أعلن بعده إلغاء النظام الملكى ، واختيار النظام الجمهورى ، وقرر مجلس الثورة « أن يتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية ، بصفة مؤقتة » ، حتى يوضع الدستور .

فكان محمد نجيب أول «رئيس مؤقت للجمهورية » ، معين بقرار من مجلس الثورة إلى أن تكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية ، واختيار شخص الرئيس عند وضع الدستور .. وقد جاء فى نهاية قرار مجلس الثورة « نعلن اليوم باسم الشعب :

أولا: إلغاء النظام الملكى ، وإنهاء حكم أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة ، ثانيا: إعلان الجمهورية بتولى الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية ـ مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور واختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد» .

أى أن التعيين لرئاسة الجمهورية كان طوال فترة الانتقال ، وحتى يصدر الدستور ، ويقول الشعب كلمته ، لذلك فإن الحديث عن جريمة ارتكبت ، وتزوير خطير للتاريخ قد حدث ، بإغفال اسم محمد نجيب كأول رئيس للجمهورية ، يكون فيه أيضا كثير من المبالغة ، لأن الرأى سوف يختلف إذا عرفنا أن تعيين رئيس مجلس قيادة الثورة للواء نجيب بقرار منه وأنه ليس منتخباً ولم يعين بإرادة شعبية ، وكان التعيين حتى يصدر الدستور ... وهو أمر تختلف وجهات النظر السياسية والقانونية حوله ولكنه ليست تزويراً على كل حال .. فعلا هو أول رئيس للجمهورية ، أم أن أول رئيس للجمهورية ، هو الذى جاء بعد الدستور ، وبإرادة شعبية وبانتخابات وبناء على استفتاء شعبى .

ويقول سليمان حافظ فى مذكراته أنه رأى عدم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، لأنها فترة مؤقتة : «فقد قلت وما لزوم الاستفتاء فى نظام الحكم بعد إعلان الجمهورية فعلا وترحيب الشعب بها هذا إلى أن الدستور الذى ستقره الجمعية سيتناول نظام الحكم ، وسكت برهة ثم قلت لعلك تقصد الاستفتاء على ما تم من المناداة به رئيساً للجمهورية وهو لا ضرورة له كذلك ،فقد بويعت بالرياسة وستبقى فيها إلى أن يتم إقرار الدستور ثم يعمل بأحكامه الخاصة بتعيين رئيس الجمهورية ، قال أليس من الخير توكيد البيعة بالاستفتاء . قلت لا محل للتشكيك فيها ومع ذلك فقد يمكن أن يحصل هذا الاستفتاء مع انتخابات الجمعية التأسيسية فى آن واحد».

ولا شك أن الخلافات بين نجيب وجميع أعضاء مجلس الثورة ـ جميع أعضاء مجلس الثورة ـ كان لها دور فى ترجيح احتمال تأجيل الاستفتاء على إبعاد اسم محمد نجيب كأول

رئيس للجمهورية .. وهذا الخلاف موضوع فقهى عرضة للأخذ والرد ، ولكنه ليس كارثة على النحو الذى يصور به البعض الأمر.

كان جمال عبد الناصر أول رئيس جمهورية منتخب بعد أن وضع الدستور ، وجاء بإرادة شعبية وتم استفتاء عليه من الشعب للمرة الأولى .. ولقد كان ذلك رأى محمد نجيب نفسه الذى تولى الرئاسة مؤقتا ، بالتعيين ، حتى يوضع الدستور .

ويقول فى مذكراته ـ ص ١٩٥ «كان طبيعياً أن يتغير النظام من ملكى إلى جمهورى قبل الدستور الجديد ، إلا أنى فوجئت بأعضاء مجلس الثورة يطالبون بالإسراع بإعلان الجمهورية ، وقد رفضت هذا القرار لأكثر من سبب .. لأننى أردت أن يتحول نظام مصر السياسى بنص الدستور لا بقرار من مجلس القيادة ، ولأن مجلس القيادة لصق القرار بقرار آخر هو تعيين عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للجيش بعد ترقيته من صاغ إلى لواء ، وقد عين سليمان حافظ مستشاراً لى ، واستقالت الوزارة وعدل تشكيلها وعين البكباشى جمال عبدالناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية وعين البغدادى وزيراً للحربية» ..

ومذكرات اللواء نجيب حافلة بالمواقف التى رفضها ، ولكنه كان يصدر قرارات بها ، مما يعنى أنه فى حقيقة الأمر لم يكن له رأى أو مسلوب الإرادة .. أو أنه باعترافه لم يكن له دور أساسى ، فقد كان بصمجيا .. ووفقاً لما جاء فى مذكراته فقد قبلت استقالة يوسف صديق وخرج من مجلس الثورة .. ونجيب كان رئيساً للمجلس ، وكان معترضاً ، وخرج عبدالمنعم أمين من مجلس الثورة ، ولم يكن نجيب موافقا ، وباشرت اللجان القضائية أعمالها فى التطهير ، ولم يكن نجيب موافقاً ، ووقع على قرار إعدام العاملين خميس والبقرى ، رغم إعجابه بشخصيتهما .. ويعتقد أنهما أبرياء .. وأصدر قراراً بإلغاء الدستور وكان مع الإبقاء على الدستور ، وأصدر قراراً بحل الأحزاب وكان ضد حل الأحزاب .. وصدر باسمه قانون تحديد الملكية الزراعية وكان رافضا له .. وعين عبدالحكيم عامر قائداً للجيش بقرار منه يقول أنه لم يكن موافقاً عليه .. كل القرارات التى صدرت فى ذلك الوقت وأصبحت موضع هجوم على الثورة ـ فيما بعد ـ صدرت بموافقة وتوقيع محمد نجيب ـ وهو يقول فى مذكراته أن كل هذه القرارات التى أصدرها لم يكن موافقاً عليها ، أى أنه كان صورة هيكلية خالية من الموقف ، أو على الأقل مغلوباً على أمره .: وإذا صدقنا ما كتبه بنفسه ، فإن ذلك يعنى أنه لم يكن له دور .. حتى رئاسته المؤقتة للجمهورية كانت بقرار وقع عليه جميع أعضاء مجلس الثورة ، وهو بينهم لم يكن موافقاً عليه وكان القرار غير دستورى لأنه صدر قبل الدستور وقبل الاستفتاء عليه .. وهكذا حتى وقعت ما سميت بأزمة مارس ١٩٥٤ ، وكانت فى ظاهرها خلافاً حول عودة الجيش إلى ثكناته وإعادة البرلمان ، ووقف هو فى جانب ، وجميع

أعضاء مجلس الثورة فى جانب آخر وكان معه خالد محيى الدين ، كان الخلاف أيضاً مع كل أعضاء مجلس الثورة، ولم يكن مع عبدالناصر وحده.

واتخذ كل أعضاء مجلس الثورة قراراً باستمرار الثورة ، وتحديد إقامة محمد نجيب .. القرار كان قرار لمجلس الثورة بأجمعه .. والمشكلة أن جمال عبدالناصر كان قائد التنظيم ، وكان القائد الذى تولى . لذلك انصب الغضب كله على جمال عبدالناصر ، وأهمل موقف جميع أعضاء مجلس الثورة .. فلا أحد هاجم عامر أو البغدادى ، أو السادات ، أو زكريا ، أو صلاح سالم ، أو كمال الدين حسين ، وكانوا جميعاً ضد محمد نجيب ، وضد عودة الجيش إلى ثكناته ، وكان كل أعضاء مجلس الثورة هم الذين صوتوا على تحديد إقامة محمد نجيب حتى يبعدوه عن كل الأجواء ، وعن اتصالاته بالأحزاب القديمة التى اعترف ببعضها فى مذكراته .

❑

وفقاً لما كان سائداً يقول د. عبدالعظيم رمضان ـ كتاب الصراع الاجتماعى والسياسى ـ «تعتبر الانقسامات والصراعات الداخلية التى تعرضت لها ثورة ٢٣ يوليو ، من الأمور المعتادة فى الثورات ، وقد اعترف بها فى مناسبات عديدة كل من الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ، والرئيس أنور السادات ، ويرجع السبب فى هذه الانقسامات إلى عاملين رئيسيين : العامل الأول ، ما قرره عبدالناصر من أن « الأفكار السياسية عند الضباط الأحرار كانت تختلف وتتفاوت وفقا لاختلاف الوسطين الاجتماعى والعائلى اللذين خرج منهما الضباط ، ثم وفقا لمزاج كل منهم الخاص » ، أما العامل الثانى ، فهو أن الضباط الصغار ، باعتبارهم قوة وطنية نبعت من أصول اجتماعية مختلفة تغلب عليها البورجوازية الصغيرة بعد معاهدة ١٩٣٦ ، كانت تتوزعهم نفس التيارات والتنظيمات السياسية الوطنية الرئيسية التى كانت تتوزع القوى الوطنية فى الأربعينيات وهى : الليبرالية، والإسلامية ، والاشتراكية العلمية ، وكان من الطبيعى أن تنشأ داخل محيط الضباط الصغار تشكيلات أو مجموعات تمثل هذه التيارات والتنظيمات ، وعندما بدأ جمال عبدالناصر فى تكوين تنظيم الضباط الأحرار ، قاده عدم انتمائه لأى حزب أو تنظيم معين خارج الجيش ، إلى عدم التعصب لتيار فكرى أو سياسى معين ، كما قادته رغبته فى الاستفادة من كافة العناصر الثورية المخلصة بين المجموعات ، إلى تكوين تنظيمه من عناصر تنتمى لمختلف التيارات ، فكان تنظيم الضباط الأحرار على هذا النحو بمثابة جبهة» ..

ويرى عبدالعظيم رمضان «أن موقف اللواء محمد نجيب من الليبرالية ذو طابع شخصى

بالدرجـة الأولى ، بمعنى أنه يتـصل بالصـراع على السلطة بأكـثـر مما يتـصل بالخـلافـات الأيديولوجية ».

ووفقا لعبد العظيم رمضان فإن اللواء نجيب ، أدهشته عبادة الجماهير له ، واعتقد أنه الزعيم الحقيقى للثـورة ، فأراد أن يلبس الشكل المضمون ، ويستولى على الصـلاحيات التى تمكنه من ممارسة الحكم ممارسة فعلية، ولما كانت مثل هذه الصلاحيات على النحو الذى تضمنه الدستور المؤقت وقوانين حـماية تدابير الثـورة ، تجعل من الرجل على الفور دكـتاتورا فعليـا ، وهو أمر كانت ترفضه قيادة الثورة بطبيعـة الحال ، فلذلك رأى اللواء نجيب أن البديل الوحيد هو حشد جميع زعماء العهد القديم ، حتى يبـقى رئيسا للجمهورية لأى عدد من السنين .. فانقلب من مهاجم شـديد الوطأة على الأحزاب ، حتى اعتـبرها « قد ماتت ولفظت الأنـفاس» إلى مدافع عنها شديد البأس فى مارس ١٩٥٤ ، وأصبح يستقطب إليه كافة القوى السياسية القديمة التى رأت أنها تستطيع بواسطته تحطيم سلطة مجلس قيـادة الثورة ، وتصفية الثورة ، والتى سارعت إلى اتخاذه مرتكزا قويا للثورة المضادة » ..

حددت إقامـة محمد نجيب فى فـيللا السيدة زينب الوكيل ـ حـرم النحاس باشا فى المرج ـ وكانت للفيللا حـديقة ، وكانت مؤثثة بـأثاث فاخر .. ولكن اللواء نجيب بعد وفـاة زوجته فى ديسمبـر سنة ١٩٧٠ أحس بالوحدة ، وتبدلت حياته ، ولم يعـد مهتماً بالمنزل الذى يعـيش فيه وحده ، صادق جنود الحراسة ، وأهمل الحديقة وحولها الحراس إلى ملعب لكرة القدم ، يلعب هو فيه مع حراسه .. وقد ملأ الفيللا بالكلاب ، وربما فـى تعمد من الحراس حتى يستعينوا بهم فى الحراسـة ، وقد أمكن للحراس ـ بموافـقة نجيب وبصـمته وبمسـاعدة خادمـاته ـ تبديد أثاث الفيللا .. وكان اللواء قد أدمن الشراب ... غالباً بسبب الوحدة .

❑

فى الثمـانينيات ذهبت لأجرى مـعه حواراً صحـفياً بصحبة مدير مـكتبه محـمد رياض ، وكنت قـد تعرفت عليـه عن طريق الصديق أحـمد حـمروش فى اللجنة المصـرية للتضـامن ، وزرت رياض فى القصر الذى يسكنه بجوار كنيسة كليوباترا بشارع بيروت فى مصر الجديدة، كما زرته فى شـركته للسيـاحة بشارع طلعت حرب فى مـواجهة سينمـا مترو ، وكان مـحمد رياض ، محبـاً لمحمد نجيب ، وقد غادر مـصر إلى السعودية ثم قطر بعد إبعـاد نجيب ، وعمل هناك ، وكون ثروة ، وعاد إلى البلاد ليواصل منها العـمل فى مجال السياحـة ، فى الطريق إلى محـمد نجيب مع رياض توقف واشـترى «زجاجـة براندى» هدية للرجل أخذها منه على فـمه مباشرة .. وتلك مسائل شخصية من العار الخوض فيها لأنها تخرجنا عن لب الموضوع ، ولأن

حياة أى إنسان الخاصة هى ملك له ، مهما كان موقعه ، خاصة إذا لم تنسحب على مقتضياته الوظيفية ، وقد تعودت أن أبتعد عن هذه الحياة الخاصة للشخصيات العامة ، ولكنى فقط أردت أن أبين لمحة من الظروف التى كان يعيشها وقت كتابة مذكراته والتى تبدلت بعد وفاة زوجته .

وقد هالنى أن الفيللا مهجورة ، وفى الحديقة أكوام من الزبالة ، يجرى فيها قطيع من الكلاب الضالة ، وفى الطابق الثانى فى حجرة كان الرجل يتمدد على سرير سفرى ولديه خادمتان مسنتان لم تقوما حتى بتنظيف الغرفة .. وقد أهدانى الرجل نسخة من كتابه «كلمتى للتاريخ» كتب عليها إهداء بخط يده ... وأدركت أن الرجل مسئول عن جانب من المأساة التى يعيشها.

اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة يقول « إن اللواء نجيب كان يزوره حتى مايو ١٩٧١ ، وأن كل طلباته كانت تجاب وأنه كلف بأن يلبى مطالبه ويقول بالنص : قرأت مذكرات ومقالات توحى بأن جمال عبدالناصر لم يكن كريماً فى معاملته الشخصية للواء محمد نجيب وقد لمست بشخصى بعض تصرفات عبدالناصر حيال محمد نجيب ، ولم تكن مما يمكن وصفه بأنه من قبيل الغدر أو التنكر للرفقة القديمة ، تلك الصفات التى لا يمكن إلصاقها بعبد الناصر ، فقد حدث عندما كنت أتولى منصب مدير المباحث العامة فى النصف الثانى من الستينيات أن اتصل بى السيد سامى شرف وأبلغنى بأن اللواء محمد نجيب طلب أن يزوره مندوب للسيد الرئيس وطلب منى التوجه لمقابلته فى قصر المرج الذى يقيم به لمعرفة ما يريده .

توجهت لزيارة اللواء محمد نجيب فى قصر المرج وهو القصر الذى كانت تملكه المرحومة السيدة زينب الوكيل حرم الرئيس السابق مصطفى النحاس ، ورغم أننى لم أشاهد القصر فى أيام عزه وإقباله ، فإننى كنت أسمع أنه تحفة فى حسن الذوق وتوافر أسباب الراحة ، ولقد صدمت عندما شاهدت القصر فوجدته كالأطلال المهجورة وقد تحطم معظم زجاج نوافذه والمرايا التى كانت تزين جدرانه وأصبح خالياً من الأثاثات عدا حجرة واحدة فى الطابق الثانى يقيم بها الرئيس السابق محمد نجيب ويتخذها مقراً لنومه ولمعيشته، ولم يكن أثاث الحجرة لائقاً كما أن الفوضى كانت تعم كل شىء بها ، أما الحديقة الكبيرة فقد كانت مهملة تماماً حتى أصبحت كالصحراء الجرداء ، فاستعلمت من الحراس عن سبب ذلك ، وهل طلب محمد نجيب استكمال أوجه النقص هذه ورفض له طلب ، فعلمت أن شيئاً من ذلك لم يحدث وأنه هو الذى ترك الأمور تصل إلى هذا الحد.

أبلغت الرئيس السابق بأننى موفد من الرئيس جمال عبدالناصر لسماع ما يريد إبلاغه له ، فأبلغنى بمطالبه وهى خاصة بتسوية ديون عليه تبلغ عدة آلاف وزيادة معاشه إلى ٣٠٠جنيه شهرياً وتخصيص سيارة جديدة لتنقلاته حيث أصبحت سيارته فى حالة سيئة ، أبلغت السيد سامى شرف بهذه المطالب وبعد يومين كلفنى بالتوجه لمقابلة الرئيس السابق محمد نجيب وتسليمه المبلغ الذى طلبه ، والسيارة الجديدة وإبلاغه بأنه قد صدر قرار برفع معاشه ، وإبلاغه تحيات الرئيس جمال عبدالناصر وأنه يسره أن يصله عن طريقى كل رغبات الرئيس محمد نجيب ، وخلال المدة التى قضيتها بعد ذلك فى إدارة المباحث العامة وإلى أن حدثت مؤامرة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ كان الرئيس السابق محمد نجيب يشرفنى بزيارة مكتبى من وقت لآخر ، ولم أسمع بأن رغبة ما له قد رفضت » .

❑

لماذا الطريقة التى اتبعت مع الرجل أثناء العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ ، عندما نقل إلى مكان بعيد فى الصعيد ، لم أكن أجد داعياً لهذا الإجراء فلم يكن منافساً لأحد ، وكان مجلس الثورة مازال قائماً .. وقد نشرت الصحف المصرية منذ سنوات قليلة تقريراً أذاعته المخابرات الفرنسية يقول أنهم كانوا يعدونه لتولى رئاسة مصر ، إذا نجح العدوان الثلاثى الذى قامت به فرنسا وانجلترا وإسرائيل رداً على تأميم قناة السويس ، فى محاولة لاسترداد القناة وإعادتها إلى الشركة الأجنبية كما كانت قبل التأميم.

وربما تشكك الكثيرون ، فى تقرير المخابرات الذى أذيع بعد أكثر من ربع قرن على وقوع الحدث .. ولقد صدر عن هيئة الكتاب فى القاهرة أخيراً كتاب بعنوان « مصر .. ولع فرنسى» تأليف «دبير سوليه» ترجمة : لطيف فرج ، وقد أعدت مادته الحكومة الفرنسية وعهدت إلى اثنين من الصحفيين بكتابته ، وصدر فى ذكرى مرور مائتى عام على حملة بونابرت على مصر يتناول العلاقات المصرية الفرنسية منذ القرن السادس عشر حتى نهايات القرن العشرين ، وفى صفحة ٣١٢ يتحدث عن مبعوث «جى موليه السرى» إلى مصر عن طريق السودان ، وكيف استطاع هذا المبعوث أن يلتقى فى زورق باللواء محمد نجيب ، ووافق محمد نجيب أن يتولى السلطة فى مصر عن طريق حكومة وحدة وطنية ، وتقوم بإجراء مفاوضات مع إسرائيل لعقد سلام دائم معها وننقل عن نص التقرير: «عشية العدوان الإسرائيلى أرسل جى موليه سراً مبعوثين إلى السودان الأول جاك بييت ، وكانت مهمته مقابلة اللواء نجيب الذى أعفاه عبدالناصر قبل عامين وبأن يقترح عليه الحلول محل عبدالناصر كرئيس لمصر ، أما جورج بليسكوف فقد كلف « بدفع أموال» بسخاء إلى الحكومة السودانية لتأمين مساندتها ، وتم

اللقاء فوق النيل الأزرق على بعد ثلاث ساعات من الخرطوم ، إنه سفير فرنسا بذاته الذى يقود مركباً صغيراً بمحرك ، كان نجيب يتحدث بلغة إنجليزية مهزوزة ، استمع إلى محدثيه ثم أعلن استعداده لتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء مفاوضات مع إسرائيل لعقد سلام دائم معها ، لكن بشرط حصوله على موافقة البريطانيين ، وقد باح «جاك بييت » إلى المؤرخة «جورجيت إلجى» : « لم أتمكن مطلقاً من نقل الرسالة إلى باريس ؛ الواقع أنه عند عودتنا إلى الخرطوم أكتشفت أنا والسفير أن الإدارات الفرنسية الخاصة ترى من الحكمة الذهاب إلى أثيوبيا .. فالحال أنه لم يكن لدى السفارة شبكة أتصالات مأمونة مع باريس «وعلى هذا لم يستطع المبعوث إبلاغ جى موليه إلا بعد عودته إلى فرنسا بعد مضى عدة أيام ، وبعد فوات الأوان» .

❑

لم يختلف محمد نجيب مع جمال عبدالناصر وحده .. فقد اختلف مع جميع أعضاء مجلس الثورة .. ولكن لأسباب كثيرة ، تعمد البعض أن يختصروا الخلاف بأنه كان بين نجيب وعبدالناصر .. ولا بأس إذا كان خلافاً بين نجيب وحده ـ وتبعه خالد محيى الدين ، وبين جمال عبدالناصر وحده ، وتبعه جميع .. جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة .

قد يكون محمد نجيب قد ظلم .. ولكنه وبلا مبالغة لم يكن بريئا ... لقد ظلم هو نفسه أولاً ، واختار لنفسه أن يشغل وحدته بحياة غريبة ، ولذلك فإنه لم يكن فوق مستوى الشبهات.. وعلينا ، ونحن نقرر أن ظلما وقع عليه ، أن ننظر للصورة من جميع جوانبها بأكبر قدر من الموضوعية.

المعتقلون.. بالأرقام

عندما اختلف الرئيس محمد أنور السادات مع شركائه فى الحكم حول قيام اتحاد ثلاثى يضم مصر وسوريا وليبيا ، وقدموا استقالاتهم ، قرر تحديد إقامتهم فى بيوتهم، وفقاً للخطة التى سبق أن وضعها مع اللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى قبل الخلاف بشهرين ، وكان يستعد لإلقاء خطاب يشرح فيه أسباب الخلاف ، وقال أنه سوف يعلن أنهم كانوا يريدون منعه من الالتقاء مع وزير الخارجية الأمريكى روجرز ، ولكن محمد حسنين هيكل نصحه أن يتحدث عن الديمقراطية ، ويقول أنهم كانوا ضد الخطوات الديمقراطية ، التى يتخذها ... أى أنه اخترع له سبباً لم يكن وارداً فى ذهنه ولم يكن مؤمنا به ، ففى نفس

الخطاب أعلن الرئيس السادات أنه سوف يفرم كل من يعارضه .. كما أنه لم يتخذ أية إجراءات ديمقراطية ـ وفق المفهوم الليبرالى ـ إلا بعد ذلك بسنوات طويلة !

وهكذا فجر السادات قضية الديمقراطية ، وجعلها قميص عثمان والشماعة التى علق عليها اعتقال زملائه فى الحكم ، وفيما بعد حاكمهم بتهمة لا علاقة لها بالديمقراطية ، هى تدبير انقلاب عليه .. وكان فى البداية قد ادعى أنه ثمة أخطاء يعمل على تصحيحها إلى جانب الأخطاء التى تحدث عنها فيما بعد بالحق أو الباطل .. وليس هناك عمل إنسانى على وجه الأرض خال من الأخطاء ، منزه عن الشوائب ، قلت أو كثرت .. وفيما بعد أعلن الرئيس السادات انتهاء ثورة يوليو ، وقال فى خطاب علنى إن مواثيق الثورة يجب أن توضع فى المتحف ، فقد انتهت فترة صلاحيتها ، وعندما يتحدث عن مواثيق الثورة يقول مثلاً بسخرية «ما كان يسمى بالميثاق» البحث عن الذات ص ٢١٠ .

وبدأ الحديث عن غياب الديمقراطية همساً ، ثم انطلق بأقصى سرعته ، عندما خرج مصطفى أمين من السجن وعودته إلى المسئولية عن « مؤسسة أخبار اليوم» ، وكان قد حكم عليه بالسجن المؤبد فى قضية تجسس لحساب المخابرات المركزية الأمريكية ، ووفقاً لما أعلنه السادات فى أول اجتماع له مع محررى « جريدة مايو » ، وهو يتحدث عن المدارس الصحفية فى مصر ، وأنه يريد من جريدة مايو صحافة مختلفة قال أنه أفرج عن مصطفى أمين بهدف تصفية مرحلة !

ولم يدخر مصطفى أمين وسعاً فى سبيل إنجاز هذه المهمة ، حتى إذا تصور أنه أتمها وصفى مرحلة جمال عبدالناصر ، انتقد هرولة أعضاء مجلس الشعب نحو الحزب الوطنى بمجرد أن أعلن عنه السادات دون أن يضع أى برنامج له .. فأصدر السادات قراراً «ديمقراطيا » بمنعه من الكتابة .

ومن المفارقات أن الجاسوس استمر فى هجومه على ثورة يوليو من منطلق قضية الديمقراطية والحريات ... وتجمع حوله كل الذين أضيروا من الثورة ، أفراداً وجماعات .. وبعضهم ـ وفقاً لأيدلوجيتهم ـ يرفض الديمقراطية أساساً ، ويراها نظاماً وافداً ومستورداً وفاسداً .. كما أنه لا يقبل أيضاً هجوما من القوى الماركسية على الثورة لأنها كانت بعيدة عن الديمقراطية .. لأنها لم تضبط مرة واحدة وهى تهاجم الاتحاد السوفيتى السابق الذى كان يقوم على ديكتاتورية الطبقة ، وعلى الحزب الواحد ، والذى قيد الرأى ، وصادر حرية المواطن فى كل المنظومة الشيوعية السابقة .. وكانوا يسمون ألمانيا الشرقية « ألمانيا الديمقراطية ».. وليس المقصود تسفيه تجربة هذه الدول ، ولكنه عند المقارنة ، فإن ما شهده «المعسكر » الاشتراكى من

زاوية الديمقراطية ، كان مرعباً فى بعض الفترات حيث دفن الملايين ، ولم يتحدث الشيوعيون أبداً عنهم ، ولم يظهر صوت مدافع عن الذين قتلوا ، وأبعدوا ، وكان كل ذلك غير ديمقراطى بالمفهوم الذى يدافعون عنه الآن.

ولم تكن الأزمة التى واجهتها الثورة خلال سنواتها الأولى فى مارس ١٩٥٤ ، فى جوهرها بسبب المطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته وتسليم البلاد إلى الأحزاب السياسية القديمة ـ فيما سمى بإعادة الديمقراطية ـ لأنه كان ضد المنطق أن يعود الذين قاموا بالثورة، وطردوا الملك ، وواجهوا الإقطاع ، إلى مواقعهم فى القوات المسلحة ، وأن تعود الحياة السياسية القديمة بما لها وما عليها ، فلماذا إذن قاموا بحركتهم المباركة ـ على حد التعبير الذى ساد فى ذلك الوقت ـ لقد كانت أزمة مارس فى حقيقتها الأساسية ورغم كل ما كتبه المؤرخون صراعاً بين تيار الشباب المتآلف ، وبين جيل تشبث بالسلطة ، ورأى فى القوى القديمة سنداً له وعوناً، ويمكن مع التبسيط المخل أن نقرر أنها كانت صراعاً على المواقع أكثر من أى شىء آخر .. صحيح أن الأمر المعلن ، والذى دار حوله الصراع والمناقشات ، وتناوله جميع الذين كتبوا عن هذه الفترة اعتماداً على ما هو منشور ـ أنه صراع على الديمقراطية ـ ، ولكن الديمقراطية لم تكن السبب الأساسى على كل حال ... من وجهة نظرى .

ولا نوافق محمد نجيب على ما دونه فى مذكراته ـ التى كتبها فى أواخر السبعينيات ـ من أنه كان يسعى لإعادة الحياة الديمقراطية ـ القديمة طبعاً ـ فقد أصدر هو قرارات بحل الأحزاب ، وليس مصادفة أن جميع أعضاء مجلس الثورة عارضوه فى آرائه ، فيما عدا خالد محيى الدين ، الذى كان يعتنق الفكر الماركسى فى تلك الفترة .. والفكر الماركسى يعادى الديمقراطية الليبرالية ، ويرى أن الأحزاب رجعية !

ولم تكن الثورة تملك برنامجاً تفصيليا للعمل سوى مؤشرات المبادئ الستة التى وضعت كقضايا عامة ، يتفق عليها الجميع ، دون الدخول فى تفصيلات ، قد تؤدى إلى خلافات ، واختلافات بين أعضاء التنظيم .. وفى أيامها الأولى ملأت الثورة الشوارع بملصقات تقول «نحن نحمى الدستور» ولم يكن الدستور فى حاجة إلى حماية ، فقد خالفه الجميع ، ولم يكن مداده قد جف بعد عندما أعلن عبدالعزيز فهمى عضو اللجنة التى وضعته بأنه ثوب فضفاض..!!

كان المرحوم ثروت أباظة وقد عمل بالصحافة لأول مرة فى حياته عندما أسند إليه الرئيس السادات رئاسة تحرير مجلة الإذاعة ، التى تعنى بشئون التليفزيون والإذاعة ، وقد تمتد إلى غيرها من الفنون الوثيقة الصلة بهما ، كمجلة رسمية تصدرها وزارة الإعلام .. وقد كتب

مقالاً افتتاحياً مليئاً بالمحسنات اللفظية التى يجيدها ، كله هجوم على جمال عبدالناصر، عنوانه: «فى أى شىء صدق » .. وقد أثار المقال العنيف والمنشور فى مجلة وزارة الإعلام الرسمية ردود فعل رافضة وعنيفة .. وبعدها كتب مقالاً عن الرئيس السادات عنوانه : «بوركت أيها المعول » ونشر بجانبه صورة للسادات وهو يمسك بفأس ويهدم به سجن «طرة» الذى مازال قائماً حتى اليوم .. إشارة إلى أن الرئيس هدم السجن الذى كان يوضع فيه الأحرار .. وقد شاء الله أن يضع السادات خصومه السياسيين فى سبتمبر ١٩٨١ فى هذا السجن الذى كان الحديث عن هدمه تمثيلية .. فلم يهدم ، وذهب السادات بالفأس ونشرت له صورة فى العالم على أنه محطم السجون التى كان يسجن فيها أصحاب الرأى والمعارضون .. وكان سجن «طرة» سجنا عاديا يضم تجار المخدرات والقتلة وغيرهم من المجرمين ولم يهدمه السادات ، وإنما فقط التقطت له صور وهو يهم بهدمه .. حتى جاءت «ثورة » سبتمبر فسجن فيه السادات السياسيين من جميع ألوان الطيف السياسى ، ومن جميع الأعمار .

ونقل ثروت أباظة كاتباً فى جريدة الأهرام ليبدأ مسيرته مع الصحافة والكتابة المنتظمة ، وكان مقاله فى مجلة الإذاعة ضد عبدالناصر ، فاتحة خير عليه .. واستمر هذا الخير يتدفق حتى نهاية حياته المديدة .

وخلال عام واحد ، هاجم جمال عبدالناصر ستا وثلاثين مرة فى مقاله الأسبوعى وهاجم الإخوان المسلمين ومدح الحكومة ست مرات .. وفى أغلب هجومه على عبدالناصر كان يؤكد مقولة مصطفى أمين أن عبدالناصر أعلن أنه اعتقل عشرين ألف مواطن فى ليلة واحدة.. وكان هذا كذبا لسببين : الأول أن عبدالناصر لم يقل ذلك والثانى لأنه لم يحدث .

ورغم أن اعتقال مثل هذا العدد فى وقت واحد ، يفوق إمكانية جهاز الأمن المصرى فى ذلك الوقت بل وحتى الآن ، وأن العدد الأكبر من المعتقلين طوال سنوات عبدالناصر ، كان من الإخوان المسلمين الذين كان يبادلهم الكاتب الكبير الكراهية ، وجميع خطب جمال عبدالناصر ، منشورة فى الصحف ، وعملت جهات كثيرة عربية ومصرية على تجميعها فى مجلدات ، ولقد رجعت إليها كلها فى الصحف ، وفى الكتب التى تضمنتها بالنص مع فريق من الزملاء ، فلم نجد ما ردده خصوم الثورة فى كتبهم ومقالاتهم ، قد ورد على لسان جمال عبدالناصر أبداً .. لسبب بسيط لأنها أكذوبة اخترعها مصطفى أمين ، ونقلها عنه أعداء الثورة متعمدين دون محاولة البحث أو التدقيق لأنها ترضى هواهم .

❑

لم تكن هذه هى الأكذوبة الوحيدة التى نسبوها إلى عبدالناصر ، فقد نشروا الكثير ومنها

مثلاً أن عبدالناصر قال أننا «سوف نلقى بإسرائيل فى البحر » .. وليته فعل أو قال ... ولكنه لم يفعل ولم يقل .. والصهيونية هى التى ابتكرت هذه الأكذوبة ونسبتها إليه ، كما نسبتها إلى غيره من قبل ، وهم ينقلونها عن الأعداء على أنها حقيقة .. ويهاجمونه على أساسها .

ووفقاً لأحمد الشقيرى أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد كان الحاج أمين الحسينى رئيس المجلس الإسلامى الأعلى فى فلسطين أول شخص قذف عليه اليهود فى فلسطين شعار إلقاء اليهود فى البحر .. وكان ذلك فى أوائل الثلاثينيات .

وفى صيف ١٩٢٩ اعتدى اليهود على حرمات حائط البراق الشريف « المبكى »، وهو الجدار الغربى للحرم القدسى ، وثارت ثائرة المسلمين ، ووقع هياج فى فلسطين ، وحدثت اشتباكات بين العرب واليهود سقط نتيجتها عدد من القتلى والجرحى .. وتألفت لجنة دولية للتحقيق فى ادعاء اليهود حقوقهم فى حائط المبكى .. وبعد مرافعات طويلة من الجانبين الإسلامى واليهودى ، حكمت اللجنة الدولية بملكية المسلمين لحائط البراق ، وأن حق اليهود لا يتعدى الزيارة والعبادة بهدوء .. وكانت للحاج أمين الحسينى رئيس المجلس الإسلامى الأعلى جهود كبيرة فى تعبئة الشعور الدينى فى فلسطين وسائر أرجاء العالم الإسلامى .

ثم تألفت لجنة تحقيق بريطانية هى لجنة «شو» للبحث فى الجوانب السياسية فى النزاع العربى اليهودى .. واستمعت اللجنة إلى الفلسطينيين وزعماء الوكالة اليهودية فى فلسطين .. وألقى الحاج أمين الحسينى بيانا مستفيضا عن القضية الفلسطينية ، وناقشه أعضاء اللجنة ، ومحامو اليهود مناقشة تفصيلية ، وقد لخص الحاج أمين الحسينى مطالب الشعب الفلسطينى بإقامة دولة عربية فى فلسطين ، وقال أنه ضد الهجرة اليهودية ، وأنه عند الاحتلال البريطانى ١٩١٨ كان عدد اليهود فى فلسطين ستين ألفا .. وهؤلاء هم مواطنون فلسطينيون ، والذين زادوا عليهم مواطنون غير شرعيين ، دخلوا البلاد بغير إرادة الشعب الفلسطينى وعليهم أن يعودوا .. إلى أوطانهم الأولى .. فلسطين ليست وطنهم .. إنها وطن المسلمين والمسيحيين واليهود الفلسطينيين .. وسأل محامى الوكالة اليهودية : وهل تريد يا سماحة المفتى إلقاء اليهود بالبحر ؟.. فأجاب الحاج أمين الحسينى : نحن لا نريد إلقاء اليهود بالبحر .. بلادنا لنا ، واليهود المهاجرون يعودون إلى بلادهم .. وبدأت حملة يهودية تحت شعار أن الحاج أمين الحسينى ، يريد إلقاء اليهود بالبحر وجاءت لجان بريطانية متعددة ، وأمام كل لجنة ، كان اليهود يكررون أن عرب فلسطين يريدون أن يلقوا اليهود بالبحر .. وأن زعيمهم الحاج أمين الحسينى قد أعلن ذلك فى يوم كذا من شهر كذا من عام كذا ..

ولما وقعت حرب فلسطين ١٩٤٨ ، انطلقت الدعاية الصهيونية تشهر بالدول العربية

وتتهمها بأنها تستهدف إلقاء اليهود بالبحر .. وفى كتاب «أيتها القدس» ـ صفحة ٣٩٣ـ ذكر المؤلفان كولنز ولامبير أن «وزارة الخارجية المصرية كانت تنادى بإلقاء اليهود بالبحر .. وأن الجيش السورى قد أعلن عهده بإلقاء اليهود بالبحر».

عندما تجسد كيان فلسطينى بإنشاء منظمة التحرير بقيادة أحمد الشقيرى عام ٦٤ عقد مؤتمراً صحفياً فى عمان ، ووفقاً للمحضر الرسمى فقد سأل أحد الصحفيين الأجانب الشقيرى ماذا إذا ربح العرب الحرب ما هو مصير الإسرائيليين ، هل تلقونهم فى البحر ؟ وقال الشقيرى : نحن لا نريد إلقاء اليهود بالبحر ، هذه تهمة قديمة ، أول ما زيفتها الصهيونية على القيادة الفلسطينية عام ١٩٢٩ ، أثناء الثورة التى نشبت لمناسبة أحداث حائط البراق .. أما مصير الإسرائيليين فهو موضوع تقرره الأمم المتحدة باعتباره مشكلة دولية .. وطلب منه أحد الصحفيين أن يشرح موقفه فقال : «لقد سبق لى عام ١٩٥٧ أن تقدمت باقتراح إلى الأمم المتحدة دعوت فيه إلى إنشاء وكالة تعرف « بوكالة العودة» تعمل على تسهيل إعادة الإسرائيليين إلى مواطنهم الأولى .. وإننى أضيف الآن أن الدول العربية بوصفها أعضاء فى الأمم المتحدة مستعدة أن تساهم بنصيبها فى ميزانية هذه الوكالة لتسهيل عودة الإسرائيليين ـ إلى أوطانهم السابقة ـ وسئل عما إذا كان يعنى طرد اليهود من فلسطين ؟ فرد أن هذا ليس صحيحاً نحن ضد إسرائيل الدولة ولسنا ضد اليهود بهذه الصفة .. نحن نقاوم الصهيونية وجميع الصهيونيين سواء كانوا فى فلسطين أو خارجها .. إن اليهود الفلسطينيين يستطيعون البقاء فى فلسطين ، وكذلك اليهود الذين جاءوا من البلاد العربية .. وليس لنا عليهم إلا شرط واحد وهو ألا يكون لهم ولاء للصهيونية ولإسرائيل الدولة .

وسئل عن اليهود الباقين فقال إن عليهم أن يعودوا كما جاءوا ، لقد جاءوا بالبحر ، وبالبحر يعودون ، ونحن مستعدون أن نساهم مع الأمم المتحدة فى تسهيل عودتهم إلى أوطانهم الأولى» .

وانتهت حرب يونيو ٦٧ .. وصنعت إسرائيل أفلاما تسجيلية « وثائقية » عرضتها فى كل أرجاء العالم ، والمذيع الإسرائيلى يقول : « هذا هو الشقيرى .. الذى أعلن أنه يريد إلقاء اليهود بالبحر ».

وفى كتاب « مذكرات أسير » الذى وضعه أسعد عبدالرحمن ، عن اعتقاله فى إسرائيل قال له المحقق الإسرائيلى : لقد جئت لتلقينا فى البحر ، أليس كذلك ؟ وكان جوابه : نحن لا نريد إلقاءكم فى البحر .. إن لنا حقوقا نطالب بها ..

ويقول أحمد الشقيرى إنى حمدت الله فقد انزاح شعار إلقاء اليهود بالبحر عن أكتافى،

وألقى على أكتاف الرئيس عبدالناصر ، والرئيس الدكتور نور الدين الأتاسى ، ففى ندوة تليفزيونية ٣ يوليو ١٩٧٠ أعلن الرئيس الأمريكى نيكسون أن مصر وسوريا دولتان معتديتان ، وأن الرئيسين عبدالناصر والأتاسى يريدان إلقاء اليهود بالبحر.

أفرج السادات عن مصطفى أمين بناء على طلب كيسنجر ، ضمن صفقة الإفراج عن جواسيس إسرائيل فى إشارة لا يخفى مضمونها ، وقد اخترع ضمن الأكاذيب التى روجها أن المخابرات كانت تعتقل من يقول نكتة .. ولم يظهر حتى الآن شخص واحد قال أنه اعتقل بسبب نكتة .. ولقد تحدينا أن يظهر مثل هذا الشخص البرىء والذى دفع ثمن ضحكاته سنوات أو أياماً من الاعتقال ..

واخترع أكذوبة أخرى لا تقل سفالة أن أجهزة المخابرات جندت الأبناء ليتجسسوا على آبائهم ، ويقدمون تقارير ضدهم .. ولم يظهر والد يقول أن ابنه وشى به ، أو كتب تقريراً ضده ، ولم يقل ذلك أحد من أقاربهم .. أو جيرانهم .. فالاتهامات المجهلة ، خاصة إذا مست جهازا وطنيا كانت مهمته الأساسية فى الخارج حماية للأمن الوطنى ، وساعد فى غرس علم الاستقلال فوق الأرض العربية ودول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وواجه العدو الصهيونى والذى شهدت له أجهزة المخابرات فى العالم بالتفوق والذكاء ، ولم يشذ عن هذا الاعتراف سوى المخابرات الصهيونية التى شنت عليه حرباً شعواء ملتقية فى الأهداف مع الذين يحاولون تشويه دور المخابرات المصرية ، فقد تصور الجاسوس أنه عندما ينشر هذه الأكاذيب عن المخابرات العامة ، سوف تؤثر على مواقفه ، بعد أن ألقت القبض عليه ، فى حالة تلبس بالتجسس مع مندوب المخابرات الأمريكية فى مصر ، بعد شهور من المراقبة ، والتسجيلات للقاءات التى كانت تتم بينهما فى منزله بصورة منتظمة يوم الثلاثاء من كل أسبوع .

وهكذا وجه مدفعيته الإعلامية الثقيلة للترويج لأكاذيب كثيرة ، اعتماداً على أن أحداً لن يسأل ، ولن يدقق .. وكان صمت الأجهزة المختصة على هذه الافتراءات وعدم الرد عليها ، خطيئة ، وكانت هذه الحملة مطلوبة .. كما قال السادات لتصفية المرحلة السابقة عليه !

فى جلسة مباحثات الوحدة الثلاثية ، بعد الانفصال ، وعندما حاولت قوى سورية ، وعراقية ، إعادة الوحدة ، وجاءوا إلى عبدالناصر ، وكانت جلسات مغلقة ضمت وفوداً من الدول الثلاث ، دارت فيها مناقشات صريحة ، سأل عبدالناصر على صالح السعدى عضو الوفد العراقى ، ووزير الداخلية عن عدد المعتقلين فى العراق ، فقال : «والله ياسيدى ما باعرف عددهم .. آلاف سيدى .. لا أعرف أعدادهم .. وقال عبدالناصر ، وفى مواجهة الوفد السورى : رغم الضجة ، والكلام الكثير ، يوم الانفصال لم يكن فى سوريا إلا ٧٠ معتقلاً .

كان عـدد المعتقلين فى مـصر أكبـر من هذا الرقـم ، ولكنه لم يصل أبداً إلى هذه الآلاف.. فقد كـانت حملات الاعتقالات الكثيفة عامى ١٩٥٤ و١٩٦٥ بعد ضبط مـؤامرات الإخوان المسلمين ، التى كشـفت عقب محاولة اغتـيال جمال عبدالنـاصر ، التى ينكرها بعض الإخوان قائلين أنها كانت تمثيلية وكانت هذه المحاولة واحدة من عدة محـاولات جرى التخطيط لها ، منها نسف القطار الذى يحمله وهو في طريقه للإسكندرية لإلقـاء خطابه السنوى احتفالا بيوم ٢٦ يوليو ، ومنهـا تجنيد محمـد الفيومى أحد أفـراد الحرس الجمهـورى ، بارتداء حزام ناسف واحتضان جمال عبـدالناصر عند رؤيته ، فينفجر فيهما الحزام ضـمن عملية انتحارية .. بعدها ألقى القبض على أعضاء جمعية الإخوان المسلمين ، وحولوا إلى المحاكمة الخاصة ، وصدرت ضدهم أحكام .. وهـكذا دخل العدد الأكبـر منهم السجن بأحكام .. والعـدد الأقل هم الذين اعتـقلوا ، أو انتهت مـدتهم فى السـجن ، واعتقـلوا عقب الإفراج عـنهم ، حتى صـدر قانون بالعفـو عنهم ، وعودتهم إلى وظائفهم .. وحـدث شىء مشابه للإخـوان فى مؤامرتهم الثـانية التى قادها سيد قطب .. بتجنيد مجموعة من الشـباب وفق منهاج تكفير المجتمع ، وقد اعترف الشباب بخطط القتل ونسف الكبارى والمنشآت والمرافق والقناطر ، كمـا اعترف قادتهم جميعاً فى كتـبهم ومذكـراتهم بإنشاء التنظيـم ، فقط أنكروا ما اعـترف به الشبـاب من خطط اغتـيال الزعماء السياسيين ، ورجال ونساء الفن والتليفزيون .. وفى هذه المؤامرة الثانية اعتقل وسجن بأحكام قضـائية عدد كـبير من الإخـوان ، نتيـجة اكتشـاف المؤامرة .. وهى المرة التى شـهدت حوادث تعذيب بواسطة المؤسسة العسكرية التى تولت القضية .

❑

عـدد الذين كانوا فى المعـتقـلات يوم وفاة عـبدالنـاصر ٤٥٠ مـواطنا ، بينهم ١٥٠ طلبت المخابرات الحربية اعتقالهم لشبهة اتصالهم بإسرائيل .

وفى عام ١٩٥٦ وقبل تأميم قناة السويس ، ومـا تبعه من عدوان ثلاثى ذهب المرحوم كامل الشناوى رئيس تحرير جـريدة الجمهـورية ليجرى حـواراً مع جمال عـبدالناصر ، وقـال له لقد قررتم رفع الرقابة عن الصحف نهـائيا وبصورة كاملة ، فهل سيتبع ذلك اتخـاذ قرار بتخفيض قيود الأحكام العرفية التى فرضت على البلاد أثناء فترة الانتقال ؟

فقال له عبدالناصر : إن الأحكام العرفـية استمرار لقرار آخر برلمان فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ مع فرق أنها كـانت تستعمل ضـد الوطنيين ، أما بعد الثورة فـقد استخـدمت ضد أعداء الوطن ، وسـأعلن وجـهـة نظرى فى هذا الخـصـوص فى نهـاية الأسـبـوع ، وسـأله كـامل الشناوى : والمعـتقلون ؟ فـرد : لقـد قررنا الإفـراج عنهم ، وسـأل كـامل الشناوى : جمـيـعا ..؟ وقـال

عبدالناصر : جميعا ، وبلا استثناء .. ولكن هل تعرف عدد المعتقلين ؟ ، وعاد كامل الشناوى يقول : ليس عندى معلومات أكيدة عن عددهم ، وكل ما أعلمه أن كثيرين ممن اعتقلوا أو صدرت عليهم أحكام قضائية ، نشرت قوائم بأسمائهم وقد تم الإفراج عنهم فى صمت ولست أعرف ما هى الحكمة فى كتمان هذه الأنباء . ورد جمال عبدالناصر : سأذيع خلال أيام قليلة بيانا عن الذين اعتقلناهم ، ومن أفرجنا عنهم ، وسيفاجأ الرأى العام حين يعلم أن حملات التضليل قد ضربت الرقم الحقيقى للمعتقلين فى عشرة أو عشرين ، وسيعلم الرأى العام أيضا أننا لم نؤذ معتقلا فى رزقه ، ولم نهمل شأنه ، أو شأن أحد ممن يعولهم ، وأن الاعتقال كان إجراء تحفظيا لسلامة الدولة وحماية مصلحتها العليا، وأن الاعتقال بالنسبة إلى كثير من المعتقلين لم يكن عقوبة ، بل كان علاجا ووقاية ، وسأل كامل الشناوى : هل أستطيع أن أعرف عددهم ..؟ فرد جمال عبدالناصر : إن عدد المعتقلين الآن ٥٧١ سيفرج عنهم جميعا قبل ٢٢ يوليو ، وقال كامل الشناوى : إن المشتغلين بالصحافة تصل إليهم رسائل من المعتقلين تتضمن شكاوى أو طلبات ، وقد تلقيت أخيرا كلمة من أحد المعتقلين قال فيها أنه حارب الثورة اعتقادا منه بأنها عقدت اتفاق الجلاء لتنضم إلى المعسكر الغربى ، وتجر البلاد إلى الدمار ، ولكن الأيام أثبتت أن قائد ثورة مصر هو الذى قاد الثورة على الأحلاف العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط، وأنه حرر بلاده حقيقة لا قولا من الفساد والإقطاع والملكية ، ومن الأحلاف العسكرية ويقول هذا المعتقل : إننى لا أبغى بهذا الكلام أن ألتمس طريقا للإفراج عنى ، ولكنى أردت أن أعبر عن شعورى .. وقال لى المعتقل: اقرأ هذا الخطاب ، ومزقه ، ولا تبح لأحد باسمى، ولقد تلقيت خطابا من زميل محكوم عليه فى إحدى القضايا بثمانى سنوات ، وفى هذا الكتاب يحلل الزميل سياسة مصر التى وضعها الرئيس جمال عبدالناصر ، وكيف أنها أصبحت عاملا جوهريا ، فى إقرار السلام العالمى ، ويقول بالحرف الواحد : «إن التهاون فى تأييد جمال عبدالناصر فى مواقفه التاريخية الباهرة جريمة وطنية » ، وقال جمال عبدالناصر : إن هؤلاء المعتقلين كانوا ضحية التغرير ، وحملات الافتراء التى شنها علينا خصوم البلاد ، وأعوان الاستعمار الذين فقدوا آمالهم بقيام الثورة فأرادوا أن يستردوا هذه الآمال ، ولو كان فيها قضاء على آمال الأمة ، واستغلوا عواطف الشباب ، وحماستهم فى تشويه أعمالنا ، وإلقاء ظلال الشك والريبة على تصرفاتنا ، وعلى الاندفاع فى مؤامرات لو نجحت لدمرت البلاد وردتها على أعقابها مئات السنين إلى الوراء ، ولقد أثبتت الحوادث أننا كنا صادقين ، وأننا نصنع لبلادنا شيئا ، وقال كامل الشناوى : بل صنعتم مجدا ؟ فقاطعه جمال عبدالناصر قائلا : إن ما عرفت الثورة من آمال يحتمل ألا يبقى ما لم يكن هناك مجتمع

سليم يحمى هذه الأعمال ، ويحرص عليها ويدافع عنها ، ولا يقف منها موقف المتفرج بل يشارك فيها ، ويضيف إليها ، وهو ما نحاول اليوم أن نضع خطوطه الرئيسية .

بعدها بيومين كان جمال عبدالناصر يفى بوعده ، ويعلن عدد المعتقلين ، وقصة اعتقالهم كاملة فقال : إن أكبر عدد للمعتقلين طوال هذه الأيام بلغ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥ عدد ٩٤٢ ، بعد اكتشاف القنابل ، ومخازن الأسلحة والمنظمات السرية وكلكم تعلمون الفترة التى مررنا بها .

«وقبل هذا الوقت ، وهذه الحوادث كان أكبر عدد للمعتقلين فى أكتوبر ١٩٥٤ ، وكان عددهم فى عامى ٥٢ ، ٥٣ حوالى ٢٣٧ شخصاً فقط ، ولما قامت الحوادث المؤسفة باسم الدين قام بعض الناس ممن خدعوا ، وغرر بهم ، ودفعوا دفعا لمقاومة هذه الثورة ، ورغم هذا كله فإن عدد المعتقلين وصل إلى ٩٤٢ ..

«وتحدث عن عدد المعتقلين أثناء حوادث الإخوان المسلمين عقب حل الجمعية بعد اغتيالهم رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا فقال أنه «فى سنتى ١٩٤٨ و١٩٤٩ لم تكن البلد تحكم أحكاما استثنائية ، وصل عدد المعتقلين إلى خمسة آلاف شخص ، وأنتم تعلمون هذه الأرقام مع فارق واحد ، هو أن المعتقلين فى الماضى كانوا الذين يعملون من أجل الوطن والحرية ، وتحقيق الآمال ، والمعتقلين الذين اعتقلوا فى الثورة كانوا ضد الشعب وآماله ، وأهدافه ، وكانوا يمثلون خطرا على مستقبل هذا الوطن وكيانه الذى كان يسعى إلى التحرر من الاستعمار وأعوانه» ..

ونحن ضد الاعتقال .. وضد تقييد حرية المواطن أيا كانت الأسباب ، والذين اعتقلوا وفقاً لعبد الناصر من الإخوان لم يكن لأنهم متدينون ، لا يعصون الله ما أمرهم ، وأنهم يتبعون دينهم ، عملياً ونظرياً ، ولا لأنهم مفكرون إسلاميون .. لقد اعتقلوا لأنهم متآمرون ، وأنهم ابتعدوا حتى عن تعاليم الإسلام ، واعتقل على الجانب الآخر من الشيوعيين ـ وفقاً لعبد الناصر أيضا ـ ليس الذين فكروا .. وتحاوروا ، وتناقشوا ، ولكن الذين أقاموا تنظيمات سرية تأخذ تعليمات ودعماً من الخارج .

وشرح عبدالناصر الأسباب التى دفعت للاعتقال ، حتى نرى الصورة من جميع جوانبها ، وقال فى شرحه لأسباب الاعتقال : أنه فى السنوات الماضية أقيمت محاكم عسكرية ، وحكمت على الأشخاص الذين كانوا يقاومون هذه الثورة ، والذين كنا نعتبر أى نجاح لهم يعد انتكاسا لهذه الثورة ، وأن أى نجاح قد يثبت الاستعمار وأعوانه ، المحاكم العسكرية

حكمت على ٢٥٤ فردا بأحكام متفاوتة ، وعلى ما أعتقد أحكاما لا يتجاوز أقصاها ثمانى سنوات..

«كما أقيمت محاكم الشعب التى حاكمت الجهاز السرى والتنظيمات المسلحة ، التى كانت موجودة فى مصر والفصائل التى كانت موجودة فى شبرا ، وفى مصر القديمة ، وفى إمبابة ، وفى كل مكان كان موجود التنظيم المسلح ، والتنظيم العسكرى ، ولم يكن المقصود بذلك جمال عبدالناصر ، أبدا ، كان المقصود به أنتم ، كان المقصود به حريتكم ، وهذه المحاكم التى حاكمت الجهاز السرى الذى كنا نعتبر وجوده خطرا على الشعب ، وكنا نقول دائما ، كما قلنا فى الدستور أننا أمة قمنا ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة المستبدة فى الداخل ، لا يمكن أن نعيش فى بلد نشعر فيه بالحرية ، والأمن والطمأنينة ، إذا كانت البنادق موجهة إلى صدورنا .. والإرهاب مسلطا على قلوبنا وعقولنا .

«وبعد أن انتهت معركة الجهاز السرى ـ للإخوان ـ ، ولم تكن خسائر هذه المعركة كبيرة ، حكمت محاكم الشعب على ٨٦٧ عضوا فى الجهاز السرى البالغ عددهم حوالى أربعة آلاف أو خمسة آلاف موجودين فى شُعب ، وفى خلايا مسلحة ، يمثلون فصائل وجماعات ، ومناطق ، جيش حر فى داخل البلاد ، فى المحاكم العسكرية حكم على ٢٥٤، وفى محاكم الشعب حكم على ٨٦٧ ، ولو قارنا هذه الثورة بثورات العالم أجمع ، نجد أنه ما من ثورة قامت فى العالم واستطاعت أن تثبت أقدامها ، وتقاوم الرجعية والانتهازية ، والسيطرة ، والتحكم .. إلا ببحر من الدماء.. محكمة الثورة كانت درسا سمعتم ما كان فيها وعرفتم ماذا كان يجرى فى الماضى وراء الستار ، وعرفتم كيف كانت تحكم مصر ، ومن أين كانت تحكم .. كان يحكمها الخدم والشماشرجية ..

«هذا هو الدرس الذى أخذناه من محكمة الثورة ، أما من حكم عليهم من محكمة الثورة فقد أفرج عنهم جميعا تقريباً ، ولم يكن الغرض انتقاما ، ولا حقدا ، ولم يكن هناك أى عامل شخصى» .

لا نريد أن نستخدم الصيغة المعروفة ، وهى أن كل الثورات لابد أن يكون لها ضحايا ، وأن منطق الثورة مختلف ، وكل الثورات التى قامت فى العالم شرقاً وغرباً ، شهدت مذابح ومقاصل ومجازر ، ولا نريد أيضا أن نواصل حديثنا عن المعارك التى خاضتها الثورة ولا التحولات التى أحدثتها ، وكان مستحيلاً أن تمر دون أن تقع ودون أن يسقط ضحايا ، وأن عدد الذين أضيروا محدود إذا قيس بما حدث فى ثورات أخرى ، أقل شأنا ، وأقل تأثيراً ..

لقد اعتقلت الثورة الذين تآمروا عليها ، وواجهوها بالسلاح فى ظروف صعبة ، وبينما تخوض معاركها الأولى ضد الاستعمار .. والإقطاع ..

وكانت مؤامرات الإخوان فى ظروف غريبة .. المؤامرة الأولى سنة ١٩٥٤ أثناء معركة إجلاء المستعمر الغاصب عن أرض الوطن ، والمؤامرة الثانية بينما بدأ الاستعمار هجمات شرسة ضد القوى الوطنية فى العالم كله ، وسعى إلى تفتيت كتلة عدم الانحياز ، فأسقط نظام سوكارنو فى آسيا ونكروما فى أفريقيا ، وكان الحديث يدور علناً عن تغيير بقية الأنظمة وكانت مصر عبدالناصر مستهدفة بتجربتها الاشتراكية ، ومقاومتها للاستعمار ، وللاحتواء الأمريكى .. وهكذا جاءت مؤامرة سنة ١٩٦٥ .

❑

رصدت وزارة الداخلية جميع الإجراءات التى اتخذت ضد أفراد منذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٠ فى دراسة تضمنت جميع التفصيلات وكل الأسماء ، وكل الوقائع، ومنها يتضح عدد من الحقائق :

❑ الذين شملهم قرار مجلس قيادة الثورة بجلسة ٨ ديسمبر ١٩٥٣ ، بمصادرة أموالهم من أفراد أسرة محمد على عددهم ٣٤٦ شخصاً .

ومن اللافت أيضاً أن عدداً كبيراً منهم من الخواجات ، ومن اليهود على وجه التحديد ، وكانوا متزوجين بسيدات من الأسرة المالكة أمثال ايتن كازولى ، وشريف كورخان ، وكل عائلة داود وغيرهم .

❑ قرار الحرمان من تولى الوظائف ، وكافة الحقوق السياسية ، ومجالس النقابات ، والذين تولوا الوزارة من ٦ فبراير ١٩٤٢ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد شمل هذا القرار ٣٨ شخصاً فقط .

❑ المحكوم عليهم من محكمة الشعب ـ الإخوان ـ عددهم ٢٠٨٠ شخصاً بمن فيهم من حصلوا على البراءة ... وتفاصيل الأحكام هى : ٩ إعدام نفذ منها ٦

ـ الأشغال الشاقة المؤبدة	٧٩
ـ الأشغال الشاقة لمدة عشرين عاماً	١
ـ الأشغال الشاقة ١٥ عاماً	١٠٤
ـ الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات	٢٥١
ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات	٤
ـ السجن ١٥ سنة	٩
ـ السجن ١٠ سنوات	٢٨٨

ـ السجن ٥ سنوات	١٢٠
ـ السجن ٣ سنوات	٢
ـ أشغال شاقة مؤقتة ١٥ سنة مع توقف التنفيذ	١
ـ السجن عشر سنوات مع إيقاف التنفيذ	٣١٦
ـ السجن ٥ سنوات مع إيقاف التنفيذ	٢٩٦
ـ السجن ٣ سنوات مع إيقاف التنفيذ	١
ـ الحبس سنة مع إيقاف التنفيذ	١
ـ البراءة	٥٩٧
ـ الفصل من الوظيفة	١
أى أن جملتهم بمن فيهم البراءة	٢٠٨٠

❑ الذين جردوا من الجنسية المصرية عددهم ٦ منهم محمود أبو الفتح والخمسة الباقون من الإخوان المسلمين الهاربين .

❑ الذين حكم عليهم من محكمة الثورة عددهم ٥٠ شخصاً بينهم الذين اتهموا بالجاسوسية مثل محمود شكرى ، وأحمد صبرى ، ومنهم محمود أبو الفتح ، وحسين أبو الفتح وأبو الخير نجيب ، ومحمود سليمان غنام ، وإبراهيم عبدالهادى، وكريم ثابت ، وابراهيم فرج .

❑ الذين حكم عليهم من محكمة الغدر بتهم استغلال النفوذ عددهم ٩ منهم : عثمان محرم ـ وزينب الوكيل ، وفؤاد سراج الدين ، وأحمد عبدالغفار ، وعباس حليم ـ كريم ثابت ـ مناع إبراهيم خليل .

❑ الذين حاكمتهم المحكمة العسكرية بتهمة التآمر العسكرى عددهم ١٥

❑حوادث كفر الدوار حوكم فيها ٢٩ شخصاً صدرت الأحكام ٢ إعدام و١٣ براءة ، والباقون من سنة سجن حتى ١٥ سنة.

❑ الذين حوكموا فى قضية عدلى للوم تسعة أشخاص .

❑ الذين حوكموا فى قضية رأفت شلبى (بتهمة انقلاب عسكرى) واحد فقط .

❑ الذين حوكموا فى قضية محمود عبدالمجيد قاتل حسن البنا عددهم ٩ .

❑ الذين صـدرت ضـدهم أحكام من المحـاكم العـسكرية فى جـرائم مـاسـة بأمن الدولة جملتهم ٣٠٣ .

❑ الذين كانوا هاربين وحوكموا فى جرائم أمن الدولة عددهم ١٦ .

❑ المعـتقلون من الإخـوان والشيـوعيـين واليـهود ورجـال الأحزاب ، ابتـداء من سنة ٥٢ عددهم ٣٦٨٤ .

مع ملاحظة أن عدداً كـبيراً منهم اعتقل أكثـر من مرة خاصة الإخوان والشيـوعيين ، ويبلغ عدد الذين اعتقلوا أكثر من مرة ويدخلون ضـمن هذا العدد أكثر من ألف شخص ، فإذا حذفنا هذا الرقم يكون أكـبـر عدد للـمعـتـقلين على امـتداد سنوات الثـورة حـوالى ٢٥٠٠ من كل التيارات السياسية ، ومن اليهود .

❑ الذين صـدر قرار باعـتقـالهم ، ولم ينفذ لهـروبهم عددهم ٣٧ وهـم تيارات سـياسـية مختلفة .

❑ الذين صدر قـرار باعتقـالهم ، واتضح بعد الفـحص أنه يمكن ألا يعتـقلوا عددهـم ٨٩ حالة.

❑ الذين صدر قرار بتـحديد إقامتـهم ٨٦ فى بداية الثورة ، وكانوا يتعـاونون مع الاحتلال فى القناة .

❑ اليهـود الذين اعتـقلوا أو حددت إقـامتهم سـنة ١٩٥٦ ، أثناء العدوان الثـلاثى عددهم ٣٠٣ .

❑ الأجانب الذين اعتقلوا أثناء العدوان الثلاثى سنة ٥٦ عددهم ٣ أشخاص .

❑ المصريون الذين اعتقلوا أثناء العدوان الثلاثى سنة ٥٦ عددهـم ١٦ شخصاً .

❑ الذين اعتقلوا فى تلك الفترة أيضاً من السياسيين المصريين ٤١ شخصاً .

❑خـبراء قـاعدة القـناة الأجانب الذين وضـعـوا تحت المراقبـة ٤٧٣ شـخصـاً وكلهم من الأجانب.

وعندمـا تولى الرئيس أنور الـسادات الحكـم كان عـدد الذين بقـوا فى المعـتـقـلات ١١٩ غالبيتهم العظمى من جماعات التكفير التى كانت قد بدأت نشاطها عام ١٩٦٥ .

❑

قال لى شعراوى جمعة آخر وزير داخلية لجمـال عبدالناصر أنه بعد مؤامرة الإخوان الثانية عام ١٩٦٥ ، وضـعت عام ٦٦ خطة للإفراج عنهـم ، وزاد عدد المفرج عنهم بعـد عام ١٩٦٧

وعندما ترك وزارة الداخلية يوم ١٣ مايو ١٩٧١ كان فى المعتقلات ٤٥٠ شخصاً منهم ١٥٠ معتقلا على ذمة المخابرات الحربية للشك فى اتصالهم بإسرائيل ، ولم يكونوا من السياسيين وأنه ترك على مكتبه كشفاً بأسماء الذين سيفرج عنهم وخطة الإفراج ، وقال لى اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة فى ذلك الوقت «هذا الكشف كان به ١٢٠ اسما تقرر الإفراج عنهم .. ويقول اللواء حسن طلعت فى خدمة الأمن السياسى : «أنه عندما توفى عبدالناصر لم يكن عدد المعتقلين السياسيين يزيد على أربعمائة شخص فى وقت كنا نحارب فيه معركة حياة أو موت مع عدو شرس تدعمه أكبر قوة عسكرية وتآمرية فى العالم ، وكان هناك اقتراح معروض على وزير الداخلية بالإفراج عن مائة وعشرين شخصا من هؤلاء المعتقلين ، وكان من بين المعتقلين تسعة وتسعون شخصا اعتقلتهم المخابرات الحربية فى ميادين القتال فى غزة وفى سيناء لتعاونهم مع العدو ، فيكون عدد المعتقلين الذين أعادهم السادات ، أقل من مائتى شخص ، وكان من بينهم من قاموا بقتل جنود الكلية الفنية العسكرية وباغتيال الشيخ الذهبى ، وإذا علمنا أن تركيا حليفة أمريكا وفتاها المدلل وذات الحظوة عند زعيمة العالم الحر المزعوم تضع فى معتقلاتها ما يزيد على الثلاثة آلاف معتقل ، وإذا علمنا أن السادات ترك فى المعتقلات عند وفاته أكثر من ألف وخمسمائة معتقل من جميع الاتجاهات السياسية ومن خيرة المناضلين المصريين ، فإننا ندرك مدى الظلم الذى حاولوا إيقاعه بذكرى عبدالناصر .

أما ما حدث سنة ١٩٦٥ بالنسبة للإخوان ، فقد كانت الاعتقالات حوالى خمسة آلاف فرد ، أخذا بالأحوط لأن الصورة كانت غير واضحة من حيث النوايا وقدرات المتآمرين وخصوصاً أن هذه المؤامرة اكتشفت بواسطة التنظيم الطليعى ، وليس بواسطة أجهزة الأمن.

وفى النهاية فإن عدد الحالات التى وضعت تحت الحراسة هى ١٧٧١ حالة ، كانت النسبة الكبرى للأجانب والمتمصرين .. وعندما رحل جمال عبدالناصر كانت الحراسات قد صفيت كلها تقريبا ، ولم يكن قد بقى منها سوى ٢٨ حالة ، كانت حولها مشاكل وعقبات فى تصفيتها ، وظلت هذه المشاكل حتى منتصف السبعينيات ، بل إن بعضها ما زال حتى اليوم ، وقد وضعت الحراسة على رعايا الدول المعتدية وعلى بعض اليهود أثناء حرب ١٩٥٦ كما وضعت على تجار المخدرات أو من حامت حولهم شبهات الاتجار بها أمنيا» .

والحراسة وضعت على عدد من الأجانب والمصريين كخطوة إيجابية لتمصير الاقتصاد، كما فرضت على عدد من السياسيين القدامى ولفترات محددة ، ووضعت أيضا على الذين تهربوا من تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى إلى جانب بعض العائلات مثل عائلات سراج الدين والبدراوى وخياط وويصا ، ووضعت الحراسة على سعد عامر شقيق المشير عامر ، بقرار

من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ، وعلى سعد البغدادى شقيق عبداللطيف البغدادى وفق تقرير الرقابة الإدارية رقم ٣٥٦ بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٦٥ وقدم للنيابة .

أما عن الحراسات ـ فيقول اللواء حسن طلعت ـ فإننى بعد أن عملت تسعة عشر عاما فى إدارة المباحث العامة أشهد الله أننى لم يصل إلى علمى أن هناك حراسة ما وضعت على أموال شخص لأغراض ذاتية أو ليستغلها أحد المسئولين ، إلا واقعة وحيدة هى وضع الحراسة على اللواء المتقاعد صلاح الموجى سنة ١٩٧٠ ، وقد أرسلت شكوى من فرض الحراسة إلى الزعيم الراحل جمال عبدالناصر عندما كان فى روسيا للعلاج حيث فرضت فى غيابه ، وقد أصدر أوامره برفع الحراسة عندما تأكد من عدم سلامة دوافعها ، ولمن يريد أن يستزيد فليرجع إلى صاحب الشأن وإلى أعضاء التنظيمات السياسية فى الجيزة فى ذلك الوقت .. وهو يشير إلى قرار أصدره السادات كنائب لرئيس الجمهورية أثناء وجود عبدالناصر فى الاتحاد السوفيتى بوضع فيللا اللواء الموجى تحت الحراسة ، لأن السيدة جيهان كانت قد زارتها ، وقررت أن تستولى عليها لتقيم فيها .. وكان السادات يسكن فى إحدى الفيللات بشارع الهرم .

وقد أعلن كمال الدين حسين رئيس المجلس التنفيذى عام ١٩٦١ بيانا بعدد المعتقلين وعدد الذين حددت إقامتهم من ٢٣ يوليو ٥٢ حتى أول نوفمبر ١٩٦١ وهم : ٦٧٧٢ ـ تفصيلهم : شيوعيون ١٢٨٥ ، إخوان مسلمون ٤٤١٠ ، حزبيون ١٣٤ ، عملاء جهات أجنبية ٨١٥ ، رشوة ٦٥ ، عناصر رجعية ٦٣ ..أما عدد الذين وضعوا تحت الحراسة فهم ٩٦١ بعد حذف القصر (٥٩٨ بالزوجات) والذين حددت ملكياتهم عام ١٩٥٢ عددهم ١٨٨١ تمت تصفيتهم إلى الربع ، أما قانون تحديد الملكية ١٩٦١ فكان عدد الذين انطبق عليهم : ٣٢٨٧ .

إذا أردنا أن ننظر إلى الجانب الآخر من الصورة ، فإنه وفقاً لشهادة النبوى إسماعيل وزير داخلية السادات «فى عهد جمال عبدالناصر على مدى ١٨ سنة عدد أوامر الاعتقال الصادرة من كل الجهات صاحبة الاختصاص حوالى ١٤ ألف معتقل ، وفى عهد أنور السادات على مدى ١١ سنة عدد أوامر الاعتقال أكثر من ١٩ ألف معتقل من بينهم ٢١٠٠ أثناء مظاهرات طلبة الجامعات سنة ١٩٧١/ ٧٢ ، ومن بينهم ٦٨٠٠ أثناء وبعد مظاهرات ١٨/ ١٩ يناير ١٩٧٧ ، ومن بينهم ١٣٠٠ خلال أحداث سبتمبر ١٩٨١ ».

❑

حتى نحيط بالصورة من جميع جوانبها وكل وجهات النظر ، فبعد انقلاب مايو ١٩٧١ وفى عهد الرئيس السادات ، تمت مناقشة قضية المعتقلات فى مجلس الشعب ، وأجاب وزير الداخلية على سؤال لبعض الأعضاء حول عدد المعتقلين من بداية الثورة ، وقال اللواء السيد

فهمى : أن ثورة يوليو وقد قامت من أجل الشعب كان من الضرورى أن تعتمد كأى ثورة عند قيامها علـى اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية لتأمين مسارها وإجراء التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى قامت من أجلها وكان من الطبيعى أن تواجه الثورة خلال مسيرتها فى مواجهة القوى المضادة اعتبارين هما : الأول الاصطدام بقوى داخلية وخارجية تختلف مع الثورة فكريا وتتعارض مصالحها مع الأهداف الأساسية للثورة .. والثانى أن هذا الاختلاف أدى تلقائيا إلى تحركات مضادة كان من هدفها إجهاض الثورة تمثلت فى عدوان خارجى ومغامرات فى الداخل .

ومن هذين المنطلقين كان أمام الثورة ـ لتأمين مسارها ـ إما أن تتخذ بعض الإجراءات الاستثنائية الضرورية أو تفتح المجال لهزات داخلية واصطدام مع القوى المعارضة مع ما يترتب على ذلك من نتائج غير محسوبة تمس المصالح الجماهيرية فى الصميم ، وتغلب الاعتبار الأول مستندا إلى مبدأ الشرعية الثورية وعلى هذا الأساس أصدرت الثورة قرارات وقوانين متتابعة تتعلق بتأمين وسلامة الدولة كان يتم بمقتضاها واستنادا إلى قرارات جمهورية اعتقال كل من تتوافر عنه معلومات لدى أجهزة الأمن المختلفة تتضمن أن له نشاطا مضادا للثورة والنظام ، وفى جميع الأحوال كانت الإجراءات التى اتخذت من جانب أجهزة الوزارة «الداخلية » تتم فى الإطار القانونى الذى يبيح هذا الإجراء.. وقال : « تلك الإجراءات قد اقترنت بظروف سياسية متباينة داخلية وخارجية وسأعرض فيما يلى إحصائية توضح عدد المعتقلين منذ بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ والمراحل التى تمت بها تلك الاعتقالات ويتبين من ذلك أن تلك الإجراءات قد تمت فى ظروف مؤامرات داخلية كانت موجهة ضد الثورة أو نتيجة عدوان خارجى على البلاد ويمكن تقسيم هذه الإحصاءات إلى :

من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٣ يناير ١٩٥٤ وصل مجموع من اتخذت ضدهم هذه الإجراءات إلى نحو ٦٧٩ شخصاً فى الأنشطة المختلفة ..

ومن يناير ١٩٥٤ حتى ٢٥ مارس ١٩٥٤ وصل عددهم إلى نحو ١٤٢١ شخصاً ..

ومن ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ حتى ١٨ يونيو ١٩٥٦ وصل العدد إلى نحو ثلاثة آلاف شخص .

ومن أول نوفمبر ١٩٥٦ حتى أول يناير ١٩٥٧ كان ذلك أثناء العدوان الثلاثى وصل العدد إلى ٤١١ شخصاً .

ومن ٢ نوفمبر حتى ٢١ مارس ١٩٦٤ وصل العدد إلى ١٣٨٨ شخصاً .

ومن ٢٢ مارس ١٩٦٤ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ وفى هذه الفترة كانت أجهزة أمن كثيرة تقوم بعملية التأمين فوصل العدد إلى نحو ٧٧٠٠ شخص.

وهذا هو التعداد فى الفترات المختلفة بالنسبة لكل أجهزة الأمن المختلفة وليس وزارة الداخلية فقط ذلك لأنه فى الفترة الأخيرة كانت هناك أجهزة أخرى تقوم بهذا العمل منها المباحث الجنائية العسكرية وغيرها .

وقال السيد فهمى وزير الداخلية أنه لما قامت ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ وما صاحبها من القضاء على مراكز القوى ، قضت على هذه الصور .

❑

هذه شهادات كل المسئولين رغم تضارب الأرقام أحيانا.. وهى أيضاً رؤية كل الجهات، وبعضها كان ضد عبدالناصر ، لن تكون الكلمة الأخيرة.. لأن الحملة المضادة ، والمدعومة لن تتوقف .. ولأنها تتخذ من قضية الاعتقالات والحراسات نقطة انطلاق أساسية حيث إنه من السهل التشكيك فى كل الأرقام والبيانات ، واختلاق أكاذيب .. اعتماداً على أنه يصعب اكتشافها .. ولكن هذه هى الحقيقة على ألسنة كل الذين عاصروها ، ومن واقع كل البيانات الرسمية .

قضايا التعذيب

لا نختلف على أن تعذيباً وقع على عدد من المعتقلين ، أو المسجونين ، ولا نختلف مع الذين يدينون هذا التعذيب ، مهما كانت أسبابه والدوافع إليه ، حتى لو كان نزع الاعترافات ، والسعى للوصول إلى الحقيقة فى قضايا جنائية ذات تأثير على المجتمع .. كما أننا لا نختلف مع الذين يحملون نظام عبدالناصر ، بل وعبدالناصر شخصياً مسئولية هذا التعذيب ، فقد كان مسئولاً عن كل ما جرى على أرض الوطن طوال سنوات حكمه .. ولكننا قد نختلف فى حجم هذا التعذيب ، وخاصة أن فرقاً بأكملها احترفت الحديث عما أصابها من تعذيب ، وتفنن البعض فى ذكر ألوان من التعذيب لم تخطر على عقل بشر ربما لاستدرار العطف أو لإثبات النضال ، أو للحصول على الدعم ، مثل الذى يقطع ذراعه ليتسول به ، مع خلاف بسيط أن النصاب الذى يقوم بذلك ، يقطع ذراعه فعلاً. فالتعذيب مهما كان حجمه خطأ وخطيئة وهو ـ كما وصفه السادات فى بداية حكمه وبحق ـ بقعة فى الثوب الأبيض . ومن هنا لا يكون هناك ثمة مبرر واحد ، للمبالغة فى اختراع وسائل تعذيب ، لم تحدث ، لأنها ليست منطقية .. حتى لو كان الدافع إليها الثأر من مرحلة تاريخية بمحاولة تشويهها .. وكثيراً

ما تأتى النتيجة عكسية ، تدعو للسخرية وليس للتعاطف الإنسانى ، عند اكتشاف حجم الادعاءات والأكاذيب المفضوحة .

مثل تلك السيدة التى قالت إن الكلاب المسعورة كانت تنهش جسدها فتنزف دماً ، ثم يزورها الرسول الكريم فى الزنزانة ، ويعالجها فتقوم من النوم ، وقد زالت الجروح والدماء، وجلدوها ٦ مرات فى كل مرة ٥٠٠ جلدة بسياط ظلت طوال الليل فى زيت مُغلى ، وعلقوها على الخشب والحديد ، ووضعوها فى زنازين مليئة بالمياه القذرة ، وأحضروا لها مجموعة من الرجال الأشداء ليعتدوا عليها فكانت تغرس أسنانها فى أعناقهم فيخرون صرعى يخرج من أفواههم زبد أبيض مثل رغاوى الصابون ، وأحضروا لها أسرابا من الفئران تنزل من النافذة ، ولكن الفئران كانت تهرب فزعة مذعورة ، وغيرها من المعجزات التى لم تقع لصحابة رسول الله ، بل ولا للرسول نفسه الذى حورب وأوذى فى سبيل دعوته، ولم ترسل له السماء مدداً من حمايتها .. والغريب أن يصدق ذلك ويردده رجال عقلاء ، وبعضهم له دور فى الحياة العلمية أو الثقافية .

إحدى خطايا الثورة هى عمليات التعذيب التى بلغت ذروتها عام ٦٥ مع مؤامرة الإخوان المسلمين الثانية ، والتى قامت بكشفها ، وإلقاء القبض على أعضائها المباحث الجنائية العسكرية تحت إشراف شمس بدران وكانت ـ المباحث الجنائية تابعة للمؤسسة العسكرية ، ومع ذلك فهو يقع أيضا ضمن مسئوليات جمال عبدالناصر .

ولقد سألت كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة ، وكان قريبا من الإخوان المسلمين ، عما إذا كانوا فى مجلس الثورة يعلمون أن تعذيباً وقع على الإخوان عام ٥٤ بعد محاولتهم اغتيال جمال عبدالناصر ، ضمن مؤامرة متعددة الوسائل للاستيلاء على الحكم ، فقال لى : «إنهم لم يعلموا». ولكن لو كنا منصفين .. فلنقرأ التاريخ الإسلامى فإنه ملىء بوقائع التعذيب الذى صاحب كل عصر، مع اختلاف الحكام .. فالتعذيب ظاهرة موجودة بدرجات مختلفة فى كل زمان ومكان وسوف تظل موجودة وهى ظاهرة خاطئة ولا يقرها أحد ، ومع ذلك يقول كمال الدين حسين «بأننا لم نكن نعلم »..

ولقد بدأ التعذيب الجماعى بشكل وحشى فى مصر فى سجون إبراهيم عبدالهادى باشا، بعد اغتيال الإخوان لرئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى فى وزارة الداخلية ، وهى الجريمة التى يفخر الإخوان المسلمون بأنهم نفذوها ، وأصدروا كتبا تروى أدق التفاصيل حولها .. وبعد ذلك حاولوا اغتيال إبراهيم عبدالهادى رئيس الوزراء الذى حل مكانه إلا أن الرصاصات أخطأته وأصابت حامد جودة رئيس مجلس النواب .

وقد نشر أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة مقالاً فى جريدة الأخبار قال فيه أنه شهد بداية عصر التعذيب عام ١٩٥٠.

وليس من قبيل الدفاع أن نقول إن الثورة لم تخترع التعذيب ، فعندما جاءت وجدته موجوداً بطرق غريبة على المجتمع المصرى إلى حد الاعتداء على أعراض الرجال فى السجون، وقد خاضت فى وسائله الصحف ... وحاكمت الثورة المسئولين عنه .

ووجود التعذيب من قديم ليس مبرراً لاستمراره ، فإن الثورة جاءت لحماية حقوق الإنسان، ودفع قيم جديدة ، وحاكمت الذين أهدروا آدمية الإنسان ، وما كان للمنتسبين إليها أن يحدث فى عهدهم إحدى الوسائل المنفرة التى كان يستخدمها النظام البائد ، ولكن الأجهزة كانت ـ ومازالت ـ تمارس نفس السبل ، وتسير على المنهاج ذاته ، فلم يكن يكفى أن يتغير اسم البوليس السياسى ، إلى اسم المباحث العامة ، حتى يتم تغيير المفاهيم أو الأساليب .

ولقد أصدر الإخوان مئات الكتب ، كل واحد يروى قصة تعذيبه ، وكلما تفنن أكثر فى فبركة وقائع التعذيب ، كانت شهادة بأنه ناضل .. وبعض الذين أصدروا هذه الكتب من الذين كتبوا قصائد مدح فى عبدالناصر فى حياته ، وبكائيات فيه بعد وفاته ، وبعثوا برسائل وهم فى السجن يوجهون فيها اتهامات إلى جماعة الإخوان ، ولكن الموجة الجديدة المدعومة بالهجوم على الثورة من هذه الزاوية أصبحت بالنسبة لهم مؤهلا للنشاط وربما للارتزاق.

❑

لم يكن مستغرباً أن تنصب حملة الإخوان المسلمين على الثورة ، على عمليات التعذيب التى وقعت عليهم ، وحتى المبالغة فيها ، فقد كان ذلك ـ ومازال ـ ضمن مخطط تشويه الثورة، والتغطية على كل إنجازاتها ، بل وعلى عمليات الإرهاب التى قاموا بها من قبل ، ومن بعد .. ورأوا أن خير وسيلة للدفاع ، هى الهجوم على الثورة ، وملأوا الأرصفة بكتب مدعومة لا تذكر ما قاموا به ولا أسباب الاعتقال ، وبعضهم أدانته المحاكم ، وكان لهم محامون دافعوا عنهم ، وسردوا وجهات نظرهم أمام القضاة الذين حاكموهم بالقانون ، سواء كان قضاء عاديا ، أو استثنائيا ، وبعضهم ضبط بالقنابل والمدافع والمسدسات.. وكتبهم فقط تتحدث عن التعذيب فى معتقلات وزنازين عبدالناصر ، وهم يرددون ـ ربما أكثر من غيرهم ـ أن كل شىء بثوابه .!

والمستغرب هو ما جاء من صفوف الشيوعيين ... ومازال عبدالناصر يهاجم من الإخوان المسلمين وغيرهم ، باعتباره وقف مع الشيوعيين وأفسح لهم مجالات العمل ، والحركة على نحو لم يسبق له مثيل .

وليس هناك شيوعى من الذين اعتقلوا ، أو سجنوا فى قضايا ـ يمكن أن يكتب ـ إلا وأصدر كتابا روى فيه ما تعرض له من تعذيب ، والذين ليست صناعتهم الكتابة ، كان هناك من بينهم من طاف عليهم جميعاً ليجمع شهاداتهم حول ما أصابهم ، وكان واضحاً أن ذلك يدخل ضمن الحملة على الثورة وعلى جمال عبدالناصر، دون أن نتبين الهدف الحقيقى من وراء هذه الحملة ودوافعها فى وقت تنهال القوى المضادة للثورة بالهجوم عليها، وتتفكك الإنجازات الاشتراكية فى صمت دون الاهتمام بالتمسك بها، أو بالدفاع عنها، لقد عاش الشيوعيون عمرهم يطالبون بالاشتراكية ، ولما تم التراجع عنها لم يحركوا ساكنا ، ونسوا أن يطالبوا بها ، أو يدافعوا عنها .. وإنما هاجموا العصر الذى جاءت فيه ، وطعنات الصديق أشد إيلاماً ، خاصة إذا لم تكن متوازنة فتركز فقط على هذا الجانب .. وتغفل جوانب أخرى لعل أقلها أنهم بعد كل ما لا قوة قد آثروا أن يحلوا حزبهم ، وينضموا تحت قيادة عبدالناصر ، ويلعبوا دوراً فى الدفاع عنه ، وعن منجزاته وقد قاموا بذلك فترة عندما كانت الضربات تنهال عليهم ، قبل أن يشاركوا فى جوقة عزف اللحن الجنائزى ضد الثورة.

ومع الإدانة الشديدة للتعذيب .. فإننا ننقل بعض ما أورده الشيوعيون عن تعذيبهم ، لأننا شبعنا من الحديث عن وقائع تعذيب الإخوان التى سودوا بها عشرات الألوف من الصفحات.. لقد تحدثوا كثيراً عن «أوردى» أبو زعبل .. والأوردى هو عنبر ملحق بالسجن ، لاستقبال السجناء الجدد ، والدكتور فخرى لبيب له كتاب من جزءين فى ألف وخمسمائة صفحة تقريبا اسمه «الشيوعيون وعبدالناصر» يروى فيه قصة نضال الشيوعيين .. ويستحضر شهاداتهم حول ما أصابهم من تعذيب .. وهو يروى على لسان «فوزى حبشى» : حين دخلت معتقل القلعة كان معى بالصدفة فى نفس الزنزانة سعيد النحاس ، كان قد قبض عليه مع الشهيد محمد محمود عثمان ، كانا قد ضربا معا فى قسم طنطا ، فذكر لى وقائع محددة عن ذلك ، وكيف أنه رأى محمد عثمان الذى يروى كيف قتلوه وهم يحملونه يكاد يكون جثة هامدة ، وألقوا به فى خلفية السيارة ونقلوهما إلى القاهرة حيث لم يعرف مصيره بعد ذلك .

وفقدت أجهزة الأمن أعصابها ، وكان اغتيال الشهيد محمد محمود عثمان ومداراة كل الأجهزة على مقتله وإخفاء جثته ، يعنى أن خطأ جديدا هو جزء من سياسة الدولة ، قد أضيف إلى الاعتقال والسجن وحرمان المواطن من حقوقه وحرياته ودفعه إلى ما وراء القضبان ، هذا الخطأ هو استخدام العنف حتى القتل مع المخالفين ، لم يعد الاحتجاز وحده يكفى ، إنما أضيف السب والضرب والاعتداء والتعذيب والقتل إلى مقومات الحملة ، وأضيف الإرهاب الدموى ، وأصبحت الأجهزة الأمنية والتى تنكر رسميا قيامها بأى عمل من

أعمال التعذيب بل وتنكر على لسان رئيس الجمهورية نفسه وجود معتقلات فى مصر، هى نفسها التى تقوم بتسريب أعمال التعذيب كشائعات بهدف أن تحقق غرضها فى بث الفزع والذعر بين الناس .

وفى السجون والمعتقلات ، بدأت الدولة بكل ثقلها تمارس ضد أسراها من المعتقلين المنزوعى السلاح والمحتجزين خلف الأسوار والأسلاك وقضبان الزنازين ، كل صنوف البربرية والهمجية التى أعادت للقرون الوسطى «أمجادها» المظلمة ، وبدأت صفحة سوداء قاتمة تسجل فى تاريخ مصر ، صفحة خضبتها دماء أخلص أبنائها على يد نفر من أبنائها أيضا.

ويقول إسماعيل عبدالحكم «كان هنالك أحد المعتقلين ويدعى إسماعيل» لم يكن قد نشل أو سرق ، لكن مهمته فى الخارج كانت حماية النشالين أثناء تأدية أعمالهم ، هو فى الأصل كان جنديا بالبحرية متين البنيان ، لا تصله أية طرود أو نقود ، كان يمكن استئجاره لضرب أحد ضباط المعتقل بخمسين قرشا ، ولقد حاول ذلك مرة أثناء وجودنا فى المعتقل، وأفلت منه الضابط بأعجوبة ، كان يخافه بالفعل ، وعندما أصبحت علاقتنا طيبة بهذا الضابط فيما بعد ، قال لنا «إن هذا المجرم فى وسعه حقا أن ينالنى «ببشلة» ويضيعنى ... ماذا ستفعل لى الحكومة».

والحقيقة أن إدارة المعتقل كانت هى التى تغذى فى كل هؤلاء كوامن الخبث والوحشية، كان معاون المعتقل يعد لكل ضيف جديد وارد على المعتقل حفل استقبال مشهود يصل الواحد من عتاة المجرمين نافخ الصدر ، نافش الشارب ، فيمسك به ويعلقه فى الفلكة ، ويضرب بالكرباج ضربا مبرحا حتى يعلن أنه امرأة ، ويتخذ لنفسه اسما نسائيا ، عائشة ، زينب ، فتحية.. إلخ فيحلق له شاربه وشعره ، ويدهن وجهه بالميكروكروم ليجمل على طريقتهم الخاصة ، ويمزق واحدة من جلاليبه لتعد كطرحة زفاف فوق رأسه ، ويستولى الجنود على ما بقى منها ، ثم يأتى عدد من المعتقلين ليزفوه بالطبل إلى عنبره مطأطأ الرأس مكسورا ، ليظل هنالك فى مكانه لا يدرى من أمر نفسه شيئا ، خجلا ذليلا.... لا يعرف ماذا يقول أو ماذا يفعل؟

«إلى هذا المكان الموحش الوحشى ، اقتادت المباحث العامة سبعة من أشرف الوطنيين المصريين ومن أجسر أبناء الحزب الشيوعى المصرى ، كانت جريمتهم أنهم أحبوا وطنهم وشعبهم ، ودافعوا عن حقوقهم فى الانتماء إلى التنظيم المستقل بعيدا عن حزب الدولة الواحد الأحد .

ويقول «فوزى عطية» كنت بمفردى ، عندما وصلت السجن الحربى بعد الظهر ، حوالى العصر تقريبا ، وهو وقت لا تتبدى فيه الأبهة العسكرية هنا بكل مظاهرها ، ما أن دخلت من البوابة حتى لقيت واحدا أشبه بالغول كان راقدا شبه عار ، إلى جوار نصب فى المدخل، عرفت فيما بعد أن اسمه الباشاويش ياسين ، المشهور بوحش السجن .. كان الدخول جريا وانهال الضرب سريعا متلاحقا ، مررت على باشاويش آخر اسمه أمين ، قال عندما رآنى «خمسون كرباج» هذا ما يسمى «بحكم المدخل» .. الصمت مطبق ، ولا شىء غير نباح الكلاب ، الذى يبدو كالصليل ، كنت قد رأيتها وأنا أتجه جريا نحو العنبر ، كانت فى حالة من التوتر والهياج ، تدور حول نفسها تعوى فتبعث فى الجو رعشة ، دخلت المعتقل رقم أربعة ، فى واحدة من زنازينه ، عندما استدرت ، كان أمامى محمد الجوهرى ومعه كرباج من أسلاك مجدولة ، بها عقد ملفوفة من قماش ، وحوله كلاب ثلاثة ، كان «لاكى» أكبرها وأضخمها وأقواها لم أر فى حياتى كلبا مثله ، وكانت هناك « توسكا» متوسطة الحجم لكنها شرسة للغاية ، وثالثها «ركس» . كلها كلاب من نوع «الوولف» وهى كلاب كما أدركت فيما بعد مدربة تدريبا جيدا، إنها تعض فقط الشخص الواقع عليه الضرب ، أى أن هنالك ارتباطا شرطيا بين الضرب والعض ، كان العسكرى محمد الجوهرى يصرخ يطلب منى أن أخلع كل ملابسى «اقلع هدومك يا ابن الكلب .. اقلع كل شىء» وقفت فى ركن من الزنزانة «بالفانلة والكلسون » ، والكرباج ينهال على وجهى وجسدى ، والكلاب الثلاثة تنقض على تنهش فى جسدى».

ويقول عبدالقادر ياسين : هذه الكلاب ميراث عن الاستعمار الإنجليزى منذ كان فى مصر، وكان عميدها هو الكلب « ركس» ذو الثمانية عشر ربيعا ، كما كان هنالك «مشمش» أيضا ، وهو دلوعة قائد المعتقل ، وله من ضمن حقوقه حق لهط كل ما يحلو له من حساء ولحم من الغذاء المخصص للمعتقلين من كانتين المطبخ مباشرة ، وما يتبقى يوزع علينا ، كانت هذه الكلاب مرفهة إلى درجة تدعو إلى الحسد ، ولقد حدث أن زميلنا محمود عويضة هجم على واحد منها ليخنقه ، بعد ما لحق به من عض ونهش ، فانهال عليه الشاويش قائلا : «إن ظفر هذا الكلب يا ابن الكلب ... برقبتك» ..

❑

ويقول طاهر عبدالحكيم فى كتابه «الأقدام العارية» : كان تجار المخدرات يلقون من الإدارة كل التسهيلات اللازمة للإشراف على تجارتهم من داخل المعتقل ، فكان القائد والضباط يأتون لهم بمعاونيهم إلى داخل المعسكر ليناقشوا معهم أمور تجارتهم ، كان الواحد من هؤلاء التجار

يخرج مع القائد أو الضابط فى سيارة المعتقل ، بعد تمام المساء ، ويذهب إلى بيته إن كان من سكان المنطقة ، أو إلى أحد بيوت الدعارة فى الفيوم حيث يقضى وقتا طيبا ثم يعودون عند الفجر ، وفى مقابل ذلك كانت هنالك هدايا تقدر بمئات الجنيهات للقائد وضباطه ، وكانت لهم رواتب شهرية من تجار المخدرات ، كما كان هؤلاء يتخلون للقائد وضباطه عن المبلغ الذى رصدته وزارة الداخلية لإطعامهم معتمدين فى غذائهم اليومى على أموالهم الخاصة .

ويقول فخرى لبيب وهو يملأ كتابه بشهادات عن التعذيب : إن صورة المعتقل والإدارة لا تكتمل إلا بعرض أدوات التعذيب والتعرية ، وما يمارس للتنكيل بالمعتقلين ، فهناك الفلكة والعروسة والساقية والتعرية ، ويمارس الضرب بالفلكة بإجلاس المعتقل القرفصاء ثم لف يديه حول ركبتيه وتقييد المعصمين بقيد حديدى أمريكى يضيق بصورة آلية مع أى حركة مهما كانت محدودة فيمزق الجلد واللحم ، ثم توضع عصا عند ثنية الساق مع الفخذ أسفل الركبتين فتشل حركة المعتقل تماما ، ثم يقلب فتصبح قدماه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل ، ثم يبدأ الضرب فوق بطن الأقدام بالكرابيج أو الشوم التى تدق العظام ويدوى صداها فى رأس المضروب ، أما عدد الضربات فبلا حساب ، وعندما تنتهى الطريحة الواجبة ، على المعتقل المعتدى عليه ، وقد أصبحت قدماه فى حجم خف الجمل عليه أن يجرى بالخطوة السريعة حتى لا تتجمد الدماء التى سالت تحت الجلد وصبغت قدميه باللون القرمزى الغامق ، وهو حين يفعل ذلك ، تطارده العصى والشوم بضربات متلاحقة فى أى مكان من جسده ..

والعروسة تكوين خشبى ينتصب قائما له ما يضارع الأذرع والسيقان ، وفى أعلاه فتحة تدخل منها الرأس ، وهى يشد إليها المعتقل كالمصلوب مفتوح الذراعين والساقين وقد تعرى نصفه الأعلى ثم يقيد إليها بالحبال ، ويصبح العريس الذى يحتضن العروس ، ويبدأ الجلد على الظهر العارى بالكرباج ذى العقد ، فيتمزق الجلد ويدمى الجسد ، وعند نزول العريس من فوق عروسه يكون المحتفلون به قد أعدوا جردل ماء مشبعا بالملح ليلقى على ظهره فيكتوى بنار كالجحيم ..

والساقية ، وفيها يقف جنود الدرجة الثانية فى شكل دائرة ، ومع كل منهم ما تيسر قايش ، شومة ، جريدة نخل ، خيرزانة ، سلك مجدول ، أو خرطوم من الكاوتشوك ، كل وشطارته ، وترسم فى داخل هذه الدائرة ، على مسافة خطوة أو خطوة ونصف منها دائرة أخرى مرسومة على الأرض ، وعلى المعتقل أن يلف ويدور جريا فى تلك الحلقة الداخلية ووراءه من يستحثه ويحكم حركته فلا يخرج عن الدائرة أو يبتعد عن مرمى ضربات السادة الجنود الواقفين فى الدائرة الخارجية ، لأنه بذلك يكون قد خرج على «الطريق السوى » وحرم هؤلاء السادة من

أداء واجبهم المقدس ، مما يستوجب مضاعفة جرعة الجرى والضرب تكفيرا عن تلك الخطيئة..

إلا أن الطريقة الأكثر شيوعا واستخداما هى طريقة التعرية ، وفيها يخلع المعتقل ملابسه فيصبح كما ولدته أمه ، ثم يضرب بالكرابيج حتى تتمزق الكرابيج ، وحينئذ يكون جسده كتلة دامية تلاشت معالمها وحلت محلها خطوط طولية وعرضية ومتقاطعة محفورة فى اللحم بعد أن هتكت الجلد ومزقته إربا إربا ..

وهنالك غير تلك الأدوات الخشبية أو الجلدية ، الأدوات البشرية ، إذ من تمزق كرباجه من كثرة ما ضرب ، أو تكسرت عصاه من كثرة ما دقت العظام والجماجم ، يستخدم قدميه وقبضتيه ركلا ولكما ولطما ، ومن تعبت يداه أو كلت قدماه ، فهنالك لسانه الذى يفيض ببذئ السب ومقذع الشتم..

«إن الضرب والسحب إلى الفلكة والتأديب لا يقوم على قواعد حقيقية أو معروفة ، بل إذا كانت هنالك قاعدة فهى قاعدة العشوائية ، إن البصاصين لابد أن يقدموا كل صباح عددا من الأرقام ، فعلت شيئا أو لم تفعل ، خالفت تلك القواعد المزعومة عن الكلام مع الجار ، فهى تجعل من صباح كل يوم موعدا مع العذاب ، إنها تغلف الفرد المنفرد بذاته وتحيط به ليجتر خوفه طوال الليل خشية إشراق الشمس ليسحب إلى حيث الضرب والمهانة ، بل إن شيئا آخر أكثر خطورة وتدميرا ، يسرى فى الإنسان دون أن يدرى وهو أن يسحب جاره فيحس الراحة أن الدور لم يصبه ونجا بجلده على حساب جلد غيره ..

«إن التعذيب البدنى هنا إنما يشكل ركنا أساسيا من أركانه الإرهاق النفسى والتعذيب المعنوى ، إنه يسعى كى يصل بالمعتقلين إلى مجرد كائنات مذعورة ، تحطمت معنوياتها ، وتلاشت قيمها ومكوناتها النضالية ، ولم يعد أمامها إلا أن تبحث عن مخرج فردى ، يصون لها ما بقى من ذاتها المنهارة ، إن كانت ما تزال هناك بقية» .

❑

لن نحاول أن نخفى شيئا ، ولا نصادر وجهة نظر ، وكتب الإخوان ، ووسائل تعذيبهم ، ـ وكانوا السباقين ـ ملأت الأسواق ، وركزت عليها القوى المعادية ، ونشرتها مسلسلة فى الداخل وبعض صحف الخارج .. بينما لم يتصور أحد أن الشيوعيين بالذات ، وهم ضمن القوى المؤيدة للثورة سوف يركزون على مانالهم من تعذيب .. وخاصة أنهم شايعوا وأيدوا ، وقاموا على مبادئ ثورة دموية قتلت الآلاف ، ودفنت الآلاف ، وعذبت الآلاف ، ولم تصدر منهم كلمة إدانة واحدة ، ولن نتعرض إلى فجر الثورة الروسية الدموية، وأيام لينين ولكن من

جاء بعده .. وبعد بعده .. وبعد بعد بعـده وهكذا فمثلاً كان «بوجانين» يقول : «إنك تأتى إلى مائدة ستالين ضيفاً معززاً ، ولكنك لن تستطيع أن تتأكد أنك سوف تعود إلى منزلك أو تؤخذ للسجن» ويقـول «خروشوف» إن الأمر الذى يصـدر من ستالين هو بمثـابة أمر من الله ، وليس لأحد أن يجادل فى ما يأمر به الله ، بل يتوجب على الجـميع أن يرفعوا فروض الشكر ،وعندما أمـر سـتالين بإلقـاء القبض علـى بعض أطباء الكرملين، يقول خـروشـوف أنه لم يعتـرنا إلا استغـراب عندما اعتـرف الأطباء جميعـاً بجرائمهم ولا أسـتطيع أن ألومهم ، فقد قـدم أمامى كثيرون من الناس على اخـتلاف أنواعهم ، صادقون وخونة ، رجال ثورة ومخـربون ، اعترفوا جميعا بما كان ينسب إليهم ، وإنى أضرب مثلا آخر على ذلك «ميرتشكون» الذى يقرب عمره الآن من الثمانين ويمشى عاجزاً مقوس الظهر، واعترف أنه جاسوس للإنجليز ..

إن أطباء الكرملين وضعـوا فى مثل هذه الحالة واعترفوا ، وبعـد ستالين قدموا للمـحاكمة فبرأتهم .. وهذه أخف صور التعذيب التى قام بها سـتالين ، أما وزير داخليته «بريا» فهذا شأن آخر . ربما كـان أمله دفن المعارضـين أو المشتبـه فيـهم بالمئات أو نفـيهم إلى سـيبريا فـى حالة الرأفة»..

وهذا التعـذيب الشيوعى البـربرى ، بدءا من الثورة حتى سـقوط الشيـوعية لا يبرر القـيام بتعذيب فى أية بقـعة من العالم .. ونشير إليـه فقط ، متسائلين لماذا لم يتـعرض أحد منهم إلى نقده أو الحديث عنه ، بل حـاولوا دائما التبرير بأنهـا كانت فترة ثورة، وفتـرة بناء .. يتوارى ما ينسب إلى المعتقلات فى أى عهد وفى أى زمان ومكان أمام وحـشية التعذيب الشيوعى البشع والمشهور ، والذى كنا نتـوقع أن يشار إليه .. مجرد إشـارة بالإدانة .. بينما نحن نعيد ما كـتبوه عن التعذيب فى عهـد عبدالناصر ، الذى وضعهم بعد خروجـهم من السجن فى مواقع هامة ، وأعاد إليهم كل حقوقهم ، هم لا ينسبون التعذيب إلى أفراد .. بل إلى هذا النظام نفسه .

❑

فى الجزء الثانى من كتابه يواصل فخرى لبـيب سرد شهادات المناضلين عن التعذيب الذى وقع عليهم فيقـول أنه جاءت الجولة الثانية من خطة التصـفية ، جولة ثأرية ، جولة تشحـذ فيها الهزيمة فى الجـولة الأولى ، أنياب أحقـاد انطلقت كالوحوش المسـعورة ، كان شعـارها : اقتل اقتل ولتهصـر رحى الطاحونة ، كان النظام بكل جبروته وأدواته قـد قرر أن يحرز على «العدو المتحـصن فى معتقل الأوردى نـصرا حاسمـا» وكان ذلك «العدو الخطيـر» هو تلك المئات من الرفاق النزلاء الحفاة ، العراة ، العزل ، المحصورين فى ذلك المربع المغلق المعزول ..

كانت الخطة فى إيجاز هى كيف يمكن قتل كل هؤلاء المتـمسكين بعقيدتهم « باسم القانون وحماية المثل العليا ، وإنقاذ الوطن من براثن الدمار» ..

وقامت الخطة فى إيجاز ، أيضا ، على شقين : الشق البدنى ، والشق النفسى : خطة سميت بخطة المقص ، نقطة ارتكازه ، أى هدف الخطة واحد ، واليد التى تمسك بحدى المقص واحدة، والضحية ، الساقطة بين الحدين ، عند بدء الحركة ، تغدو أشلاء عند نهايتها ، حيث يكون خط التقاء الحدين ونقطة الارتكاز واليد القابضة خطا مستقيما واحدا، منسجما مع كافة مكوناته محققا الغرض المطلوب : لا شىء سوى بقايا تغطيها الدماء ..

والشق البدنى هو الضرب لزرع الخوف كمقدمة ضرورية ، للإخضاع والترويض ، كغرض مستهدف والمطلوب إلغاء إرادة الفعل عند الإنسان وتحويله إلى مجرد رد فعل ..

والضرب عند ترويض الحيوان ضرب محسوب ، لا يؤذى ولا يقتل ، أما الضرب فى الأوردى فقد تجاوز هذه «الإنسانية » فى معاملة الحيوان ، كان الضرب عشوائيا يصيب المضروب بعاهة أو يفضى إلى الموت ذلك لا يهم فالمضروب مجرد إنسان ..

ثم الإنهاك البدنى وله صور عدة أبرزها الجرى ... الإيراد القادم يجرى حاملا حاجياته ثم يجرى عاريا بعد سلخه حاملا ملابس السجن ونمرته إلى العنبر ، كل خطوة داخل المعتقل ، داخل العنبر ، خارج الأسوار فى موقع العمل وإليه ، كلها بالجرى أو فى الحد الأدنى بالخطوة السريعة .. الصرخة الداوية اجرى ، اجرى ، اجرى ، اجرى ، لا تتوقف واللهاث لا يتوقف ، وكل ذلك مستهدف فهذا النداء الزاعق يزرع فى النفس شعورا متصلا بالمطاردة حتى يتحول المعتقل إلى طريد ..

هذا إلى جانب التجويع فقد كان الإفطار فولا سيئا أو عدسا أسوأ ، ووجبة الغداء من الخضروات شىء ما لا يستطيع أى خبير فى علم النبات أن يتعرف على أصله ، إنه من الخضروات التى تزرعها الليمانات ، أما العشاء فهو من العسل أو الجبن وكلها أنواع رديئة من الطعام ، والعلاج إن حدث فهو واحد من أدوات التعذيب .. أما التعذيب النفسى فهو أقتل فرغم أن فعله بطئ إلا أنه متصل.

ويشرح أنواع التعذيب النفسى كما يسميه بدءاً بالمفاجأة إلى العزلة ثم يتحدث عن مقتل شهدى عطية فى ١٥ يونيو ١٩٦٠.

«وسمعنا صوتا كان صاحب الصوت هو وكيل النيابة المكلف بالتحقيق طبقا لأوامر جمال عبدالناصر - فى مقتل شهدى عطية، تقدم للحديث معه صبحى رياض وهو زميل مستقل وعدد من الرفاق أيضا ، قالوا : إن هنالك معتقلين فى عنبر اثنين هم الذين قتل منهم شهدى عطية ، كذلك هنالك معتقلون فى عنبرى واحد وثلاثة مستعدون للشهادة ، كما أن هنالك شهودا على مقتل فريد حداد ..

القيادة المركزية حددت من يخرج للشهادة كلفت بذلك : عبدالمنعم شتلة ، إسماعيل صبرى ، فؤاد مرسى ، وحسين طلعت كذا خرج زملاء من حدتو للشهادة ، دام التحقيق عدة أيام متتالية كان يونس مرعى أكثر الضباط استفزازا أمام عمليات التمرد والتحقيق ..

فوجئنا فى أحد الأيام بصدور أمر من الإدارة بالخروج من العنابر ، كان هنالك ... مدير الليمان وفى يده خيرزانة وبحركة مسرحية قال : «أنتم رجال لقد أثبتم أنكم شجعان ما فات مات نحن أبناء اليوم ، ومنذ اليوم أمرت بألا يكون هنالك ضرب ، طلباتكم سوف تجاب مطلباً مطلباً » . وبنفس الطريقة المسرحية كسر الخيرزانة على رجله ، وأكمل قائلا : من اليوم لا ضرب ولا شتيمة ؟

❑

هناك وقائع تعذيب أخرى ولكنها لا تختلف من حيث الأسلوب أو الطريقة ، ويقول الشيوعيون أنه سقط منهم فى المعتقلات «شهداء»كثيرون ..

وأعود أكرر أن ما تم ضدهم حتى بدون المبالغات مرفوض ، ونذكر فقط أن ستالين دفن عشرين مليوناً .. عشرين مليونا من المواطنين فى الاتحاد السوفيتى ، لم يتحدث أحد عنهم ، ولم يشر أحد الشيوعيين فى سطر واحد إلى ذلك .. ولم يبد عليهم أى نوع حتى من الضيق لبشاعة ما قام به ستالين ، ولكن خطيئة عبدالناصر ـ وليس للمقارنة فهى مرفوضة ـ أنه عذب فى عهده مائة أو أكثر قليلاً من الشيوعيين .. ولم يضبط أحد من الشيوعيين ، وهم يتحدثون ويدينون تعذيب غيرهم .. فلا هم أدانوا ما حدث فى وطن الشيوعية الأم الذى يدافعون عنه ، وقد انهار بفعل معاداته الصارخة للديمقراطية ، ولا هم استنكروا تعذيب غيرهم !

❑

عندما كان عبدالناصر فى زيارة ليوغوسلافيا ، وصلته رسالة عاجلة بعث بها إليه سامى شرف تحمل معلومة واحدة .. إن شهدى عطية أحد كبار الماركسيين ، والمحكوم عليه بالسجن ، قد توفى فى السجن إثر تعذيب أشرف عليه مدير مصلحة السجون بنفسه ..

وكان مدير مصلحة السجون شركسى الأصل ... قاسيا بلا قلب ... معاديا للمفكرين وللشيوعية بالذات ... كارها للماركسية ، ساديا يتلذذ بالتعذيب .. وكان شهدى عطية المسجون فى إحدى قضايا التنظيمات الشيوعية ، من رجال التعليم، مفكراً ، ووطنياً ، مخلصاً، وله دراسات هامة فى تاريخ مصر وفى تطور الحركة الوطنية المصرية ، مازالت من المراجع المتميزة .. وفور وصول الرسالة إلى عبدالناصر ، أصدر من هناك قراراً بفصل رئيس مصلحة السجون ، وتحويله هو والمسئولين معه إلى النيابة العامة .

وهكذا اتخذ موقفاً حاسماً من الطاغية الذى عذب مواطنا فى السجن .. فلم يكن النظام يسمح بإهدار كرامة المواطنين فضلاً عن تعذيبهم .. ولم أكن أعرف من قبل أنه سقط منهم «شهداء» على حد تعبير فخرى لبيب ، وأن ظاهرة التعذيب استمرت بعد عبدالناصر ، وربما تطورت ... وينبغى مناقشتها بموضوعية ، فالمزايدات تحولها إلى مسألة هزلية عندما تبتعد بها عن الحقيقة إلى الأكاذيب .. فعندما يدعى الإخوان أن صلاح نصر عذبهم فى المخابرات سنة ٥٤ ، يكونون - رغم اللحية والسروال الطويل - كذابين .. لأن المخابرات العامة لم تكن أنشئت سنة ٥٤ ، ولأن صلاح نصر تولى المخابرات ابتداء من سنة ٥٧ .. أى بعد ذلك بسنوات .

ولقد وضع الرئيس السادات فى الدستور نص بألا تسقط جرائم التعذيب بالتقادم ، وكان وجود هذا النص وسيلة لفتح نافذة لتشويه صورة عهد عبدالناصر.

وسارع الذين عذبوا وربما الذين لم يعذبوا إلى تقديم بلاغات للنائب العام ، ليحقق فى وقائع تعذيبهم فى سجون عبدالناصر كما قالوا تمهيدا للحصول على حكم بالتعويض ..

وكانت المفاجأة أن عدد البلاغات التى قدمت إلى النائب العام أقل من ثلاثمائة بلاغ .. حققتها النيابة وحولتها إلى المحكمة التى حكمت فى بعضها بالإدانة أو بالتعويض المادى ، وكان من نصيب المخابرات العامة أربعة بلاغات فقط لا غير .

هذا العدد المحدود من البلاغات لا يعكس بصدق عدد الذين عذبوا .. فربما فاق العدد ذلك بكثير فقد رأى الكثيرون ألا يتقدموا ببلاغات ، وربما كان بعضهم قد فارق الحياة ، كما أن الشيوعيين مثلاً لم يتقدموا ببلاغات أو افتقدوا الإثبات ، واكتفوا بإصدار كتب تحمل تجاربهم فى السجون والمعتقلات وتحوى وقائع ما أصابهم من تعذيب .

ولا شك أن عدد الإخوان الذين عذبوا أكثر من هذا الرقم ، ولم يدخل ضمن هؤلاء المعذبين الجواسيس .. فالجواسيس عادة لا يعذبون ، لأن قضايا الجاسوسية بالذات لها أركان ، ولا يلقى القبض على الجاسوس إلا بعد توافرها ، وعندما يواجه بالحقائق وبالوثائق ، فإنه عادة ينهار ويعترف ، ولا يكون أمامه مجال للإنكار ، وإنما يكون المجال متسعاً أمامه للتبرير ، ومع الاعتراف بكل التفاصيل لا تكون هناك حاجة للتعذيب ، لأن هدف الحصول على الاعتراف تحقق بسهولة .. ولا تكتشف قضية تجسس دون وثائق ، لذلك فإن متابعة الجواسيس وضبطهم تستغرق وقتاً طويلاً ..

كان من بين البلاغات التى تقترب من الثلاثمائة ، بلاغان فقط ضد صلاح نصر رئيس المخابرات حفظ أحدهما وقدم الآخر للمحكمة .. أى أنه لم يثبت للجهات القضائية ، أن

المخابرات العامة قامت بعمليات تعذيب سوى على شخص واحد .. كما أن الذين عذبوا أنفسهم ، لم يتهموا أساسا المخابرات بتعذيبهم.

ولقد تبارى الإخوان فى حملة ضمت من الأكاذيب والمبالغات الشىء الكثير وهم يصفون وقائع للتعذيب ، يصعب تخيلها ، بل إن بعضهم كتب أنه أثناء إتمام بعض المبانى فى عدد من المناطق ـ لم يحددها ـ وجدت جثث وعظام لضحايا التعذيب الذين كانوا يدفنون أحياء .. ولم تبلغ حتى الآن أية أسرة عن فقد أحد أفرادها بدفنه حيا ، رغم أن الجماجم كانت على حد قولهم بالمئات .. ومع ذلك فهم لم يذكروا اسما واحدا من هؤلاء المئات الذين دفنوا أحياء ..

ولا نريد أن نبرر أى تعذيب بمنطق الثورة ، وأن كل ثورة لها ضحايا ، وكل ثورات العالم خلفت قتلى وجرحى ، ومنها ما قام بمجازر دموية بشعة حتى الثورة الإسلامية الإيرانية ، لا نريد ذلك لأن الثورة المصرية اختلفت عن ذلك وكانت بيضاء .. ولأن من تآمروا قدموا للمحاكمة ولم تنصب لهم المقاصل دون محاكمة .. أيا كان شكل المحاكمة.

وبعيدا عن أية مبالغة .. فلا يهم حجم التعذيب لإدانته ، ما يهم هو أن يكون الإخوان المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ، من الصادقين ، الذين لا يحيدون عن شهادة الحق ، فذلك ما كنا نتصوره ونأمله منهم ، ولذلك فإن علينا أن نصدق حجم التعذيب ونوعيته وأن نرصده .. اعترف شمس بدران بأنه هو نفسه المسئول عن التعذيب ، وأنه قام به من تلقاء نفسه ، ولم يكلفه به أحد .. وشمس بدران يقيم فى لندن ، بعد أن أدين فى قضايا التعذيب بالسجن لثبوت الاتهام عليه فى أكثر من قضية .

وكان شمس بدران فى السجن فى عهد عبدالناصر ، بعد أن حكم عليه فى قضية مؤامرة رجال المشير وعندما جاء الرئيس السادات أفرج عنه ، ومنحه جواز سفر ديبلوماسيا، وطلب إليه أن يسافر إلى الخارج ، واتجه إلى انجلترا حيث مازال يعيش فيها ، وقد صدر ضده أكثر من حكم فى قضايا تعذيب الإخوان التى قدمت للمحاكم .

وقد علق شمس بدران على هذه الأحكام قائلا : «إنه يتحمل المسئولية الكاملة ، وبرر التعذيب بأنه يستهدف مصلحة عليا وهى أمن البلاد وإنقاذها من الدمار والنسف ، لذلك كانت هذه الوسيلة للحصول من المتهمين على المعلومات وكان بوسعى أن أبرئ نفسى ، فأقول أننى كنت أنفذ أوامر الكبار ، ولكنى فعلت ما فعلت عن قناعة» ويقول شمس بدران: «لقد كنا فى سباق مع الزمن ، إما أن نسبقهم ونعتقلهم أو يسبقوننا وينسفون القاهرة» ، ويقول شمس بدران : «إنه لم يتلق تعليمات من أحد بالتعذيب وأنه لا يمكن أن تكون مفبركة

الأسلحة التى ضبطناها والرسوم الكروكية التى رسمها مهندسوهم موضحين فيها أماكن النسف ، هل كان المطلوب السكوت لتقع الكارثة لإثباتها» .

الشيوعية اللقيطة

قبل الثورة لم يكن للشيوعيين حزب سياسى .. وقد اعتقلهم سعد زغلول باشا وقدم بعضهم للمحاكمة ، فحكمت عليهم بالسجن ، وظلت الشيوعية فى الغالب محصورة بين عدد من المثقفين ، وأغلبهم من اليهود ومن الأجانب ، ثم استطاعوا فيما بعد أن ينشطوا فى بعض الأوساط العمالية ، ولكن حركتهم ظلت محدودة ، مع معاناة الجماهير وللظلم الاجتماعى ، والفوارق الرهيبة بين الطبقات ، وشعارات العدالة التى لا تطبق .. ولم يكن الشيوعيون وحدهم هم الذين يتحدثون عن المطالب الاجتماعية ، فقد كان عدد من المفكرين الإسلاميين والإصلاحيين مع هذه المطالب ، وبقى حاجز بين الجماهير الشعبية وبين الشيوعية فقد استمرت تنظيماتهم نخبوية بعيدة عن الناس ، وخاصة أن الدعاية ، استخدمت سلاحاً قاطعاً بتاراً ضدهم ، وهو أنهم ملحدون ، وأنهم ضد الدين .. والشعب المصرى شديد التدين، حتى الذين لا يؤدون الفروض ، فإنهم حساسون جداً ضد كل من يقترب من الدين ، أو يمسه ولو من بعيد ..

ولم أستطع أن أجد تفسيراً لأن تكون القيادات التى قامت على أكتافها الحركة الشيوعية فى مصر من الأجانب والمتمصرين ، ومن اليهود بالذات ، فى وقت كان الاتحاد السوفيتى فيه من الدول التى وقفت إلى جانب إسرائيل ، وأيد قرارات تقسيم فلسطين التى رفضتها الأمة العربية فى ذلك الوقت.

كانت هذه التنظيمات الشيوعية السرية ـ رغم انعزالها ـ تتبادل الاتهامات فيما بينها بتبعيتها للاستعمار ، وكان أشهرها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « حدتو » التى رأسها اليهودى «هنرى كورييل » وقد أبعد عن مصر عام ١٩٥٠ ، كما أبعد الكثيرون من قادة الشيوعيين من اليهود الأجانب ، وكان عدد أعضاء التنظيمات الشيوعية حتى نهاية ٥٢ ما بين ألفين وثلاثة آلاف وصلت بنشاطها إلى العمال وإلى الجيش ، ووضعت فى أهدافها الكفاح ضد الاستعمار والأحلاف ، وتأميم قناة السويس ، وتوسيع الحريات ، ووضع حد أقصى للملكية الزراعية ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .. وكان من بين أهداف الحزب الشيوعى المصرى الذى أنشئ بعد ذلك عدا تحقيق الاستقلال ، إطلاق الحريات ومصادرة الملكيات الكبيرة وتأميم

الاحتكارات والبنوك والقضاء على الإقطاع ، والوقوف فى معسكر الشعوب الراغبة فى السلام تحت زعامة الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية وحصن السلام ، وتحسين مستوى معيشة العمال ، وجعل التعليم حقا وتحرير المرأة وفرض الضرائب التصاعدية وإعطاء السودان حق تقرير مصيره ..

وقد عارض الحزب الشيوعى المصرى حركة الجيش باعتبارها فاشية عسكرية بينما أيدها فى البداية تنظيم حدتو الذى فوجئ بالحركة ، رغم أن بعض الضباط كانوا أعضاء فيه.. وكان للشيوعيين قبل الثورة عدد آخر من التنظيمات الصغيرة ، تعمل على أن تصل إلى التنظيمات النقابية ، وأصدر الشيوعيون صحفاً ولكنها لم تستمر بسبب ضعف الإمكانيات ، وملاحقة البوليس السياسى .. وكان به متخصصون ، فى مكافحة الشيوعية ، وبعضهم استمر فى مواقعه لفترات طويلة فى سنوات الخمسينيات .

ولابد أن نأخذ معلومات الأمن بحذر شديد ، فاللواء حسن مصيلحى رئيس قسم مكافحة الشيوعية يقول: إن أول من غرس بذور الشيوعية فى مصر يهودى متمصر عاش فى الإسكندرية هو «جوزيف روز نتال» وأنشأ بها نقابة عمال السجائر عام ١٩٠٨ ، واستمر فى نشاطه إلى أن ضبطت أول قضية شيوعية ، وكانت تضم ١٩ شخصاً من الأجانب، وقد أبعدوا عن مصر ، وأضرب اتحاد العمال الذى ضم عمالاً من اليهود والروس والأجانب بالإسكندرية عام ٢٣ ، وقبض على قادة الإضراب ومنهم محمود حسنى العرابى وأنطون مارون وأغلق ناديهم ، وألقى القبض عام ١٩٢٤ على الأعضاء ومنهم سكرتير الحزب بالقاهرة «جولدنبرج» وصدر قرار بنفى « جوزيف روز نتال » ولم ينفذ لأنه كان يحمل الجنسية المصرية ، وحكم بالسجن على المقبوض عليهم ، وتكونت عام ٢٥ لجنة مركزية من اليهود واليونانيين وعدد قليل من المصريين قبض عليهم جميعا ، وجاءت من موسكو «شارلوت روز نتال » ابنة جوزيف واشتركت فى تكوين لجنة الحزب الجديد ، وكانت تنفق على المتهمين وعائلاتهم ..

ويقول حسن مصيلحى أنه ثبت من التحقيقات أن أموالاً أجنبية تنفق على الحركة الشيوعية فى مصر ، وأن أهم تنظيمين فى الأربعينيات كانا «حدتو» و« اسكرا » وهو لفظ روسى يعنى الشرارة وكانت أغلبية الأعضاء من اليهود وقلة من المصريين ، وظهرت عام ١٩٤٧ فكرة الوحدة بين التنظيمات المختلفة فى تنظيم واحد ..

وكان عدد الشيوعيين الذين صدرت ضدهم أحكام جنائية خلال السنتين السابقتين على الثورة ، ١٠٥ أفراد ، صدرت ضدهم أحكام بالسجن مجموعها ٤٣٠ سنة ، وفى أثناء حرب فلسطين اعتقل ابراهيم عبدالهادى ثلاثة آلاف شيوعى ..

بعد قيام الثورة انقسم الشيوعيون ، بعضهم اتخذ موقف العداء لها على أساس أنها انقلاب عسكرى رجعى .. ووفقاً لحسن مصيلحى فقد استدعى جمال عبدالناصر أحد الأشخاص المقربين وكان عضواً قيادياً اسمه الحركى « عبدالفتاح » مسئول الأحذية أى مسئول عن الاتصال برجال الجيش الذين يلبسون أحذية ضخمة مميزة ، وطالبه بإيقاف هذه النشرات وحمله مسئوليتها ، وضبطت قضية شيوعية عام ٥٤ قدم فيها للمحاكمة ٧٢ متهماً ، من بينهم يهودى كان عضواً باللجنة المركزية ، ومن بين النشرات التى ضبطت معهم تقرير تحليلى لحركة الضباط جاء فيه أن أكبر المهام التى تواجه الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى هو الكفاح للقضاء على الديكتاتورية العسكرية ، وإعادة الحياة الدستورية، وأن تضع الحركة لحزبها تقاليد الماركسية الليـنينية ومنها الاعتراف بالخطأ وإصلاحه ، وأن الأيام أثبتت خطأ المنظمة فى تحليل حركة الضباط ، بوصفها حركة تمثل البورجوازية ، الصغيرة ، إلا أن حركة الجيش تقف مع البورجوازية الكبيرة ، وتتخذ موقف الخيانة الصريحة بانضمامها إلى جبهة الاستعمار ، وأصبحت فى خدمة أعوانه ويجب العمل على إبعادهم عن الحكم ، كما ضبط منشور بعنوان «عام أسود فى ظل الديكتاتورية العسكرية» ومنشور آخر جاء فيه «كفوا عن المعارضة ـ يسقط الاستعمار الغربى ـ طريق المعارضة طريق الخيانة ، العصابة العسكرية تجرى فى أذيال الاستعمار» ..

.. وكانت الثورة فى بدايتها قد أفرجت عن جميع المعتقلين السياسيين ما عدا الشيوعيين الذين أفتى سليمان حافظ بأن الشيوعية ليست جريمة سياسية وإنما هى جريمة اقتصادية ، والذين اختلفوا فى البداية حول الموقف من الثورة سرعان ما توحدوا حول الرفض .. وبدأوا يصدرون المنشورات ، ويؤلبون العمال ضد الانقلاب العسكرى الرجعى خاصة بعد إعدام العامل خميس الذى اتهم فى قضية كفر الدوار ، وأصدرت «حدتو» نشرة بعنوان «خميس لم يمت ، ووقف الأعضاء ثلاث دقائق حداداً على روحه »، وأهدته «إلى أمنا الكبرى التى أنجبت وتنجب كل يوم أبطالاً» ووصفت رئيس المحكمة وعضو مجلس الثورة عبدالمنعم أمين بأنه الجاسوس الخائن ، وعندما ذهب عبدالناصر إلى باندونج فى أبريل ١٩٥٥ لحضور مؤتمر اشتركت فيه ٢٩دولة تمثل أكثر من نصف سكان العالم وهى شعوب آسيا وأفريقيا ، ليعلنوا رفضهم ، ووقوفهم ضد الاستعمار السياسى والاقتصادى شرقيا كان أم غربيا، وإنشاء كتلة الحياد تقاوم الارتباط بالأحلاف ، ولا تربط مصيرها بالكتلتين المتنازعتين ، وكان عبدالناصر ـ رئيس الوزراء المصرى قد ذهب على رأس وفد مكون من: صلاح سالم ومحمود فوزى وأحمد حسن الباقورى، ورأس الوفد الهندى نهرو كما رأس وفد الصين شواين لاين رئيس

وزرائها ، وقد افتتح المؤتمر سوكارنو رئيس جمهورية أندونيسيا ، وكان ناصر ـ ونهرو ـ وسوكارنو هم نجوم المؤتمر، أصدر الشيوعيون منشوراً وزع على وفود المؤتمر عن الأوضاع فى مصر دفاعاً عن السجناء ، وكانت العناوين الرئيسية فى «راية الشعب » تقول : فاشى مصر المفلس يبحث عن المجد فى باندونج ، فظائع السفاح عبدالناصر ـ عبدالناصر عدو الشعب ..

ومع ذلك فقد قطعت الثورة خلال مسيرتها مسافة طويلة من العلاقات مع الشيوعيين بين الشد والجذب .. ولكن الموقف تغير بعد إعلان القرارات الاشتراكية ..

وكان عبدالناصر قد سئل عما إذا كانت أعداد الشيوعيين فى أسوان قد زادت بعد وجود عدد كبير من السوفييت أثناء بناء السد العالى ، فقال: «إن عدد الشيوعيين لم يزد ، وعندما جاء السوفييت إلى أسوان لم يعلمونا الشيوعية وإنما علمناهم « مص القصب » ... وأن الشيوعيين فى مصر قلة لا تذكر ، وأننا لسنا ضد أن يعتنق أى فرد أى مذهب سياسى ، بشرط ألا يتلقى تعليمات من الخارج .. ومع ذلك فإنه كان وما زال أحد الاتهامات التى توجه إلى جمال عبدالناصر أنه سمح للشيوعيين بالعمل ، وأنهم فى عهده سيطروا على أجهزة الإعلام .

❑

« هنرى كورييل » هو رائد الشيوعية فى مصر ، التى بدأت فى أحضان الأجانب وخاصة اليهود ويرجع الفضل إليه فى تنظيم وتجنيد أكبر عدد منهم ، كان أبوه « دانيل نسيم كورييل » مليونيراً إيطالياً يملك مصرفاً فى شارع شواربى ومائتى فدان فى منطقة المنصورية ، وتخرج من مدرسة الحقوق الفرنسية ، وعمل موظفا بالبنك الذى يملكه والده ، وعندما سافر إلى باريس التصق بالشيوعيين الفرنسيين ، وبعد أن عاد عمل مع مجموعة من أثرياء الشباب اليهودى على نشر الشيوعية ، ورغم تنازله عن الجنسية الإيطالية التى كان يحملها والده ، ليكون مصريا بحكم المولد ، ويقول الدكتور رءوف عباس أنه من وجهة نظر الحركة الشيوعية الدولية ، فقد كان الشيوعيون المصريون يوصفون بأنهم «شيوعيون لقطاء» لا تقبل الحركة الشيوعية الدولية تبنيهم ، وتصفهم بالانتهازية ، وتشم رائحة الشبهات فى نشاطهم ، وترى أنهم ليسوا أكثر من حفنة من البورجوازيين الكبار والصغار المنخرطين فى معارك مثل معارك «الديوك» لا تغتفر ، تنتمى إلى العمل السياسى المبتذل أكثر من انتمائها إلى النضال الثورى .. ولقد قامت بين التجمعات الشيوعية حركات « لتمصير » القيادات بمعنى أن يكون القائمون على الحركة الشيوعية مصريين ... ليسوا أجانب .. وليسوا يهوداً .. وتسببت هذه الدعوة فى انقسامات عديدة بينهم .

وأنشأ «هنرى كورييل » مكتبة « الميدان » بميدان مصطفى كامل ، تبيع الكتب والأدوات

المكتبية ، وقدمت سلسلة من الكتب للتعريف بالماركسية « وقد لعبت دوراً في الاتصال بين الحلفاء الماركسيين ، وجنود الفرقة اليهودية التي كونها الصهاينة في فلسطين للخدمة في صفوف الحلفاء ، وقد خص كوربيل الجنود الصهاينة بالتقدير لما بذلوه من جهود للتعاون مع المكتبة » واعتمد على « المناضلين المحترفين » من الطلاب والعمال الفقراء نظير أجر شهرى ... وهم الذين وصفوا بالمرتزقة ..

ويطرح الدكتور رءوف عباس تساؤلاً عن مصدر الأموال التي أنفقت على النشر وعلى المرتزقة وخاصة أن الحركة الشيوعية كانت تتهم بالتمويل من الخارج ، وكانت نسبة كبيرة من الأعضاء من العمال والطلاب الذين لا يسددون اشتراكاً ، كما كان مرتب « هنرى كوربيل » من مصرف والده أربعين جنيها شهريا ومرتب زوجته « روزيت » اثنى عشر جنيها ..

وألقى صدقى باشا فى يوليو ١٩٤٦ القبض على مائتى شخص بتهمة تدبير مؤامرات تخريبية ، وقدمهم للمحاكمة ، فيما عرف « بقضية المؤامرة الشيوعية الكبرى » وكان هنرى كوربيل هو المتهم الأول ، وأفرجت عنهم النيابة بكفالة مالية ، حتى برأته محكمة الجنايات.

ووفقاً للدكتور رءوف عباس وهو مصدرنا الأساسى فيما يتعلق « بهنرى كوربيل» فإنه كان يجمع كل شيء فى يده ، وكان الوحيد الذى يملك كل المعطيات مهيمنا على قيادة الحركة ، متشبثا بموقعه ، رافضا ضرب المثل لمبدأ « التمصير » بترك موقعه لقيادة مصرية .. كما كان موقف « حدتو » من القضية الفلسطينية تعبيرا عن قناعات هنرى كوربيل نفسه الذى وقف ـ فى بداية الأمر ـ إلى جانب إقامة دولة عربية ـ يهودية ؛ واحدة فى فلسطين ، وكان يحتفظ بصلات وثيقة مع رجال الفيلق اليهودى الصهاينة خلال الحرب العالمية الثانية، وتعاون معهم فى توزيع المطبوعات على الأسرى الألمان والإيطاليين، وأشاد فى مذكراته «بشجاعتهم»، واستاء لعدم إسناد الإنجليز مهام قتالية إليهم خشية تحسين قدراتهم العسكرية ـ التى كانت تستخدم ضد العرب ـ طبعا ـ وكذلك رأيناه يعمل على إحباط النشاط اليهودى المعادى للصهيونية فى مصر ، ويتهم ذلك النشاط بالمعادى للسامية ووصف حرب فلسطين عام ١٩٤٨ « بالحرب الامبريالية الظالمة ضد دولة إسرائيل » ..

وعندما صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ، أيدت « حدتو » قرار التقسيم ، لأنه يتمشى مع الموقف السوفيتى ، وقبلت بقيام دولة إسرائيل ، ولم تشاركها فى ذلك منظمات شيوعية مصرية ولا عربية أخرى ـ فيما عدا الحزب الشيوعى العراقى ـ ولعل ذلك يفسر اتهام أعداء «حدتو» لها ـ فى غضون تلك الأيام ـ بالفاشية والصهيونية ، فقد كان موقفها من القضية الفلسطينية يتناقض تماما مع مفهوم « التحرر الوطنى» الذى ظلت تتبناه .

وفى المعتقل عام ١٩٤٨ كان هنرى كورييل وثيق الصلة بالمعتقلين الصهاينة من اليهود المصريين ، يتعاون معهم تعاونا تاما ، رغم أنه رفض أن يفرج عنه ضمنهم تطبيقا لأحد بنود اتفاقية رودس الخاصة بالهدنة ، بإخلاء سبيل المعتقلين اليهود وترحيلهم إلى إسرائيل، كان «كورييل » يعتقد أن له دورا لابد أن يلعبه على مسرح السياسة المصرية ، وخروجه إلى إسرائيل يفقده مصداقيته ، ويدينه ، ويحرمه من صلاته بمصر ومن هذا الدور، لذلك رفض الإفراج والرحيل إلى إسرائيل ، حتى لا يكون مدينا بحريته الشخصية لهزيمة الجيش المصرى ، على حد تعبيره .

واعترف هنرى كورييل نفسه بأن الشيوعيين اليهود المصريين أدوا « دورهم التاريخى » وهكذا خرجوا من المعتقل إلى إسرائيل ، وكانوا قد قرروا الذهاب إلى أحد الكيبوتزات ، والنضال داخل الحزب الشيوعى الإسرائيلى غير أنهم مالبثوا أن غادروا إسرائيل إلى فرنسا حيث التقوا مجددا مع هنرى كورييل ليكونوا معا مجموعة روما .

كان ثلاثة من الشيوعيين قد رفضوا الخروج هم : هنرى كورييل ، وجو ماتالون ، وشحاتة هارون ، وظلوا فى المعتقل حتى أفرجت حكومة الوفد عن جميع المعتقلين فى مايو ١٩٥٠ .

كان قد سحب جواز السفر المصرى من « كورييل » عند اعتقاله عام ١٩٤٢ ، ولجأ إلى القضاء لاستعادته ، والاعتراف بجنسيته المصرية ، فقضت محكمة الاستئناف بأحقيته للجنسية المصرية ، غير أن وزارة الداخلية المصرية طعنت فى الحكم أمام محكمة النقض ، فقضت المحكمة ببطلان اكتسابه الجنسية المصرية ، وفور صدور الحكم فى ٢٥يوليو ١٩٥٠ ألقى القبض عليه لطرده من مصر باعتباره أجنبيا خطراً على الأمن العام ، وغادر البلاد على سفينة من بورسعيد بعد أن زوده قنصل إيطاليا (بتدخل من السلطات المصرية) بوثيقة سفر إلى إسرائيل ، ولكنه رفض السفر إلى إسرائيل ، وسافر إلى إيطاليا وتسلل منها إلى فرنسا .

وقد ظل موقف « كورييل » من إسرائيل ثابتا ، فرغم « تعاطفه » مع موقف مصر خلال العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، فقد لعب همزة الوصل بين العناصر الصهيونية التى اعتقلت ودخلت السجون المصرية ، وأسرهم فى إسرائيل بواسطة أحد كوادر حدتو الموجودة بالسجن وعندما أصدر مذكراته ملأها بالدفاع الحار عن دور اليهود فى الحركة الشيوعية المصرية ، واتهم من يثيرون الشكوك حول هذا الدور بمعاداة السامية ـ وهى نفس المقولات التى اعتاد الصهاينة على ترديدها ـ وظل حتى وفاته عام ١٩٧٨ يعمل من أجل سلام عربى ـ إسرائيلى يحقق التعايش بين العرب والدولة العبرية دون أن يوجه انتقادا للسياسات العدوانية التوسعية لإسرائيل ، كما لعب دوراً هاماً فى الحوار بين الفلسطينيين والحزب الشيوعى الإسرائيلى.

وكانت الأحزاب الشيوعية الكبرى فى فرنسا وإيطاليا تحتقر هنرى كورييل وزملاءه وترتاب فيهم دائما ، وكان الحزب الشيوعى الفرنسى ينظر إليهم باعتبارهم « مثقفين بورجوازيين ، يزعمون أنهم شيوعيون ، ويقضون وقتهم فى تبادل الشتائم » .

وقد أخذت الحركة الشيوعية الدولية على « كورييل » ، صداقته لضابط إنجليزى بالمخابرات البريطانية هو « روبرت براوننج » كان يعمل بمصر خلال الحرب ، وقال كورييل إن براوننج كان ماركسيا وأصبح بعد الحرب عضوا بالحزب الشيوعى البريطانى ، ولكنه عندما صادقه هنرى كورييل كان الرجل ضابطا بالمخابرات البريطانية ، وتبقى علامات الاستفهام حول هذه العلاقة تطارد هنرى ، وظل جميع الأعضاء بالأحزاب الشيوعية الأوروبية يتحاشون كورييل خشية أن تحل عليهم لعنة الاتصال بهذا الشيوعى «اللقيط» «المشبوه» فقد كانوا يطلقون على الشيوعية فى مصر اسم الشيوعية اللقيطة .

استمر « هنرى كورييل» على صلة وثيقة بكوادر « حدتو » أثناء وجوده بباريس ، فكان يتراسل معهم ، وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو طالب هنرى بالنزول إلى الشارع لتأييد الجيش ، على حين ناصبت المنظمات الشيوعية المصرية الثورة العداء.. انسجاما مع موقف الحركة الشيوعية الدولية التى كانت تنظر بارتياب إلى حركة الجيش المصرى وتعتقد أن وراءها أصابع المخابرات الأمريكية .

وقد جعل كورييل من قضية إقامة سلام بين العرب وإسرائيل هدفاً استراتيجيا سعى فى سبيل تحقيقه إلى استخدام علاقاته مع الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، وتقاطع طريقه مع طرق العديد من أجهزة المخابرات الدولية ، ربما كان ذلك وراء اغتياله يوم ٤ مايو ١٩٧٨ ، وهو يهم بمغادرة مصعد بيته فى باريس فى طريقه إلى لقاء شخصية أعطاها اسماً كودياً «الدكتور» .. وهو عصام سرطاوى .

وقد ظل مدافعاً عن إسرائيل ، وفى رسائله عام ١٩٥٧ إلى صديقته « نعومى كانل » فى السجن يشيد بمعاونتها للجواسيس الإسرائيليين المعتقلين فى القلعة ، ويشير إلى إسرائيل باسم كودى ويقول إن الموقف المبدئى منها لم يتغير .

❑

وقعت أكبر أزمة بين الثورة ، وبين الشيوعيين ، عقب الوحدة بين مصر وسوريا ، كان الحزب الشيوعى السورى قد رفض الوحدة .. ويوم الاستفتاء عليها ترك خالد بكداش رئيس الحزب دمشق ، وسافر إلى بلغاريا .. ووقف الشيوعيون المصريون مع الحزب السورى ضد الوحدة أيضا .. ووفقا لشهادة اللواءحسن مصيلحى ، فإن الحركة الشيوعية فى الشام ـ سوريا

ولبنان ـ بدأها بعض الأجانب والأرمن فى أول العشرينيات ، وكان الحزب الشيوعى الفلسطينى هو مركز الحركة الدولية فى منطقة الشرق الأوسط ويرأسها يهودى أيضا .. وفى عام ١٩٣٣ بدأت مرحلة تعريب الحزب السورى اللبنانى ، وكان على رأسه «أرتين مادويان» «وبوبودجيان» «وزاديك دادوريان» وفؤاد الشمالى وهو من عملاء الشيوعية الدولية وبدأ دوره فيها منذ أول العشرينيات بالإسكندرية عضواً مؤسساً فى الحزب الشيوعى المصرى ومختصا بنقابات العمال ، ثم انفصل عنه فى ٢٥ مايو عام ١٩٢٣ وانتقل إلى الشام وأسس مع بعض السوريين واللبنانيين حزبا أطلق عليه اسم «الحزب الاشتراكى السورى اللبنانى » ..

وبعد اجتماعات ومؤتمرات فى بيروت ، تدخل فيها الحزب الفلسطينى تمكن خالد بكداش قطوش الكردى من اتخاذ قرار بطرد العناصر الأجنبية وتكوين قيادة عربية للحزب .. وقد هاجم الحزب الشيوعى السورى « الكتلة الوطنية » الشامية التى كانت تكافح ضد الاستعمار الفرنسى وسماها .. الحزب الانتهازى الإصلاحى ، واعترف فيما بعد بخطئه فى هذا الاتجاه ، وعندما انقلب الوضع فى فرنسا عام ١٩٣٦ ، وتولت الأحزاب اليسارية الحكم ، كانت بلاد الشام تطالب بالاستقلال ، وتقاوم قانون المحافظات الذى أراد المندوب السامى الفرنسى أن يفرضه ، وقامت المظاهرات الكبرى والإضرابات الشعبية فى المدن الكبرى تندد بهذا القانون ، وتألف وفد المفاوضات من الكتلة الوطنية ، وقصد باريس لمفاوضة الحكومة التى أقرت الخطوط الأولى لمعاهدة فرنسية ـ سورية كخطوة فى طريق الاستقلال ، هرع خالد بكداش قطوش ـ الذى كان فى موسكو ـ إلى باريس وبدأ مع زعماء الحزب الشيوعى الفرنسى والشيوعيين السوريين التدخل فى المفاوضات ، وكان هدفهم تدعيم نفوذهم فى الحركة الوطنية ، ودعوا الشعب إلى قبول المعاهدة كما تفرضها فرنسا ، وذلك منعا من إحراج الجبهة الشعبية الفرنسية ، وخدمة للنضال ضد الفاشية ، وقد قامت الحرب العالمية الثانية ولم يقدر للمعاهدة أى نجاح ، وبالنسبة لقضية « لواء الإسكندرونة » الذى كانت تطالب به تركيا ، وقف الشيوعيون موقفا مضادا لإرادة الجماهير ، فدعوا إلى تسليم هذه المنطقة لتركيا طبقا لأوامر الحزب الشيوعى الفرنسى ، والذى تلقاها من الاتحاد السوفيتى ..

وقد وافق الحزب الشيوعى فى سوريا ولبنان ، على قرار تقسيم فلسطين وإقامة دولة إسرائيل ، متعارضا مع مصلحة البلاد القومية ضد إرادة الشعب العربى ، وقد أصيب الحزب من جراء هذا الموقف بنكسة كبيرة وانعزل عن الجماهير والأوساط الوطنية ، وقد بلغت الجرأة بزعماء الحزب أن فصلوا منه المعارضين وطردوهم ، وقد انقسم الحزب فى كل من سوريا ولبنان إلى حزبين مستقلين .

لم يختلف موقف الحزبين السورى واللبنانى عن مواقف الأحزاب الشيوعية فى مصر ، والعراق والأردن منذ التفكير فى قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وقد عارضها خالد بكداش معارضة شديدة ظهرت فى الخطاب الذى ألقاه فى صوفيا ، وعاد إلى سوريا حيث اجتمع بزعماء الأحزاب الشيوعية فى البلاد العربية الأخرى ، ومنهم فؤاد نصار ، وعبد القادر إسماعيل ، وعزيز شريف عن قادة حزب العراق والأردن ، وكانوا يترددون على منزله بحى الأكراد بدمشق لتلقى تعليمات الشيوعية الدولية ، وقد هاجم الشيوعيون الوحدة بين مصر وسوريا ومن يقرأ النشرات الشيوعية التى صدرت فى هذه الفترة بمعرفة الأحزاب الشيوعية ، يجد أنها متفقة على الخط السياسى ، ونقاط الهجوم ، اتفاقا تاما ، وكانت كلها متفقة على تسمية الوحدة بالاستعمار المصرى لسوريا.

وكان هناك ترابط بين سياسة الحزب الشيوعى المصرى بالنسبة للوحدة بين مصر وسوريا يتلقى الرأى من أحزاب شيوعية أخرى فقد نشرت جريدة الحزب السرية المسماة «اتحاد الشعب» بتاريخ ١٩ أغسطس عام ١٩٥٨ ما كان ينادى به الحزب الشيوعى العراقى ، بالدعوة إلى الاتحاد الفيدرالى وليس للوحدة الكاملة ، كما أصدر الحزب الشيوعى المصرى نشرة أخرى بعنوان « مفهوم القومية والوحدة السورية » فى فبراير عام ١٩٥٨ ، جاء بها اعتراض الحزب على الوحدة وعلى حل الأحزاب فى سوريا وتكوين الاتحاد القومى ، وقالت : إننا نرى أن الوحدة لم تتوفر لها الأسس الديمقراطية الواجبة لتدعيمها وتقويتها ، فحل الأحزاب فى سوريا خطوة متخلفة ، لا تدعم الدولة الجديدة ، بل تضعفها ، فالأحزاب فى سوريا وعلى رأسها الحزب الشيوعى وحزب البعث ، أحزاب وطنية تقدمية وأن المنهج الذى تحققت به الوحدة ، منهج مناف للديمقراطية ، ولعل أسوأ الإجراءات جميعا ، إعلان تكوين الاتحاد القومى لمواطنى الدولة الجديدة وهو فى الحقيقة حزب البرجوازية الوطنية وليس جبهة وطنية ، كما أعلنها الرئيس جمال عبدالناصر أكثر من مرة ، سيناضل حزبنا من أجل قيام أسس ديمقراطية للحكم فى مصر لتكوين جبهة وطنية متحدة .

وهاجمت نشرات أخرى للحزب قرار إخضاع النقابات للاتحاد القومى ، وتناولت مواقف الأحزاب الشيوعية فى الدول العربية من الوحدة ومهاجمتها لنظام الحكم القائم فى مصر ودعت إلى الانفصال بين سوريا ومصر ، وقد ضبطت هذه النشرات فى قضية الجناية رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ أمن الدولة عليا ، وعندما قامت ثورة العراق وحدث صراع على السلطة انتصر فيه الشيوعيون واتخذوا موقفاً معاديا للجمهورية العربية المتحدة ، وقف الشيوعيون المصريون

مع شيوعيي العراق .. وقد أدى ذلك إلى اعتقال بعضهم ، وكان موقفهم واضحا فى جريدة المساء التى أنشأتها الثورة .

❑

يوضح الدكتور فخرى لبيب فى كتابه ـ الشيوعيون وعبدالناصر جـ١ ـ موقف الحزب الشيوعى المصرى ، ووقوفه مع العراق لأن مصر؛ فى رأيه الذى يحتاج إلى تأمل عميق لأنه يكشف كثيراً من الأبعاد الوطنية ، فهو يرى أن مصر كانت تتدخل فى شئون العراق الداخلية ، وأن ثورة العراق شكلت قطبا ثوريا جديداً فى المنطقة يشد إليه القوى الوطنية والديمقراطية ويقول : أنه «فى تلك الأثناء تلاحقت الأحداث ، قامت ثورة العراق ، وأطيح بحلف بغداد ووقع الاعتداء على لبنان وهزم ، ووقف الحزب الحاكم فى مصر والحزب الشيوعى المصرى وكل القوى الوطنية تساند ثورة العراق ، وأصر جمال عبدالناصر على منهجه فى الوحدة لا الاتحاد ، ووقف الحزب الشيوعى المصرى يؤيد الاتحاد الفيدرالى ، وبدأت الصحافة المصرية تلمح إلى السيطرة الشيوعية على ثورة العراق ، كمدخل للهجوم عليها ، كانت ثورة العراق تختلف عن ثورة مصر فى موقفها من الأحزاب الوطنية المعادية للاستعمار ، فقد تعاونت معهم منذ اللحظة الأولى ، وكانت تلك الأحزاب فى الأساس أربعة أحزاب هى ، الحزب الشيوعى العراقى ، الحزب الوطنى الديمقراطى ، حزب البعث، وحزب الاستقلال ، وكان هنالك شكل من أشكال الجبهة يربط فيما بينها ، ومن هنا رفع الحزب الشيوعى فى مصر ـ تأكيداً لموقفه من الديمقراطية ! ـ شعار جبهة وطنية ديمقراطية مثل الجبهة العراقية ، كانت ثورة العراق الوطنية قد أضافت إلى الحركة الثورية العربية عمقا وبعدا يدعم المنهج الديمقراطى فى الوحدة الداخلية والوحدة العربية ، وكان ذلك مناقضا لمنهج الحزب العسكرى الحاكم فى مصر ، فى الوقت الذى كان يدعم فيه نضال القوى الوطنية والتقدمية فى كل المنطقة العربية وخاصة مصر وسوريا .

وأحست البورجوازية الوطنية المصرية وحزبها الحاكم فى مصر ، أن العراق سوف يشكل قطبا ثوريا جديدا فى المنطقة يشد إليه القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية ، ويعطى نموذجا آخر غير النموذج الذى قدمته ، نموذجا يجسد مطالب هذه القوى ويثبت صحة ما نادت به ، ومن هنا بدأ التحول من مساندة الثورة العراقية بشكل عام إلى مساندة أجنحة معينة تتفق والنهج المصرى الحاكم ، الأمر الذى شكل تدخلا فى شئون العراق وأثار الحساسية بين القوى الوطنية المختلفة ».

كان على رأس الحزب الشيوعى المصرى فى مصر واحد من أكثر الرجال نقاء : فكراً ،

وسلوكاً هو الدكتور فـؤاد مرسى وكان معه قيادة وطنـية واعية ، نظيفة هو الدكتـور إسماعيل صبرى عـبدالله وأبو سيف يوسف الإنسان النقى ، وقـد تولى فؤاد مرسى وإسماعـيل صبرى الوزارة بعد انقلاب مايو ١٩٧١ فبعد أن عقد السادات أول معاهدة مع الاتحاد السوفيتي أدخل الشيوعـيين الوزارة لأول مرة ، وعينهم أعـضاء فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشـتراكى ، وكان يفاخر بهذا العمل ويقول أنه وضع الشيوعيين فى الوزارة وفى الاتحاد الاشتراكى بعد أن كانوا «جربة » يهرب الناس منهم ـ على حد تعبيره بالنص .

❑

وكـان الشيـوعيـون قـد عقـدوا عدداً من الاجـتمـاعـات انتهـوا فيـهـا إلى حل تنظيمـهم وانضمامهم كأفراد لعضوية الاتحاد الاشتراكى .. وبعد لقاءات شارك فيها أحمد فؤاد ، وأحمد حمروش ، مع الدكـتور فؤاد مرسى ، التـقى جمال عبـدالناصر بالرفيق خالد ـ الدكـتور فؤاد مرسى ـ وتم الاتفاق على حل الحـزب الشيـوعى المصرى ، وأن يدخل الـشيـوعيـون الاتحاد الاشتراكى كأفراد .

وفى مـارس ١٩٦٥ أصدر الحـزب الشيـوعى المصـرى قرار الحل ، بعـد أن أجرت لجنتـه المركزية تقييـما لدور الحزب فى دراسة طويلة جاء فى نهايتهـا أنه فى حدود الإنجازات الثورية التى تحققت فى بلادنا ، فإن كل القوى الاشتراكـية والثورية فى البلاد سوف تلتف ـ وينبغى أن تلتف ـ حول جمال عبدالناصر كقائد وكزعيم للحزب الطليعى .

إن بناء هذا الحزب ضرورة لم تعد تحتمل التأجيل ، ولكى تنتقل الثورة من موقع متقدم إلى موقع أكثـر تقدما ـ وحتى يمكن إحداث تغـيير حقيـقى فى مضمون السلطة ، تغيـيراً لمصلحة تحالف قوى الشعب العـامل وهو التغيير الذى يقطع الطريق ـ نهائـيا ـ على زحف قوى الثورة المضـادة ومناوراتهـا « إن ضرورة بنـاء هذا الحزب تدعـونا ـ نحن أعـضـاء الحزب الـشيـوعى المصرى ـ إلى إنهاء الشكل المستقل للحزب ليـضع كل مناضل شيوعى نفسه فى الموضع الذى تحدده مصالح تقدم الثـورة ، وفى هذه المناسبة نختتم هذا البيان بكلمة مـوجهة إلى كل شيوعى مناضل فى صفوف الحزب الشيوعى المصرى ، وكلمة أخرى نوجـهها إلى جميع الاشـتراكيين المخلصين ، إن الحزب الـشيوعى المصرى عندما ينهى شـكله التنظيمى المستقل ، فـهو لا يفعل ذلك لكى يركن كل مناضل فى صفوفـه إلى السلبية والتقاعد ، وهجـران النشاط السياسى فى البلاد ، وعلى العكـس من ذلك فإن واجب كل منا أن يبدأ مـرحلة جديدة من النضـال الثورى المتعاظم ، نضال شاق إلى أقصى حد ، ولكنه نضال نبيل وجدير بالثوريين الحقيقيين ».

وعندما يفعل الشـيوعيون المصريون ذلك ، فهم لا يفـعلونه لاعتبارات تكتيكيـة مؤقتة ، أو

لاعتبارات المناورة وكسب الوقت ، ولكنهم يفعلونه - فى الأساس - بهدف استراتيجى هو انتصار الاشتراكية وبدافع من تغليب اعتبارات الوحدة المقدسة بين كل القوى الاشتراكية ومن أجل أن يقوم فى البلاد حزب جديد للثورة الاجتماعية ..

وعندما يتخلى الشيوعيون المصريون عن التنظيم الحزبى المستقل ، فهم لا يصنعون هذا فى مقابل مكاسب أو مناصب لفرد أو أفراد ، ونحن لا نمن بتضحياتنا الغالية ، بالشهداء الأعزاء الذين سقطوا وسنوات الحرمان التى قضيناها فى السجون ، إن تضحياتنا أكرم وأقدس من أن نفكر لحظة واحدة فى أن نضعها موضع المساومة ونحن نتركها - بكل تواضع - لوجه شعبنا النبيل لتاريخه وتقاليده الثورية ، وللغد المشرق الذى ينتظره ..

وإننا لنعلم - بعد هذا كله - أنه إذا كانت المرحلة التى انقضت قد فرضت علينا عملا شاقا وتضحيات كبيرة ، فإن متطلبات مرحلة الانتقال تتطلب - كما أوضح ذلك الرئيس جمال عبدالناصر - مزيدا من العمل الشاق والجهد المضنى وشعورا بالمسئولية لا يعلى عليه.

وقد جاء فى الدراسة التى أعدتها الحركة الشيوعية وهى تعلن حل نفسها « أن التطورات التى تجرى فى هذه الأيام على صعيد الحركة الثورية العامة تؤكد - أكثر فأكثر - على صحة النظرية القائلة بتعدد الطرق نحو الاشتراكية ، لقد قدمت الثورة العالمية نموذج الثورة الروسية ، وثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، ثم قدمت فيما بعد نماذج مختلفة فى بلاد الديمقراطيات الشعبية فى أوروبا وآسيا واليوم تتبلور شيئا فشيئا نماذج مختلفة أيضا فى عدد من البلاد المستقلة حديثا من هذه البلدان التى هجرت طريق التطور الرأسمالى..

إن بلادنا - بعد أن كسبت استقلالها السياسى وأنهت عهد السيطرة الاستعمارية مضت تدافع عن استقلالها الاقتصادى ، وأولى القادة قضية تصنيع البلاد اهتماما خاصا ، ودلل قادة ثورة ٢٣ يوليو - الملتفون حول عبدالناصر - على مقدرتهم على الاستجابة للمتطلبات التى طرحها تقدم الثورة ، وهكذا ، عندما حلت - فى عام ١٩٦١ - ساعة الحسم ، وواصلت تقليم أظافر الإقطاع ، واقتربت من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، واستجابت إلى مطالبهم ، وحققت لهم عددا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة وانعطفت البلاد فى طريق التطوير اللارأسمالى ، طريق التطور الاشتراكى .. فقد تحققت إنجازات ثورية فى مجال الاقتصاد .

وفى المجال السياسى ، حدثت تطورات ديمقراطية هامة ؛ صدر الدستور المؤقت ، وألغيت الأحكام العرفية ، وقام مجلس الأمة ، وأفرج عن المعتقلين والمسجونين الشيوعيين، وصدر العفو عنهم - وأقرت الدولة مبدأ إتاحة العمل لهم ، وبذل مجهود كبير لتنشيط العمل

السياسى داخل بعض لجان الاتحاد الاشتراكى العربى، وصدر مشروع قانون المجالس الشعبية المنتخبة ، وفتحت الصحف صفحاتها للعديد من المناقشات الحرة ، وفى مواجهة الضجة المفتعلة التى تثيرها القوى الرجعية حول ما تسميه - كذبا - بزحف الشيوعية فى مصر - أكد المسئولون أن كل مواطن يستطيع - فى حدود الالتزام بالحرص على مصالح الثورة - أن يعبر عن آرائه وعن وجهة نظره وأن الشيوعيين ليسوا مستثنين من هذا ، وأنهم يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم - كماركسيين - فى وضح النهار».

❑

وفى أبريل ١٩٦٥ ، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى قراراً نصه : «على أثر المناقشات التى دارت فى الحزب خلال الشهرين الماضيين حول قضية وحدة الاشتراكيين المصريين ، وبعد القرار الإجماعى الذى أصدرته اللجنة المركزية ، والذى أقرته أغلبية الكونفرنس المركزى الذى انعقد لمناقشة التقرير المركزى فى هذا الموضوع - وبعد الكونفرنسات المحلية والمناقشات الجماعية والفردية التى دارت عقب الكونفرس المركزى والتى أبدى فيها كل أعضاء الحزب المنظمين آراءهم ، وبعد أن اتضح أن أغلبية أعضاء الحزب تتبنى الاتجاه الذى أقرته اللجنة المركزية - دعت اللجنة المركزية إلى اجتماع موسع يضم مسئولى المناطق وسكرتارية منطقة القاهرة ومسئولى العمل الجماهيرى ، وبعد أن استعرض الاجتماع الموسع نتائج العمل الفكرى فى مختلف مستويات الحزب - أصدر بالإجماع القرارين التاليين :

(١) إنهاء الشكل المستقل للحزب الشيوعى المصرى ، وتكليف كافة أعضائه بالتقدم - كأفراد - لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكى واحد يضم كل القوى الثورية فى بلادنا.

(٢) الموافقة على مشروع البيان المقدم من اللجنة المركزية للحزب - الذى حلل الأسباب التى دعت إلى اتخاذ قرار الحل - وقرر الاجتماع الموسع ما يلى : يبلغ هذان القراران إلى كافة المستويات مشمولين ببيان اللجنة المركزية .

❑

على المستوى النظرى يرى الشيوعيون أنه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية للشعب فى دولة حتى ولو كان فيها نظام تعدد الأحزاب ، بينما تسودها قوانين استغلال الإنسان للإنسان .. ووفقاً لرأى مفجر الثورة لينين « إن الفارق بين ديكتاتورية البروليتاريا وجميع

أشكال الدول التى وجدت قبلها يكمن فى أن مظهرها الديكتاتورى ضد أعدائها الطبقيين أهم جوانبها ، وذلك لأن الهدف الأساسى من ديكتاتورية البروليتاريا هو التحويل الجذرى للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبناء الاشتراكية » ولهذا السبب فهى أكثر أنواع الديمقراطية شمولاً وتمثيلاً للشعب العامل .

ورحل عبدالناصر .. وحدثت تراجعات كثيرة ، هى ليست موضع اهتمام الشيوعيين ، ولا يتعرضون لها مطلقاً ، فقد نسوا كل قضاياهم المبدئية .. ولم يعد لهم صوت حتى ولو كان واهيا ، يدافع عن أية قضية من التى كانوا يطرحونها .. لم تعد قضايا الحاضر أو المستقبل تشغلهم .. فقط يجترون الماضى كل على طريقته .. فمن يتحدث عن التعذيب فى « أوردى أبو زعبل » .. ومن يجتر قضية « خميس والبقرى » .. ومن يتحدث عن إهدار دور « يوسف صديق » فى الثورة .. ومن يبكى على الديمقراطية .. ولا عجب !

وقبل أن نتعرض لهاتين القضيتين فقط نذكر ما فعله ستالين ، الذى لم يتعرض له الشيوعيون أبداً سواء بما قام به من تعذيب أو فى التخلص بالقتل من جميع رفاقه الذين قاموا بالثورة ، ولا نريد المقارنة لأنها إهانة وغير واردة ... فقط نذكر الذين تحدثوا كثيراً فى السنوات الأخيرة عن التعذيب وعن إبعاد أحد أعضاء مجلس الثورة ، وعن أزمة الديمقراطية .. نذكرهم بما غفلوا عنه .. أو بما تجاهلوه عن عمد .

❑

جرائم ستالين لا يذكرها الرفاق ، ولم يدينوها أبدا ، وبعضهم يدافع عنه لأنه الذى أقام البناء فى الاتحاد السوفيتى ، ويقول « تروتسكى » أن ستالين دس السم للينين حتى يمنع محاولة أخيرة لإقصائه .. وكان لينين وهو على فراش الموت قد أملى على زوجته « كروبسكايا رسالة إلى « تروتسكى» يهنئه فيها على انتصاره ، وقد نقل ستالين ٣٠ مليونا من الفلاحين قسراً من المدن للعمل فى المصانع ، ومات ملايين الفلاحين جوعاً وهم يطردون من ملكياتهم الصغيرة لإفساح المجال للمزارع الجماعية ، وقام بتصفية جميع رفاقه بالقتل .. وكان قد بدأ الصراع بين ستالين وتروتسكى قبل أن يدفن لينين ..

وقرر ستالين نفى تروتسكى الذى رفض تنفيذ القرار ، وذهب إليه البوليس للقبض عليه فظل جالسا على مقعده حتى اضطر رجال البوليس أن يحملوه بين أيديهم وينزلوا به السلم إلى أن وصلوا به إلى العربة التى كانت تنتظره عند باب المنزل ، وهرب ابنه وأخذ يصيح « يارفاق » يريدون أن يأخذوا تروتسكى ! ..

وفى المحطة اعترض الجمهور الطريق ليحول دون وصوله إلى القطار فأعاده رجال البوليس إلى منزله وفى اليوم التالى ذهبوا إليه وحملوه إلى محطة قطار أخرى .. واستمرت رحلة تروتسكى وزوجته وابنه ١٧ يوما فى الطريق إلى منفاه فى سيبيريا ، واستقرت الأسرة فى منطقة موبوءة بحمى الملاريا ، تنتشر فيها الكلاب المتوحشة ..

حاول تروتسكى الهروب مستفيداً من تجارب النفى الماضية ورأى ستالين أن الخمسة آلاف كيلومتر التى تفصل تروتسكى عن العاصمة الروسية ليست مسافة كافية ، وأنه لا يمكن أن يطمئن إلا إذا غادر عدوه البلاد .. لم ينقض العام على نفى تروتسكى حتى تقرر إبعاده نهائيا من البلاد إلى تركيا .

وكانت رحلة شاقة فى شهر يناير ، اجتاز فيها تروتسكى وأسرته نفقا فى الجبال ، ومسالك وعرة ، قطعوا فيها نحو ٦٥٠٠كيلومتر فى عشرين يوما ، حتى انتهى بهم المطاف أخيرا إلى البحر الأسود ، وهناك وجدوا السيارة التى أعدت لهم عاجزة عن الحركة بسبب التجمد والثلوج التى كانت تحيط بها من كل ناحية ، وكان لابد من الاستعانة بآلات لتحطيم الجليد حتى يمكن استئناف الرحلة إلى القسطنطينية ، ولما علم ستالين برحيل تروتسكى نهائيا شعر براحة شديدة .

وكان ستالين يأخذ بخطة « لينين » عندما قال : « إذا كان هناك خمسة أطراف فانضم إلى ثلاثة لسحق الخامس ، ثم تعاون مع اثنين من الباقين لإزالة الرابع ، ثم أيد أحد الاثنين الباقين لتتخلص من الثالث ، وعندئذ لن يبقى سوى خصم واحد يسهل القضاء عليه» ..

وقد بدأت فى يناير من عام ١٩٣٧ محاكمة فريق آخر من زعماء الشيوعيين ، واعترفوا بأنهم دبروا مؤامرة لقتل ستالين وغيره من زعماء الحزب ، وأنهم شكلوا جبهة «تروتسكية» ونظموا أعمالا للتخريب .. واعتمد الاتهام على « اعترافات » المتهمين وشهادة غيرهم من المقبوض عليهم ، وكان الاتهام ملفقاً جداً ، فقد قرر تروتسكى أنه منذ عام ١٩٢٨ لم تكن له أى علاقة بهم كما لم تكن له علاقة بأحد من أتباعه لأنهم ، جميعا ، سلموا لستالين ، بل إن أحدهم ، الذى قدم فى هذه القضية على أنه من أتباع تروتسكى كان من ألد أعدائه حتى أنه قتل صديقا من أخلص أصدقائه .

وصدر الحكم بالإعدام ضد المتهمين جميعا ، وحاول بعضهم أن يتنصل من التهمة ويلقيها على غيره ، حتى قال أحدهم عن نفسه وعن زملائه ، لقد كنا كلابا للفاشيست ، وأكد بعضهم للمحكمة ، وهم يبكون ، أنهم يحبون ستالين ويقدرونه ، أما آخرهم فلم يقل أكثر من أن عريضة الاتهام التى تقدم بها النائب العام إلى المحكمة ليس فيها إلا الحق والصدق ، ثم أثنى ،

وهو يبكى ، على ستالين ، وهكذا صدر الحكم بالإعدام بعد أن قرر المتهمون كلهم أنهم مذنبون واعترفوا بأنهم نادمون على جريمتهم .

وعلق تروتسكى فى أغسطس من عام ١٩٣٦ على هذا الحكم بأن البوليس السرى الروسى هو الذى أرغم المتهمين على الاعتراف كذبا بعد أن وعدهم بأنهم سينجون بأرواحهم ، بهذا الاعتراف الكاذب ، ولما اعترفوا تخلى عنهم ..

لاحظ الذين شهدوا المحاكمة أن المتهمين الستة عشر كانوا يعترفون أثناء المحاكمة كأنهم بلا إرادة ولا رأى .. فقد وقفوا أثناء المحاكمة ، لا للدفاع عن أنفسهم أو عن تصرفاتهم ، ولا لطلب الرحمة ولكنهم وقفوا يطلبون الموت .. وانتشرت الشائعات إلى حد القول بأن التنويم المغناطيسى قد استعمل وسيلة للتأثير على هؤلاء المتهمين الأبرياء ، وأن « المنوم المغناطيسى » هو الذى أثر عليهم ، وأمرهم بالإدلاء بهذه الأقوال فى المحكمة ، فامتثلوا لأمره .. وذهب البعض إلى أن ستالين تمكن بواسطة أطبائه من اختراع دواء يفقد كل من يشربه إرادته .. وأن المتهمين شربوا هذا الدواء الذى جعلهم يعترفون فى المحكمة..

«بدا تجبر ستالين على الحزب واللجنة المركزية واضحا وضوحا كاملا عقب المؤتمر السابع عشر الذى عقده الحزب فى عام ١٩٣٤ .. «فقد حصلت اللجنة المركزية على معلومات كثيرة فى هذا الصدد تكشف عن تجبر ستالين حيال بعض أعضاء الحزب القدامى المجاهدين ، ومن ثم شكلت لجنة تخضع لرقابة المجلس الأعلى للجنة المركزية مهمتها التحقيق فى حقيقة الأسباب التى أدت إلى اتخاذ إجراءات قمع جماعية ضد معظم أعضاء اللجنة المركزية السابقين وضد أعضاء انتخبوا فى المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعى ..

« ولقد وقفت هذه اللجنة على قدر كبير من المعلومات التى تضمنتها ملفات إدارة البوليس السرى ، كما وقفت على وثائق قد تتضمن حقائق كثيرة عن تلفيق بعض القضايا ضد شيوعيين مخلصين ، وعن اتهامات زائفة وجهت إليهم ، وعن سوء استغلال «للشريعة» الاشتراكية ، وهى كلها مثالب أطاحت بعدد من الأبرياء .

« ولقد كشفت هذه الوثائق والمعلومات عن حقيقة واضحة هى أن كثيرين من أعضاء الحزب ، ومن العناصر التى كانت تتولى الترويج للشيوعية فى الحقل الاقتصادى ، اتهموا زورا وبهتانا بأنهم «أعداء للشعب » فى عامى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ مع أنهم كانوا دائما شيوعيين مخلصين ، ولم يكونوا قط فى يوم من الأيام أعداء أو جواسيس أو خونة ، ولكنهم وجدوا أنفسهم متهمين بارتكاب جرائم مشينة لم يرتكبوها ، وحينما عجزوا عن احتمال التعذيب الوحشى الذى تعرضوا له ، اتهموا أنفسهم ... ويبين من تلك الوثائق أن من بين المائة وتسعة

وثلاثين عضوا الذين انتخبوا فى المؤتمر السابع عشر ، ثمانية وتسعين (أى نحو ٧٠٪) اعتقلوا وأعدموا رميا بالرصاص خلال عامى ١٩٣٧ و١٩٣٨ على الخصوص ».. ومذكرات خروشوف حافلة بتفاصيل مذهلة، وقد كشف بعضها أمام مؤتمر الحزب الشيوعى الذى شكل لجنة حققت وأدانت ستالين ، حتى أخرجوا جثته من مدافن العظماء ، وألقوا بها مجهولة فى مدافن الفقراء.

و... لابد أن الشيوعيين يعرفون التفاصيل الكاملة .. وحبذا لو مارسوا نقداً لأخطاء التجربة الشيوعية التى انهارت فى لحظات بعد أن أصيبت بالسكتة القلبية .

أحداث كفر الدوار

سنوات الأربعينيات فى مصر ، هى سنوات القلق والإضرابات ، والمظاهرات ، فقد كان الغضب الشعبى عارماً لم تجد الحكومات إزاءه إلا المواجهة بالقمع وبرصاص الشرطة .. وقد امتدت هذه المظاهرات الوطنية ، إلى رفض الظلم الاجتماعى ... فأضرب العمال ورجال الشرطة والمهندسون والمدرسون والممرضون ، ووصلت الإضرابات والمظاهرات إلى الفلاحين لأول مرة، و ثار الفلاحون فى بهوت وأحرقوا المحاصيل التى يشقون فى زرعها وتذهب بالكامل للمالك واعتدوا على قصر مالك الأرض البدراوى عاشور وسقط منهم قتلى برصاص البوليس بأمر من حضرة وزير الداخلية فؤاد سراج الدين ، وتظاهر الفلاحون فى الليل واقتحموا قصر البدراوى فى قرية درين حيث تملك العائلة القرية والقرى المجاورة بما فيها ومن عليها .. وفى تفتيش الأمير محمد على فى قرية كفور نجم بمحافظة الشرقية ، تأخر الفلاحون فى سداد الإيجار فاعتقلهم البوليس وحلق رؤوسهم ، وأرغمهم على أن يأكلوا شعرهم المحلوق ، وألبسوهم ثياب النساء وأجلسوهم على الخوازيق ، أضرب الفلاحون فى قرية ميت فضالة عن جنى القطن وفى قرية أبو الغيط أضرب الفلاحون عندما أرادت الأوقاف طرد خمسمائة فلاح وسقط فيها ١٢ قتيلا من الفلاحين برصاص الأمن .. وكل هذه الإضرابات شهدت مظاهرات ومصادمات دامية مع الأمن .. وقد واجهت الشرطة انتفاضات الفلاحين ، وسقط شهداء من الفلاحين برصاص كبار الملاك ، الذى انطلق من بنادق الشرطة .

وشهدت الأربعينيات أبشع مواجهة بين الشرطة والطلاب فى عهد حكومة النقراشى ، إذ قام طلاب الجامعة بمظاهرة سلمية متجهة إلى قصر عابدين ، تهتف مطالبة بالجلاء ،

وبرفض المفاوضة إلا بعد الجلاء .. وأثناء عبور المظاهرة كوبرى عباس ، فتح الكوبرى .. وأصبح الطلاب محاصرين فوقه .. وانطلقت رصاصات الشرطة ضد الطلاب الذين لم يروا وسيلة للنجاة إلا أن يتساقطوا من فوق الكوبرى فى النيل .. أى أن الذين لم يموتوا بالرصاص الذى حصدهم .. سقطوا فى مياه النيل .

وكان مكتب الأعمال النقابية المصرى قد أرسل تقريراً إلى الاتحاد العالمى للنقابات ومكتب العمل الدولى فى مايو ١٩٤٨ تحدث فيه عما تعيش فيه « النقابات المصرية من القهر والظلم الذى رتبه أصحاب الأعمال والحكومة الحاضرة »..

وتحدث التقرير عن إضراب عمال السكة الحديد - عام ١٩٤٧ - من أجل حرية تكوين نقابتهم ، وزيادة الأجور وتحديد ساعات العمل ، وعن إضراب ضباط البوليس - عام ١٩٤٨ - وإضراب عشرة آلاف عامل فى مصانع سباهى للغزل والنسيج بالإسكندرية والقاهرة ، وقد صدر المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ ينص « على أنه إذا ترك ثلاثة عمال على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم ولو فى صورة استقالة أو امتنعوا عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم ، متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك ، عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ، ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان ترك العمل أو الامتناع عنه من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحة أى منهم فى خطر .. ونص القانون على عقوبات للتحريض .. ومن يشرع فى الاعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين فى العمل .

ويقول محمد يوسف المدرك مندوب نقابات مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات فى كتاب - حول مشكلة عمال المحلة - أكتوبر ١٩٤٧ - أنه على أثر الإضرابات التى وقعت بين العمال بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وقوات البوليس والجيش حيث خسر الوطن : ضحايا وقتلى وكذا جرحى كثيرين من العمال والأهالى ورجال البوليس ، وكانت الشركة قد فصلت ١٢ عاملا حاولت الشرطة أن تعيدهم ولكنها فشلت وكانت مطالب العمال إعادة المفصولين والفلاحين ، وأن تتحمل الشركة ثمن ما يدفعه العامل عند التعيين ٢٥ قرشا ثمن بنطلون و٨ قروش ثمن قميص و١٦ قرشا ثمن بطاقة ، وإذا فصل العامل وعاد للعمل يدفعه مرة أخرى ، وكان العامل يعمل على أربعة أنوال بعد أن كان يعمل على نولين فقط وهبط سعر البنط من ١٣٥ مليما إلى ١٠٥ مليمات ، ويتغطرس عمال الخزينة ، ويهينون كرامتهم حيث إن ٢٦ ألف عامل يصرفون أجورهم من خلال بضعة شبابيك ، وكانت الشركة قد أصدرت أمراً لأطبائها بمنع الأجازات المرضية ، هذه المظالم كلها إلى جانب ما يتعرض له

العمال من غرامات وخصومات ، وقد تحولت المدينة إلى ساحة حرب وسيطر جنود الجيش بملابس العسكريين على المدينة ، وكانت الحصيلة أربعة قتلى ثلاثة منهم من الأهالى وعامل واحد و١٧ مصاباً نقلوا للمستشفى .

ويقول المهندس طه سعد عثمان فى دراسته الهامة (الإضرابات فى مصر زمن الأربعينيات) «أن فترات حكم الوفد ، قد تخللتها أعمال عنف وقسوة من الحكومة ضد العمال ، وكمثال فقط على ذلك فإن عمال شركة سباهى للغزل والنسيج بالإسكندرية قد أطلقت عليهم النيران ، أثناء إضرابهم السلمى ، وألقيت جثث ستة من قتلاهم فى ترعة المحمودية ، وقد حدث ذلك أثناء حكم وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ».

وقد بلغ عدد الإضرابات العمالية فقط خلال السنوات العشر السابقة على الثورة ٥٤ إضراباً [١]. وفى كل هذه الإضرابات ، كان هناك ضحايا من العمال وهذا العدد الكبير من الإضرابات الذى يمثل ظاهرة حيث وقعت حوالى خمسة إضرابات كل عام ـ يعكس جانبا من نضال العمال ورفضهم الظلم ، وللحياة القاسية التى كانوا يعيشونها .

❑

. الذين يدافعون عن الطبقة العاملة ، لم يهتموا بهذه الظاهرة الهامة ، ولا بعشرات العمال الذين قتلوا فى المظاهرات برصاص قوات الأمن ، ولا بالطلاب الذين سقطوا من فوق كوبرى عباس ، ولا بالجثث التى ألقيت بترعة المحمودية بعد أن قتلهم رصاص حكومة الوفد . وكأن تاريخ مصر وتاريخ الديمقراطية بدأ بثورة يوليو لذلك ركزوا كل اهتمامهم على قضية إعدام العاملين خميس والبقرى اللذين قدما لمحاكمة عسكرية عاجلة بعد قيادتهما لمظاهرات سببت الخسائر ، وأشعلت الحرائق ، وقتلت رجال الشرطة .. ورغم مضى خمسين عاماً على هذا الحادث إلا أنهم مازالوا يلوكونه فى أفواههم صباح مساء ، فإن أحداً منهم لم يتخلف عن الحديث حول خطيئة الثورة بإعدام خميس والبقرى ، متجاهلين كل الخطايا التى وقعت بالجملة فى حوادث أخرى بشكل أفظع ، وبدون محاكمة ـ ولو شكلية ـ مثل ما حدث فى كفر الدوار حيث سمعت المحكمة أقوال المتهمين ، وأقوال الشهود ، وكان هناك محامون من الإسكندرية قدموا للدفاع عنهم .. وليس معروفاً لماذا التركيز على جمال عبدالناصر فى قضية إعدام عاملى كفر الدوار خميس والبقرى ، وكان عبدالناصر ، وخالد محيى الدين ، ويوسف صديق ، قد اعترضوا على حكم الإعدام ، الذى وقفت معه غالبية أعضاء مجلس الثورة ، وصدق عليه محمد نجيب .. وكان نجيب هو الحاكم فى ذلك الوقت .. ومسئولية عبدالناصر

---

(١) الإضرابات فى مصر زمن الاربعينيات ـ طه سعد عثمان ـ دار العربى للنشر والتوزيع.

فى هذه الأحداث تتساوى بالـضبط مع مسئولية كل من خالد مـحيى الدين ويوسف صديق ، فقد اعترض الثلاثة على المحاكمة وعلى الإعدام .

❑

يوم ١٣ أغسطس ١٩٥٢ ـ بعـد مرور أقل من شهر على قيـام الثورة ـ خرج عمـال شركة مصـر للغزل والنسـيج بكفر الدوار فـى مظاهرة ، للمناداة ببعض مطالبـهم المعطلة .. وفـجأة انطلقت رصاصة عبر الشاطئ الآخر لترعـة المحمودية ، فقتلت أحد جنود البوليس ، وانقلبت المظاهرة إلى معركة بين البوليس ، وحرس الشـركة ، وبين العمال والأهالى ، وقيل أن عناصر من إدارة الشركة مثل أمين حافظ عفيفى وسعيد إندراوس ومستر اندروز قد شاركوا فى إدارة المعركة التى انتهت بمقتل ثلاثة من العمـال ، وثلاثة من جنود البوليس وإصابة ٢٨ من الجانبين بإصابات خطيرة ، فضـلا عن الخسائر بسبب الحرائق التى أشعلهـا العمال والأهالى فى بعض مرافق الشركة .. ورأى عبدالناصر وخالد محيى الدين ويوسف صديق إرسال لجنة للتحقيق ، ولكن البكباشى عبدالمنعم أمين عضو مجلس القيـادة يقول أنه رفض بشدة متبعاً سياسة الردع «لأن خمـيس والبقـرى كانا ينفذان مـخططاً شيـوعياً لإشـاعة الفـوضى والتخريـب فى كـفر الـدوار ، وهو مخطط لم يكن موقوفا على كفـر الدوار فحسب ، بل والمحلة الكبرى ، وشبرا الخيمة ، ولـم يكن سراً أن الحركة الشيوعية بقيت مسيطرة على بعض العناصر العمالية المصرية حتى بعد قـيام الثورة ، وهدف هذه الحركة تشـريد آلاف العمال بشحنهم ضد الجـيش والقيام بثورة مـضادة ، وعندمـا بدأت عمليـات الحرق والتـدمير ، فكر عبـدالناصر فى إرسـال أحد الضبـاط الأحرار لإيقاف هذه المؤامرة واقـترحت أن أتولى المهمة لأنى كنت قـادراً على حسم الموقف موضوعياً وبدون انفلات أعصاب ، والتصرف دون الرجوع للقاهرة .

ويواصل عـبدالمنعم أمـين ـ كتاب ثـوار يوليو ـ أن هؤلاء العـملاء المخربـين قتلوا عـشرة أشخـاص من جنود الشـرطة والعمـال إلى جانب الحريـق والتخريـب الذى أحدثوه فى كـفر الدوار ..

« وعقدنا محكمة ثورة توليت رئاستها وتولى عضـويتها حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ، وعـبدالعظيم شحاتة من الضـباط الأحرار فى المدفعـية المضادة للطائرات ، وقـام عبده مراد بأعـمال المدعى العـسكرى ، ومن خلال قانون الأحكام العـرفيـة ، وكان معـمولاً به منذ حريق القاهرة نظرنا الدعوى ، وأصدرنا أحكامنا ، ولقد أوقفت هذه الأحكام استمرار الحركة الشيوعية فى تخريب وتدمير مرافق البلاد » .

ونعود لتتبع مجرى الأحداث حتى تأزمها فبعد مرور ساعتين تقريبا من بداية الحادثة الأولى ، عاد المتظاهرون مجدداً متسلحين بالعصى وفروع الأشجار ، يسيرون فى اتجاه المصنع فى محاولة لتخليص من تم القبض عليهم وحجزهم ، داخل المصنع ، وقد تصدت لهم قوات الجيش وقامت بتحطيم الباب الخارجى للمصنع ، وأطلقت عليهم النيران مما تسبب فى قتل ثلاثة من المتظاهرين .. وفى الوقت ذاته أصيب اثنان من الجنود بالرصاص أثناء مواجهة العمال القادمين من الشرق ، ونقلا إلى المستشفى حيث استشهدا هناك ..وقد تمكنت قوات البوليس من القبض على شخص قيل أنه كان يتزعم المظاهرة ، كما جرت حملة لتفتيش المنازل المتاخمة للمصنع بحثاً عن الأسلحة .

قالت جريدة الأخبار فى صفحتها الأولى ١٤ ـ أغسطس ١٩٥٢ تحت عنوان : « الخونة يحاولون الإخلال بالأمن » .. « إنذار من الجيش إلى المخربين » .. « الجيش يتدخل لقمع الشغب فى كفر الدوار .. تنفيذ أحكام رادعة فوراً » .. ونشرت بيان القيادة العامة للقوات المسلحة بتوقيع محمد نجيب، يقول : «حاول بعض الخونة من ذوى الأغراض التى ترمى إلى الإخلال بالأمن العام وإثارة العقبات فى سبيل الإصلاح الاجتماعى الذى تنشده الأمة جميعاً ويسعى إليه الجيش ، فقاموا بإثارة الشغب بين عمال شركة مصر بكفر الدوار مما أدى إلى قيام حالة فوضى تحصد الأرواح والممتلكات فى تلك المنطقة فاضطر الجيش إلى التدخل فوراً للسيطرة على زمام الأمور .. وإزاء ما حدث وافق رئيس مجلس الوزراء على تشكيل مجلس عسكرى تحال له كافة السلطات اللازمة لمحاكمة المسئولين فى قضايا الجنايات التى وقعت من عمال هذه الشركة ومدبرى هذه الحوادث» .. وقالت الجريدة أنه «فى الساعة العاشرة والنصف أثناء عملية تبديل الورديات فى شركة الغزل بكفر الدوار تظاهر العمال داخل وخارج المصنع ، وقاموا بإحراق ٢٢ عربة تابعة للشركة ، بينما انهمك آخرون فى إحراق المكاتب ، وأسفر ذلك عن مصرع أحد جنود البوليس وأصيب خمسة من المشاغبين بإصابات جسيمة حينما تدخل رجال البوليس والمطافىء فى محاولة لتشتيت المتظاهرين وقد تمكن رجال البوليس من القبض على ٥٠٠ عامل من المشاركين فى الشغب ، وتولت النيابة التحقيق.

وأرسل اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة إنذاراً قال فيه أن النظام يجب أن يسود مهما كان الثمن ، وأنه قد أعذر من أنذر .. فالوطن يمر الآن فى فترة بناء وإنشاء توجب على كل فرد أن يلزم الهدوء التام لكى يسود النظام حياتنا بعد الفوضى والفساد وحتى تتاح الفرصة لتنفيذ مشروعات الإصلاح التى ترمى إلى رفاهية جميع الأفراد ، فإن القائد العام

يعلن جميع الطوائف وخاصة العمال أن أى خروج عن النظام أو إثارة الفوضى سيعتبر خيانة ضد الوطن ، وجزاء الخيانة معروف للجميع ، وعلى من له شكوى أن يتقدم بها بالطريق القانونى .

وتم وقف حكمدار البحيرة ومأمور كفر الدوار عن ممارسة أعمالهما ، واستدعاؤهما للقاهرة للتحقيق ، واجتمع مجلس الوزراء برئاسة على ماهر وأصدر بيانا استعرض فيه مجهودات الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، والتشريعات التى أصدرتها لتيسير وسائل المعيشة الكريمة للفقير ولتوسيع قاعدة الحرية فقد « أطلقت الحكومة الحريات ، فرفعت الرقابة عن الصحف ، وأفرجت عن المعتقلين ليعبر المواطنون عن آمالهم وآرائهم بالطرق المشروعة ».

« فى هذا الوقت الذى تتجه فيه أنظار العالم إلى مصر تتتبع حركتها الوطنية الرائعة التى تمت فى هدوء وسلام بنجاح منقطع النظير تقوم فئة بإثارة الشغب فى بعض مراكز الصناعة فى البلاد لتحدث اضطرابا »..

« لهذا آلت الحكومة على نفسها ألا تتوانى فى الأخذ بناصية المحرضين والمدبرين والقائمين بهذا الشغب وإنها فى سبيل مصلحة كبرى ، هى أمن البلاد وسلامتها ومصالح العمال أنفسهم لايمكنها أن تقف مكتوفة الأيدى أمام فئة عابثة ، مضللة تسئ أبلغ الإساءة إلى مصر ، وفى سبيل ذلك سيواجه بالشدة كل عابث »..

وتقرر عقد محكمة عسكرية بمبنى إدارة الشركة رأسها البكباشى عبد المنعم أمين وضمت الصاغ خليل أحمد خليل بصفته المستشار القانونى للمحكمة ومثل النيابة الصاغ عبده عبد المنعم مراد وفى نفس الوقت كان ١٢ من رجال النيابة يقومون بالتحقيق فى الأحداث ومن بينهم : « محمد العيسوى » المحامى العام ، وعبد الحميد لطفى رئيس النيابة ، وعباس رمزى الوكيل الأول ، وعبد الرحمن الوكيل وكيل النيابة بمحكمة الإسكندرية وغيرهم .. كما حضر للمشاركة رضا على رئيس المحكمة بالإسكندرية ، والسيد عفيفى مدير إدارة المحاكم ..

وفى اليوم التالى قالت جريدة الأخبار فى المانشيت الرئيسى إن « التحقيق يثبت أن حادث كفر الدوار مدبر » «وأن العمال لم يتقدموا بأية مطالب قبل الحادث ».

❑

انعقدت المحكمة العسكرية الخاصة لمحاكمة المتهمين وعلى رأسهم مصطفى خميس المتهم بالتحريض والقتل مع سبق الإصرار لاثنين من الجنود وفقا لمواد القانون ٢٣٠ و٢٣١ و ١٣٦ من قانون العقوبات ، وانحصرت الاتهامات فى أنهم قتلوا عمدا مع سبق الإصرار الجنديين «أحمد محمود مبروك خلف ، وأحمد محمد سعد نصر الدين» حين أطلقوا عليهما مقذوفات نارية قاصدين قتلهما فأحدثوا إصابات أدت لوفاتهما كما جاء فى التقرير الطبى ..

والاتهام الآخر مقاومة موظفين عموميين أثناء تأدية وظيفتهم ، كما هجموا على قوات الجيش المحافظة على المصنع بقصد اقتحامه ، ولم يرتدوا إلا بعد إطلاق النار عليهم .

كان مصطفى خميس هادئا صامتا طيلة المحاكمة ، يرتدى قميصا أبيض وبنطلونا غامق اللون سأله عبد المنعم أمين عما إذا كان لديه اعتراض على هيئة المحكمة ، فلم يعترض وطلب محاميا وتصادف تواجد ثلاثة محامين يشهدون المحاكمة ، فسألهم عبد المنعم أمين: هل يريد أحد أن يحضر مع المتهم .. وأعلن موسى صبرى الذى كان يغطى الجلسة لجريدة الأخبار ويجلس فى صفوف المحامين موافقته ، ورفعت الجلسة لتمكين المحامى من سماع أقوال المتهم ، وطالب المدعى عبده مراد بتغليظ العقوبة على المتهم الأول مصطفى خميس حتى يكون عبرة لأمثاله ، والأدلة التى بحوزته تثبت بما لا يدع مجالا للشك تورطه فى هذه الجريمة.

واستمعت المحكمة لشهادة الصاغ محمد ناجى داود قائد القوة التى دافعت عن المصنع، فقال « عينت قائدا لهذه المنطقة ، وحوالى الساعة الثانية والربع بعد الظهر كنت واقفا على باب المصنع فشاهدت جمهرة كبيرة من الأهالى من الناحية القبلية من ناحية مساكن عائلات الموظفين ، وكانوا يحملون عصيا وغصون شجر ، وشاهدتهم يقتربون من نقطة الكوبرى المعين عليه قوة من الجيش ، فأحضرت قوة من الجنود ، وأعددتهم لوضع ضرب النار ، ثم أمرت أحدهم أن يضرب طلقات على الأرض ، ولكنهم استمروا فى التقدم نحو باب المصنع، واقتربوا من قواتى لدرجة يمكن أن تعرضهم للخطر ، فأصدرت الأمر بإطلاق النار ، ففروا هاربين ، فأرسلت أحد الضباط لمكان الحادث ، فعاد ومعه المتهم وقال أنه كان يتزعم المظاهرة، كما أخبرنى أن ثلاث جثث من الأهالى قد تركهم خلفه ، فأبلغت الأمر للنيابة ».

وأكد الشاهد محمد ناجى داود فى أقواله بأن معركتين حدثتا فى توقيت واحد فى بلدة كفرالدوار، وبأنهما قد انقسمتا إلى قسمين ، اتجه أحدهما نحو المصنع ، والآخر اتجه للشاطئ الآخر نحو الترعة ..

شاهد الإثبات الثانى والذى ألقى القبض على مصطفى خميس أثناء المظاهرة .. « يصف لحظة القبض على خميس فيقول : موقعى كان على الكوبرى ، وحين وصل المتظاهرون ناحية الكوبرى قادمين من كفر الدوار ، حاولوا عبوره باتجاه المصنع ، وحين جاءتنا الأوامر بالضرب، سمعنا طلقات نارية من الجانب الآخر ، وكان فيه شخص ماشى أمام المظاهرة بظهره وماسك « برنيطة » فى إيده وبيشاور لهم يتقدموا علينا ، وبعد ما تفرقت المظاهرة وهربوا ، جاء عسكرى اسمه سعد فرج وأبلغنا أن بندقيته قد كسرت لأن واحدا هجم عليه

قبل ضرب النار ، فاشتبكنا ووقعنا على الأرض ، فانكسر الدبشك ، ولما سألته عليه أشار على المتهم وكان جالسا خلف كشك الخفراء بعد أن أمسك به جنود الجيش ، وأجمع الآخرون أنه هو الذى تزعم المظاهرة .

وكانت به بعض الإصابات فور القبض عليه إثر معركته مع الخفير وهذا ما أكده خميس بنفسه ..

وفى شهادته قال الجندى سعد فرج ميخائيل الشاهد الثالث ، بأنه أثناء تواجده على الكوبرى هجم عليهم المتظاهرون ، فلما حاولوا ردعهم تقهقروا للوراء عدا مصطفى خميس الذى اشتبك فى معركة مع الجندى : قلنا له يرجع مارجعش ، راح طارشنى على بوزى وكسر منى البندقية وجرى لما وقعت ، فجريت وراه راح واقع على الأرض فمسكته وسلمته للحكمدار ، والحكمدار سلمه للصاغ »..

وفى اليوم التالى ١٦ أغسطس عاد المجلس العسكرى للانعقاد بإحدى قاعات مبنى الشركة، حيث يحاكم « ٢٩ » متهما من بينهم مصطفى خميس المتهم الأول وقد حضر ٢٦ متهما ، أما الثلاثة الباقون فلم يتم القبض عليهم .. وأعلن رئيس المحكمة قبيل بدء الجلسة أن هيئة المحكمة فى انتظار التصديق على الحكم الذى أصدرته فى القضية المتهم فيها مصطفى خميس ، بعد أن تأكدت أن القيادة العامة للقوات المسلحة قررت أن تذيع الأحكام دفعة واحدة .. ويذكر أن ثلاثة محامين هم : محمد الفولى ، عشم فريد ، محسن عزوز حضروا من الإسكندرية للدفاع عن بعض المتهمين ، وقام بتغطية وقائع الجلسة لجريدة الأخبار موسى صبرى ، وجلال ندا ، وعبد السلام داود ، وعبد المنعم السويفى ، ومحسن محمد .

❑

تحدث المدعى العام عن الضرر الذى أحدثه المتهمون حيث بلغت التلفيات ما يزيد على «٤٨» ألف جنيه، وقال إن المظاهرة تمت أثناء تبديل الورديات ، مما يدل على سوء النية المبيت ، وأن المتظاهرين لم يهتموا بتحذيرات مأمور كفر الدوار ، ورفضوا الانصياع لنصائحه ، بل تمادوا فى أعمال الحرق والتدمير مرددين هتافات بإقالة مدير المصنع أحمد الجمال ، ومدير السكرتارية ، ورئيس مكتب العمل .

وشهد معاون بوليس المصنع على تورط مصطفى خميس أنه كان يقود المظاهرة ، ويحث العمال على الشغب ومقاومة البوليس ، وشهد وكيل شيخ خفراء المصنع وأومباشى بوليس أنهما شاهدا المتهم محمد حسن البقرى يشعل النار فى السيارات ، وتنوعت أدلة إدانة باقى المتهمين بين رواية الشهود أو ضبطهم أثناء قيامهم بأعمال الشغب.

وما أكده أحمد الجمال مدير المصنع الشاهد الأول بأن هناك صلة بين المظاهرة التى حدثت فى مصنع كفر الدوار ، والحركة التى قام بها عمال شركة «البيضا وشركة الحرير الصناعى» قبل يومين من الحادث ، وأشار أن ذلك تم بواسطة أشخاص استغلوا فصل بعض العمال من الشركة وحرضوهم .. وأكد أنه شعر بشىء غير عادى عندما لاحظ من نافذة منزله عدم خروج أو دخول الوردية ، كما سمع زعيقا وهتافات ، فقرر التوجه إلى المصنع ، وقبل أن يبلغ بوابة المصنع بـ٢٠ متراً لفت نظره تجمهر لعدد كبير من العمال يحملون قطعا من الخشب وأشياء أخرى ، فتوجه مباشرة إلى منزل الرئيس السابق «حسين سرى» للاتصال بالرئيس على ماهر بعد أن أيقن أنه لا طائل من الاتصال بالإدارة العامة للمصنع ، وأضاف فى شهادته التى استغرقت نحو ساعة كاملة قائلا : « توجهت بعد ذلك لمنزلى بالإسكندرية لأتمكن من الاتصال به، واتصلت بمركز كفر الدوار ، وقال لى المأمور أنه هو والمدير موجودان بالمصنع ، ثم اتصل به الأستاذ « صقر » مدير شركة الحرير الصناعى وأخبره بأن قوة الجيش ستقوم من مصطفى باشا متوجهة للمصنع ، وأنه سيرسل لى سيارة خاصة تقلنا إلى المصنع وقال إن العمال يحصلون على امتيازات وفرها المصنع لعماله مثل ألفى مسكن ومدرسة ، وعيادات لعلاجهم ، ومطاعم وغيرها من الامتيازات العينية والنقدية ..

وقال الشاهد حسين نعمة الله معاون بوليس نقطة المصنع ، أنه أثناء ممارسة عمله بمكتبه الذى يبعد ١٠٠ متر عن سور المصنع سمع صفيرا وهياجاً قادمين من اتجاه المصنع ، فاستدعى جميع أفراد القوة .. وتوجه إلى المصنع بصحبة ٤ جنود ، فشاهد جمهرة العمال وهم يقذفون بكر الخيط حاملين قطعا من الخشب ، ولم يفلح لا هو ولا زملاؤه فى تهدئة العمال فاتصل بالمديرية وحاول الخروج من المصنع ، ولكن العمال منعوه، وحاول بعضهم الاعتداء عليه ، وهجم العمال على مبنى الإدارة ، وخربوه وسمع صوت إطلاق النار ، وتسلل إلى مبنى الإدارة فوجد الكونستابل محمود الغول والعسكرى كامل مصطفى وأبلغت أن ذخيرته قد نفدت ، بينما رأيت العسكرى حمدان مصاباً إصابة بالغة فى رأسه ، وقال لى إن العمال اعتدوا عليه وخطفوا بندقيته ..

وبعد أن تمكن اليوزباشى حسين نعمة الله من الهرب بصحبة الكونستابل والعسكرى تاركين وراءهم الجندى المصاب ، لم تصبهم الطلقات النارية التى اندفعت من ناحية الفيللات، وأثناء ذهابهم للمركز أصيب حسين بإغماء فصحبه الآخرون للمستشفى ، ولم يخرج إلا بعد وصول قوات الجيش ، توجه بعدها للمصنع ... وقد تعرف على المتهم الأول مصطفى خميس إذ شاهده يتزعم المظاهرة.

سوف نركز على قضية خميس لأن قضية زميله نسخة مكررة منها ، ولأن خميس - فيما يبدو - كان القائد ، وكان - كما نشر الشيوعيون بعد ذلك - شيوعياً منظماً .. وهو فى البداية والنهاية مواطن مصرى .. وإعدام مواطن أو حتى حبس حريته ظلماً خطأ وخطيئة .. لقد حكمت المحكمة على مصطفى خميس بالإعدام ، وجاء فى حيثيات الحكم بالنص حيث إنه قد ثبت من أقوال العسكرى سعد فرج ميخائيل ومن سئل من العساكر الذين كانوا فى موقع الكوبرى وكذا من أقوال محمد عبد الوارث خلف خفير بشركة كفر الدوار أنه قد تم القبض على المتهم مصطفى خميس أثناء قيام تلك القوى بمنع مظاهرة من عمال المصانع من محاولة عبور ذلك الكوبرى فى طريقها إلى المصانع.

وحيث إنه قد ثبت من أقوال الشهود السابق ذكرهم أن تلك المظاهرة قد أخذت فى التقدم إلى الكوبرى وأن المتهم قد شوهد على رأس تلك المظاهرة تارة محمولا على الأعناق وأخرى سائرا فى مقدمتها وفى كلتا الحالين كان هو الهاتف الأول للمتظاهرين ولسانهم الذى يرددون ما ينادى به من نداءات ملوحا لهم بيديه أن تقدموا وأقدموا.

وحيث إنه قد ثبت من أقوال الشهود من أفراد تلك القوى أنهم قد بذلوا جهدهم فى محاولة إرجاع المتظاهرين بالحسنى وبالتحذير وبالتهديد بمنعهم من الاستمرار فى التقدم إلى الكوبرى وأن المتظاهرين لم يعبأوا بهذا الإنذار واستمرت المظاهرة فى تقدمها، الأمر الذى يقطع بأن محاولة عبور هذا الكوبرى لم تكن أمرا عارضا اعترض سير المظاهرة بل إن الأمر طريق مرسوم أعدت خطته من قبل إعدادا لم يكن ينقصه التدبير أو التصميم على التنفيذ برغم كل العوائق.

وحيث إن قيام المتهم على رأس تلك المظاهرة وقيادته لها ، أمر لم يأت عفوا أو نتيجة لانتخاب عاجل مرتجل من قبل المتظاهرين ، وإلا لتعدد الزعماء شأن كل أمر مرتجل وإنما جاء كما تدل على ذلك الشواهد وقرائن الأحوال نتيجة تفكير سابق حتى لا يفلت أمر المظاهرة بفقد بعض أفرادها العزم على مواصلتها إذا ما اعترضتهم القوات المحاصرة للمصنع والطرق المؤدية إليه ، يؤيد ذلك ما شهد به محمد عبد الوارث خلف خفير المصنع الذى شهد بأن المتظاهرين كانوا سيرجعون لولا تشجيع المتهم لهم ونداؤه فيهم بالتقدم جاعلا ظهره للقوة فى تقدمه عليهم حتى يظل مواجها للمتظاهرين لكى يضمن استمرار تأثيره وسيطرته وتوجيهه لهم بإشاراته وتعبيرات وجهه فضلا عن نداءاته المشجعة .

وحيث إنه قد ثبت من أقوال اليوزباشى محمد راشد حنفى من قوة مباحث المديرية أنه قد

رأى فعلا هذا المتهم حوالى الساعة ١١,٣٠ أى قبل مظاهرة الكوبرى بحوالى ساعتين أو أكثر قليلا وكان يقود مظاهرة ضخمة قدرها الشاهد بحوالى ألف رجل ، وكان المتهم محمولا فى مقدمتها على الأعناق وكانت المظاهرة تسير على الطريق الزراعى فى اتجاه كفر الدوار، وحيث إن هذا الشاهد قد قرر فى أقواله أن المتهم كان يردد الهتافات التى تحث العمال على المطالبة بحقوقهم ، وكان المتظاهرون يرددون الهتاف وحيث إنه وإن كان الشاهد الثانى حامد مغازى بلتاجى الذى قرر لبعض الأشخاص ، ومن بينهم الأستاذ فريد فهمى وكيل نيابة كفر الدوار أنه شاهد المتهم على رأس هذه المظاهرة ، ثم عاد فى أقواله حين استحضر للشهادة فقرر أنه لا يستطيع أن يقطع بأن المتهم هو نفس الشخص الذى رآه على رأس المظاهرة ، وإن كان هناك شبه بينهما إلا أن ظواهر الحال وهذا الشبه الذى اعترف به الشاهد وكرره بالإضافة إلى ما قرره ضابط المباحث يقطع بأن المتهم هو نفسه الذى يقود هذه المظاهرة الكبرى.

وحيث إنه من كل ما تقدم يثبت أن دور المتهم فى هذه المظاهرات كلها ، لم يكن يقتصر على مجرد الاشتراك بل كان هو الرأس المفكر والزعيم المدبر للقيادة ورسم الخطط والإشراف على تنفيذها وأثبتت مظاهرة الكوبرى صحة ذلك بما لا يقبل أى شك .

وحيث إنه قد ثبت من أقوال جميع من سبقت الإشارة إليهم من الشهود أن المتظاهرين كانوا يحملون معهم أشياء هى فى مجموعها عبارة عن قطع من الأخشاب وفروع الشجر والزجاجات والحبال التى ربطت فيها أغطية الكوكاكولا ، وكان المتهم نفسه يحمل فى يده قطعة من فرع شجرة .

وحيث إن هذه الأشياء المذكورة من شأنها إذا استعملت كأسلحة أن يكون لها من التأثير ما لغيرها من الأسلحة المعروفة والآلات من الضرب والجرح والقتل خصوصا إذا أدخلنا فى الاعتبار كثرتها الهائلة .

وحيث إن حمل المتهم ومن معه من المتظاهرين لهذه الأشياء ليس له من تفسير سوى إظهار النية والعزم على المقاومة واستعمال العنف عند تصدى القوات لهم .

وحيث إنه قد ثبت من أقوال أفراد القوة وخفير الشركة أن المتهم قد أمسك بالعسكرى سعد ميخائيل ، وألقى بنفسه عليه ودارت بينهم معركة سقط فيها الاثنان على الأرض ونتج عنها كسر بندقية العسكرى وانتهى الأمر بالقبض على المتهم مصابا بعدة جروح وخدوش نتيجة لهذه المعركة . وحيث إن هذا الذى أتاه المتهم من التهجم على أحد أفراد القوة والاشتباك معهم فى معركة قد قام به ليجعل من نفسه وهو زعيم المظاهرة وقائدها مثلا لباقى أفراد

المظاهرة قد يقتدون به ويحملون على باقى أفراد القوة بمثل ما فعل هو فيفسحون بذلك طريقهم على الكوبرى ومنه إلى المصانع وحيث إن الغرض من هذه المظاهرة وما صحبها من محاولات لاقتحام الكوبرى مع تسلح أفراد المظاهرة بالأشياء السابق ذكرها من الوضوح بحيث لا يفسر سوى التوصل إلى المصانع لدخولها وإخراج العمال المعتقلين فيها من الليلة السابقة .

وحيث إن ما يؤكد هذا الغرض المشار إليه والتصميم على تنفيذه بأى طريقة قد ظهر من أن المتهم وباقى المتظاهرين قد رددوا هتافات بحياة اللواء محمد نجيب فى نفس الوقت الذى يحملون فيه أسلحتهم السابق ذكرها ، وما هكذا يكون شأن المظاهرات السلمية التى تقوم لتحية الأبطال ، بل إن ظاهر القصد من هذه الهتافات اختبار مدى تأثيرها على أفراد قوات الجيش لعلهم يحجمون عن التصدى لهم ويفتحون لهم الطريق إلى هدفهم ، فلما خاب سعيهم ولم ينطل مكرهم على أفراد القوة لم يجد المتهم وهو فى مركز القائد بدا من أن يقدم على الخطوة التالية من خطوات التدبير السابق فبادر إلى مهاجمة أحد أفراد القوة، كما سبقت الإشارة مؤملا بذلك أن يقتدى به باقى المتظاهرين ، ولكن مكر الله غلب مكرهم فلا الحيلة الخبيثة انطلت على الجنود ولا استطاع المتظاهرون الصمود أمام نيرانهم ، وسقط منهم ثلاثة صرعى وشاءت إرادة الله ألا يقع فى أيدى الجنود إلا قائدهم الماكر .

وحيث إنه قد ثبت أنه فى نفس الوقت الذى تقع فيه أحداث مظاهرة الكوبرى كانت تجرى أحداث أخرى مشابهة فى مظاهرتين أخريين إحداهما فى الطريق الموصل للمصانع قرب الكوبرى المذكور والأخرى على ضفاف ترعة المحمودية .

وحيث إننا نخرج من مجمل هذه الحوادث ، ومما ورد من قبل عن تلك المظاهرة الضخمة التى كان يقودها المتهم فى الصباح متجهة إلى كفر الدوار أن هذه المظاهرات الأخيرة ليست إلا المظاهرة الأولى انقسمت إلى ثلاث شعب عند خروجها من المدينة فيما بعد واتخذت كل شعبة منها طريقها المرسوم فى الخطة الموضوعة من قبل والقصد من ذلك هو تشتيت مجهودات قوات الجيش وشغلها فى عدة أماكن متفرقة فى وقت واحد حتى يتيسر بذلك تنفيذ الغرض الأصلى للشعبة الرئيسية التى يقودها المتهم بنفسه وهو الوصول إلى المصانع وإخراج العمال المعتقلين فيها كما سبق القول .

وحيث إننا إذ نخرج مما سبق بوحدة التظاهر ، وإن اختلفت أماكن وقوعها ، إنما نخرج أيضا بوحدة اشتراك وتدبير وتزعم المتهم لكل هذه المظاهرات. وحيث إنه قد ثبت من أقوال الملازم ثانى فاروق الحلبى والعسكرى فتحى خليل أمام النيابة أن أعيرة نارية قد أطلقت على

القوة من الجانب الآخر للترعة ، فقتلت كلا من العسكريين أحمد محمد سيد نصر الدين وأحمد محمود مبروك من أفراد قوة هذا الضابط. وحيث إنه ثبت من أقوال هذين الشاهدين أنه رغم فرار المتظاهرين الذين كانوا بالطريق الزراعى عندما أطلقت القوة النار فإن أولئك الذين على الضفة الأولى للترعة لم يهربوا بل ثبتوا فى مواقعهم متخذين من باطن جسر الترعة ساترا لهم يقيهم ويحميهم من نيران القوة ويتيح لهم أن يطلقوا النار على القوة فى نفس الوقت ، ولقد أطلقوا النار فعلا وكادوا يزيدون عدد الضحايا لولا إسراع الضابط وجنوده فى الانبطاح أرضا كما قرر هذان الشاهدان أيضا أن بعض الطلقات قد صدرت من بعض نوافذ البيوت .

وحيث إن تقرير الطبيب عن إصابة العسكريين اللذين قتلا ، قد قرر أن الإصابة وإن كان يصعب تحديد مسافتها إلا أنها تزيد على المتر ، وليس من شك فى أن أية إصابة من بين الجنود بعضهم البعض داخل اللورى تترك من الآثار ما يسهل على الطبيب الشرعى اكتشافه ومعرفة حقيقته . وحيث إنه من كل ما تقدم يظهر بجلاء ، ووضوح أن المتهم قد استوفى جميع أركان وشرائط الجريمة المقامة عليه فى ورقة الادعاءات طبقا للمواد الواردة بها ، بذلك فإن المجلس يقرر أن المتهم مصطفى خميس مذنب فى الادعاء المقام عليه .

ولما كانت الظروف التى تمر بها البلاد فى هذه الحقبة التاريخية المجيدة تجعلها فى أشد الحاجة إلى كفالة الأمن واستقرار النظام كأوجب ما يكون الأمن والنظام حتى لا تتاح الفرصة لكل متقول أو متحرض للنيل من تلك النهضة المباركة التى تسود كافة مرافق البلاد فى هذه الأيام . ولما كان ما ارتكبه المتهم وشركاؤه هو خير ما يتلمسه ويرجوه أعداء البلاد لها ولأبنائها بل إنهم ليتربصون بها الدوائر فى مثل تلك الحوادث .

ولما كانت إتاحة تلك الفرصة لأعداء البلاد على تلك الصورة السافلة ، التى تهبط إلى الدرك الأسفل من الغدر والدناءة ونكران ما للوطن من حق والتى لا تبالى فى سبيل غرضها أن يقتل من يقتل ويشرد من يشرد وأن تقطع الأرزاق وتخرب البيوت العامرة والمنشآت الصالحة التى تمد الوطن وأبناءه بألزم ضرورياته .

ولما كانت إتاحة هذه الفرصة للعدو ليست سوى الخيانة فى أخف صورها ، إذ تأتى الوطن فى مأمنه ، ولما كان الثابت من كل ما تقدم أن هذا المتهم قد مكر بوطنه ومواطنيه ، وأسرف فى المكر ودبر وسعى بالشر والسوء سعيه المنكر فاستطاع أن يؤلب طائفة من العمال أغواهم وأغراهم فاتبعوه إلى حيث لقى ثلاثة منهم مصرعهم فى لحظات كما قتلوا بدورهم اثنين من

إخوانهم الجنود وهكذا ذهب بدم خمسة من شباب هذا الوطن فى غير ما داع ولا مصلحة سوى فتنة الأهواء وعمى البصيرة وحمق التفكير وسوء التدبير .

هذا ولما كان فى الإبقاء على المتهم إبقاء للشر قائما وفى ذلك من الخطر على نهضة البلاد المشرقة ما يخشى عليها منه ومن أمثاله ممن ستتكشف عنهم الأيام المقبلة .

ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى الإعدام ، لذلك فقد استقر رأى المجلس على الحكم على المتهم مصطفى خميس بالإعدام شنقا .

وألقيت بعد تلاوة الحكم كلمة من القائد العام للقوات المسلحة اللواء محمد نجيب جاء فيها أنه «قد خضع بعض ذوى النفوس اللئيمة الضعيفة التى خلت من الإيمان بالله والوطن ، خضعت لتحريض المحرضين واستولى عليها جنود الشيطان المتمردون أعداء الشعب وهم أعداء الحق وأنصار الفساد فلابد أن ينالوا جزاءهم فقد سن لنا الرسول ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ ذلك وهو فى عهد نهضته ونشر دعوته بأن أمر بنفر من المشاغبين ـ الذين يخشى منهم على الإصلاح ـ أمر بقتلهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة بعد أن تم له الفتح المبين وهو فتح مكة .

وها نحن أولاء قد تم لنا بفضل الله وتأييد الشعب الفتح المبين للإصلاح والهدم لرأس الطغيان فلنقتد بسيرة الرسول القوى فإنه القائل « المؤمن القوى خير وأحب عند الله من المؤمن الضعيف» ، فالقوات المسلحة وقد قامت بهذه الحركة باسم الشعب ولخير الشعب وقد وهبت أرواحها ودماءها لتطهيره وحمايته ستبقى دائما ساهرة للبطش بكل من تحدثه نفسه بالخيانة أو الغدر للوطن وأهله لذا لا تستطيع أن ترى الفساد ولا تنكل بأصحابه وتنزل بهم أقصى العقوبة.

فهذا المجرم قد تسبب بتدبيره فى قتل ثلاثة من الشعب واثنين من جنود الشعب فهو غادر ليس منا ؛ خائن لنهضتنا كافر بنعمة الله علينا فاستحق بذلك أن يقتل من الشعب ليحيا الشعب » .

❑

وتوالت ردود الأفعال تستنكر الحادث وتدينه ، من أغلب طوائف الشعب ، سواء على مستوى النقابات أو الأحزاب ، وأصدر الإخوان المسلمون بيانا من المرشد العام حسن الهضيبى يهيبون بأبناء الوطن أن يتخذوا لأنفسهم حراسا ضد هذه الفئة البغيضة ، وأن يحافظوا على الثورة من العابثين ، كما ينص البيان فى جانب منه على أنه : « دلت حادثة كفر الدوار على أن خصوم الأمة لا يزالون يتربصون بها ويكيدون لثورتها، ضنا عليها بثمرات هذه الحركة المباركة ، وكراهة أن تصل بها الأمة إلى غايتها من حرية ومجد وسعادة» ..

ولم يكن بيان الإخوان المسلمين الوحيد ، فقد سبقته استنكارات من أغلب نقابات العمال على الحادث باعتباره ذريعة تشدق بها الدخلاء لإحداث فتنة فى البلاد كما جاء فى بيان عمال طنطا ، أو محاولة من عناصر الظلام لتنفث سمومها ، والتحريض على الحرق والهدم ، على حد ما جاء فى بيان اتحاد النقابات بالإسكندرية ، وهى بذلك لا تخدم إلا سيدها القديم « الاستعمار ».. وطالب عمال قليوب فى برقية أرسلوها للواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة بسرعة القضاء على رأس الفتنة ، واجتثاث جذورها ، مطالبين بتطهير البلاد من الخونة المفسدين .. وتلقت القيادة العامة للقوات المسلحة برقيات من كافة عمال مصر ، تطالب بالأمر نفسه ، من بينها : نقابة الغزل والنسيج ، نقابة عمال دمياط ، نقابة عمال شركة قناة السويس ، عمال بيبسى كولا ، نقابة عمال الورش الأميرية.. وغيرهم .

وكان تركيزنا على خميس لأن قضية البكرى مشابهة ، ولأن الذين يتحدثون دائماً عن هذه القضية هم أيضا يركزون عليه.

❑

قائمة الذين قتلوا برصاص عشوائى من الشرطة طويلة أيضاً وحتى دون تحقيق أو تحقق.. ولكن البعض يتركون كل هذه المظاهرات ، وكل من سقط فيها ، ويركزون فقط على مظاهرات كفر الدوار التى وقعت فى بداية الثورة ، فى مظاهرات واجهها النظام الجديد بعنف، يتحمل مسئوليته مجلس الثورة كله ، ومحمد نجيب أولاً ، ولكن نجيب يروى قصة أحداث كفر الدوار فى مذكراته قائلاً : أنه وصلته أنباء عن وقوع تظاهرات فى كفر الدوار، وأن العمال اعتدوا على رجال البوليس وسقط بعض القتلى من العساكر خلال محاولة لقمع انتشار الإضرابات أو اشتعال الحرائق ، ووصل الخبر مجسماً كما لو أن عملاً مضاداً بدأ يدبر ضد حركتنا ، وقال البعض أنهم شيوعيون ، ويقول محمد نجيب أنه وافق على تشكيل مجلس عسكرى ينعقد فى مكان الحادث برئاسة البكباشى عبدالمنعم أمين لتظهر الحقيقة سافرة .

وصدر حكم بإعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقرى ، ويقول «محمد نجيب» فى مذكراته أنه لم يصدق عليه وطلب مقابلة المتهمين ، ولكنه أحاطته تقارير مخيفة بأن أى تهاون فى مواجهة العمال سوف يؤدى إلى انتشار المظاهرات فى مناطق التجمع العمالية ، ويقول أنه كان يعرف أن هذه التقارير كتبت بأقلام رجال الأمن السابقين فى عهد الملك ، ومع ذلك فقد التقى بالمتهمين « وحضر مصطفى خميس إلى مكتبى بالقيادة ، دخل ثابتاً، وعندما رجوته أن يذكر لى عما إذا كان أحد قد حرضه لأجد مبرراً لتخفيف الحكم عليه أجاب فى شجاعة بأنه لا هيئة ولا إنسانا من ورائه ، وأنه لم يرتكب ما يبرر الإعدام ..» ويقول نجيب أنه ألح عليه

دون فائدة » وخرج مصطفى خميس من مكتبى وقد أثقل الحزن فى قلبى بعد أن صدقت على الحكم ، وفى ذهنى عدة اعتبارات أهمها أرواح العساكر الأبرياء الذين قتلوا ، واحتمالات انتشار هذه الإضرابات »: صدق محمد نجيب على الحكم من أجل العساكر الذين قتلوا ، ومنعاً لانتشار هذه الظاهرة .. فالمسئولية إذن تقع على عاتق الذى أمر بتشكيل المجلس العسكرى وصدق على الحكم ، وبرر لنفسه هذا الموقف ـ بصرف النظر عن صحة التبرير ـ ويأتى فى الدرجة الثانية من المسئولية أعضاء مجلس الثورة الذين وافقوا على قرار الإعدام ، وقد اعترض على الإعدام وفقاً لكل الروايات جمال عبدالناصر وخالد محيى الدين ويوسف صديق ، وإعمالا للديمقراطية فقد أخذ برأى الأغلبية وأعدم خميس والبقرى .

❏

المؤرخ عبد الرحمن الرافعى يرى أن الثورة عالجت هذه الحوادث بالحزم والشعور بالمسئولية واستطاعت أن تسيطر على الموقف ، وأن العمال المشاغبين والمضربين لم تكن لهم مطالب جماعية قبل هذه الحوادث ، وأنهم كانوا من أحسن الطبقات العاملة أجورا ومسكنا ومعيشة ، وأن الشركة كانت تعاملهم معاملة حسنة ، ولا يمكن أن تكون ثورة هؤلاء العمال قد نتجت من سوء المعاملة ..

«لا شك أن ثورة هؤلاء العمال كانت حركة مدبرة من بعض المحرضين الذين أرادوا محاربة ثورة ٢٣ يولية والتمهيد لفشلها بإحداث اضطرابات وفتن فى داخل البلاد تظهرها بمظهر العجز عن حفظ الأمن .

« قد يكون المحرضون لهؤلاء العمال بعض الإقطاعيين ممن كانت لهم صلة بمجالس إدارة بعض الشركات فى تلك المنطقة ، وكلهم كانوا من أعوان السراى وبعض موظفى الإدارة من صنائع العهد الماضى . وقد قبضت النيابة على رئيس لجنة الوفد بكفر الدوار بتهمة التحريض على حوادث الشغب ، ولكن أفرج عنه لعدم كفاية أدلة الاتهام .

«وتبين من سرعة تعاقب حوادث الشغب أنه لولا قوة الجيش وتدخله السريع لقمع الفتنة لتعددت وقائع الشغب فى أنحاء متفرقة وتجددت أحداث مشابهة لحوادث حريق القاهرة . تلك الحوادث التى لم تقمع إلا حين تدخل الجيش وأعاد النظام فى يناير سنة ١٩٥٢ .

❏

ويقول أمين عز الدين مؤرخ الطبقة العاملة أنه انهالت على مجلس الثورة « برقيات الاستنكار »لهذه الحوادث ومدبريها من أعداء الشعب ، فأضافت مزيداً من الوقود إلى روح الانفعال التى ألمت بالمجلس وإذا عَنّ لنا أن نتجاوز عن برقيات أصاغر المنافقين من الأفراد

والجماعات والنقابيين ، فإننا لا نملك إلا أن نتوقف عند البيانات التى أصدرها مصطفى النحاس باشا باسم حزب الوفد ، والتى أصدرها الحزب الوطنى ، استنكاراً للحوادث وإدانة للعمال المتهمين ، حتى قبل محاكمتهم .

ويقول أمين عز الدين إن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « حدتو » تفوقت على جميع المنافقين بارتكابها وزراً مزدوجاً وهى تبارك إجراءات المجلس العسكرى ومجلس الثورة إزاء أحداث كفر الدوار .. وكانت مصلحة العمل فى عزلة تامة عن أحداث كفر الدوار رغم أنها كانت المصلحة الحكومية الوحيدة المطلعة على أحوال العمال فى هذه المنطقة ، والقادرة على تسوية ما ينشأ من منازعات بأساليب التوفيق والتحكيم ، وكانت قد تمكنت ـ المصلحة ـ فى ١٠ أغسطس ١٩٥٢ ، أى قبل بدء الحوادث بثلاثة أيام ، من تسوية مطالب عمال شركة الحرير الصناعى البيضا فى كفر الدوار ، وإبرام اتفاقية مماثلة لما قد يكون هناك من مطالب لعمال شركة الغزل والنسيج ، وتلافى وقوع الأحداث..

بعدها كان عبدالمنعم أمين هو المسئول تقريبا عن شئون العمال فى وزارة الشئون الاجتماعية وذهب إليه وفد من العمال لمناقشة تأسيس الاتحاد العام للعمال ، وكان معه مستشاره سيد قطب ـ المفكر الإسلامى فيما بعد ـ والذى ظهرت بصماته على العديد من قرارات الثورة المتعلقة بشئون العمل والعمال فى تلك الفترة ..

ويروى القائد العمالى فتحى كامل رئيس اتحاد العمال العرب قصة مادار فى هذا اللقاء فيقول : «دار الحديث كله حول ضرورة تكوين اتحاد النقابات وقدمت مبرراتى لذلك ، وشاركنى فى الحديث الأخ سلام ، ولما طال الحديث اقترح وزير الشئون الاجتماعية محمد فؤاد جلال أن ننتقل إلى مكتب عبدالمنعم أمين الملحق بمكتبه ، ووجدت هناك شخصاً مدنياً لم يقدمه أحد لنا ، ولكن لما استأنفنا حديثنا عن اتحاد النقابات وجدته يتدخل فى الكلام قائلا بثقة بالغة إن النقابات فى حاجة أولا إلى أن تتطهر ، ونظرت للرجل متفحصاً باستنكار شديد .. وبعلامات الانفجار التى ظهرت على وجهى » .. وهنا سارع الوزير بتقديمه إلى الحاضرين وعرفهم بأنه الأستاذ سيد قطب .

ويكمل فتحى كامل قصته فيقول : « استأنفنا الحديث وأصر المرحوم سيد قطب على حكاية التطهير هذه .. وأنه يوجد شيوعيون بين قادة النقابات وأشار بشكل خاص إلى الزميل أحمد طه عضو اللجنة التأسيسية وسكرتير نقابة عمال شركة ماركونى ، فقلت له إن هذه مسألة لا تشغل بالنا لأن تهمة الشيوعية هى التهمة التى يسهل دائماً على أصحاب الأعمال أن

يلقوها فى وجه القيادات النقابية ، وأن ما يهمنا كنقابيين هو أن نتأكد من أن القادة النقابيين منتخبون انتخاباً صحيحاً من قواعدهم ، أما التهم السياسية فهى أمر يخص الحكومة وأجهزتها تتصرف فيها طبقاً للنظم القانونية المرعية» .

❑

أحداث كفر الدوار وقعت فى بداية الثورة ، وبعد قيامها بأقل من شهر، ووجهت بعنف مثل ما تقوم به أى ثورة تدافع عن نفسها خاصة فى البداية ، وكانت المواجهة بمحاكمة ـ مهما كانت صورتها ـ إلا أنها لم تواجه بإطلاق النار ، وقتل من تصورت الثورة أنهم يتآمرون عليها، ويخططون لمواجهتها .

يوسف ستالين

يوم ١٥ أغسطس اتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً بضم عدد من الذين لعبوا دوراً مؤثراً ليلة الثورة إلى عضويته وهم : محمد نجيب ـ زكريا محيى الدين ـ حسين الشافعى ـ يوسف منصور صديق ـ عبدالمنعم أمين .. فلم يكونوا أعضاء فى المجلس حتى هذا التاريخ.. ولم يستمر فى المجلس يوسف منصور صديق ، الذى قدم استقالته فى مارس ١٩٥٣ ، كما لم يستمر عبدالمنعم أمين أيضا ، فقد استقال فى نوفمبر ١٩٥٢ ، وذهب إلى إنجلترا ، وعندما عاد جدد الاستقالة وأخذ أجازة استمر فيها حتى آثر الابتعاد فى شهر مايو ١٩٥٣ وعين سفيراً ، ولكنه رفض ووافق كما يقول بعد إلحاح زملائه الذى وصل إلى حد ذهاب رفاقه إليه فى المنزل وذهب سفيراً فى بون حتى مايو ١٩٥٦ .

وقد لعب عبدالمنعم أمين دوراً ليلة الثورة كان موضع تقدير زملائه ، فقرروا تعيينه عضواً بمجلس الثورة .. ثم رأس المحكمة التى حاكمت الذين اتهموا فى أحداث كفر الدوار بعد حركة الجيش ، ولم يستمر فى عضوية المجلس فقد خرج بعد شهور وهو يروى قصة خروجه قائلاً أنه عندما قامت بين ضباط المدفعية حركة تستهدف عمل انتخابات فى الأسلحة لضباط القيادة ، واستخدم البعض حملة تشهير ببعض أعضاء المجلس ، وتعرضت أنا وأنور السادات لهذه الحملة .. وعندما تم اعتقال هذه المجموعة فى ١٥ يناير ١٩٥٣ وحوكموا بواسطة أعضاء المجلس لم أحضر جلسات المحاكمة أنا وأنور ، وأوفدونى إلى إنجلترا لجس النبض فى

مفاوضات الجلاء ، وعقب عودتى كانت حركة ضباط المدفعية مازالت متأزمة ، وقدمت استقالتى ، وتم الاتفاق على قيامى بأجازة حتى أواخر يناير ١٩٥٣ ثم استمرت الأجازة والابتعاد حتى شهر مايو ١٩٥٣ ، ورفضت اقتراح تعيينى سفيراً فى الخارج ، ولكن أمام إلحاح زملائى الذى وصل إلى حد ذهاب أنور السادات لمقابلة والدى فى محاولة لإقناعى قبلت فى أكتوبر ١٩٥٣ وسافرت فى فبراير ١٩٥٤ وبقيت سفيرا فى بون حتى مايو ١٩٥٦ حيث انتهت صلتى بالأعمال الحكومية .

ولا يذكر أحد عبدالمنعم أمين وتركه لمجلس القيادة وإنما تنصب الحملة على الثورة بسبب خروج يوسف صديق .. وقد لعب يوسف منصور صديق دوراً هاماً ليلة الثورة ، عندما قاد فريقاً واستولى على مبنى القيادة .. ولم يكن مبنى القيادة ثكنة عسكرية محصنة، يصعب اقتحامها ، فقد كان يحرسها ستة جنود ، والعمل البطولى الذى قام به يوسف صديق ليس مجرد الاستيلاء على المبنى ، ولكنه كان بداية موفقة وبطولية لما حدث بعد ذلك حيث فقد الجيش قيادته التى كان يمكنه أن يحركها ضد حركة الجيش ، وكان يتساوى مع ذلك فى الأهمية أنه عرض نفسه للخطر فى ذلك الوقت العصيب .

كان الرجل قد خرج قبل الموعد المحدد للثورة ، ووفقاً لبعض الروايات فقد كان مريضاً، فتناول كأسا من الخمر كوسيلة للعلاج ، وعندما انتهت الزجاجة وبعد أن ذهب إلى الصيدلية لشراء الدواء مر على بار شهير فى مصر الجديدة اسمه «بالميرا» ليكمل الشراب وسيلة للعلاج ، مما أدى إلى اختلاط الموعد عليه ، فخرج مبكراً .. وقد نفت أسرته بشدة أنه نسى الموعد لأنه كان فاقد الوعى بفعل الخمر ، واعتبرت الأسرة ذلك محاولة للنيل من يوسف صديق ، وقالوا أنها كذبة لم تنشر إلا بعد وفاته .

وقد تحدث يوسف صديق نفسه عن هذا الأمر .. ففى كتاب ثوار يوليو ـ كتب حمدى لطفى ـ بالنص: لقد قلت للمرحوم يوسف صديق وهو يستمع لى ضاحكاً : «إن كأسين من الخمر أنقذا الثورة ، وهذا لا يعيب الثورات ، فكم من الأخطاء الصغيرة أنقذت أعمالا تاريخية كبيرة .. ». واتسعت ضحكة المرحوم يوسف منصور صديق قائلاً : حتى لو صدقت هذه القصة فما هو الضرر ؟ لقد أنقذت بواسطة رجالى الشجعان ثورتنا من الفشل ، وأبعدت حبل المشنقة عن رقاب زملائى ثوار يوليو ، والفضل كله يعود إلى تحركى ، لقد تحركنا نحن ثوار الكتيبة الأولى مدافع ماكينة قبل موعدنا بثلاث ساعات أو ساعتين ، لا أذكر الآن بالتحديد كم كان فارق الوقت »..

إننى أومن بالانضباط ، ولم أكن أتحرك لأى سبب على الإطلاق قبل الموعد المحدد لى

حسب الخطة ، وأنا أعلم أننا نتحرك لتغيير وجه التاريخ فى البلد ، لإسقاط النظام الملكى وطرد قوات الاحتلال الأجنبى ، وهو عمل ضخم يحتاج فى الدرجة الأولى للانضباط والدقة والتغطية الكاملة .. فإذا افترضنا أن بعض الضباط من عيون الملك شاهدوا تحركى وأنا أغادر هاكستب قبل موعدى ، هل كانوا سيكتفون بالمشاهدة ، أم بالعمل والتحرك المضاد ؟!

«لقد قيل بين ما قيل إلى جانب قصة «البراندى» أن يوسف منصور صديق خرج مبكرا عن موعده بساعتين حتى يلحق بإحدى الصيدليات يتناول فيها حقنة مضادة للنزيف الذى أصيب به قبل الثورة بفترة طويلة ، وأنه أى أنا أصبت به نهار الاستعداد للثورة ، نهار ٢٢ يوليو .. وكل هذا حدث فعلا ، لكننى لم أتحرك مبكرا من أجل الصيدلية ، ولا من أجل اللحاق بالبار.. لقد تحركت مبكرا تنفيذا للموعد الذى حدده لى اليوزباشى مشاة زغلول عبدالرحمن رسول عبدالناصر لى ، وحين وصلت مصر الجديدة لم أجد الكتيبة ١٣ مشاة كما هو متفق عليه من قبل ، فأخفيت قواتى فى شارع جانبى فى نهاية منطقة الكربة ، وعرجت على بار بالميرا وتناولت كأسين من البراندى ثم عدت إلى قواتى لأجد عبدالناصر وعبدالحكيم مقبوضا عليهما بواسطة الملازم ثان محمد أحمد غنيم ، أحد ضباطى .. فأفرجت عنهما .. ثم بقية القصة التى رويتها لك ..

ويروى يوسف صديق بتفصيل أكبر دوره فى الثورة ، وما حدث له قائلا ـ كتاب شهود يوليو ـ : عندما وصلت من العريش إلى القاهرة لم يكن موعد الحركة قد تحدد بعد ، ولكن اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار قررت الإسراع تحت ضغط الخوف من اعتقال الملك لهم.. وأبلغنى جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر بالخطة فى منزل حسين الشافعى ، وكانت مسئوليتى تتلخص فى التحرك مع قوات مقدمة الكتيبة التى كانت قد حضرت فقط من العريش بأربعين عربة لورى من الهاكستيب لتكون قوة احتياطية عند رئاسة الجيش .. وأبلغنى زغلول عبدالرحمن بساعة الصفر ويبدو أننى أخطأت فى السمع فتصورتها الساعة ٢٣٠٠ بدلا من الساعة ٢٤٠٠ .

ولم أكن أعرف أسماء قيادة تنظيم الضباط الأحرار ، وبعد انتصار الحركة لاحظت أن اجتماعات تعقد ولا أدعى إليها ولم أهتم بذلك لأنى لم أتحرك من أجل هدف شخصى ..

ولاحظت أن اجتماعات جانبية تعقد يتفق فيها على تفاصيل تشكيل الوزارة ، أو رفع أسعار السجاير .. كما لاحظت عدم تدوين محاضر الجلسات تفصيليا ، وأنهم قسموا المجلس إلى لجان ووزعوا بعضهم على الوزارات بطريقة ارتجالية ، وقرروا عزل أحمد حمروش من رئاسة تحرير مجلة التحرير .. حاولت معارضة ذلك ومقاومته ولكنى وجدت محمد نجيب

يناديني قائلا «يوسف ستالين» ويحول الأمور الجادة إلى نوع من الدعابة ، وكانت معرفتى به قديمة منذ تجاورنا فى السكن بحلمية الزيتون.. وكان جمال عبدالناصر أيضا قد اكتشف علاقتى بالحركة الشيوعية .. وبدأت تتنافر وجهات نظرى مع أعضاء القيادة حول أسلوب الحكم ، وصدور قوانين تنظيم الأحزاب ثم حلها وإلغاء الدستور وإعادة الرقابة على الصحف.. قررت الاستقالة لعدم موافقتى على سياسة المجلس ، وناقشنى أحمد فؤاد كثيرا فى الرجوع عن ذلك ، ولكنى أصررت فلم يكن ممكنا لضميرى تحمل وزر الإجراءات المرتجلة غير الديمقراطية..

قرر المجلس بعد قبول الاستقالة ضرورة سفرى إلى الخارج ، سافرت فى مارس ١٩٥٣ بعد أن أمضيت فترة فى أسوان ... سافرت إلى سويسرا ومنها إلى لبنان فى يونيو حيث قضيت ثلاثة شهور ثم طلبت العودة فرفضوا ، وأرسلوا لى زوجتى وأولادى ..

ولكنى عدت سرا وفجأة فى شهر أغسطس حيث سافرت إلى بلدى ـ الواسطى ـ وأرسلت برقية إلى محمد نجيب أقول له فيها : أنا وصلت مصر ..

حددوا إقامتى فى البلد واعتقلت فى أبريل ١٩٥٤ واعتقلت زوجتى ، وقد أمضيت فترة فى سجن الأجانب ثم نقلت إلى السجن الحربى ، أمضيت سنة وشهرا ، وقد أحضر لى قرار الإفراج أحمد أنور قائد البوليس الحربى فى مارس ١٩٥٥ ، فسألته عما إذا كان قد صدر قرار بالإفراج عن زوجتى ، فاعتبر هذا إملاء لشروط ، ووعد بالإفراج عنها خلال أسبوع ، وقد أفرجوا عنها بعد خروجى بيومين فعلا .. ظلت إقامتى محددة حتى عام ١٩٥٦ حيث أحلت إلى المعاش .

❑

ولم يكفر يوسف صديق بالثورة نتيجة اعتقاله ١٣ شهرا بعد أحداث ١٩٥٤ وكان له دور فيها ، فقد التقى ببعض قيادات العمال ، وكانت تربطه ببعضهم صلة قرابة ، واتفق على تكتيلهم ضد استمرار الثورة ، ولكنهم فى اللحظة الأخيرة تخلوا عنه ، واتخذوا الموقف العكسى ، وظل هو وفياً للمبادئ التى خرج من أجلها ، وعندما مات عبدالناصر كتب قصيدة فى رثائه نشرها فى ديوانه ، ونشرها أولاده فى كتابهم عنه .

وقد أقيم ـ بعد رحيل عبدالناصر بسنوات ـ متحف ضم تماثيل لأعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو ، ورغم أنه أمضى فى عضوية المجلس شهوراً ، هو وعبدالمنعم أمين فلم توضع لهما

تماثيل فى المتحف ، وكان ذلك خطأ ، صححه القضاء عندما لجأت أسرته إليه فأصدر حكما بإقامة تمثال له فى متحف الثورة الذى أقيم بعد رحيل عبدالناصر ، وأغفله الذين قاموا بالمتحف عن سهو أو عن عمد .

لم ينكر أحد دور يوسف منصور صديق حتى يتحول وحده إلى مندبة تقام فى مناسبات خاصة .. والذين يؤمنون بالحرية ويسعون إليها ، يؤمنون بها لكل الناس ، وليس لأصدقائهم ، أو الذين يلتقون معهم فى الفكر والأيديولوجية فقط ، فهم يطالبون بها فى فرصة متكافئة للصديق وللعدو .. البعض لا يفعلون ذلك ، ويصرون على أن يخوضوا قضايا رفاقهم وحدها .. وهذا ليس من الديمقراطية التى يكثرون الحديث عنها .

وفى جانب من الحوار الطويل الذى أجراه أحمد حمروش مع يوسف منصور صديق يقول أنه اتصل بالإخوان المسلمين ثم انفصل عنهم «لجمودهم العقائدى الذى لا يرضى ما أخذته فى نفسى من ثورة ».. ولم يدم اتصالى بهم أكثر من شهور .. ثم اتصلت بالشيوعيين فى النصف الثانى من الأربعينيات وكنت مقدرا لدور الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية وصلابة مقاومته ، وكان اتصالى مع اليوزباشى أحمد حمروش ضابط المدفعية الذى كان مسئولاً سياسيا لقسم الجيش فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى «حدتو» ، وقد أعجبنى فى الشيوعية أنها تغرس حب العدل فى النفوس وتعمل لتحقيق السلام على الأرض، وإقامة المحبة والتعاون بين الناس ، فهى لا تفرق بين الناس لأنسابهم ولا أحسابهم ، وإنما تعمل على إلغاء استغلال الإنسان للإنسان .. ولم أشعر لحظة أن فى تطبيق هذه المبادئ ما يتعارض مع عقيدتى الدينية ، فقد داس الإسلام تيجان الأكاسرة والأباطرة بأقدام الشعوب.

وبقيت عضوا فى قسم الجيش بحدتو حتى قامت حرب فلسطين التى اكتشف الضباط فيها أنهم يدفعون أرواحهم لتنفيذ السياسة التى يحرم عليهم الاشتغال بها .. وقد وصلت الأمور بعد اعتقال عدد من قيادات حدتو إلى الحد الذى كنت أكتب فيه المنشورات مع أحمد حمروش باليد فى منزلى بثكنات العباسية ، وكانت تشاركنا فى ذلك زوجتى لأنى كنت مؤمنا بأهمية أن تكون الزوجة على اقتناع بما يؤديه زوجها ، وأن يكون لها دور فى الحياة لا يقل عن دور الرجل .. وقد حدث فى ذلك الوقت أن اتصلت بضباط من الحرس الحديدى وتحدثت معهم صراحة فنقلت إلى السودان .

كنت أعتقد دائما أن الجيش هو الملاذ الوحيد الذى يستطيع أن يحل المشكلة .. وفى يوم من أيام أكتوبر ١٩٥١وكنت فى رتبة البكباشى وأعمل قائد ثان كتيبة مدافع الماكينة الأولى فى القنطرة شرق اتصل بى اليوزباشى وحيد الدين جودة رمضان وعرض على أن أنضم إلى

تنظيم الضباط الأحرار إذ وجدت أن منشوراته تعبر بصدق عن أهداف الشعب الحقيقية ، وعلمت من أحمد حمروش بعد ذلك أن هناك ارتباطا بين قسم الجيش فى حدتو وبين الضباط الأحرار وأن هناك نسيجا من العناصر المشتركة .. وعلمت أن البكباشى جمال عبدالناصر هو قائد الضباط الأحرار فتوجهت لزيارته فى مصر حيث كان يعمل مدرسا فى كلية أركان الحرب ولم أكن قد قابلته قبل ذلك .

وقد تعرفت على درجة انتماء عبدالمنعم عبدالرءوف للإخوان من تصريحه لى بذلك واستغراقه فى الصلاة طوال فترة الاجتماع الذى كان يعقد كل يوم أربعاء دون أن يحضر المناقشات..

وحضر فى هذه الفترة البكباشى رشاد مهنا ولما كان أقدم منى رتبة ، واعتقادا منى بأنه مرتبط بالتنظيم فقد اتصلت بجمال عبدالناصر أثناء إحدى إجازاتى لأعرف حدود مسئوليته وما إذا كان علىَّ أن أسلمه قيادة التنظيم ، ولكن جمال عبدالناصر طلب منى ألا أسلمه القيادة ولا أطلعه على سير العمل .. ولكن علىَّ ألا أعاديه .. وكان رشاد منذ حضوره يدعو إلى الإصلاح فى ظل الظروف القائمة دون الثورة عليها وعلى حد تعبيره نبدأ من «رباط جزمة العسكرى»، وهذا الأمر كان متنافرا مع الخط الثورى للبلد كلها.

وبالنسبة للثورة فقد تحرك معى ٦٠ضابطا وأبلغنى جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر بالخطة فى منزل حسين الشافعى ، وكانت مسئوليتى تتلخص فى التحرك مع قوات مقدمة الكتيبة التى كانت قد حضرت فقط من العريش بأربعين عربة لورى من الهاكستيب خلف مطار القاهرة الدولى لتكون قوة احتياطية عند رئاسة الجيش ..

وفى اللحظة التى كنت مشتبكا فيها مع الرئاسة سمعت صوت رصاص وجدت أن فصيلتنا المتجهة لكوبرى السيوفى قد قابلت ٥٠ عسكرى بوليس حربى كانت الرئاسة قد استدعتهم فأسروهم.

وجدت أن عساكرى قد قلت جدا بعد تعيين الحراسات وتفتيش الدور الأول وأنا أريد الصعود إلى الدور الثانى . وفى هذه اللحظة وجدت ٢٠ عسكرى من مركز تدريب المشاة مع صاغ حسن الدسوقى قد وصلوا فى الوقت المناسب قبل الصعود للدور الثانى .

كان هناك شاويش يقاوم على السلم ونصحته بالابتعاد فلم يستجب فضربته بطلقة فى رجليه ومضيت إلى أعلى .

وجدت غرفة رئيس أركان الحرب مغلقة وخلف بابها مقاومة فتراجعت للخلف خطوتين

وانهمر الرصاص من الجنود على الباب ، واقتحمنا الغرفة فوجدت اللواء حسين فريد واللواء حمدى هيبة وضابط نائب أحكام واقفين وهم رافعون مناديل بيضاء ، كان اللواء حسين فريد رابط الجأش وقد بادرنى بقوله : ليلتك سعيدة يايوسف ، وقلت له : ليلتك سعيدة ياافندم .. أنا طلبت مقابلة سعادتك من سنة وآسف أن تكون هذه هى فرصة اللقاء .

وطلبت منه التحرك فاستجاب فى احترام وشجاعة ، وسلمته لليوزباشى عبدالمجيد شديد لنقله إلى المعتقل فى الكلية الحربية المواجهة لمبنى القيادة ، وبعد عودتى من توصيلهم حتى الباب الخارجى ، وجدت شاويش من البوليس الحربى الذى أسرناه وكنت أعرفه من السودان يقول لى : أنت ياافندم ماسيكنا ليه .. هوه احنا من إسرائيل ، وأفرجت عنهم وأصبحوا من قوتنا .. وجلست بعد ذلك فى مكتب اللواء حسين فريد مع الصاغ حسن الدسوقى حيث عرفت لحظتها أننى خرجت مبكرا ساعة عن الموعد المحدد فى الخطة ، وكنت وقتها ثائرا لأنى لم أجد مخلوقا فى الطريق .

وبعد الانتهاء من احتلال القيادة جاء أحد الجنود يبلغنى أن هناك ضابطا يطلب مقابلتى اسمه جمال عبدالناصر ، ودخل هو وعبدالحكيم عامر ، ثم توافد الضباط الآخرون بعد ذلك عندما بدأت تتحرك القوات والوحدات الأخرى ، وهكذا مضت ليلة ٢٣يوليو ١٩٥٢، وبعد ذلك داخل مجلس الثورة «كانت صدمتى الأولى إعدام خميس والبقرى رغم عدم الموافقة الجماعية للمجلس فقد عارضت ذلك مع خالد محيى الدين وجمال عبدالناصر» ..

وكانت مقابلتى الأولى لخالد محيى الدين فى اجتماعات مجلس القيادة رغم أنه كان يضمنا تنظيم واحد هو قسم الجيش فى «حدتو».. وكان جمال عبدالناصر أيضا قد اكتشف علاقتى بالحركة الشيوعية عندما لاحظ معرفتى السابقة وعلاقتى بأحمد فؤاد ، وكذلك عندما قابلت عنده الشاعر كمال عبدالحليم الذى عانقنى فى حضور جمال وعبدالحكيم .. وبذا كشفت سريتى .

❑

ومثل ما يحدث فى كل الثورات ، بل فى كل التجمعات البشرية ، وفى مختلف الأحزاب والهيئات ، رأى أنه ليس متوافقاً مع الجميع ، فقد اختلف مع زملائه أعضاء مجلس الثورة ، واستقال وترك عضوية المجلس بإرادته فقد كانت له آراء لم يتجاوب معها زملاؤه ورفضوها أو فعلوا عكسها ولم يوافق هو على إجماع زملائه ، وآثر فى شجاعة الانسحاب بنفسه .. لم يكن خروجه من مجلس الثورة جريمة ، بل كان أمرا طبيعياً يحدث فى كل الثورات .. ولعل

خلافه الأكبر كان مع محمد نجيب الذى كان يناديه فى الاجتماعات باسم «يوسف ستالين».
خروج يوسف صديق من مجلس الثورة كان بإرادته.. وحاول تكتيل العمال ضد استمرار الثورة بإرادته أيضا .. ولم يغضب من نجيب عندما أطلق عليه اسم ستالين ديكتاتور الاتحاد السوفيتى .. وعاش حياته بعد ذلك فى ظل جمال عبدالناصر ، ولكن البعض أرادوا أن يحولوا قصته إلى قميص عثمان آخر .. وهو أمر لا أعتقد أنه كان يرضيه ، فقد عاش سنوات فى عصر اشتدت فيها الحملة على جمال عبدالناصر ، ولكنه لم يشارك فيها .. وعلى كل حال فقد خرج من المجلس منذ البداية .. وفى عهد محمد نجيب.

مجلس الأمة

ناقش مجلس الأمة الذى انتخب بعد الميثاق ودخله العمال والفلاحون لأول مرة جميع القضايا التى طرحها الأعضاء ، وأجاب الوزراء على تساؤلاتهم فى الموضوعات المختلفة ، ولم يكن هناك حظر على مناقشة أية قضية .. من المعتقلات إلى الحراسات إلى المخالفات ، إلى قوانين الأحوال الشخصية ، حتى حرب ١٩٦٧ قبل أن تقع كانت جميع تفاصيلها ـ عدا العسكرى منها ـ أمام أعضاء المجلس ، وكان قرار الحرب ليس قراراً فرديا ، ولكنه عرض ، ونوقش ، بل لقد كان مجلس الأمة أكثر حماساً ، ويستعجل الحرب .. ويصعب أن نعيد نشر محاضر جلسات المجلس ، وآراء الأعضاء ومناقشاتهم ، ولكننا نستعرض وبسرعة دور مجلس الأمة ، الذى أصدر القوانين ، والذى كون لجنة بعد برنامج ٣٠ مارس لكى تعيد النظر فى جميع القوانين المقيدة للحريات ، وقد تولاها ضياء الدين داود عضو المجلس ، وأعد تقريراً، سلمه بعد أن عين وزيراً للنائب حافظ بدوى .. وعلى امتداد عدة جلسات ناقش مجلس الأمة قضية المعتقلات والمعتقلين والتعذيب. وكان مجلس الأمة من قبل عند مناقشة بيان وزير الداخلية زكريا محيى الدين فى منتصف أغسطس ١٩٥٧ ، قد ناقش قضية المعتقلات والمعتقلين وطرحت نفس القضية مرة ثانية فى يناير ١٩٥٨ عندما سأل أحد الأعضاء وزير الداخلية زكريا محيى الدين عن عدد المسجونين السياسيين ، الذين يقضون مدة العقوبة المحكوم بها عليهم فى سجن الواحات ، وقال زكريا محيى الدين إن عدد المسجونين فى سجن الواحات ٤٤٠ مسجوناً محكوم عليهم بعقوبات مختلفة طبقاً لقانون العقوبات ، منها ما يتصل بجرائم أمن الدولة ، ومنها ما يتصل بالجرائم العادية ، ورد مقدم السؤال بأن الوزير سبق أن أجاب على سؤال فى المجلس وقال أنه لا يوجد مسجونون سياسيون ، ورد الوزير كوزير

للداخلية أن جميع المسجونين قد حكم عليهم لارتكاب جنايات منصوص عليها فى قانون العقوبات ، وهذه الجنايات لم يُذكر أنها سياسية أو غير سياسية ، فقانون العقوبات ينص على مخالفات معينة إذا ارتكبها أحد أفراد الشعب يحكم عليه بالعقوبة التى يحددها القانون ، أما بيان المسجونين بسجن الواحات الخارجة فهم «٢٨٦ محكوما عليهم من محكمة الشعب وفقاً للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة ، بتاريخ أول نوفمبر ١٩٥٤ ، وكذلك ١٠٧ محكوم عليهم فى قضايا أمن الدولة التى تنطبق عليها مواد قانون العقوبات ، وأيضا ٤٤ محكوما عليهم فى جرائم عامة ، كالضرب والقتل والسرقات ـ وخلافه، ويكون المجموع ٤٤٠ مسجونا ، وكان قد صدر قرار بحل مجلس الأمة بعد الوحدة ، وقيام البرلمان المشترك بين مصر وسوريا ، ولكن الموضوع ذاته تمت مناقشته فى برلمان ١٩٦٦ الذى رأسه أنور السادات ، وقد أصدر المجلس قانونا يعطى الحق بالتحفظ على الأشخاص الذين سبق لسلطات الضبط والتحقيق ضبطهم والتحفظ عليهم فى جرائم التآمر ضد أمن الدولة ، والجرائم المرتبطة بها ، وكان واضحاً أن القانون يواجه مؤامرة الإخوان سنة ١٩٦٥ ، وقد صاحبت الموافقة على هذا القانون كلمات من الأعضاء للتنديد بالإخوان المسلمين ، وطالب البعض بأن يمتد هذا القانون إلى الشيوعيين ، ورد مقرر اللجنة بأنه ينطبق على الإخوان وعلى الشيوعيين وعلى جميع قضايا التآمر ضد أمن الدولة ، وطالب عدد من الأعضاء بأن يشمل القانون تجار المخدرات لخطرهم .. وقد نوقشت قضية المعتقلين السياسيين أكثر من مرة بعد ذلك.

❑

كانت كل قضايا المجتمع مطروحة للمناقشة داخل المجلس حتى أزياء السيدات كانت موضع مناقشة إذ وقف أحد الأعضاء ـ سبتمبر ١٩٥٧ ـ ليسأل وزير الداخلية زكريا محيى الدين عما إذا كان يدخل فى اختصاص بوليس الآداب الحد من فوضى الأزياء المثيرة التى تلجأ إليها بعض السيدات ، والتى تتنافى مع الآداب العامة والخلق الكريم ، ورد وزير الداخلية بأنه لا يوجد نص فى القانون ينظم ملابس السيدات ، أو يحددها ، والحالات التى ينطبق عليها قانون العقوبات التى تقول «كل من فعل علانية فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً ، وهذه الحالات يجب أن يتوافر فيها الركن المادى للجريمة ، بارتكاب فعل فاضح علنى مخل بالحياء ، وهذه الصورة تختلف تماماً عما يسأل عنه السيد العضو ، ورغم ذلك فإنى أوافق السيد العضو على أن هناك ميلاً أو اتجاهاً بين كثير من السيدات للخروج بملابسهن عن الأصول والأوضاع المتعارف عليها ، إلا أننى لا أنصح بإصدار تشريعات تقيد ملابس السيدات ، ويصعب على مكتب الآداب تنفيذها حتى لو

زود بعنصر نسائى ، لأن تقدير الجهاز التنفيذى سيختلف فى تفسير القانون ، وليس من المستساغ استدعاء السيدات فى الطريق العام إلى مكاتب بوليس الآداب بغرض مراجعة مقاسات وأشكال ملابسهن ، وأكد الوزير أن الحكومة مهتمة بموضوع الآداب العامة . بعدها بسنوات تقدم اقتراح للمجلس بتوحيد زى المرأة العاملة فى المصالح الحكومية والمصانع والشركات ، وقد نوقش فى المجلس ورفضته العضوات ، كما رفضه غالبية الأعضاء ، وفى هذا السياق ناقش الأعضاء الأغانى المبتذلة التى تذيعها الإذاعة » وأن نظرة إلى برامج الإذاعة نجدها مشحونة بالأغانى من الصباح المبكر حتى بعد منتصف الليل ، وكأننا أممنا كل شىء ولم يعد ينقصنا إلا المرح والأغانى ، وقد قاد وزير الإرشاد فتحى رضوان مناقشة واسعة حول الأغانى .

وأيضا نوقشت قضايا المرأة ، ومنها الكشف الطبى قبل الزواج ، وفيما بعد قاد عصام الدين حسونة مناقشة ديمقراطية واسعة عام ١٩٦٧ عندما أصدر قراراً بإلغاء التنفيذ الجبرى لأحكام الطاعة الصادرة ضد الزوجات ، واعتبر البعض ذلك خروجاً على القانون، وتحدث الوزير ولمدة خمس ساعات موضحاً بأنه لم يلغ قانوناً ، ولم يتعرض للتشريع ، ولكنه ألغى إحدى وسائل التنفيذ وهى إجبار الزوجة بواسطة الشرطة التى تقتادها عنوة إلى بيت زوجها ، واعتبر ذلك ليس وارداً فى الشريعة ، وأنه تسلل إلى قوانيننا خفية فى ظلام العصر العثمانى .

ناقش مجلس الأمة القضايا التى كانت مطروحة فى ذلك الوقت واتخذ فيها قرارات سواء بالموافقة أو الرفض ، فناقش مثلاً تأميم الطب .. وناقش السياسات الزراعية ، وسياسة الخدمات ، وخطط التنمية ، والمشروعات الاقتصادية والإنتاجية ، والمخالفات ، والحكم المحلى ومشاكل المحافظات وقضايا العمال والفلاحين والانفجار السكانى ، وتنظيم الأسرة ، ومشاكل الإدارة الحكومية والقوانين واللوائح ، وأصدر قانوناً بإنشاء الرقابة الإدارية ، وتعرض للسياسة الداخلية والخارجية ، وتأميم قناة السويس ، وسياسة البنك الدولى ، ومواقف الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والقواعد العسكرية ، والمؤامرات الخارجية ضد مصر وكل ما يتصل بقضايا الوحدة العربية .

❑

ووفقاً لمحمد الطويل ـ برلمان الثورة ، وهو المصدر الرئيسى لهذا الجزء ـ «فقد استغرق هذا البرلمان الأول فترة ما يقرب من سبعة شهور حيث بدأت أولى جلساته ٢٣ يوليو ١٩٥٧ حتى فبراير عام ١٩٥٨ ».. وعقد فى خلال هذه الفترة ٤٦ جلسة وجلسة مغلقة وأخرى خاصة. أما

عن الجلسة المغلقة فكانت أثناء مناقشة استقالة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة .. وتنظيم الضباط الأحرار سابقا ـ وهو السيد كمال الدين حسين حيث كان وزيراً للتعليم ، وأما الجلسة الخاصة فكانت مناقشة لبعض الأمور الخاصة بسير العمل بالمجلس ونشاطه .

ونشاط المجلس خلال الفترة المذكورة إذا قيست ـ كما سبق القول ـ بنشاط بعض دورات البرلمانات المتعاقبة فالإنصاف فى حقه على ضوء الأرقام والإحصائيات والمواقف والأحداث التى عاشت تحت القبة طوال الفترات المذكورة .. فقد تقدم الأعضاء بعدد ٦٦ اقتراحا بمشروع قانون كما أن الأعضاء قد ناقشوا ٥٩ مشروع قانون قدمت من جانب حكومة الثورة وإن استردت هذه الأخيرة اثنين منهم ، وكذلك أقر المجلس ١٥ قرارا جمهوريا صادرا من الرئيس جمال عبدالناصر ، كما وافق المجلس أيضا على ٢٥ طلب اعتماد إضافى لبعض قطاعات الدولة المتعددة دفعا للعمل فيها وتطويرها لمواكبة العهد الجديد .

وإن كانت لجان المجلس ذات نشاط متعدد إلا أنه كان أبرزها لجنة الاقتراحات والعرائض حيث أصدرت ١٩ تقريراً تحتوى على مشروعات قوانين من الأعضاء ، وكذلك اقتراحات لحلول بعض المشاكل والقضايا العامة والجماهيرية وكذلك لجنة الشئون المالية والاقتصادية التى أصدرت ١٤ تقريرا ولجنة شئون الميزانية والحساب الختامى التى أصدرت أيضا ٢٥ تقريرا ، بالإضافة إلى لجنة تحقيق صحة العضوية حيث بحثت صحة العضوية للأعضاء فأصدرت ٤٠ تقريرا لهذا الغرض .

وقد احتوى الجانب الرقابى فى نشاط المجلس على ٢١٩ سؤالا للوزراء وإن كان أول القطاعات التى نالت أكبر عدد من الأسئلة قد وجهت للتعليم حيث وجه للسيد كمال الدين حسين ٢٩ سؤالا وكذلك الشئون الاجتماعية والعمل حيث تولاها السيد حسين الشافعى فوجه إليه ١٩ سؤالاً ثم الصحة وجه إليها ٢٢ سؤالا و٢٦ سؤالا لوزارة الشئون البلدية والقروية و١٤ سؤالا لوزارة الداخلية والزراعة و١٢ سؤالا و٩ أسئلة و٤ استجوابات لوزير الصناعة و٧ أسئلة واستجوابات لوزير التموين وللإصلاح الزراعى ٧ أسئلة ومثلها لوزارة الخارجية أما المواصلات فوجه إليها ٢٠سؤالا و١٢ سؤالا للزراعة أما قطاع الاقتصاد والمالية فوجه إليه ١٢ سؤالا. وهكذا قلت الأسئلة لبقية القطاعات وهذا مؤشر على حجم ونوعية اهتمامات المجلس لقضايا المجتمع والدولة .

❑

وقعت فى مجلس الأمة أزمة مدوية ، هى أزمة مديرية التحرير ، وقد بدأت هذه الأزمة عندما تقدم العضو سيد جلال بسؤال إلى وزير الزراعة يسأل عن صحة ما تردد عن أن بعض

أعضاء المجلس يتولون وظائف فى مديرية التحرير ، رغم أن قانون عضوية المجلس يمنع الجمع بين الوظيفة والعضوية .. ونشرت الصحف أن مجدى حسنين مؤسس مديرية التحرير قد عين خمسة من الأعضاء بالمكافأة فى المديرية واعتبروا أن ذلك مخالف للدستور .. وكان الأعضاء هم : أحمد أبو عوف ـ محمود القاضى ـ سعد خضر ـ محمد قاسم وإسماعيل نجم.

وتحمس الأعضاء لإسقاط العضوية عنهم ، وعن مجدى حسنين أيضا ، ويقول عبداللطيف البغدادى رئيس المجلس فى ذلك الوقت إنه لما سمح بهذا الاتجاه اتصل بجمال عبدالناصر وأبلغه بما ينتويه الأعضاء ، فقال إنه يوافق الأعضاء على رأيهم ، وأحيلت القضية إلى اللجنة التشريعية لتحديد الموقف الدستورى ، ولا شك أنه حدثت اتصالات ، وتداعيات وضغوط ، حتى أصدرت اللجنة قرارها .

ويقول عبداللطيف البغدادى أنه « انعقد المجلس ، وقد تواجدت الأغلبية العظمى من أعضائه ، ولم يتخلف أحد منهم إلا القليل جدا ، بل وامتلأت أيضا شرفات المجلس بالزائرين، وقام مقرر اللجنة الدستورية يواقيم غبريال بتلاوة تقرير اللجنة على المجلس ، واعتبرت أن مديرية التحرير مؤسسة خاصة ، وأن التصرف الذى حدث من هؤلاء الأعضاء موضع التحقيق فى حدود القانون ، ولا مأخذ عليهم فيه ، وأخذ رأى المجلس على تقرير اللجنة وما ورد فيه ، فوافقت عليه الأغلبية المطلقة ، ولكننى أعلنت أن القرار بالإجماع تهكما منى على هذا الوضع الغريب ، ولم يجرؤ أحد من أعضاء المجلس على مناقشة تقرير اللجنة أو مخالفتها فى الرأى بعد أن حاول العضو شعبان الاعتراض عليه وقيام بعض الأعضاء بمهاجمته وقولهم له ـ هل تأكل لحم أخيك ميتا ، ولم يتمكن بل ولم يتمالك نفسه بعد ذلك من الاستمرار فى إبداء رأيه فصمت ثم جلس رغم محاولتى حمايته منهم عسى أن يشجع موقفه آخرين ، ولكن حدث أن كل من تكلم ـ وعددهم قليل ـ كان تأييدا منهم لتقرير اللجنة» وأن كمال الدين حسين قدم استقالته احتجاجاً على موقف اللجنة التشريعية ، وأن عبداللطيف البغدادى نفسه قدم استقالته بسبب نفس الموقف.

❑

فى اجتماع لأعضاء مجلس الأمة على شكل هيئة برلمانية ، قال جمال عبدالناصر للأعضاء ـ وكان عددهم ٣٦٠ عضواً ـ إنكم تمثلون ٣٦٠ حزباً .. إشارة إلى أن كلا منهم يبدى ما شاء من آراء ، ويقدم ما يراه من مشروعات ، وأنه لم يكن هناك التزام ، ولم يحدث أن منع عضو من إبداء رأيه ، أو حظر عليه مناقشة أية قضية ، وعندما منع رئيس المجلس أحد الأعضاء من دخول المجلس على أثر مشادة غضب عبدالناصر ، وأمر بأن يلغى القرار فوراً «فإذا كان عضو

بمجلس الأمة يتخذ ضده هذا الإجراء ، فكيف يمارس المجلس مسئولياته» ورغم حدة الآراء المعارضة ، وقسوتها أحيانا فإن مجلس الأمة لم يسقط العضوية عن أحد أعضائه ، بل ولم يقدم عضواً واحداً للمساءلة عن آراء أبداها داخل المجلس أو خارجه .. أو لأية أسباب أخرى.

وقد ناقش مجلس الأمة ، مئات القضايا ، وقدم الأعضاء أسئلة ، واستجوابات ، ونتوقف عند قضية ، هى الأكثر إثارة للجدل فيما يتعلق بدور البرلمان ، وهى قضية حرب يونيو ١٩٦٧، التى يتردد دائما ، أن سبب الهزيمة هو غياب الديمقراطية ، وأنه لو نوقش أمر الحرب ديمقراطياً لكان الموقف مختلفاً .. والحقيقة أن للنكسة أسبابها العديدة ، تتلخص فى أننا لم نحارب أساساً ، وأهدينا العدو نصراً على طبق من الإهمال واللامبالاة، والاسترخاء العسكرى .

لم تكن حرب يونيو قرارات فردية مفاجئة ، اتخذت فى غرفة مغلقة بعيداً عن الأعين ، فقد ناقشها مجلس الأمة على امتداد جلسات علنية وسرية ، تحدث فيها عدد كبير من الأعضاء ، واجتمعت لجان المجلس لدراسة الموقف أكثر من مرة ، وأصدرت البيانات ، وكان للمجلس برئاسة السيد محمد أنور السادات دور بالغ الحماس ليس فقط فى تأييد الحرب ، بل أيضا بتقرير أن الحرب ضد إسرائيل أصبحت ضرورية .

وهناك تعمد واضح مقصود إلى إغفال دور مجلس الأمة والإصرار على أن المواجهة العسكرية تمت بعيداً عن رقابة المجلس وعيونه .. وأنه لو كانت هناك ديمقراطية ، لأوجبت مناقشة الأمر ، وربما كان لمجلس الأمة رأى مختلف والحقيقة أن البرلمان لم يكن غائباً فقد اجتمع ودرس وكان شريكا فى المسئولية .. ولقد نوقشت كل القرارات فى مجلس الأمة فقد اجتمعت لجان الشئون العربية والعلاقات الخارجية والدفاع الوطنى برئاسة وكيل المجلس المهندس سيد مرعى لبحث التهديدات الإسرائيلية لسوريا وفقاً لمعاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، وحضر اجتماع اللجنة وزير الخارجية محمود رياض .

وفى يوم ٢٠ مايو قرأ رءوف محفوظ زكى مقرر اللجنة التقرير الذى وافق عليه مجلس الأمة بالإجماع ، وقد تحدث التقرير عن الصلف الإسرائيلى وأشاد بالقوات المسلحة وبتصديها لمواجهة هذا الغرور الصهيونى ، وأعربت اللجنة عن إيمانها العميق أن الشعب العربى يدرك مسئولياته الجسام فى هذه الفترة الحاسمة من عمر الكفاح ، ويعرف طريقه الذى كشف فيه أساليب ومؤامرات الاستعمار والرجعية ، وقالت اللجنة «وإن جميع هذه التحركات والأحداث التى توالت على المنطقة العربية مظاهرها وتوقيتها وأسبابها وبواعثها

تظهر صورة واضحة لمؤامرة شاملة تدبرها وتخطط لهـا وتمولها الثورة المضادة بأطرافها المتآمرة التى تجمع الإمبرياليـة والاستعمار وإسرائيل والرجـعية العربية العمـيلة ، وهدفها ضرب ثورة التحرر فى العالم العربى ، وفرض حصار على معـقل هذه الثورة وقاعدتها الجمهورية العربية المتحدة عن طريق عدوان مبيت على أرض سوريا .

وعبرت اللجنة «عن تقديرها ومساندتها العميقة للخطوة المتصرة التى اتخذتها الجمهورية العـربية المتـحدة بوضع قـواتها فى حـالة الاستـعداد الكامل للدخـول فى المعـركة فـور وقوع العدوان ، ليس فـقط تنفيـذاً لاتفاقيـة الدفاع المشتـرك مع سوريا ، ولكن وفقـاً لما أعلنه ويعلنه المناضل جمـال عبدالناصـر من أننا : «سندخل المعركـة فى حالة اعتـداء إسرائيل على أى بلد عربى» ..

«إن الشعب العـربى كله على استعـداد كامل لخوض هذه المعـركة المصيـرية الفاصلة بكل تحديـاتها وهو على وعى كـامل بكل أبعادها ، وبقـوى العدوان العـالمى التى تحـركها وتمولـها وتخطط لها .

واقتـرح رئيس مـجلس الأمة أنور السـادات أن يعقـد المجلس جلسة سـرية يجيـب فيـها محمود رياض وزير الخارجية على تساؤلات الأعضـاء .. وعقدت الجلسة السرية وناقش فيها الأعضـاء الوزير .. بعدها عـقد المجلس جلـسة علنيـة ، أى أن المجلس حتى الآن عـقد ثلاث جلسات لمناقشة موضوع الحرب وعقد المجلس جلسة رابعة ناقش فيها الأمر بالتفصيل وتحدث فيـها عـدد من الأعضـاء ، كلهم أيدوا ضـرورة التدخل العـسكرى .. فهـاجم النائب إبراهيم عليوة الولايات المتحدة التى تدعم إسرائيل ، وتحدثت كريمة العروسى وبثينة الطويل عن دور المرأة فى المعركـة القادمـة ضد إسرائيل ، وتحـدث النائب مصطفى أبو سـيف بدران وقال : إن أمـريكا كانت وسـتظل دائمـا تعمل على تحـقيق المخطط الصهيـونى ، وذلك لأن الصهـاينة يسيطرون سـيطرة كاملة وتامة علـى الحياة فى أمريكـا ويسيطرون على الصحـافة هناك ، وهـم ورغم أن تعدادهـم لا يجاوز ٣٪ أو ٤٪ يشـغلون نسبة كبيرة من المراكـز الهامة هناك ، إذ تبلغ نسبة اليـهود من المحامين فى أمريكا ٧٠٪ ، ومن التجـار ٧٧٪ ومن الأطباء ٦٩٪ ومن رجال الصناعـة ٤٣٪ هذا فـضـلاً عن أنهـم يسـيطرون على مـا يقـرب من ٥٥٪ أو ٦٠٪ من أرباح شركـات البتـرول ، وهكذا نرى الاقتـصاد الأمريكـى يوجه لصالح الـصهاينة ، ولهـذا فنحن نتـوجه إلى الـشعب الأمـريكى من هذا المكان مطـالبين إياه علـى أن يعمل علـى التحـرر من الاستعمار الصهيونى الذى يسيطر عليه ويمتص دماءه .

وناقش خالد محيى الدين وكان عضواً بمجلس الأمة مـواجهة إسرائيل وناقش قرار التعبئة

العامة استعداداً للحرب وقال : النقطة الأولى وهى الظاهرة الطيبة العظيمة التى ظهرت فى تلك الخطوة التاريخية التى اتخذها السيد الرئيس جمال عبدالناصر بتعبئة قواتنا الباسلة على الحدود لضرب العدوان . والنقطة الثانية وتتعلق بما يقال من أن أمريكا ستحمى إسرائيل ، ففيما يتعلق بالنقطة الأولى التى تمثل ظاهرة طيبة ومشجعة ومفرحة ، فإن تلك الخطوة التى اتخذها الرئيس جمال عبدالناصر كانت مفاجئة للعدو بحيث أنزلت به الرعب ، وقلبت تقديراته رأسا على عقب ، لقد كانت هذه الخطوة بالنسبة لنا أمرا طبيعيا ومتوقعا من جماهير شعبنا ، وهكذا تظهر عظمة تقديرات القيادة السياسية التى تقودنا فى المعركة ، وتجعلنا نقول للاستعماريين أن تقديراتكم خاطئة تماما ..

«ويتبين من هذا كله أننا مقدمون على معركة لم تكن بالنسبة لنا خطوة مفاجئة ، لذلك تحمسنا لها وأن ما نراه من أبناء شعبنا فى المصانع والحقول والمدارس ، وفى كل مكان من تأييد لهذه الخطوة وما يفعله هذا الشعب فى كل مكان من الوقوف وراء قائده وجيشه فى كل معركة ليؤكد صلابة هذا الشعب وتمسكه بحقه .

وقال النائب بكر عبدالواحد بكر : لقد سبقنى إلى الحديث من هم أبلغ منى بيانا وأكثر اطلاعا ومتابعة للأنباء ، وأقول باختصار لأمريكا لأنها هى التى تنادى بحماية إسرائيل ، رغم علمها باعتداءاتها على الضفة الغربية من الأردن ، أقول لها أننا قد عقدنا العزم على خوض المعركة إذا ما فرضت علينا دفاعا عن أوطاننا وحريتنا وشرفنا .

وتحدث النائب فكرى الجزار فقال لقد أعلنت إسرائيل فى عام ١٩٥٦ على لسان بن جوريون فى الكنيست الإسرائيلى ضم سيناء إلى إسرائيل ، ولا شك أن مثل هذا التصرف يحدد أمامنا الخطر الذى يواجهنا فى المنطقة ، إذن ليس الأمر أمر دفاع أو ردع للعدوان الإسرائيلى على حدود سوريا أو على حدود الأردن فحسب ، بل إن الجيش العربى الآن إنما يحمى أمته ويحمى أرضه.

وقال النائب ممدوح سالم رفعت : اليوم نرى قواتنا فى كامل استعدادها ، وتمام تجهيزها تتحرك بقوة لتواجه المعتدى ، وترد كيده فى عزة ، وتردع كل من تراوده نفسه بالاعتداء علينا ، إن كل مواطن وكل عربى وكل حر فى العالم ليشعر اليوم بالعزة والكرامة والفخر وهو يرى قواتنا العربية على هذه الدرجة من القوة والمقدرة والكفاءة .

وطلب النائب فهمى منصور أن تكون هذه البيانات فى جلسة سرية تجتمع بعدها كل لجنة من لجان المجلس لدراسة الموقف فى حدود اختصاصها ، وبذلك يتاح لها أن تسهم فيه بالرأى والنصيحة .

واختلف العضو حسن حافظ حيث قال أنه يختلف فى الرأى مع محمود أبو وافية : فيما ذهب إليه أبو وافية من ضرورة الاستماع إلى بيانات من السادة الوزراء عما أعده كل منهم فى حدود اختصاصه لمواجهة الموقف ، والحكومة قد واجهت الموقف وأعدت لكل احتمال عدته ، وأنها تسير فى خطوات مدروسة لمواجهة المعركة بما يكفل تحقيق النصر بإذن الله .

وطالب النائب حامد عبداللطيف ببيانات عسكرية لزيادة الاطمئنان والتعبئة العامة للجماهير قائلا : إن العسكريين عندما يواجهون المعركة لا يميلون إلى الجدل ، ولا يستهويهم النقاش ، إنما يقفون فى خط النار يجابهون ما يتطلبه النصر من ترتيبات وتحركات ولقد قرأت فى صحيفة الأهرام الصادرة صباح اليوم أن السيد رئيس الوزراء سيلقى بيانا أمام المجلس الموقر فى الجلسة التى ستعقد فى يوم الاثنين المقبل ، والذى أعلمه تماماً أن شعبنا ليسعده أن يخوض المعركة.

وتحدث عضو مجلس الأمة إبراهيم قرشى فطالب بالتعبئة العامة للمجلس : إن الموقف اليوم ليتطلب منا نحن أعضاء مجلس الأمة أن نكون فى مستواه .

وقال النائب أحمد يونس : إن أعضاء مجلس الأمة بمحافظة البحيرة اتخذوا قرارهم بأن يلتحقوا بمعسكرات التدريب اعتبارا من يوم الاثنين المقبل ، وأن يعدوا أنفسهم للتوجه إلى جبهة القتال .

❑

وافق المجلس على أن يظل معقودا بصفة مستمرة لمتابعة الموقف على أن يقتصر نشاطه إلى جانب ذلك على الأعمال الهامة والعاجلة ، وأن يتوقف المجلس عن مناقشة ما أسماه بالأعمال الروتينية .

وفى يوم ٣ يونيو أى قبل العدوان بيوم وبعض يوم عقد مجلس الأمة جلسة أخرى قرأ فيها أنور السادات رئيس المجلس برقية من رئيس مجلس الأمة الكويتى أحمد زيد السرحان تضمنت البرقية موجزا لجلسة مجلس الأمة الكويتى التى انعقدت يوم السبت ٢٧ مايو عام ١٩٦٧ وناقشت الموقف العربى ، وما اتخذته الحكومة من إجراءات وفقا لما استجد من تطورات فى الموقف العربى ، وجاء فى الرسالة أن المجلس الكويتى أنهى الترتيبات الخاصة بسفر القوات الكويتية ، وأن الحكومة أبلغت سعادة وزير الخارجية باستدعاء سفراء الدول الكبرى وإبلاغهم بموقف الكويت الحازم بأن أى عدوان على أى دولة عربية من جانب أى دولة من تلك الدول بالاشتراك مع العصابات الصهيونية فإن الحكومة ستقوم بوقف جميع مصالح تلك الدولة فى الكويت ، وقد أشاد مجلس الأمة بهذا الموقف وقرر إرسال برقيات

شكر وتقدير إلى برلمانات الدول الشرقية والآسيوية والأفريقية وغيرها التى أعلنت تأييدها ومساندتها للعرب فى موقفهم الحاضر إزاء العصابات الصهيونية ، وبرقيات استنكار واحتجاج إلى برلمانات الدول التى عملت أو تعمل على مساندة العصابات الصهيونية الغاصبة فى تصرفاتها الجائرة تجاه الدول العربية فى موقفها الحاضر إزاء حقوقها فى تحرير الوطن السليب ، واحتج على تصريحات الرئيس جونسون المساندة للعصابات الصهيونية فى تصرفاتها الجائرة والمناقضة لحقوق العرب المشروعة بالإشراف على الملاحة فى خليج العقبة وناشد الجارة المسلمة الصديقة إيران أن تقف إلى جانب الدول العربية فى موقفها الحق العدل باسترداد الوطن العربى السليب وبذل المساعى لديها لكى توقف تزويد العصابات الصهيونية بالبترول ، وأعلن أنور السادات رئيس مجلس الأمة أن مجلس النواب اللبنانى ناقش الأمر واتخذ قرارا بالاشتراك فى الحرب .

وقرأ أنور السادات فى نفس الجلسة برقية من صبرى حمادة رئيس مجلس النواب اللبنانى متضمنة قرار مجلس النواب اللبنانى .

وتحدث العضو محمد كامل عبدالحميد عن موقف الأردن بعد توقيع اتفاقية الدفاع المشترك، ونظرا لأن مجلسى النواب والأعيان فى الأردن قد صدقا على هذه الاتفاقية على الفور وأجابوا بالإجماع لوضعها موضع التنفيذ العاجل ، ولما كانت هذه الاتفاقية قد حققت بالفعل وحدة العمل ووحدة الصف من أجل وحدة الهدف ، لذلك اقترح أن يبعث المجلس ببرقية تهنئة وإعجاب لهذين المجلسين .

ولقد كان الموقف الليبى موضع تساؤلات من أعضاء مجلس الأمة ، ورأى الأعضاء أن أهمية الموقف الليبى ترجع إلى عاملين أولهما وجود قاعدة إنجليزية وأخرى أمريكية وثانيهما أنها دولة بترولية.

فقد تحدث حول هذا الأمر عضوان هما : محمد زين العابدين على عطية وحسن حافظ وطرحا كثيرا من التساؤلات .. وسأل أنور السادات رئيس المجلس الأعضاء : هل توافقون حضراتكم على أن نرسل هذه التساؤلات للبرلمان الليبى ؟ ووافق المجلس .

وقرأ المهندس سيد مرعى وكيل المجلس تقريراً ثانياً أعدته اللجنة التى رأسها وتحدث العضو حافظ بدوى فقال «إن جماهير شعبنا واعية ليست فى حاجة إلى تعبئة أو إلى توعية فهى التى تعبئنا ، وهى التى تقوم بكل دورها ، إن جماهير شعبنا تؤمن بحقيقة معينة ، تؤمن بأن الاستعمار يحاول السيطرة على ثرواتها ويحاول أن يتحكم فى مقدراتها كما يحاول أن يتحكم فى مصيرها ، وسبيله إلى ذلك تمزيق حقها وتفتيت وحدتها وله فى ذلك وسائل

عديدة: اعتداء مسلح . خيانة . أحلاف . وكل هذه الوسائل اتخذ على رأسها أداته وركيزته إسرائيل.

وتحدث صبرى القاضى ومحمد سعيد توفيق الشال حديثاً طويلاً عن الموقف البريطانى، وتحدث أحمد القصبى أن إسرائيل ادعت وزعمت أنها لا تهاجم فإننا نقول لها إن مجرد وجودك فى هذه المنطقة ولو لم يصدر عنك عدوان هو فى حد ذاته جريمة بل وجريمة مستمرة وأن كل يوم يمر على هذه الدولة المزعومة فى هذه المنطقة إنما هو يمثل عدوانا مستمرا حتى ولو لم يحدث منها عدوان مادى تتحرك من خلفه .

وقال النائب شكرى ديمترى : لقد سمعنا وقرأنا فى تقرير لجنة الشئون العربية أن القرارات التى صدرت من الجمهورية العربية المتحدة ، وهى قرار سحب قوات الطوارئ الدولية وقرار سكرتير عام الأمم المتحدة بالموافقة على هذا السحب ، وقرار غلق خليج العقبة فى وجه السفن الإسرائيلية والبضائع الاستراتيجية التى يراد نقلها إلى إسرائيل ، أقول لقد سمعنا فى بيان لجنة الشئون العربية أن هذه القرارات مطابقة لأحكام القانون الدولى ومبادئ الأمم المتحدة ، وهذا صحيح وإنما فى اعتقادى أنه لا ينبغى لنا أن نقف عند هذا الحد من القول بأن هذه القرارات قانونية ، فعلينا أن نبين أسانيدها القانونية السليمة .

وقال كمال عبدالحميد : لقد تمخض مؤتمر قادة الاستعمار والامبريالية عن الاتجاه إلى تشكيل مؤتمر للدول البحرية بقصد فرض سياسة الأمر الواقع على حرية الملاحة لكى تكون مفتوحة فى خليج العقبة ، وقد كان هذا الاتجاه من جانب الدول الاستعمارية رداً على سلسلة المفاجآت التى صفعتهم بها اليد العربية القادرة منذ بدأت الأزمة فى ١٦ مايو الماضى .

وتحدث ضياء الدين داود عن الموقف الأمريكى وقال : يريد المستعمر وتريد القوى المضادة أن تحصر القضية فى مضايق تيران وهى قضية لا تقبل مناقشة ولا نحتاج فيها إلى برهان ، قضية انتهينا فيها إلى رأى وفرضنا فيها إرادتنا . أما القضية الحقيقية فهى فى واقع الأمر قضية الأرض العربية السليبة ، قضية الشعب العربى الطريد ، قضية التحديات المتكررة من إسرائيل لكل قرارات الأمم المتحدة ولكل الوجود العربى ، هى قضية أمريكا والعقد الأساسية التى تحكم تصرفاتها ، قضية أمريكا التى تريد أن تفرض وصايتها على هذا الشرق العربى ، ودون هذا كله يقف العرب صفا واحدا وقد ارتفعت روحهم المعنوية إلى أعلى مستوى يصدون هذا البغى ولقد أثبتت الأيام بصفة دائمة أن المبادرة دائما فى أيدينا وأن زمام الأمور دائما فى أيدينا وأن الاستعمار دائما يباغت ويفاجئ بما يتخذه العرب وقيادتهم السياسية من قرارات وإجراءات وكأن أمريكا ومن معها قد استمرأوا صفعات العرب واحدة تلو الأخرى أو كأنهم

قد أصيبوا بالغباء فما عادوا يقدرون على فهمنا وما عادوا يقدرون على فهم تصرفاتنا ، فتكررت دائما أخطارهم وتكررت دائما انتصاراتنا ومبادراتنا .

وقال رئيس الجلسة المهندس سيد مرعى إن البابا كيرلس السادس قد وجه الدعوة إلى السادة أعضاء المجلس الموقر لحضور المؤتمر المزمع عقده فى دار البطريركية عند الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين المقبل لتأييد الخطوات المنتصرة التى اتخذها الرئيس جمال عبدالناصر واقترح محمود أبو وافية إرسال برقية إلى الرئيس الفرنسى نشيد فيها بموقفه غير المنحاز من قضيتنا العادلة .

وتحدث العضو سيد جلال وقال : إننا لم نعد نرهب منطق القوة بل ذهب إلى غير رجعة ذلك العهد الذى كانت تحاصر فيه الدبابات سراى عابدين لتفرض رأى المستعمر. إن هذا العهد ذهب وولى ولم تعد ترهبنا حاملة الطائرات الأمريكية وهى تعبر قناة السويس بل أستطيع أن أقول أن الوضع قد انقلب وأصبحنا بنعمة من الله من القوة والمنعة بحيث إن حاملة الطائرات هذه كانت موضع مراقبة من المدمرات وزوارق الطوربيد المصرية فى الوقت الذى كانت فيه الطائرات المصرية المزودة بالصواريخ تراقب حاملة الطائرات الإنجليزية «هرميس» أثناء وجودها بالبحر الأحمر. إن هؤلاء القوم لا يفهمون إلا منطق القوة ونحن والحمد لله أقوياء .

وطالب محمد فؤاد شلبى السيد القائد العظيم رئيسنا المحبوب جمال عبدالناصر بإغلاق قناة السويس فى وجه كل دولة توقع على هذا الإعلان الذى تتزعمه أمريكا المزمع توقيعه والذى يقولون فيه أن خليج العقبة ممر دولى لأن مجرد التوقيع على مثل هذا الإعلان يعتبر اعتداء على سيادتنا ومساسا بحقوقنا فى شئوننا الداخلية .

❑

لم يكن برلمان الثورة غائباً فى القضايا العربية ، وناقش دور مصر فى مساعدة حركات التحرر الوطنى، وكان يدفع الحكومة ويطالبها بالسير فى هذا الاتجاه.. ووفقاً للدكتور نبيه بيومى عبدالله ـ قضايا عربية فى البرلمان ـ فإن مجلس الأمة طرح قضايا من نوع جديد مدركا أن أمن المنطقة وحدة متكاملة لهذا ناقش جميع القضايا العربية حتى يتخلص الوطن العربى من الاستعمار بدعم من مصر الثورة العربية، وفى أغسطس ٥٧ وفى ثلاث جلسات ناقش المجلس ثورة الجزائر، وانتهت المناقشة إلى موافقة الأعضاء على اقتراح من شقين: الأول تضمن الاستنكار ومناشدة شعوب وحكومات العالم العمل على وقف حرب الإبادة التى يشنها الفرنسيون على الشعب الجزائرى المسالم، والثانى بحث المساعدات المادية من الناحية

العمليـة، وناقش مجلس الأمة فى نوفـمبر ٥٧ اعـتداء بريطانيا على عـمان ، وطالب بمواصلة مساعدة الشعب العـربى حتى تتحقق أمانيه فى الحرية والاستـقلال ، كما ناقش المجلس حلف بغداد الذى تكون عام ٥٥ من العـراق وتركيا وباكستـان وإيران وبريطانيا، وناقش المجلس فى يناير ١٩٥٨ مشـروع ايزنهاور بناء على عدد من أسئلة الأعـضاء لوزير الخارجيـة ، كما ناقش اتفاقية التضامن الرباعية بين مـصر والأردن والسعودية وسوريا، وناقش أيضا الاعتداءات على الوطن العربى.

ويقول الدكـتور نبيه بيـومى إن أعضاء مجلـس الأمة كانوا يؤيدون الحكومة فى اتجـاهاتها العربية ومناصرتها للقضايا العربية ومساندتها للثورات العربية.. وقد تطور هذا الموقف العربى المبكر من مجلس الأمة على امتداد مسيرة الثـورة.. فلم تكن أيضا مساعدة حركات التحرر فى الوطن العربى تتم بمعزل عن رأى وإشـراف ومناقشة أعضاء البـرلمان.. وقد ناقش البرلمان ـ فى جلسات مغلـقة للجنة الشئون العـربية ـ مساندة ثورة اليمن .. وكـان اندفاع الأعضاء كـاسحاً لدعم هذه الثورة.

❑

كان أنور السادات رئيس مجلس الأمة بعد اكتشاف مؤامرة رجال المشير عامر ومحاكمتهم قد تقدم فـى يناير ١٩٦٨ باقتراح إلى الأعضـاء بتشكيل لجنة خاصة من بيـن الأعضاء ووزارة العدل لإعادة النظر فى القـوانين التى تتعلق بحريات الشعب ، فـالظروف الراهنة تفرض علينا كشعب ليس إعـادة النظر فى تطبيق بعض القوانين بل ينبغى معـه إعادة النظر فى كل القوانين التى تتعلق بالحـريات الشخصية للمـواطنين ، وإعادة صياغـتها بما يدعم الضمـانات القائمة ، وتوفق فى الوقت ذاته بين أمن المواطن ، وأمن الدولة وسلامـتها، فتقتـرح الموافقة على تشكيل لجنة خاصة مـن بين أعضاء المجلس تشترك مـعها وزارة العدل، لإعـادة النظر فى هذه القوانين الخاصـة ، وعلى العمـوم إجراء دراسة وافـية مسـتفيـضة لجمـيع ظروف ومقـتضيـات القبض والاعتقـال ، ووضع الضمانات الفعـالة التى تكفل حماية المواطن ، وفى نفس الوقـت تحقق ما تقتـضيـه سلامة الأمـة والوطن ، من تدابير الأمن التى تجـعل السيـادة دائما للقـانون ، وهو ما نطالب به جميعاً ، وأن تحدد للجنة مدة شهر للانتهاء من أعمالها ، والعرض على المجلس .

بعد تشكيل لجنة الحريات بحثت اللجنة القوانين الخـاصة التى تتعرض للحريات والحقوق الشخصية للمواطنين على أن تبدأ باستعراض القواعد العامة التى تحمى هذه الحقوق والحريات فى ظل وجـود عدوان ، وماهى الحـالات الاستـثنائية ، وكـان أمامـها القـانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشـأن بعض التدابيـر الخاصـة بأمن الدولة والقوانـين المعدلة والمكملة له فـقيـدت حق

رئيس الجمهورية فى الأمر بالقبض والتحفظ واعتقال بعض الفئات وراجعت قوانين أمن الدولة القائمة التى تجيز القبض عليها واعتقالها ورأت أن يقوم تحديد نطاق الفئات التى يجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر بالقبض عليها على أساس منطقى سليم من هدى الحكمة التى أجازت هذا الإجراء وذلك بقصر تطبيقه على الذين مسهم المد الثورى وأصابهم بأضرار تجعل عداءهم للشعب محتملا ومتصورا . وطالبت بأن يحاط أمن المواطن بسياج من الضمانات رأت اللجنة فى المادة الثانية من الاقتراح بقانون أن يصدر الأمر بالاعتقال بقرار من رئيس الجمهورية وألا يكون نافذا إلا لمدة الثلاثين يوما التالية للقبض ، على أن يعرض بعدها على إحدى محاكم أمن الدولة المؤلفة بقرار من رئيس الجمهورية من ثلاثة مستشارين من محاكم الاستئناف لتقرر ـ بما لها من حصانة الاستقلال ـ الإفراج أو مد مدة الاعتقال متى توافر ما اشترطه القانون من قيام أسباب جدية لهذا الاعتقال ، وانتهت إلى ضرورة وضع حد نهائى للاعتقال فرأت أهمية النص على سقوط الأمر بالاعتقال فى كل الأحوال بمضى ستة أشهر عندها يفرج عن المعتقل فورا ، وذلك حتى لا يمتد الاعتقال إلى مدد قد تطول دون مقتضى من مصلحة عامة .

ورأت تعديل الأسباب التى تجيز فرض الحراسة ، وإحاطتها بالرقابة القضائية وأجازت الطعن فى هذه القرارات وعدلت القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية: وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ فى الظروف الاستثنائية بحيث ينص على تاريخ انتهاء حالة الطوارئ وأن تكون سلطة القبض والاعتقال تقوم أساسا كوسيلة وقائية تهدف إلى صيانة النظام العام والمحافظة عليه ، إلا أن هناك واجبا آخر يجب رعايته وهو عدم التعرض لحريات الأفراد وحقوقهم العامة أو المساس بها إلا بالقدر اللازم فقط لصيانة هذا النظام ، فقد رأت اللجنة إباحة حق التظلم لمن يقبض عليه أو يعتقل بالتطبيق لأحكام المادة الثانية من هذا القانون إلى لجنة قضائية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية وذلك إذا انقضى ستون يوما من تاريخ القبض عليه على أن يتجدد حقه فى التظلم متى انقضت ستون يوما من تاريخ آخر قرار صدر فى هذا الشأن . وأن يمتد حق رئيس الجمهورية فى تخفيف العقوبة المحكوم بها أو وقف تنفيذها أو إلغائها ليشمل جميع الجرائم حتى وإن كانت جنايات القتل العمد أو الاشتراك فيها وذلك بحذف عبارة «وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جناية قتل عمد أو اشتراك فيها الواردة فى المادة ١٥» . لأنه إذا كان الدستور قد أباح لرئيس الجمهورية الحق فى إلغاء الأحكام بعد التصديق عليها إذا جد من الأسباب ما يدل على أن هناك خطأ فى تطبيق القانون أو ظهرت أسباب تؤدى إلى براءة المتهم

فمن باب أولى يجب الإبقاء على هذا الحق فى الجرائم الكبيرة والخطيرة كجنايات القتل العمد أو الاشتراك فيها ومن ثم فلا داعى لاستثنائها ، خاصة أن رئيس الجمهورية له حق العفو عن العقوبة طبقا للدستور كما سبق ذكره .

وقد لاحظت اللجنة أن هذا القانون قد أضفى صفة رجال الضبط القضائى على الضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربى بالنسبة إلى الأعمال والواجبات التى يكلفون بها من القيادة العامة للقوات المسلحة وهو ما سوغ لهم مباشرة سلطات الضبط القضائى الطبيعى لأجهزة القوات المسلحة ويتعارض مع الأحكام العامة فى الإجراءات الجنائية ، بالإضافة إلى أن قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد أضفى صفة رجال الضبط القضائى العسكرى على ضباط صف الشرطة العسكرية بما يغنى عن أحكام هذا القانون ، لذلك رأت اللجنة إلغاء هذا القانون ودرست اللجنة الظروف الموضوعية التى كشفت عن القصور فى التشريعات الحالية الخاصة بمعالجة أمور المعتقلين وتبين أن جوهر الموضوع يكمن فى عدم تحديد واضح لماهية المعتقلات وبيان أماكنها والضمانات الخاصة بمن يودع فيها .

لذا رأت اللجنة تعديل المادة الأولى من قانون السجون بحيث تمتد أحكامه إلى جميع الأماكن المخصصة لإيداع من تسلب حريته سواء بسبب اتهامه فى إحدى الجرائم أو الحكم عليه فيها أو بسبب اعتقاله .. كما اقترحت إضافة نص جديد يقضى بمعاملة كل من تسلب حريته بغير حكم قضائى المعاملة المقررة للمحبوسين احتياطيا فى هذا القانون . ورأت إضافة نص جديد آخر يعاقب بالسجن كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة ، أودع أو أمر بإيداع من تسلب حريته على أى وجه فى غير السجون المحددة فى هذا القانون .

وأرفقت اللجنة بتقريرها الاقتراحات بالقوانين مؤكدة أن كثيرا مما اقترف من انحرافات وأخطاء لم يكن باسم القانون وإنما كان مخالفا للقانون ، وكل ما خلصت إليه اللجنة من مناقشات فى هذا الشأن أن تعديل القوانين لا يكفى للقضاء على الانحرافات وإنما يلزم أن يسرى خلق وضمير فى كل الأدوات المنفذة للقوانين المقيدة للحريات لتقف عند القيود التى حددتها روح القوانين وقالت اللجنة أنه لما كان المجلس يتأهب لوضع الدستور الدائم فإن اللجنة تأمل أن ترقى ضمانات الحرية لتتبوأ مكانها الطبيعى فى الدستور .

أن تقوم الأجهزة الشعبية والمؤسسات الديمقراطية بأخذ دورها فى الرقابة لتحول دون انحراف الأجهزة التنفيذية بما لها من سلطات تحقيقا لما ورد بالميثاق من أن «سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى ،

كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الإدارية بفعل الإهمال أو الانحراف». وطالبت اللجان الموضوعية المختصة بالمجلس بإعادة النظر فى كافة النصوص المانعة من حق التقاضى كقوانين الفصل عن غير الطريق التأديبى أو قوانين الجامعات إعمالا لما ورد بتقرير الميثاق من أنه يجب أن ينشأ لكل خصومة قاض . ومن ثم أصبح لازما الآن أن تسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضى . ويقول ضياء الدين داود «إن السادات عوق عرض هذه المشروعات على المجلس رغم الإلحاح المتزايد ، وبالتالى فإنه عندما عقد المؤتمر القومى بعد ذلك أوحيت إلى حافظ بدوى أن يضمن كلمته بتقديم مجموعة اقتراحات هى فى مجملها خلاصة عمل لجنة الحريات والأفكار التى تضمنتها مذكرة اللجنة وكنت وقتها قد أصبحت وزيرا للشئون الاجتماعية فنظر لى الرئيس عبد الناصر وقال: أليس هذا هو عمل لجنة الحريات؟ فقلت: نعم ، فقال: أنا موافق . وفعلا صدرت أكثر تلك التعديلات بقرارات بقوانين بعد ذلك وهى على قصورها كانت تعتبر خطوة كبيرة فى حينها ، فلأول مرة يصبح للمعتقل حقوق ويصبح لمدة اعتقاله مدى وحدود ، ويصبح لأماكن الاعتقال تحديد وأسلوب للمعاملة ، ويصبح للقضاء سلطة ورقابة بالنسبة للمعتقل . ولأول مرة يفتح باب التظلم إلى القضاء من الحراسة ومن الاعتقال وتلغى صفة الضبطية القضائية للشرطة العسكرية إلى غير ذلك من التعديلات الجوهرية والتى يخفى على الكثيرين أنها تمت بعد قليل من نكسة يونيو ١٩٦٧ ، وفى وقت كانت الظروف الداخلية والخارجية بالغة القسوة ، ولم يكن قد اكتمل البناء العسكرى بدرجة مطمئنة كما كانت آثار النكسة تربة صالحة بما أحدثته من قلق ، تغرى الأعداء بمحاولة تقويض النظام من الداخل ، الأمر الذى فشلت حرب ٦٧ فى تحقيقه . وكان الأمر الطبيعى يقتضى أن تصدر تلك التشريعات من مجلس الأمة وأن تناقش فيه ، وكان من الممكن أن تكون أفضل وأكثر تحقيقا لمعانى الحرية والديمقراطية وأنا دائما من المؤمنين بأن التشريع الذى يصدره البرلمان يفضل أى تشريع آخر تصدره الجهات الإدارية أو يصدر بتفويض من المجلس، وذلك بما يتوافر له من دراسة واسعة فى اللجان ثم فى المجلس وما يجرى حوله من مناقشات وما يطرح من آراء تفسر وتوضح وتكون مرجعا لمطبق القانون يستقرئ منه روح التشريع واتجاهاته ومقصد المشرع منه على عكس التشريعات الصماء التى لاتحوى إلا مجرد نصوص سطرها كاتبها مما يقوى احتمال الخطأ ويجهل بروح التشريع ومقاصده ويخلق صعوبات كثيرة عند التطبيق ويؤدى إلى بروز تأويلات شديدة التناقض».

❑

هذا تلخيص سريع لبعض ما دار فى مجلس الأمة ، برلمان التنظيم السياسى الواحد ، ولكلمات بعض الأعضاء ، وليس كلهم .. فلم يكن مجلس الأمة غائباً .. ولم يتخذ قرار

مواجهة اعتداء إسرائيل على سوريا ، فى جلسات سرية ، ولم يكتف بما كان يدور فى المؤسسة العسكرية ، ومع قيادات القوات المسلحة ، فقد عقد مجلس الأمة عدة جلسات ، ناقش فيها المعركة من جميع جوانبها ، وكان الأعضاء أكثر حماساً ، وتأييداً للحرب ..

وهذه المناقشات .. التى تكشف لأول مرة دور مجلس الأمة فى اتخاذ قرار الحرب ، يغفلها الجميع .. فى محاولة مشبوهة للتغطية على دور المجلس .. لأنهم يريدون دائما إقناع الجماهير أن القرار اتخذ دون استشارة المؤسسات .. وأنه لو نوقش الأمر ديمقراطيا لاختلف الأمر .. والآن يُكشف أن قرار الحرب لم يكن مفاجئاً .. وأن مجلس الأمة ناقشه.. ولم يكتف المجلس بتأييد قرار القيادة السياسية بل إنه دفع إلى الحرب .

ناقش مجلس الأمة كل القرارات ، التى اتخذتها القيادة السياسية أو العسكرية .. حتى إغلاق خليج العقبة ، وكان المجلس متابعاً لجميع التطورات ، وفى الصورة الكاملة ، ولم يحجب رأى ، كما لم يعترض أحد على أى من القرارات ، فقد كان الحماس جارفاً ، وكان الشعور القومى غالباً ، وكان حماس الأعضاء ومواقفهم واضحة ومدوية .

❑

بعد الهزيمة العسكرية ناقش المجلس أسبابها ، والمسئولية عنها ، وكانت جلسة مواجهة صريحة ، تمت فيها مهاجمة النظام ، ومهاجمة بعض رموزه ، ومهاجمة حتى منظمة الشباب .. ولم يحجر على رأى أحد ، ولم يمنع أحد من الكلام .. الذين يرون أن البرلمان لم يؤد دوره ، يظلمون التجربة ، والذين يرون أن البرلمان أدى واجبه كاملاً ، يظلمون الحقيقة .. والذين يرون البرلمان فى صورة الديمقراطية الليبرالية الحزبية .. يظلمون التاريخ.

الثقافة بلا قيود

لا تزدهر الفنون والآداب إلا فى مناخ صحى ، وجو من الحريات يتيح لها أن تتفتح وأن تنمو ، وطوال ربع قرن تقريبا ، والحديث يدور حول ازدهار مسرح الستينيات ، والمطالبة بالعودة لفترة النهوض المسرحى ، والسينمائى التى كانت طابع تلك الفترة ، ولا تتعلق المسألة فقط بالمسرح الجاد والسينما الجادة ، ولكنه أيضا امتد إلى الحرية التى تمتع بها هذا المسرح ، من خلال نخبة متميزة من الكتاب الذين عالجوا مشاكل المجتمع ، بصراحة ووضوح ، ولم يحدث أى اعتراض على عمل فنى ، ولم تصادر أية مسرحية ، ولم يحجر على أى رأى .. وبعض ما

قدم على المسرح كان يحمل معارضة صريحة وأفكاراً ضد النظام .. وفى تلك الفترة ولد أيضا ما يسمى بالمسرح السياسى وهو المسرح الذى تخصص فى النقد السياسى .. وعندما تردد توفيق الحكيم فى نشر مسرحيته «بنك القلق» ، وسلمها إلى محمد حسنين هيكل للقراءة فقط ، نشرها هيكل ضد رغبة الحكيم ، بل وقد عرضت على المسرح أيضا.

المسرحية الوحيدة التى منعت من العرض هى مسرحية عبدالرحمن الشرقاوى «الحسين ثائراً» وقد اعترض عليها الأزهر ورفضها لأسباب رآها دينية ، بعد أن عرضت لفترة ، ومازالت هذه المسرحية مرفوضة حتى اليوم ..وازدهار المسرح كان متوازيا مع ازدهار السينما ، مع نهوض حركة النشر فى الكتاب .

كان هناك مسرح خاص وسينما خاصة ، وناشر خاص ... إلى جانب ما تقوم به الدولة ، ولكن المسئولية الأولى تحملتها الدولة ، حتى تحققت الديمقراطية فى هذا الجانب بهدف إتاحة كامل الحرية للمسرح وللكتاب ، واكتشاف المواهب ، ونشر الوعى ، ومعالجة قضايا المجتمع على نحو موضوعى وجاد وبحرية كاملة ، وخلق مناخ يتيح للمبدع أن يقول رأيه بلا خوف .

❑

ثروت عكاشة تولى وزارة الثقافة فى فترة ازدهار الثقافة ووضع البنية الأساسية لبناء الثقافة الجادة ، وكان قد ابتعد بالوزارة عن سياسة الكم التى أغرقت السوق بكتاب كل خمس ساعات ، واهتم بالكيف فإلى جانب الكتب المتعددة كان يشترط أن تكون ذات مضمون ، على نحو يهدف لإعادة الرونق للثقافة ، وإعادة المجد للمسرح.

قدم المسرح القومى مسرحية «المسامير» لسعد الدين وهبة ، كتبها فى ظروف الهزيمة وكانت مغامرة بطولية منه ومخاطرة سياسية فى ظروف المحنة فتعرض لها بشجاعة وصراحة من خلال محنة أخرى دارت فى إحدى قرى ريفنا أثناء ثورة ١٩١٩ هادفا إلى تغذية روح المقاومة والصمود ، وقدم مسرح الحكيم «آه ياليل ياقمر» وهى مسرحية وطنية ألفها شعرا الفنان نجيب سرور ، فحشد لها كل قدراته كشاعر وكمسرحى ، كما عرض مسرحية «دائرة الطباشير القوقازية » لبرتولد برخت وأخرجها المخرج الألمانى كورت فيت وافدا من مسرح «برلينر أنسامبل » لتكون نموذجا يتعرف فيه جمهورنا على شكل المسرح الملحمى ، وقدم مصطفى محمود مسرحية «الإنسان والظل» وعرض المسرح الحديث مسرحية «الليلة نرتجل» لبيرانديللو ، و «مأساة الحلاج» للشاعر صلاح عبدالصبور تحكى الصراع الفكرى بين السيف والقلم وتقدم صورة من أشرق الصور فى تراثنا الفكرى الإسلامى «وبير القمح» لعلى سالم ، وعرض مسرح الجيب مسرحية «الأسلاف يتميزون غيظا» للكاتب المسرحى الجزائرى كاتب

يس ، ثم مسـرحية « ثورة الفـلاحين» رائعة شاعـر إسبانيـا الكبير لو بى دى فـيجا ، كمـا قدم «مسرحـية تانجو» للكاتب البولندى مورجـيك الذى لـم يكتف بتوجيه النقـد للنظام الاشتراكى فـحسب بل وصل إلى حـد نقـد فكرة النظام أيا كـان شكله ، يرمى وراء ذلك إلى القـول بأن القوة هى التى تحكم العـالم اليوم .. وعرض المسرح القومى مـسرحيات ألفريد فـرج ، ونعمان عاشور ، ويوسف إدريس والشرقاوى ، وغيرهم من كبار المبدعين .

وعرض المسرح الكوميدى مسرحية «زهرة الصبار» للمؤلفين الفرنسـيين باريه وجريدى ومسرحية «حب لا ينتهى » لنفس المؤلفين .

وقد أنتجت مـؤسسة السينما لنجيب مـحفوظ «ميرامار» و «قـصر الشوق والسكرية وبين القصـرين وزقاق المدق والزوجة الثانيـة» و «السراب» ، وليوسف السبـاعى «نادية» و«وجفت الدموع» و «أرض النفاق» والسـقا مات ، وليحيى حـقى «البوسطجى» و «قنديل أم هاشم » ، ولتوفيق الحكيم «يوميات نائب فى الأرياف» ، ولعـبدالرحمن الشرقاوى «الأرض» ، وللطفى الخولى «القضية»، والسيرك من إخراج عاطف سالم ، وجمـيعها ذات مضامين وطنية وسياسية وإنسانية.

وقد أنتـجت مؤسـسة السـينما الحكومية فيلم «شىء من الخوف » عن قـصة ثروت أباظة ، وقد اعترضت الرقابة على الحوار الذى كتبه عبـدالرحمن الأبنودى باعتباره موجها ضد النظام وضد جمال عـبدالناصر شخصيـاً ، ولكن عبدالناصر عندما شاهده هو الـذى سمح بعرضه .. وكان فـيلم «ميرامار» يهـاجم الاتحاد الاشتـراكى وقد عرض فى تلك الفـترة ، كما اعـترضت الرقـابة على فـيلم يوميـات نائب فى الأرياف ، ولكن لجنة من الاتحـاد الاشتـراكى هى التى وافقت على عرضه .

والأعمال السـينمائية العظيمـة التى مازالت تعيش حتى اليوم هى مـن إنتاج القطاع العام.. ولـم يكن هناك اعتـراض رقابى على أى من الأفلام منها ما هو سـياسى أو غير سـياسى ، وقد أنتج القطاع العـام أفلام «الأرض» و ثلاثيـة نجيب مـحفـوظ ، وشارك فى إنتـاج فيلـم صلاح الدين، وأنتج أعمـال كبار الكتـاب : لنجيب محـفوظ ، عبدالرحـمن الشرقاوى ، سـعد الديـن وهبة ، لطفى الخولى ، أحمد رشدى صالح ، يوسف السباعى .

وتولى رئاسة مـؤسسـة السينمـا والمسرح عدد من كـبار الأدباء والمفكرين من بينهـم يحيى حـقى ـ نجيب مـحفـوظ ـ سعـد الدين وهبة ـ صـلاح أبوسيف ـ عـبدالرازق حـسن ـ أحمـد حمروش ـ عبدالحميد جودة السحار ود. على الراعى .

وبالنسبة للكتـاب قدمت الدولة عدداً من السلاسل الهامة منها «تـراث الإنسانية» تقدم كل الكتب التـراثية العـالميـة ، وسلسلة « المكتبة الثـقافـية » وسلسـلة « أعلام العـرب » وسلسلة «مسـرحيـات عالميـة » ، وسلسلة « أعلام الفكر » وسلسلة « مـسرحـيات عـربية » للمؤلـفين المسرحيين الذين تعد أعمالهم من تراثنا المسـرحى ، وأفردت سلسلة خاصة «كتابات جديدة» تنشر إنتاج المواهب الجديدة وتنقده وتنوه به فى مجـلات المؤسسة وسائر الصحف والمجلات ، كما أصـدرت سلسلة «دراسات فى القوميـة العربية ومشكلات الوطن العربـى » تفرعت منها سلسلة أخـرى بعنوان «مكتبـة فلسطين» و « اعرف عـدوك » و «فى المعركـة » كمـا أصدرت سلسلة « العلم للجميع » لتبسيط المعارف العلمية وتقريبها للقارئ العادى .

وأصدرت الدولة للشباب سلاسل منها « اقرأ علمـا » لتبسيط العلم بالاتفاق مع مؤسسة « لونجمـان» البريطانية ، وعدة سـلاسل للأطفال ، وأنشأت جهـازاً خاصا لكتب الأطفـال ، كما أصدرت العديد من كتب الفكر السيـاسى والاشتراكى ومن الأدب العربى الحديث فى الرواية أو الدراسة الأدبيـة أو الشعر ، ومن الأدب الشـعبى والأدب الحـديث والأدب العالمى، وروائع الأدب المعاصر فى كل اللغات ، وكثيـر من آداب الدول التى حجبت طويلا ، ومنها « الأعمال الكاملة لدسـتويفسكـى» تسعة عـشر مـجلداً ترجمـة د.سامى الدروبى ، و« الأعمـال الكاملة لأفلاطون » و «لهومـيروس» و « برجسون» كمـا اهتمت بجمع تراث فلاسفـة المسلمين كابن رشد وابن سـينا والفارابى ، واسـتعـادت ماسبـقت ترجمـته من هذا التـراث فأعـادت نشره ، ونشرت مختارات من الأدب اليونانى الحديـث علـى رأسهـا «المسيـح يصلـب مـن جديـد» لـ نيكولس كـازانزتكس، ومن أدب أمريكا اللاتـينية وآسـيا وأفريـقيا ، كـما صـدرت سلسلة «روائع الفكر الإنسانى »..

واهتمـت بنشر كتب الـتراث منها «الـنجوم الزاهرة » لابن تغـرى بردى ، وكتاب «نـهاية الأرب » للنويرى ، وتاريخ «الجـبرتى » و« المقـريزى » و « الخطط التـوفيـقيـة » .. فضـلا عن الاهتمام بكتب الدين ، فنشرت « تفسير القرطبى » فى عشرين جزءا ، ونشرت كتبا أخرى فى السيرة النبـوية وفى الشريعة وفى السنة والتاريخ الإسلامى ، وكتـاب « تاريخ التراث العربى » المعروف لسوزكين ليكون دليلا للناشرين فى مجـال التراث ، كما تبنت نشر كتب فى مختلف العلوم والفنون والنقد والجمال .

أيضا نشرت الدولة تعريفا عن كل مذاهب الفكر والتيارات العالمية الفلسفية والاقتصادية ، فعرفت بالكتب الأساسـية للاشتراكية والشيـوعية والرأسمالية ، كمـا عرفت فى مجال الفنون بالكلاسيكيـة والرومانسية والواقعـية والواقعيـة الجديدة والسوريالية .. ومـوسوعات « تاريخ

الحضارة المصرية » و « تاريخ البشرية » ومعجم « الرائد المصور » ، و«الرائد الصغير » ، ومشروع « القاموس الانجليزى العربى »، كما ظهر كتاب « القاهرة فى ألف عام » بأربع لغات و «قاموس العلوم السياسية » ، و«معجم المصطلحات والأعلام الفلسفية » ، و«مآذن القاهرة »، و«كنائس مصر» ..

وترجمت وزارة الثقافة الأعمال الأدبية العالمية التى لن يقبل على ترجمتها أحد لما يحتاجه من أموال فقدمت : «اضمحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها » لادوارد جيبون فى ثلاثة أجزاء ، و« الغصن الذهبى » لفريزر ، و « الانيادة » لفرجيل ، و « مسخ الكائنات أو التحولات » لأفيد ، و« التطور فى الفنون » لتوماس مونرو ، و« الزنديق الأعظم » لدييس ، و«العقل والثورة» لهيجل ، و« الفن والمجتمع عبر العصور » لأرنولد هاوزر ، و«ضرورة الفن » لأرنست فيشر ، و « القياصرة القادمون » لأمورى ده رينكوز ..

واهتمت بتثقيف الأطفال ، ثقافة سياسية وعلمية وتزويدهم بموسوعة ترسم التطور التكنولوجى ، وكتيبات لتغذية الشعور القومى ، وسلسلة كتب عن البطولات العربية ، فضلا عن كتيبات للتعريف بروائع الباليه والمسرح مزودة بالقصص والصور لجذب انتباه الطفل إلى مادتها ، وقد أصدرت بالاشتراك مع دار « كاييتول العالمية فى إيطاليا » المتخصصة فى ثقافة الأطفال العديد من الكتيبات الصغيرة تحكى بالصور قصة العلم فى ميدان الحيوان والطير والزواحف ، كل ذلك بأسعار زهيدة .

وأقامت الدولة سنويا المعرض الدولى للكتاب ابتداء من يناير ١٩٦٩ كى تتيح الفرصة أمام الأفراد والجامعات والهيئات العلمية لتتعرف على حاجتها من المراجع بأسعار مناسبة ، ولقد اشتركت فى هذا المعرض فى عامه الأول ٢٧ دولة وأكثر من ٤٠٠ دار نشر ، وأصبح هذا المعرض بانتظامه علامة ثقافية بارزة مع مطلع كل عام لم يتوقف حتى اليوم .

وأنشأت ناديا للكتاب يشترك فيه الطلبة أساسا بخمسة وعشرين قرشا سنويا فيكون لهم الحق فى خصم ٢٥٪ من ثمن أى كتاب يباع فى مكتبات المؤسسة بالقاهرة وغيرها من عواصم الأقاليم ، كذلك أتاحت للعاملين بها فرصة أخذ كتب من مخازنها بما يساوى مرتب شهر ليبيعه العامل كيف شاء ويربح ٤٠٪ من ثمن الكتاب التى كانت تذهب عادة للموزعين المحترفين .

وأصدرت مجلة « المجلة » المتخصصة فى الآداب والفنون والدراسات الفنية والأدبية ، ومجلة « الفكر المعاصر » المتخصصة فى مجالات الفكر والفلسفة ، ومجلة « الكاتب » لتقدم الفكر القومى العربى ، ومجلة « الكتاب العربى » لتقدم سجلا فصليا يصدر كل ثلاثة شهور ،

فيها حصر شامل لنشاط الكتاب ، ومجلة « الفنون الشعبية » للأبحاث الجادة فى مجال الفن الشعبى ، وكذلك مجلتى المسرح والسينما، « ومجلة الفنون » رأست تحريرها د. سهير القلماوى ، وكانت هذه المجلات منبرا عربيا شاملا لكل كاتب أو مبدع من أى بلد عربى .

❑

ليس هدفنا أن نستعرض المعاهد الفنية التى أقامتها الدولة للسينما أو للباليه وغيرها من الفنون الجادة التى اهتمت بها الدولة من قصور للثقافة وأكاديمية الفنون ، وفرق للفنون الشعبية ، والفنون الراقية البعيدة عن الابتذال .. والتى تنشر الثقافة وتصل بها إلى كل مواطن.. المهم هو ما يتعلق بالديمقراطية والحريات التى امتدت من المسرح إلى السينما إلى الكتاب .. إلى كل ما يتيح للناس الثقافة العربية الجادة ، وإيقاظ الوعى القومى .. وهذه كلها من بين الروافد اللازمة على طريق الديمقراطية .. وكل ذلك خلق الجيل الذى قاد النهضة الثقافية ، ومازال يواصل عطاءه حتى اليوم فى شتى المجالات الثقافية .. ومن بينهم نجوم الثقافة والأدب فى فروعه المختلفة .

لقد كانت النوافذ مفتوحة للإبداع لكى يتنفس هواء نقياً ، وكان مستحيلاً أن يتواجد هذا الجيل الذى يطلقون عليه جيل الستينيات فى شتى مجالات الثقافة والعلم والآداب والإبداع والفن ، وبهذه الكثافة ، فى ظل الإرهاب ومصادرة لحريته فى الإبداع .

وكان أغلب إنتاج نجيب محفوظ فى هذه الفترة ، ولم تمنع له أية رواية حتى « أولاد حارتنا» التى أثيرت حولها ضجة نشرت مسلسلة فى الأهرام ، وكانت معظم إبداعات توفيق الحكيم خلال هذه السنوات .. وإذا تتبعنا بقية كبار الكتاب حتى الذين عاشوا قبل الثورة ، وجدنا أن إبداعاتهم التى مازالت باقية كانت فى الخمسينيات والستينيات ، كما أن الثورة كرمتهم جميعاً ، ومنحهم قائدها أوسمة فى عيد العلم ، وهو العيد الذى أقامته الثورة أيضا .

وتقول الدكتورة سهير القلماوى « أن الثقافة كانت قبل الثورة » اجتهادات شخصية يقوم بها أفراد نذروا أنفسهم إما لنقل الثقافة الغربية إلى مصر أو الحفاظ على الثقافة العربية العريقة ، أو محاولة تلمس طريق سليم بين الثقافتين ، أفراد عظماء أمجاد ولكنهم مجرد أفراد عملوا قدر طاقتهم وأعطوا عصارة فكرهم وكدح ذهنهم للقارئين .. ولم تكن تجمعهم وحدة ، ولم يكن لهم برنامج ولم تكن عندهم رؤية وطنية شاملة واضحة بقدر متساوٍ للجميع، والأهم من ذلك أنهم كانوا يعملون ضد حكومتهم أو رغم أنفها .

قامت حركة ترجمة وحركة نقل وحركة تمصير ، وقامت حركات تأليف جديدة وجهود رائعة فى ميدان الخلق والإبداع ، ولكن كل هذا كان رهنا بالفرد الفذ ، بالإنسان العبقرى ،

ولو قدر الله ألا يولد هؤلاء لما عرفت مصر إلا امتدادا لعصور الظلام التى امتدت حتى منتصف القرن الماضى .

«إن أهم ما قامت به الثورة الناصرية فى ميدان الثقافة هو إيضاح لمعالم ثقافة وطنية أى عربية مصرية .. وأوضحت الثورة الناصرية ضرورة الانفتاح الحر على كل الثقافات : لا استثناء ولا انغلاق ولا «انحصار ».. لقد كانت ثقافة البلدان الاشتراكية مثلا محرمة ، وكانت الثقافة الاشتراكية كلها مجال اتهام ومصدر عذاب للذين بشروا بها ، ولكن الثورة استلهاما لروح الثقافة العربية الحقة ، قررت أن كل ثقافة فيها خير للعرب وللمسلمين لا يمكن أن تكون محرمة أو محجوبة .. إن الانفتاح هو الأساس ، إنه السبيل الوحيد لتأكيد حرية الثقافة ، ولكن هذا الانفتاح يتحدد فقط بأنه يجب أن يتلاءم مع الأصل الثابت العريق، أصل الثقافة العربية الإسلامية ، إننا لا ننسلخ من جلدنا لنرتدى جلد غيرنا ولكننا نفتح مسام الجلد لنتلقى الهواء الصحى المنعش المجدد للحياة .

وعلى هذا الأساس بدأ العمل فى ميدان الثقافة بروح ثورية عفة ، روح متطلعة متفائلة ، ولكنها أيضا روح منظمة مخططة دارسة ، وكان أول عمل هو إيجاد المهاد الثقافى لأمة تحكم فيها الأجنبى قرونا طويلة ، وخضع أهلها لتلاعب الاستعمار ، ومحاولات تفكيك شخصيته وتفريق وحدته.. لما كان فى هذا المهاد الأساسى للثقافة مهاد للتعليم ، كنا فرقا وشيعا وشعوبا، تعليم دينى مغلق ، وتعليم أجنبى دخيل وكأنه جزيرة منعزلة على أرض مصر يخلق أجيالا تحس الغربة الثقافية فى ثقافتها الوطنية ، بعد أن هاجرت عقولها إلى ثقافات الغير واستطابت ثمارا مغرية لا تعرف غيرها ، ولا ما يعادلها بل يفوقها فى ثقافتنا الأصيلة .. وأنشئت الثورة التعليم الإلزامى وأخضعت التعليم الأجنبى فى مصر لخطة التعليم القومية الوطنية .. وجعلته حقا لكل مواطن ودون مقابل .

ثم بدأ العمل المباشر فى حقل الثقافة وشعاره التخطيط السليم لمستقبل قريب ومستقبل بعيد ، بحيث تصبح كل فروع الثقافة عالمية المستوى مصرية الهوية ، اتخذت الثقافة مسارين : مسارا يوجد الشكل القريب السريع الذى يسد الحاجة المباشرة ، ثم مسارا يبنى القلاع القوية للمستقبل ، ففى المسرح مثلا أنشئت مسارح عديدة ، واتخذت كل الوسائل لتشجيع الكتاب على التأليف للمسرح ، وفى الوقت نفسه أعيد إنشاء معهد المسرح وتفريع أقسامه ليخرج على المدى الطويل مختصين فى النص المسرحى وفى الديكور والإخراج والملابس وسائر فروع الدراسات المسرحية ... عمل عاجل وآخر آجل ، يسيران جنبا إلى جنب لبناء صرح المسرح

المصرى الحديث ، هذا والجمهور يتاح له التعلم فى مدارس تتزايد عددا ، وبرامج إذاعية ثم تلفزيونية تزداد عددا وتنوعا ليسهم فى الدفع نحو آفاق الإبداع الفنى الأصيل .

إن إسهام الدولة فى نشر الثقافة قبل الثورة كان موكولا إلى إدارة صغيرة ملحقة بوزارة المعارف «التربية والتعليم » تقوم بنشاط صغير متغير يخضع لشخصية وزير المعارف أو مدير الإدارة ، ولا يخضع إلى أساس مدروس أو خطة مرسومة ، كل يجتهد إذا استطاع أن يجتهد ، فى أن يقدم كتبا وبعض المعاونات فى النشاط المسرحى المدرسى ، وإذا كان الوزير غفلا من الثقافة ، وما أكثر ما كان فإن الإدارة نائمة بحمد الله .. يتلاقى موظفوها على أقرب مقهى لقضاء أوقات العمل الرسمى قريبين من مبنى الوزارة لا أكثر ولا أقل .

وإلى جانب هذه الإدارة كانت هناك جهود فردية وجماعية شجاعة مؤمنة ولكنها قاصرة ، مثل جهود بنك مصر الذى أنشأ شركة مصر للتمثيل والسينما سنة ١٩٢٥ ، كما أن بعض الوزراء استطاع أن يضع أسسا طيبة لم يقدر لها أن تتابع أو أن تثمر بصفة قوية مثل إنشاء المسرح القومى والعناية بدار الأوبرا وإيفاد بعض النابهين فى بعثات إلى فرنسا وإيطاليا لإتقان فن التمثيل.. كذلك نرى الفرق فى النظرة بين مجرد إيفاد بعثات فردية لخلق نواة طيبة فى المسرح القومى مثلا ، وبين عمل الثورة فى إعادة تنظيم معهد للدراسات المسرحية ، بل معاهد لدراسة كل فن من الفنون واستقدام الخبراء لتعليم أكبر عدد ممكن من أبناء الأمة المستعدين لتعلم هذه الفنون مع التوسع فى إيفاد البعثات بشتى أشكالها .

وحتى نضمن نهضة ثورية حقة ، لذلك فقد أنشئت أكاديمية كاملة لدراسة الفنون حسب الأصول العالمية وعلى أساس من أصالة الفنون المصرية العربية .

❑

كان للثقافة الجادة دور فى خلق شخصية المواطن الواعى المستنير ، الذى يعرف ما له من حقوق ، وما عليه من واجبات .. لم يصادر كتاب .. ولم يوقف عرض فيلم ، ولم يمنع رأى.. وكانت سنوات الإبداع تحقيقاً لديمقراطية الثقافة .. وكان المثقفون هم أحد أضلاع فئات تحالف قوى الشعب العاملة الذى قام على أساسه التنظيم السياسى الواحد وكانوا موضع تقدير الدولة وتكريمها ..

يقول محمد حسنين هيكل « نشرت الأهرام فى تلك الفترة لكبار كتابنا أعمالا نقدية بارزة أذكر منها على سبيل المثال ، « بنك القلق » لتوفيق الحكيم ، وأتذكر فى ما يتعلق بـ «بنك القلق » ـ وهذه الواقعة موجودة فى مقالاتى فى تلك الفترة ـ أتذكر أن توفيق الحكيم كتب

«بنك القلق » لغير النشر وأعطاها لى لكى أقرأها ، وقلت له أننا سوف ننشرها ، وأبدى انزعاجا شديدا ، وقلت بالحرف ـ وهذا مسجل فى مقال : « إذا كنت أنت وجدت الشجاعة لكى تكتب ، فإن لدى الشجاعة لكى أنشر ... » وحينما صدرت الحلقة الأولى من « بنك القلق » احتجت أجهزة أمن كثيرة فى تلك الفترة ، ومن بينها جهاز المخابرات الذى كان النقد أساسا موجها إليه فى «بنك القلق » وفوجئت أن الرئيس جمال عبد الناصر يدعونى إلى لقائه، فذهبت ومعى نسخة مما كتبه توفيق الحكيم ، لأنه كما قال لى لم يكن قد قرأه ، ولكنه تلقى احتجاجات كثيرة عليه . وقد وصلت إلى مكتبه فعلا فوجدت هناك المرحوم المشير عبد الحكيم عامر الذى واجهنى من أول لحظة بغضبه الشديد مما نشرته الأهرام ، وقلت له أمام الرئيس : إننى أعتقد أن ما نشرناه يقع فى دائرة ما نعتقد أنه مسئوليتنا وأنه لا يتعارض مع الأمن القومى».

وقال الرئيس عبد الناصر إنه يطلب منا نحن الاثنين أن ننتظر حتى يقرأ الحلقة بنفسه . وجلسنا ساكنين ، ولكن الحديث بيننا بالإشارة ظل مستمرا ، فالمشير يشير برأسه مصرا على الاعتراض على النشر ، وأنا أشير برأسى إلى ضرورة التأنى فى إصدار حكم ، وبما يعنى أن الصحافة يجب أن تمارس دورها خصوصا على هذا المستوى الفكرى . وطلب إلينا الرئيس أن نخرج حتى يستطيع أن يقرأ ما يقرأه بهدوء ، وخرجنا إلى صالون مجاور للمكتب ، واتصلت المناقشة بيننا ، ثم دخلنا عندما دعانا الرئيس بعد أن فرغ من القراءة ، وقال إنه يرى استمرار النشر . وأضاف ـ وهذا موجود فى مقال لى « إنه لا يستطيع أن يتصور أن توفيق الحكيم الذى نقد العصر الملكى فى يوميات نائب فى الأرياف لا يستطيع نقد العصر الثورى مهما كان الثمن» . وحسم الموضوع ، واستمر النشر . أضيف إلى ذلك « ثرثرة على النيل » و « اللص والكلاب » وغير ذلك مما نشرته للأستاذ نجيب محفوظ . وقد كان هناك غير هؤلاء ممن تعرضوا بالنقد الشديد لبعض جوانب التجربة».

❑

فى كتاب «ثورة يوليو وأزمة الثقافة» عدد من الحوارات مع بعض المثقفين ، يبدون رأيهم فى موقف الثورة من الثقافة :

❑ قال سعد الدين وهبة : نحن نتساءل لماذا ؟ الستينيات كان فيها ، وكان فيها ، لأنه يمكن الفترة الوحيدة التى أعطى فيها دور للثقافة أو لوزارة الثقافة أو للأجهزة الثقافية ، وأعطى لها فلسفة سياسية ، كان فى الفترة التى بدأت فى وزارة « سليمان حزين » عندما أعاد تنظيم

الوزارة وقال بوضـوح فى قرار تنظيم الوزارة ، إن الوزارة وهذه الأجـهزة كلهـا تعمل فى ظل «الميثاق » ، وقال فى نفس القرار تعمل متعاونة مع « الاتحاد الاشتراكى » .. معنى هذا إيه ؟

إن فيه فكر نظرى ترجع له هذه الأجهزة لكى تقوم بوظيفتها ، « الميثاق » ماذا يقول فى هذه النقطة من أجل أن أعملها ؟ وبالتالى العمل كان محددا مع الحزب الواحد الذى كان موجودا فى ذلك الوقت واسمه « الاتحاد الاشتراكى »..

المصفـقون مـوجودون فى كل وقت .. لكن لا أسـتطيع أن أقول أن المفكر مـصفق .. وأنا طبعا من أبناء ثورة يوليو ، وهذا لا يمنعنى من أن أذكر سلبياتها التى اقتنع أنها سلبيات .

« إن المثقـفين وقـفوا متـفرجين من أول الثـورة أو النسبـة الغالبيـة منهم بعضـهم حاول ، وبعضهم نبـه ، وبعضهم كتب أكثر من مرة وعندما لم يستجب له يـئس وسكت ، إنما النسبة الكبيرة صمتوا مثلما أرادت لهم الدولة أن يصـمتوا ، أو وافقوا على تصورات الدولة أنها غير مسئولة عن الثقافـة المسئولية الحقيقية ، ومثلما شبـهنا واحد زمان ، إن حكومة الثورة تصورت أن مجموعـة من المثقفين صوتهم مرتفع ، وخطر على الحكم فلابـد أن يظلوا بعيدين ، وكلما بعـدوا يكون هذا فى مـصلحة السـلطة ، لذلك كان دورهم سـلبيـا ، ولم يحـدث التجـاوب المطلوب بينهم وبين المبادئ أو الأجهزة الثورية أو أجـهزة الثورة المتمثلة فى الحكومة ، ولذلك لم يحدث تفاعل بالنسبة للغالبية منهم ، وأخذت موقفا سلبيا لدرجة أننا فكرنا فى عمل تجربة « المجلس الأعلى للثقافة » كانت محاولة بسيطة جدا وسهلة لحل المشكلة لكن اتفهمت غلط ، وإلى الآن مفهـومه غلط ، فالفكرة كانت تعنى مـشاركة مجـموعة من المثقفـين فى التخطيط ، لوضع سياسة ثقافـية ، ولا يمكن لمجموعة من الموظفين أن يضعوا سياسـة ثقافية ، لكن عندما يكون عندى مـجلس فيه « زكى نجيب محـمود » و«سليـمان حزين » و « توفـيق الحكيم » و «نجيب محفوظ » و « محمد عبـدالوهاب » و«صلاح طاهر» ومعهم الأجهزة الرسمية ، هؤلاء هم القادرون على تخطيط سياسة ثقافيـة محددة ، لأنهم ينظرون للثقافة بمنظور أعلى وبشكل عام كجزء من تنمية المجتمـع كله فى نفس التخطيطات ، فالفكرة البسيطة « للمجلس الأعلى للثقافة » والتى حـوربت ومازالت تحارب إلى اليوم .. كان الغرض منهـا إذا كانت الدولة غير مهتمة كـأجهزة حكومية وكان المثقفون أيضـا غير مهتمين بموقفهم السـياسى تجاه كل القضايا المصيرية ، فالأجدر أن يجلسوا معا للاشـتراك فى وضع سياسة مكونة من ١٣ مادة والمضمون فى النهاية وضع سياسة ثقافية ، عندما ظهر المجلس إلى الوجود قيل أنه يلغى الوزارة ، فأجهزة الوزارة بدأت تحـارب المجلس على أنه البـديل والوريث ، جـمـد المجلس ووظيفـتـه وتراثه ، وأصـبح الشكل هلاميـا ، وزادت الأسئلـة البيـزنطية، هل هذا المجلـس تنفيـذى أو تخطيطى وماهو دور الأجهزة ، اقتصرت المسألة على أن يجتمع المجلس مرة فى السنة أو مرتين وكفى .

إذا كانت المسئولية مسئولية أجهزة الحكومة ، فهى أيضا مسئولية أهل الثقافة ..

أريد أن أقول أن الفترة التى كان فيها فكر واضح ، برزت مدارس مسرحية واضحة ، «الواقعية الاشتراكية » كانت موجودة فى المسرح ، كانت هناك محاولات لإبراز السلبيات ونقد الأوضاع القائمة ، وأريد أن أقول لك هنا عن كلمة الديكتاتورية ، كنا أكثر حرية فى عهد الديكتاتورية عن عهد الديمقراطية الحالى ..

« نحن لم نساند الحاكم لأن أنا على الأقل صودرت لى بعض المسرحيات فى هذه الأيام التى تقول عنها ، ولم أكن من المصفقين فى الأعمال التى أجيزت .. بالعكس ... لا « نعمان عاشور » فى المسرح نافق الحاكم ، ولا « يوسف إدريس » ولا « ألفريد فرج» ولا « سعد الدين وهبة » ولا « نجيب محفوظ » .. بالعكس مسرح الستينيات عاش ، لأنه كان مسرحا نقديا ، وكان قاسيا جدا على الحاكم ..

أجهزة الإعلام طبيعة تحركها أنها تصفق ، لأن هذا من صميم عملها ، إنما أجهزة الثقافة بالعكس ، كان فيه سينما نقدية ، وكان فيه مسرح نقدى ، واليوم هناك مسرح نقدى ينتقد الأوضاع الاجتماعية ، نحن نقدنا الحاكم شخصيا ، أنا فى مسرحية « بير السلم » نقدت الحاكم شخصيا ، وهو فى عز مجده عام ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ فى « سكة السلامة » وفى « المسامير» وفى « كواليس فى الكوابيس » وفى « سبع سواقى » التى صودرت ، وفى «الأستاذ» التى صودرت بعدها فى ١٩٧٣ ، وفى « اصطبل عنتر » التى صودرت أيضا .

☐ قال الدكتور فوزى فهمى كتاب ثورة يوليو وأزمة المثقفين ـ « إن تقييم أى ثورة لا يمكن أن يأتى بعد مرور عشر سنوات أو عشرين سنة ، ثم أى ثورة المفروض أنها تحدث أى تغيرات ، هذه التغيرات تكون على المستوى السياسى والاجتماعى والثقافى والفكرى ..

ومعروف أن هناك تغييرات ممكن أن تتم بالقوانين ، هذه التغيرات يمكن أن تتحدد فى المجال السياسى والاجتماعى ، فيمكن أن يصدر قرار بتحديد الملكية بخمسين فدانا أو مائة ، ويحمى هذه التغييرات سلطة الدولة أو الثورة كسلطة آمرة .. أما ما لا يمكن إحداثه بالقوانين فهى التغيرات النفسية أو بمعنى أشمل التغيرات الثقافية .. هذه التغيرات لها أدوات إذا ما توافرت هذه الأدوات يمكن أن تساعد بفعل التراكم الكمى إلى إحداث التغيرات ، لأنها بالتأكيد توسع القاعدة التى تساعد فى خلق هذا النوع من التغيير ، كل ثقافة لها معاييرها وشروطها ، ولا نستطيع أن نقول أن هناك ثقافة ثابتة ، أو أن هناك ثقافة خاصة بالأربعينيات أو الثلاثينيات ، وإنما الثقافة هى حصاد ضمير الأمة على مر عصورها تتجسد فى سلوك أفرادها الحياتى .

وفكر الثورة هو نتاج تراكم هذه الثقافة .. فعندما خرجت ثورة يوليو من معتقدات كونتها الثقافة المصرية ، ولم تأت وافدة عليها ، أقصد أن هذه الثورة خرجت من المجتمع المصرى والمؤازرات التى آزرت هذه الثورة بالتأكيد تؤكد انتماء هذا الفكر إلى المجتمع المصرى .

الأحداث السياسية التى تمت فى الأربعينيات بكل صورها تؤكد ضرورة قيام هذه الثورة ، إذن فلا يمكن أن نقول إن ثورة ٥٢ عاشت على ثقافة قبلها ولكنها خرجت منها ..

التغييرات التى طرحتها ثورة يوليو الاجتماعية والسياسية ، كان على الأدب والفن أن يؤكدها ، لأن وظيفة الأدب والفن تتحدد بأنهما يعدلان مواقف الإنسان تجاه التغيرات التى تحدث فى مجتمعنا .. بعض من هذا الدور كان موجودا كاتجاهات فى ثقافة الأربعينيات ، كالدعوة إلى الحرية والمساواة والعدل الاجتماعى ، ورفض القهر وإذابة الفوارق ، كل ذلك لا نستطيع أن نقول أن الثورة قد أتت به ، وإنما الثورة جسدته فى شكل الحكم أو شكل السلطة ، واعتبرت نفسها وريثة هذه الأحلام التى طرحت على الساحة المصرية ، وأصبحت النخبة التى هى ثورة ، نفسها مسئولة عن تحقيق هذه الأحلام ..

من هنا تأتى نقطة الخلاف ، وهى أى الطرق يسلك لتحقيق هذه الأحلام ؟ .

اصطدمت ثورة يوليو مع كل الأحزاب التى كانت تحكم قبلها ، رغم أن بعض هذه الأحزاب كان يشترك فى معظم هذه الأحلام ، وإنما أتى الخلاف فى التكتيك أى فى الطريق.

يأتى عامل آخر عام وهو وضع المجتمع المصرى مجتمع متخلف .. وعلاج هذا المجتمع كان يتحدد فى تنميته ، والتنمية هى عملية تغيير اجتماعى شامل لتحقيق العصرية والحداثة وإيجاد التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية التى تدفع بالمجتمع إلى التجديد ، وهذا علميا لا يأتى إلا بإطلاق الطاقات الكامنة من أجل السلوك المبدع ، حيث يتحرر الفرد والمجتمع وتتزايد استقلالية الأنظمة الاجتماعية وينشط تولدها الذاتى ..

وبالتأكيد إن الطريق لتحقيق هوية واستمرارية المجتمع المصرى النامى ، يكمن فى العمل الدءوب المتكامل ، وتلك هى مهمة القيادة السياسية .. إذ لا يمكن أن تتم هذه التنمية إلا بإيجاد الثقة العامة ، وتنعكس هذه الثقة فى مدى المشاركة السياسية ومستوى التكامل القومى والاستقرار ، وهو يلخص ما يعرف بمستوى الحضارة السياسية، ورفعت ثورة يوليو الشعارات والأهداف والمبادئ التى تحقق لها هذه الثقة ، وكان عليها أن تنتبه إلى أفراد المجتمع أنفسهم لأنهم هم المنوط بهم العمل الدءوب لتحقيق التنمية الثقافية .. والمدخل لأى تنمية ثقافية هو القضاء على الأمية الأبجدية والأمية الفكرية ، وحدث بالنسبة للتعليم فى مصر بعد طرح

شعارات الثورة ، أنه قد أصبح التعليم وسيلة للحراك الاجتماعى ، ولم يصبح التعليم فى حد ذاته وسيلة للتنوير ، إنما للحصول على الشهادة التى يتم بها هذا الحراك الاجتماعى.

❏ وقال أنيس منصور ـ كتاب ثورة يوليو وأزمة المثقفين ـ «جمال عبدالناصر» فصلنى من عملى لأننى كتبت مقالا اعتبره كحاكم مطلق .. هجوما عليه .. فلو كنت فى مكان «جمال عبدالناصر» لفعلت نفس الشىء .. حاكم مطلق .. نظام ديكتاتورى . كاتب ، كتب مقالا فيه إسقاط كبير عليه .. من الطبيعى إنه يعمل فيه كده .. وأنا بالعكس لقيت عقاباً أعتقد أنه أهون كثيرا ، من أن أوضع فى الواحات بلا محاكمة وأن ينسانى .. كل ما فعله «جمال عبدالناصر» أنه فصلنى من عملى كرئيس تحرير مجلة « الجيل » وفصلنى من الجامعة كمدرس للفلسفة الحديثة فى كلية الآداب .. ومنعنى من السفر ومن تأليف الكتب .. صحيح كلها درجات متعددة من العذاب .. أهون كثيرا مما لو كنت دخلت السجن .. لا أقول إنه يستحق الشكر على ذلك .. ولكن أقول إنه كان عذابا .. ولكن هناك درجات أقسى وأعنف من هذا .

أما قربى من « أنور السادات » فلا أظن أنه كان جنة ، وإنما كان عملا شاقا .. فقد كان علىّ أولا أن ألتقى به وأن أناقشه وأن أستمع إلى رأيه .. وأن أكتب هذا الرأى بأسلوبى .. وكثيرا ما كلفنى بمقالات أكتبها ودراسات وأحاديث ولقاءات فلم يكن عملا مريحا .. بل أعتقد أنه أضاع من عمرى تسع سنوات كان من الممكن أن أستغلها فى عمل آخر غير إصدار وإنجاح مجلة أكتوبر .

❏ قال نعمان عاشور ـ كتاب ثورة يوليو وأزمة الثقافة ـ « إننى أعتبر جمال عبدالناصر» مفجر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واحدا من أبرز المثقفين الذين أنتجتهم الحركة السياسية والثقافية التى كانت تغمر حياتنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة .

وكافة الكتاب والأدباء الذين أصبح لهم وجود فعلى بعد قيام الثورة .. نشأوا أصلا فى ظل ثقافة الأربعينيات .. وهم على سبيل الحصر لا المثال .. « نجيب محفوظ » فى الرواية .. و« يوسف إدريس » فى القصة القصيرة .. و « عبدالرحمن الشرقاوى » و «صلاح عبدالصبور» فى الشعر .. هؤلاء هم نتاج ثقافة الأربعينيات .. وهم الذين حملوا راية التعبير الدرامى من خلال المسرح إبان الستينيات .. وهؤلاء الأدباء والكتاب والفنانون والمفكرون هم الذين عاشت على إنتاجهم ثقافة ٢٣ يوليو حتى بداية السبعينيات ، حتى تغير الوضع السياسى بعد وفاة « عبدالناصر» والردة التى حدثت بالنسبة لمنجزات الثورة .. فكان طبيعيا أن يتخلى النظام الجديد الذى أعقب الوفاة عن الحركة الثقافية المصاحبة للثورة .. فهاجر معظم كتابها ومفكريها .. ومن بقى منهم داخل مصر فرض عليه الصمت ، مادام ابتعد عن التعبير

عن الأوضاع الجديدة ، التى تمثلت فى الأخذ بنظام الانفتاح والعودة بالأوضاع الاجتماعية إلى الوراء .. وما أعقب ذلك من ظهور الطبقة الطفيلية الجديدة .. ولهذا وقع الاختيار على بعض العناصر العاجزة لشغل الفراغ الذى خلا باستبعاد الكتاب الحقيقيين وأصبحت الكتابة محصورة فى مجموعة من الكتاب المعينين تعيينا رسميا فى المراكز والروابط والجمعيات الثقافية ووسائل التعبير العديدة التى تسيطر عليها الدولة بنظامها الجديد ..

هؤلاء الرواد كانت لهم مواقفهم السياسية المعروفة قبل الثورة ، نتيجة انتمائهم للأحزاب السياسية التى ألغت الثورة وجودها .. ولذلك قصروا إنتاجهم على الأعمال الأدبية .. ولأنهم على سنوات الثورة كانوا قد استهلكوا شيخوختهم فلم يقدموا شيئا جديدا ..

فجيلنا لم يقصر فى أداء رسالته ، وعلى قدر ما كان يؤدى الإيجابيات فى ثورة «عبدالناصر» على قدر ما كان يقف فى وجه سلبياتها .. بدليل ما لقيناه جميعا فى ظل حكم «عبدالناصر» فأغلبنا إن لم يكن قد اعتقل أو سجن ، فإنه كان يفصل من عمله، والمعركة بين ثورة ٢٣ يوليو والمثقفين من جيلنا معركة واضحة ، كان هدفها الأول والأخير محاربة « الحكم الديكتاتورى » الذى حال دون تطور ثورة ٢٣ يوليو لافتقارها إلى طلاقة حرية التعبير.. وتجد هذا ماثلا تمام المثول فى كافة الأعمال التى صدرت فى ظل ٢٣ يوليو .. سواء كانت أعمالا مسرحية أو روائية أو حتى من الإنتاج الشعرى .. وأضرب لك مثلا على ذلك «أولاد حارتنا» لنجيب محفوظ ، ومسرحيتى « وابور الطحين » التى سفهت فيها قيام الاشتراكية على أساس مجرد إصدار قوانين .. ومسرحية على سالم « انت اللى قتلت الوحش » وكثير من المسرحيات والكتابات .. وقد كان عهد « عبدالناصر » نفسه يبيح نشرها وتقديمها .. ولم يحدث أن صودرت رواية أو قصة أو مسرحية .. وربما كان هذا نوعا من الدهاء من جانب الحاكم .

ولكن حقيقة الأمر أن المثقفين ، وهم الذين وقفوا يذودون عن ثورة يوليو فى بداية السبعينيات ولاقوا من صنوف الاضطهاد ما دفعهم إلى الهجرة أو الانزواء ..

أما بالنسبة للأجيال التالية لهم فإن ظروف وتطورات الثورة لم تتح الفرصة لتواصل أجيالها .. لأن الجيل الجديد الذى نشأ فى أعقاب الثورة نما وترعرع وصلب عوده فى هزيمة قاسية وما تلاها من ردة عن مبادئ الثورة ..

الانهيار الماثل فى الموسيقى والأغانى هو نتيجة طبيعية للمناخ الثقافى السائد .. فمن غير المعقول أن تكون السينما على هذه الصورة والمسرح على هذه الصورة ، وننتظر أن يوجد موسيقيون يقدمون أعمالا فنية تتجاوز الانحطاط الثقافى السائد .. ولذلك طغت موجة

أغاني الكاسيت الحالية من كل معنى أو قيمة موسيقية .. وأصبحنا نتحسر على أغانى زمان وأيام زمان. وسد السبيل أمام ظهور موسيقيين عبقريين ، أو مطربين أفذاذ على شاكلة « سيد درويش» و «زكريا أحمد» و « السنباطى» و «أم كلثوم» و«عبدالحليم » وكأنهم نهاية المطاف .

❑

كانت هذه خطوات نحو تحقيق ديمقراطية الثقافة .. ربما لم تكن كاملة .. ولكنها أيضا لم تكن غائبة .. ومازال إبداع تلك الفترة هو الأكثر بقاء .. والأوسع شهرة وانتشارا..

صحافة... بدون رقابة

شهدت ديمقراطية ما قبل ثورة يوليو رقابة قاسية على الصحف كما شهدت إغلاق الصحف ، وحبس رؤساء تحريرها والمسئولين عنها ، وهناك عشرات الوقائع لمصادرة الصحف، وإصدار صحف بأسماء أخرى .. وإذا اختصرنا المسافات ، واكتفينا بالحديث عن الصحافة فى عهد حكومة الوفد الليبرالية الأخيرة ، فقد سجن إحسان عبدالقدوس بسبب مقال عنوانه «دولة الأغوات» ونزعت صفحات من مجلة روز اليوسف عدد ١٥ مايو ١٩٥١ ، وقد بلغت قضايا العيب فى الذات الملكية طبقاً لإحصاء أجرته النيابة العامة فقط ٤٣٠ قضية سقطت بسقوط الملك ، ويقول الدكتور ـ سيد عشماوى ـ كتاب العيب فى الذات الملكية ـ إن فكرى أباظة لم يسلم من تقديمه إلى المحاكمة ، بسبب بعض المقالات التى نشرها فى المصور فى حواديته ، فقد نشر عام ١٩٤٨ مقالا فى المصور وجه التماسا إلى الملك يطلب منه أن يجمع زعماء البلد .. وأن يقفل عليهم باب الغرفة فى السراى حتى يتفقوا على تشكيل حكومة ائتلافية تنقذ البلاد من تناحر الأحزاب ، وعندما انتشرت إشاعة بأن فاروق سيتزوج ناريمان : نشرت المصور صورتها على الغلاف بملابس المدرسة الثانوية العادية وفى الداخل صفحتين عنها ، وأن أستاذها قدر لها درجات ١٥من٢٠ بسبب ثلاثة أخطاء نحوية وهجائية ، وصودرت المصور ، وقدم فكرى أباظة إلى المحاكمة بتهمة « العيب فى الذات الملكية» لملكة مصر القادمة !! لأنه نشر أخطاءها اللغوية والهجائية والنحوية بما معناه أن «ملكة البلاد»... لا تجيد لغة البلاد .. ولم تكن قد أصبحت ملكة بعد ..

ويذكر جمال العطيفى بالتفصيل بعض أخبار هذه المحاكمة بقوله : «نشرت إحدى المجلات المصورة فى العدد الذى كان معدا للصدور فى ٢٧ يونية ١٩٥٠ مقالا عنوانه «المصرية السعيدة ناريمان صادق» ونشرت صورتها على الغلاف وكتبت تحتها «المصرية المسعودة إن شاء الله بمناسبة رحلتها إلى سويسرا» : ولم تكن الحكومة القائمة قد أصدرت بعد قانون أنباء القصر الذى يحرم نشر أى أنباء عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة بغير إذن ، والذى لم يصدر إلا فى أغسطس ١٩٥٠ .

فالخطبة لم تكن قد أعلنت بعد .. وهاج المسئولون وغير المسئولين ، وقام البوليس بمصادرة المجلة وعندما عرض الأمر على رئيس النيابة حصر اهتمامه فى تهمة العيب فى الذات المصونة ويضيف العطيفى : ووقف رئيس النيابة وهو واثق من النصر ، وأمسك بالمقال وأشار لرئيس المحكمة على موضوع الإنشاء الذى نشرته المجلة بالزنكوغراف وقالت أنه من كتابة ناريمان صادق ، وأخذ يتلو ما يحويه من أخطاء لغوية وهجائية صارخة ويبين كيف أن تاريخه ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩ أى أنها كتبته حديثا ، وكان موضوع الإنشاء « الأعياد الوطنية وأثرها وواجبنا نحوها» ..

وكانت الأخطاء اللغوية فى موضوع الإنشاء مثل «فنحتاط» وقد كتبتها «فنحطاط» . و«يهيئ» وكتبتها « يهيأ» ونأبى « الضيم» وقد كتبتها « الضنين» ..

وقال رئيس النيابة إن مؤدى هذا أن هذه الخطيبة جاهلة بلغة بلادها وطريقة هجائها وهذا يؤدى بلا شك إلى عيب فى الذات الملكية ، إن لم يكن لسوء الاختيار فلأن جلالة الملك ستتصل به فتاة جاهلة كزوجة .

وفى « المصور » ظهرت كذلك كتابات حلمى سلام فى الهجوم على الفساد وعلى الملك وكان أهم مقالاته «هذا الفساد الأعظم متى نتخلص مصر منه» يوم ٢١ سبتمبر ١٩٥١ .

بعد الحريق أيضا قدم إبراهيم شكرى للمحاكمة وصدر عليه الحكم فى ٢ يونيو ١٩٥٢ بالحبس حبسا بسيطا ستة أشهر مع معاملته بالفئة «أ» وتعطيل جريدة الشعب الجديد لمدة ثلاثة شهور ، وقد وصلت القضايا ضد صحف مصر الفتاة إلى ١١ قضية بتهمة العيب فى الذات الملكية .

فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ أرسل بعض زعماء المعارضة رسالة إلى الملك ينددون فيها بالفساد الذى حاق بالبلاد والعباد ، وقع عليها مجموعة منهم مثل إبراهيم عبدالهادى ، محمد حسين هيكل ، مكرم عبيد ، حافظ رمضان ، عبدالسلام الشاذلى ، طه السباعى ، مصطفى مرعى ،

عبدالرحمن الرافعى ، إبراهيم دسوقى أباظة وغيرهم ، وقد منعت وزارة الوفد نشر الخطاب وصادرت الصحف التى نشرته ، ويقول الدكتور العطيفى : إن السلطات صادرت الجريدة ووجهت إليها تهمة العيب فى الذات الملكية «لأنها نشرت فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ فى صفحتها الأولى بالمانشيت الكبير نص عريضة المعارضة إلى جلالة الملك ، وتركت الصفحة بيضاء واكتفت بالتوقيعات وصور الموقعين ..

«رفض الملك قبول عريضة المعارضة ، وأرسلت بالبريد المسجل وأخذها الملك فعلا ووضعها فى جيبه ، وقد حاول الملك مرات كثيرة حمل الموقعين على هذه العريضة على الاعتذار ولكنه أخفق إلا حافظ رمضان الذى بادر بالاعتذار إلى الأعتاب الملكية ونشر هذا الاعتذار فى صدر جريدة الأهرام» ..

وقبل الثورة مباشرة انتشر الحديث حول الفساد والإفساد الذى يرتكبه الملك وبطانته ، ووجهت إلى الصحفيين فى جريدة الاشتراكية نفس التهمة ـ العيب فى الذات الملكية ـ مضافة إلى تهم أخرى كالتحريض على قلب نظام الحكم .

فى ٩ ديسمبر ١٩٥٠ عطلت جريدة مصر الفتاة أسبوعا واعتقل رئيس التحرير واتهم بالعيب فى الذات الملكية لمقاله عن إلياس اندراوس وعبدالفتاح عمرو ، ووجهت لأحمد حسين تهمة العيب لنشره مقال «حيدر ، بولى ، كريم ، النقيب ، ينبغى تطهير أداة الحكم من هذه العصابة » ..

فى ١٧ مارس ١٩٥٢ أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها بمعاقبة أحمد حسين بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل جريدة مصر الفتاة مدة ثلاثة شهور ومعاقبة عبدالخالق التكية رئيس التحرير بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل جريدة مصر الفتاة لمدة ثلاثة شهور أخرى .. وفى نفس اليوم ١٧ مارس ١٩٥٢ أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها فى قضية مماثلة بمعاقبة أحمد حسين بالحبس البسيط مدة ستة شهور وبتعطيل مجلة الشعب الجديد لسان الحزب الاشتراكى لمدة ثلاثة شهور وبراءة إبراهيم الزيادى مما أسند إليه ، وحكم مشابه أصدرته محكمة جنايات مصر فى نفس اليوم على نفس المتهمين .

❑

كانت حكومة الوفد قد أصدرت عام ١٩٥٠ قانون حماية الأسرة المالكة ونص «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر فى الصحف أو فى غيرها من المطبوعات دون إذن مكتوب من وزير الداخلية أخبارا أو رسوما أو صورا أو رموزا عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها » .

عارضت نقابة الصحفيين قانون أبناء القصر ، ويذكر حافظ محمود : قلنا للوزير ـ عبدالفتاح حسن ـ لم لا يصدر عنكم قانون ديمقراطى بحماية الأسر عامة ، ويشمل بالطبع أعضاء الأسرة المالكة ـ لكن الأرستقراطية الملكية رأت فى هذا الاقتراح حلاً شقيا لأنه لا يفرق بين الأمراء والصعاليك ، ولكن القانون نفذ ، وكان الوفد قد اتخذ إجراء تجاهله جميع الذين تحدثوا عن ديمقراطية قبل الثورة ، وهو مذبحة مجلس الشيوخ حيث أسقط الوفد عضوية المجلس عن ٢٩ من أعضائه ، بمن فيهم رئيس المجلس الدكتور محمد حسين هيكل باشا لأن المجلس تجرأ وناقش استجواباً لمصطفى مرعى فيه مساس بتصرفات حاشية الملك .

لم تكن الصحافة بخير قبل الثورة ، خاصة فى السنوات الأخيرة التى ارتفعت فيها حدة المعارضة للقصر ، ونشر وقائع الفساد .

❑

كانت لعبد الناصر رؤية للصحافة ، فضمان حريتها أن تكون للشعب ، وأن التقدم الآلى فى مهنة الصحافة قد حولها من عملية رأى إلى عملية رأسمالية ، وأن الصحافة قبل الثورة لم تكن لتعيش لولا مساندة الأحزاب الممثلة لتحالف الإقطاع مع رأس المال.. وأن ملكية الشعب للصحافة ـ التى تحققت بقانون تنظيم الصحافة ـ هو الذى يؤكد لها استقلالها عن الأجهزة التنفيذية ، ويخلصها من تحكم رأس المال ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها بقوة تحكمه .

وقد منحت الصحافة حرية ، فى الفترات التى رفعت عنها الرقابة ـ ولكنه فى أغلب الأحيان فإن هذه الحرية لم تستخدم لخدمة الأهداف التى وجدت من أجلها فقد آثر الكثيرون الابتعاد عن المشاكل ، وعن ممارسة النقد ، واتجهوا إلى حرق البخور ، وإلى المدح والنفاق الذى تخصص فيه صحفيون اشتهروا به .

ولم تكن هناك أحزاب معارضة ، تملك صحفاً تعارض ، إذ كانت المعارضة من داخل النظام ، ومن البديهى أن فئات التحالف لم تكن رؤيتها ومصالحها متطابقة .. ومن البديهى أيضا أنه حدثت أخطاء فى التطبيق ، وأنه كانت هناك انحرافات ، وأن الصحافة فى ظل التنظيم السياسى الواحد ـ قد أسهمت فى أحيان كثيرة فى كشفها وأنها ابتعدت عن مناقشة أغلبها ، ولذلك يكون غريبا تلك الدعوات التى تخرج علينا مدعية أن الصحافة كانت مكبلة بأصفاد من حديد .. وكانت وطأة الرقابة العنيفة تخنقها .. على أن حرية الصحافة فى النظم الديمقراطية ، لا تتأكد إلا بحرية الصحفى ، وتكون بلا جدوى إذا اقتصرت على مجرد النقد

والصراخ دون صدى لهذا النقد ولهذا الصراخ ، لدى الأجهزة المختصة ، وكأنها فى واد ، وما يدور فى المجتمع فى واد آخر فالديمقراطية ليست مجرد حرية الصراخ الذى لا لزوم له إذا لم يدرس ويناقش ويؤخذ الصالح منه ، فلا يكفى أن نتحدث عن الفساد ، ولكن الأهم لتتأكد الديمقراطية أن نتخذ إجراءات ضد هذا الفساد ، إما بكشفه ، وإما باحترام الرأى العام بالرد على ادعاءات الصحف إذا كانت غير صحيحة.

لا قيمة لحرية الصحافة إذا لم تترجم هذه الحرية إلى إجراءات تحترم ما تقوله الصحف، كما أنه لا قيمة لأحزاب تعارض ، إذا كان لا يسمع لها رأى ، ولا تستشار ، ولا يؤخذ بأى شىء مما تطالب به ، ولا يوضع لها اعتبار مما يفقد الديمقراطية معناها ، ويكون فى المجتمع فريقان لا علاقة لكل منهما بالآخر .. فريق يصرخ ... ويعترض ... وفريق لا يسمع ، وينفذ ما يحلو له .. إن معنى وقيمة وجود رأى آخر هو أن يدرس هذا الرأى ، ويؤخذ بالصالح منه وعندما تتحدث الصحف عن أخطاء تدرس هذه الأخطاء ، وعندما تكشف عن منحرفين ، يتم تحقيق الأمر .. وليست حرية ولا ديمقراطية ألا يلتفت إلى أى رأى غير رأى الحكومة ، فعندها لا يكون للرأى الآخر فائدة إلا أن يكون «ديكوراً» أو رمزاً ليقال إن هناك حرية .

❑

ولو لم تكن الصحافة حرة فى مراحل كثيرة من تلك الفترة لما حدث إبعاد لعدد من الصحفيين لفترات محدودة عن العمل الصحفى .. لأنهم كتبوا مالم يكن مرضياً.. فقد كانت هناك متابعة لما ينشر فى الصحف ، واهتمام به وهو ما عبر عنه عبدالناصر فى خطاب علنى بأن كل ما ينشر من وقائع الفساد يحال إلى التحقيق ، فإذا أثبت صحته يؤاخذ المفسدون ، وإذا أثبت كذبه يحاسب الصحفى .. أما منع النقد ومنع الصحافة من ممارسة دورها فقد رفضه عبد الناصر ، وطالب الأعضاء فى أحد اجتماعات اللجنة المركزية أن يشجعوا على النقد .. «لأننا شعب ناقد» على حد تعبيره ..

إن إيقاف عدد من الصحفيين إجراء خاطئ لا يقره أحد .. فالرأى يرد عليه بالرأى ، ولكنه يظل قرينة على أن الصحافة لم تكن فى كل أوقاتها خاضعة للرقابة ، وأن الصحفيين كانوا يكتبون ما يريدون وأن بعضا مما كتبوه لم تكن السلطة راضية عنه ، وأنها قد اتخذت ضد بعضهم إجراءات خاطئة وانفعالية وعنيفة .

ولقد أبعد صحفيون فى جريدة الجمهورية يزيدون على المائة عن العمل الصحفى وكان الإبعاد فى ظاهره لأسباب اقتصادية ، ولأن مؤسسة دار التحرير تعانى من تكدس الصحفيين

خاصة بعد أن ضم إليها صحفيو جريدة الشعب اليومية بعد إغلاقها .. وكانت الحجة هى التخفيف عن مؤسسة دار التحرير التى تخسر نتيجة زيادة عدد الصحفيين وارتفاع أجورهم ، وتدخلت العوامل الشخصية وعملت على إبعادهم تحت شعار التخفيف من الأزمة الاقتصادية ، وكان المبعدون من مختلف الاتجاهات السياسية فيهم من هو فى أقصى اليمين ، ومن هو فى أقصى اليسار.. والملاحظ أن إبعاد الصحفيين سواء فى عهد عبدالناصر أو السادات تم فى ظل مسئولية الدكتور عبدالقادر حاتم عن الإعلام .

ولقد أهين هؤلاء الصحفيون بإبعادهم وتوزيعهم على مؤسسات المضارب والمخابز والأحذية وغيرها لأسباب لا علاقة لها بأى رأى كتبوه وكان بعضهم من المؤيدين لنظام عبدالناصر ومازالوا .. وحرم عدد من الصحفيين من الكتابة فترات بسبب اعتقالهم لانتمائهم لتنظيمات يسارية أو يمينية لأسباب تتعلق بنشاطهم :

❑ لقد أبعد مثلا فكرى أباظة لأنه كتب يدعو للصلح مع إسرائيل وكان هذا فى ذلك الوقت جريمة ، وجاء مقاله فى وقت صرح فيه الحبيب بورقيبة بضرورة الصلح ، وكان لتصريحه استياء شديد فى الأوساط العربية وخاصة فى الضفة الغربية من فلسطين حتى خرجت الجماهير تضربه وسيارته بالطوب ، وكان قد هاجم جمال عبدالناصر لأنه هو الذى قام بالتعبئة ضد إسرائيل .

❑ وأبعد موسى صبرى لأنه كتب مقالا انتقد فيه صوت المذيعة همت مصطفى وهى تذيع وصف استقبال عبدالناصر من الجزائر .. ووصف صوتها بأنه أشبه بمواء القطط وذلك بناء على طلب مكتوب من الدكتور عبدالقادر حاتم يطالب بفصله نهائيا من الصحافة [1] ونقل موسى صبرى أيضا من الأخبار إلى الجمهورية ـ مع الحفاظ على وضعه كاملا ـ لأنه كتب مقالا عن محكمة الثورة التى كانت تنظر قضية المؤامرة بعد الهزيمة العسكرية ، وكان المقال عن الذهب الذى خبأه عباس رضوان فى قرية الحرانية أثناء مؤامرة رجال المشير وقال عبدالناصر فى لقائه مع الصحفيين العرب أنه فوجئ بما هو منشور ، ودلل على ذلك بأن الحكومة ليست مسيطرة على الصحافة ١٠٠٪ كما يتصورون وأن ما كتبه موسى صبرى هو تحويل للقضية السياسية التى أثرت فى مستقبل مصر إلى قضية إثارة ، فالذهب والنقود كانت أدوات المؤامرة كالجنود والدبابات .

(١) نشر خطاب عبدالقادر حاتم وتوقيع جمال عبدالناصر عليه فى كتاب حقيقة السادات للمؤلف .. وكان حاتم قد طالب بإبعاد موسى صبرى عن الصحافة نهائياً بسبب ما كتبه عن السيدة همت مصطفى مذيعة التليفزيون ، فاكتفى عبدالناصر بتأشيرة تقول: يكتفى بإيقافه عن العمل!

☐ وأبعد أنيس منصور لأنه كتب مقالا فى يوميات جريدة الأخبار عن حاكم مجنون طاغية ، ونشرت مع المقال صورة كاريكاتيرية لجمال عبدالناصر ، ولم يحرم أنيس من مرتبه .

☐ ومنع مصطفى محمود من الكتابة لأنه كتب مقالا عن فيلم محاكمات نورمبرج اعتبر أن به تعريضا بالنظام وبعبد الناصر وكان مصطفى محمود فى تلك الفترة يفاخر بأنه ملحد . وكان جمال عبدالناصر يعترض على نشر الإلحاد ؛ الأمر الذى دعا إحسان عبدالقدوس إلى إرسال خطاب لجمال عبدالناصر يشرح له فيه هذا الموقف .

☐ وأبعد مفيد فوزى .. ويقول أنه لم يعرف السبب ، وكان مفيد فوزى على كل حال بعيدا عن قضايا السياسة .. وربما أنه كان يلتقى مع زميله عبدالستار الطويلة بالمدرسين الذين كانوا يستعدون للإضراب وقت الانتخابات .

وهذه بالتحديد حالات جميع الصحفيين الذين منعوا من الكتابة لفترات طالت أو قصرت - فى حدود علمى - وتلك إحدى السلبيات التى كان يمكن تجاوزها بتحكيم القانون وحده ، إذا كان فيما نشروه ما هو ضد القانون .. وتظل حالات محدودة .

والحقيقة أنه بعد رحيل عبدالناصر وقعت مذابح للصحفيين بالجملة ، وشرد أعضاء مجلس نقابة الصحفيين المنتخبين وسجن عدد منهم ، ولكن أحداً لا يتحدث عنهم ، فقد نقل فى عهد السادات إلى المؤسسات غير الصحفية حشود من قمم الصحافة بينهم أحمد بهاء الدين - صلاح حافظ - أحمد حمروش - كامل زهيرى - مكرم محمد أحمد - محمد عودة - حسين عبدالرازق - محمود المراغى - عبدالله إمام - والعديد .. العديد من الصحفيين .. وهذه المرة لم يخف السادات أن النقل والعصف بهم كان بسبب موقفهم السياسى .

وقرر السادات - فى ظل الديمقراطية التى أعادها - تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد ، وقاد الصحفيون معركة ضارية ضد هذا العصف ، وهاجر الصحفيون المصريون لأول مرة إلى الخارج فى ظاهرة جماعية دفعت لتشكيل لجان فى نقابة الصحفيين تعمل على إعادتهم، ومنع كتاب الرأى من الكتابة ، وكانت أمام نقابة الصحفيين مشكلة مزمنة هى «الممنوعون من الكتابة »، ولقد نقلت شخصيا إلى مصلحة الاستعلامات ، وبعد أن عدت بعام ، منعت من الكتابة لمدة تزيد على أربعة أعوام .. ثم مالبثت أن نقلت إلى وزارة الزراعة بعد ذلك ضمن قرارات ٥ سبتمبر التى شملت ٦٠ صحفياً ، وعدداً مماثلاً من أساتذة الجامعة .. أبعدوا عن مواقعهم إلى الوزارات والمؤسسات الصناعية ، عدا الذين حبسوا ضمن هذه القرارات وهم من مختلف ألوان الطيف السياسى .

فى عهد عبدالناصر كان هناك اهتمام بما تنشره الصحف ، كانت وزارة الوفد قبل الثورة قد أعلنت الأحكام العرفية وفرضت الرقابة واستمرت الرقابة .. ثم ألغيت قبل انتخابات رئاسة الجمهورية تمهيدا لعودة الحياة الطبيعية ، وكانت الصحف تتغنى بحرية الصحافة فى تلك الفترة فقد كتب على أمين : «أخيرا رأينا حرية الصحافة .. لم تعد حلماً ، ولا أملا ولا هدفا .. ولكنها أصبحت حقيقة واقعة .. اختفى الرقيب من دور الصحف .. الذين كانوا يحرقون البخور .. هم الذين سعوا بعد ذلك لإقناعنا بأنهم كانوا أبطالاً .. وأنصاراً للحرية وهم لم يختلفوا طوال حياتهم مع أية سلطة .. وكل عهد عندهم ناصع .. وعندما جاءت الثورة كانت الرقابة مفروضة على الصحف ، وألغتها الثورة .. ثم عادت مع عدوان ١٩٥٦ وألغيت مرة ثانية ، مع سنوات التطبيق الاشتراكى ، وظلت صحافة مصر بلا رقابة حتى ما بعد حرب ١٩٦٧» ..

أى أن مصر خاضت حرب ١٩٦٧ فى ظل صحافة بلا رقابة ، وبعد الحرب بفترة فرضت عليها الرقابة ..

سنة ١٩٦٠ صدر قرار بنقل ملكية الصحف الكبرى من الملكية الفردية إلى ملكية الاتحاد القومى ، ثم الاتحاد الاشتراكى ، وأطلق على ذلك تنظيم الصحافة .. وكان عبدالناصر يرى أن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى ، قد خلصت من تأثير الطبقة .. الواحدة الحاكمة ، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

واحتفظ الاتحاد الاشتراكى فقط بحق الملكية .. فكان لا يدعم الصحف ماديا ولا يتدخل فى تحريرها ولا يحصل منها على فائض ربحها أيضاً ، فحصيلة الربح لا يذهب منها قرش واحد للخزينة العامة ، ككل المشروعات المؤممة ، وإنما تقسم إلى قسمين بالتساوى لتجديد المؤسسات وللتوزيع على العاملين بها .. وبعد صدور قرار تنظيم الصحافة اجتمع عبدالناصر برؤساء تحرير الصحف .. وطلب أن تتجه لمعالجة المشاكل الحقيقية للجماهير: «فإن المجتمع المصرى هو مجتمع قرية كفر البطيخ وليس مجتمع نادى الجزيرة وغيره من نوادى الطبقة الأرستقراطية ، وأولى بالصحافة أن تتجه إلى العمال والفلاحين بدلاً من أن تهتم بالسهرات الليلية وأن تكتب عن العاملات بدلا من العاطلات بالوراثة».

بعدها رفعت الرقابة عن الصحف ، وأدت دوراً فى كشف الفساد والانحراف ، ولما وقف رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات فى مؤتمر الإنتاج الذى رأسه عبدالناصر يشكو من الصحف التى تشن هجوماً ضاريا ضد القطاع العام .. قال له عبدالناصر : «إحنا معندناش

رقابة على الجرايد والمجلات والأمر متروك لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية وهى ولو أنها تابعة للاتحاد الاشتراكى ولكن لكل صحيفة ولكل مجلة مطلق الحرية فى العمل وفق الميثاق» .. ويواصل عبدالناصر «أنا بقرأ الجرايد والمجلات وبالذات المجلات اللى فيها حملة تشهير بالقطاع العام لا يرضى عنها إنسان «ولكن» اللى يتكلموا عن القطاع العام جاسين أن الشعب مسئول فعلا عن هذا القطاع العام ، وله الحق أنه ينقده ، وبالنسبة للقطاع الخاص فمالوش حق أنه ينقده أو يهتم أن ينقده» .

وفى ٨ يونيو ١٩٦٤ وقف عضو مجلس الأمة عن دائرة المنيا وهى بلد المشير عبدالحكيم عامر واسمه عبدالصمد محمد عبدالصمد ، وكان قريبا من المشير عامر وأحد رجاله يطلب إيقاف نشر قصة «لا شىء يهم» التى ينشرها إحسان عبدالقدوس مسلسلة فى مجلة روز اليوسف .. ورد الدكتور عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام بأن «الصحافة ليست جهازاً تابعا للحكومة كما أنها لا تخضع قانونا لرقابة الحكومة ولا لسلطانها».

وكان عبدالناصر غاضبا لأن إحسان عبدالقدوس ينشر قصصا جنسية ، وأن مصطفى محمود ينشر مقالات إلحادية ، وقد أرسل إليه إحسان عبدالقدوس رسالة جاء فيها :

أبلغنى صديقى «الأستاذ هيكل» رأى سيادتكم فى مجموعة القصص التى نشرتها أخيرا بعنوان «البنات والصيف» وقد سبق أن أبلغنى نفس الرأى السيد حسن صبرى الخولى مدير الرقابة واتفقت معه على تعديل الاتجاه الذى تسير فيه قصصى .

وقد أبلغنى صديقى هيكل أن سيادتكم قد فوجئت عندما قرأت فى إحدى قصصى «البنات والصيف » ما يمكن أن يحدث داخل الكبائن على شواطئ الإسكندرية .. والذى سجلته فى قصصى يا سيدى الرئيس يحدث فعلا .. ويحدث أكثر منه .. وبوليس الآداب لن يستطيع أن يمنع وقوعه ، والقانون لن يحول دون وقوعه .. إنها ليست حالات فردية ـ كما قلت ـ إنه مجتمع .. مجتمع منحل .. ولن يصلح هذا المجتمع إلا دعوة .. إلا انبثاق فكرة ، تنبثق من سخط الناس ، كما انبثقت ثورة ٢٣ يوليو .. لهذا أكتب قصصى .. يبقى بعد هذا ما حدثنى به الزميل هيكل ، عن دعوة الإلحاد فى صحف دار روز اليوسف والمقالات التى ينشرها مصطفى محمود .. وقد أوقفت نشر مقالات مصطفى محمود الخاصة ببحث فلسفة الدين ، ولكنى أحب أن أرفع إلى سيادتكم رأيى فى هذا الموضوع ، حتى أكون قد صارحتكم بكل شىء .. إنى مؤمن بالله يا سيدى الرئيس .. لست ملحداً .. ولعلك لا تعرف أنى أصلى .. ولا أصلى تظاهراً ولا نفاقاً ، فإن جميع مظاهر حياتى لا تدل على أنى أصلى .. ولكنى أصلى لأنى أشعر بارتياح نفسى عندما أصلى .. ورغم ذلك فإنى أعتقد أن ديننا قد طغت عليه

كثير من الخزعبلات والأتربة ، والتفسيرات السخيفة ، التى يقصد بها بعض رجال الدين بقاء الناس فى ظلام عقلى حتى يسهل عليهم ـ أى على رجال الدين ـ استغلال الناس والسيطرة عليهم ، فى حين أنه لو تطهر الدين من هذه الخزعبلات ، ونفضنا عنه هذه الأتربة ، لصح ديننا ، وصحت عقولنا ونفوسنا ، وسهل على قيادتكم أن تسير بالشعب فى الطريق الذى رسمته له» .. وقال فى نهاية خطابه:

«إن كل ما قصدته بخطابى هذا هو أن أظل محتفظا بثقتك فى .. وأنا أحتاج إليك كسند وأخ .. وقد عشت حياتى كلها أشعر بالوحدة بين الناس ، وأكافح وحدى ضد دسائس الناس وظلمهم لى ، دون أن آخذ من كفاحى شيئا إلا استمرارى فى الكفاح».

❑

وفى ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٥ تعرض عبدالناصر فى حديثه أمام الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى لحرية الصحافة فقال : كثير من اللى باشوفهم أو اللى باتكلم معاهم بيقول أن فلان الفلانى كتب فى الصحافة ، وأن الصحافة بتعمل بلبلة ، وأن ده بيضر ، الحقيقة أن الصحافة كانت تحت الرقابة فترة ثم شلنا الرقابة .. عملنا مجالس إدارات للصحافة واديناها السلطات وتركناها على أساس أن يكون هناك اختلاف فى الآراء بحيث ما نصحاش الصبح نلاقى الثلاث جرايد الموجودة نسخة واحدة اللى مكتوب هنا ، مكتوب هنا ..

وفى افتتاح مؤتمر الإدارة المحلية ٦ يوليو سنة ١٩٦٦ أثار محافظ أسوان قضية حرية الصحافة وطالب بتدخل الدولة للحد من هذه الحرية لأنها تنشر أخطاء معينة ، وتركز وتبالغ فى نشر المشاكل فيقوم الأعداء باستغلالها ضد البلاد على حد تعبير السيد المحافظ.. ورد عليه رئيس الوزراء زكريا محيى الدين قائلا بأن تنظيم الصحافة فى مصر يقوم على أساس استقلالها بما يمكنها من حرية التعبير عن الرأى وحرية النقد ..

وتحدث رئيس الوزراء عن الحساسية ضد النقد .. حساسية المحافظين ، وحساسية الوزراء وهى أشد وقال «إن علاج مثل هذه الأمور يأتى عن طريق نشر الحقيقة فى اليوم التالى ، وإذا حدث تحريف بالنسبة للمعلومات حول إحدى المحافظات فيمكنها أن ترسل الرد للصحيفة وهى ملزمة بنشر الردود .. فالصحافة من الأجهزة التى تنير الرأى العام وتساعد على تصحيح أخطاء فى الأجهزة الإدارية لا نراها .. فهناك تحقيقات صحفية تنشر مثلا بيانات صحيحة وبعضها قد لا يكون لدينا معلومات عن هذه البيانات ثم نسأل عنها ، ويتضح أنها صحيحة فى بعضها ، وغير صحيح فى البعض الآخر ، ولكن لابد أن نعطى صحافتنا الفرصة لتزاول عملها بحرية وألا تكون تحت يد أحد» ..

وخرجت الصحف تدافع عن حريتها وتهاجم السيد المحافظ «فأيهما أفيد للشعب وأفيد للمجتمع ، أن تسلط الصحف الأضواء على المشاكل فيتنبه المسئولون إليها ويعملون على حلها ، حتى لو استغلها الأعداء ضدنا أم تمنع الصحف عن نشر المشاكل ، وما تسببه من متاعب وأزمات حتى لايستغل الأعداء النشر فى الدعاية ضدنا .. لا جدال أن النشر أفيد ، حتى لو استغله الأعداء ، فالأقوياء لا يخافون مواجهة الحقيقة والضعفاء هم الذين يخفون مشاكلهم حتى لا يستغلها الأعداء .. والشىء الذى لا يمكن أن نختلف عليه هو أن الصحافة بتنظيمها الجديد أصبحت جهازاً فى خدمة الشعب ، وأنه مادامت تملك حرية التعبير وحرية النقد فإن واجبها يلزمها أن تتناول المشاكل بطريقة موضوعية .. والبعد عن السطحية والإثارة المفتعلة .... «سعيد سنبل أخبار اليوم ٩ يوليو ١٩٦٦» .

ويصف أحد الكتاب محاولة المحافظ للحد من حرية الصحافة بأنها «محاولة لتجريد صاحبة الجلالة من صولجانها ، وتحويلها إلى صاحبة عصمة تلبس الحجاب ، وتضع خلخالا فى قدمها أشبه بالقيد». «محمد العزبى الجمهورية ١٦ يوليو ١٩٦٦».

ولقد صدر حكم قضائى بمصادرة مجلة صباح الخير بناء على طلب المهندس حسن رمزى لأن المجلة كانت تنشر مقالا عنيفا كتبه محمود السعدنى يهاجم فيه ترشيحه رئيساً لمؤسسة السينما ، وكتب الدكتور جمال العطيفى مقالا بجريدة الأهرام فى ٢ ديسمبر ١٩٦٥ تعليقا على هذا الحكم القضائى قال فيه : «لقد أصبحت الصحف مملوكة للاتحاد الاشتراكى متحررة من سيطرة رأس المال ، مستقلة عن الحكومة ، ورفعت الرقابة عن الصحف ، فلم يعد للسلطة الإدارية أى حق فى مراقبة ما ينشر قبل أن يتم النشر ، كما أنه لم يعد من حقها ضبط الجرائد ومصادرتها إداريا ، وكل ما بقى لها إذا رأت أن مقالا يتضمن جريمة من جرائم النشر أن تبلغ النيابة العامة ، فإذا أقرتها على الضبط ، عرض الأمر على رئيس المحكمة خلال ساعتين ليصدر أمره فيه بعد سماع أقوال الجريدة .

فإذا كانت السلطة العامة ذاتها لا تملك حتى بالنسبة لأخطر جرائم النشر إلا اتباع هذا الإجراء ، فلا يصدر أمر الضبط إلا بعد سماع دفاع الجريدة ، وفى خلال ساعتين فهل يسوغ لفرد من الأفراد أن يستصدر من القضاء المدنى أمرا بضبط أعداد الجريدة فى غيبة ممثليها ورؤساء تحريرها» ..

❑

بعد أن كتب الشاعر نزار قبانى قصيدته «هوامش على دفتر النكسة» شن عدد من الكتاب فى مصر حملة شرسة ضده ، لأن القصيدة موجهة ضد جمال عبدالناصر ، وصدرت قرارات

عصبية بمنعه من دخول مصر ، ومنع القصيدة ، ومنعت إذاعة الأغاني التى اتخذت من أشعاره، وقد كتب نزار رسالة إلى جمال عبدالناصر ، ووضعها فى ظرف سلمه إلى الكاتب أحمد بهاء الدين الذى كان فى زيارة لبيروت ويروى نزار قبانى قصة هذه القصيدة ـ كتاب قصتى مع الشعر ـ : «إننى نشرت فى أعقاب نكسة الخامس من حزيران قصيدة عنوانها (هوامش على دفتر النكسة) أودعتها خلاصة ألمى وتمزقى ، وكشفت فيها مناطق الوجع فى جسد أمتى العربية ، لاقتناعى أن ما انتهينا إليه لا يعالج بالتوارى والهروب ، وإنما بالمواجهة الكاملة لعيوبنا وسيئاتنا .. وإذا كانت صرختى حادة وجارحة ، وأنا أعترف سلفاً بأنها كذلك ، فلأن الصرخة تكون بحجم الطعنة ، ولأن النزيف يكون بمساحة الجرح .. من منا يا سيادة الرئيس لم يصرخ بعد ٥ حزيران ؟ من منا لم يخدش السماء بأظافره ؟ من منا لم يكره نفسه وثيابه وظله على الأرض ؟ إن قصيدتى كانت محاولة لإعادة تقييم أنفسنا كما نحن بعيداً عن التبجح والمغالاة والانفعال ، وبالتالى كانت محاولة لبناء فكر عربى جديد يختلف بملامحه وتكوينه عن فكر ما قبل ٥ حزيران ، إننى لم أقل أكثر مما قاله غيرى ، ولم أغضب أكثر مما غضب غيرى ، وكل ما فعلته أننى صغت بأسلوب شعرى ما صاغه غيرى بأسلوب سياسى أو صحفى ..

وإذا سمحت لى يا سيادة الرئيس أن أكون أكثر وضوحاً وصراحة ، قلت إنى لم أتجاوز فى قصيدتى نطاق أفكارك فى النقد الذاتى ، يوم وقفت بعد النكسة تكشف بشرف وأمانة حساب المعركة ، وتعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، إننى لم أخترع شيئا من عندى ، فأخطاء العرب النفسية والسياسية والسلوكية ، مكشوفة كالكتاب المفتوح ، وماذا تكون قيمة الأديب يوم يجبن عن مواجهة الحياة بوجهها الأبيض ووجهها الأسود معاً ؟ ومن يكون الشاعر يوم يتحول إلى مهرج يمسح أذيال المجتمع وينافق له ؟

لذلك أوجعنى يا سيادة الرئيس أن تمنع قصيدتى من دخول مصر ، وأن يفرض حصار رسمى على اسمى وشعرى فى إذاعة الجمهورية العربية المتحدة وصحافتها ، والقضية ليست قضية مصادرة قصيدة أو مصادرة شاعر .. لكن القضية أعمق وأبعد ..

القضية هى أن نحدد موقفنا من الفكر العربى .. كيف نريده ؟ حراً أم نصف حر ؟ شجاعاً أم جباناً ؟ نبياً أم مهرجاً ؟ القضية هى أن يسقط أى شاعر تحت حوافر الفكر الغوغائى لأنه تفوه بالحقيقة، والقضية أخيراً ، هى أن نعرف ما إذا كان تاريخ ٥ حزيران سيكون تاريخاً نولد فيه من جديد ، بجلود جديدة ، وأفكار جديدة ، ومنطق جديد .

قصيدتى أمامك يا سيادة الرئيس ، أرجو أن تقرأها بكل ما عرفناه عنك من سعة أفق ،

وبعد رؤية ، ولسوف تقتنع ، برغم ملوحة الكلمات ومرارتها ، بأننى كنت أنقل عن الواقع بأمانة وصدق ، وأرسم صورة طبق الأصل ، لوجوهنا الشاحبة والمرهقة .. لم يكن بإمكانى، وبلادى تحترق ، الوقوف على الحياد ، فحياد الأديب موت له .. لم يكن بوسعى أن أقف أمام جسد أمتى المريض ، أعالجه بالأدعية والحجابات والضراعات .

فالذى يحب أمته ، يا سيادة الرئيس ، يطهر جراحها بالكحول ، ويكوى - إذا لزم الأمر - المناطق المصابة بالنار . سيادة الرئيس : إننى أشكو لك الموقف العدائى الذى تقفه منى السلطات الرسمية فى مصر ، متأثرة بأقوال بعض مرتزقة الكلمة والمتاجرين بها ، وأنا لا أطلب شيئا أكثر من سماع صوتى ، فمن أبسط قواعد العدالة أن يسمح للكاتب أن يفسر ما كتبه ، وللمصلوب أن يسأل عن سبب صلبه.. لا أطالب يا سيادة الرئيس ، إلا بحرية الحوار ، فأنا أشتم فى مصر ولا أحد يعرف لماذا أشتم ، وأنا أطعن بوطنيتى وكرامتى لأننى كتبت قصيدة ، ولا أحد قرأ حرفاً من هذه القصيدة ، لقد دخلت قصيدتى كل مدينة عربية وأثارت جدلاً كبيراً بين المثقفين العرب إيجاباً وسلباً ، فلماذا أحرم من هذا الحق فى مصر وحدها ؟ ومتى كانت مصر تغلق أبوابها فى وجه الكلمة وتضيق بها ..

يا سيدى الرئيس .. لا أريد أن أصدق أن مثلك يعاقب النازف على نزيفه ، والمجروح على جراحه ، ويسمح باضطهاد شاعر عربى أراد أن يكون شريفاً وشجاعاً فى مواجهة نفسه وأمته، فدفع ثمن صدقه وشجاعته . يا سيدى الرئيس لا أصدق أن يحدث هذا فى عصرك ..

بيروت فى ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧

نزار قبانى

ولم يطل صمت عبدالناصر ، ولم تمنعه مشاكله الكبيرة ، وهمومه التى تجاوزت هموم البشر ، من الاهتمام برسالتى ، فقد روى لى أحد المقربين منه ، أنه وضع خطوطاً تحت أكثر مقاطع الرسالة وكتب بخط يده التعليمات الحاسمة التالية :

١ـ لم أقرأ قصيدة نزار قبانى إلا فى النسخة التى أرسلها إلى ، وأنا لا أجد أى وجه من وجوه الاعتراض عليها .

٢ـ تلغى كل التدابير التى قد تكون اتخذت خطأ بحق الشاعر ومؤلفاته ، ويطلب إلى وزارة الإعلام السماح بتداول القصيدة .

٣ـ يدخل الشاعر نزار قبانى إلى الجمهورية العربية المتحدة متى أراد ، ويكرم فيها كما كان فى السابق.

التوقيع : جمال عبدالناصر

بعد كلمات جمال عبدالناصر ، تغير الطقس ، وتغير اتجاه الرياح .. وتفرق المشاغبون وانكسرت طبولهم ، ودخلت «الهوامش» إلى مصر بحماية عبد الناصر ، ورجعت أنا إلى القاهرة مرة بعد مرة .. لأجد شمس مصر أشد بريقاً ، ونيلها أكثر اتساعاً ، ونجومها أكثر عدداً..

إننى أروى هذه الحادثة التى لا يعرفها إلا القلة من أصدقائى ، لأنها تتجاوز دائرة الأسرار الخصوصية ، لتأخذ شكل القضية العامة .. فقضيتى مع الرئيس عبدالناصر ليست قضية شخصية ، أى علاقة بين قصيدة ممنوعة ورقيب يمنعها . إنها تتخطى هذا المفهوم الضيق ، لتناقش من الأساس طبيعة العلاقة بين من يكتب ومن يحكم ، بين الفكر وبين السلطة .. فالعلاقة بين الكتابة وبين الحكم علاقة غير سعيدة ، لأنها علاقة قائمة فى الأصل على سوء الفهم وانعدام الثقة . لا الكاتب يستطيع أن يتخلى عن غريزة الكلام ، ولا الحاكم يقبل أن يسمع صوتاً غير صوته ، وإذا قبل أن يستمع فلا يطربه إلا صوت الكورس الرسمى ..

ومنذ القديم كان الكلام يقف فى جهة ، والمقصلة تقف فى الجهة المقابلة ، ومع هذا لم يتوقف الكلام ، ولم تتعب المقصلة . وفيما يتعلق بالحاكم العربى ، فقد تعود ـ وراثياً ـ أن ينام على سرير من قصائد المديح والإطراء ، وأن تحمل إليه أشعار الشعراء على صوانى الفضة .

إنه مقتنع ـ بحكم العادة ـ أنه شمس .. وأنه كوكب .. وأنه ممطر كالسحاب ، وكريم كالبحر (فليتق الله سائله) .. والحاكم العربى الحديث ، هو ابن آبائه ، يحمل ملامحهم النفسية ، ونقاط ضعفهم ، وقناعاتهم بالتفرد والعصمة ، ولا يتصور أن فى قاموس الحكم كلمة (لا) ، لأن أذنه أدمنت كلمة (نعم) ، ورنينها السحرى .. لقد كسر الرئيس عبدالناصر بموقفه الكبير جدار الخوف القائم بين الفن وبين السلطة ، بين الإبداع وبين الثورة ، واستطاع أن يكتشف ـ بما أوتى من حدس وشمول فى الرؤية ـ أن الفن والثورة توأم سيامى ملتصق ، وحصانان يجران عربة واحدة .. وأن كل محاولة لفصلهما سيحطم العربة ، ويقتل الحصانين.

❑

كانت الحملة على جمال عبدالناصر قد بدأت بكتيب صغير كتبه توفيق الحكيم قال أنه فقد وعيه أثناء حكم جمال عبدالناصر ، وقد تراجع الحكيم قبل أن يموت عن هجومه على عبدالناصر وحاول تبرير موقفه ، وامتدح عبدالناصر من جديد وحاول الاعتذار فى مقالاته ، وفى أحاديثه الصحفية ، وإبداء ندمه على ما فعله ..

وكان توفيق الحكيم قد أرسل برقية للرئيس السادات تأييداً يوم ١٦ مايو ١٩٧١ جاء فيها «تحية لموقفكم الراسخ أمام الأقزام .. لقد أفزعهم صلح الفئتين المتحضرتين بعد اطمئنانهم إلى

ضعف مصر لتذل تحت أقدامهم .. مالهم وجهلهم سر المقاطعة والتخريب وخوفهم من قوة مصر بعد الصلح لأنهم يريدونها منهكة القوى بالحروب لتستنجد بهم وتتملقهم فيحتقرونها ، فإلى الأمام نحو الكرامة والحضارة ، وخطوة من المتحضرين نقابلها بخطوتين ولن ترجع مصر مع المتخلفين للوراء .. فالتقدم دائماً والمجد لمصر المتحضرة» ..

وربما لا يكون هذا الندم قد وصل القراء بشكل مباشر ، لأنه متناثر فى أحاديث صحفية ، فى مجلات عديدة ، وفى كتب لم يتحقق لها الانتشار ، وكان لتوفيق الحكم مقال شهير نشره بجريدة الأهرام عقب وفاة عبدالناصر يطالب فيه بإقامة تمثال لجمال عبدالناصر، ويفتتح باب التبرع لإنشاء هذا التمثال بخمسين جنيها دفعها من جيبه ، رغم ما هو معروف عنه من بخل شديد ، كان توفيق الحكيم قد كتب «أنا عدو المرأة .. والنظام البرلمانى . لأن طبيعة الاثنين فى الغالب واحدة .. هى الثرثرة ، وعندما هاجم جمال عبدالناصر رد عليه نزار قبانى فى مقال بعنوان «مظاهرة .. ضد رمسيس الأول» جاء فيه :

«هل يسامحنى أستاذنا الفنان توفيق الحكيم إذا قلت له أن كتابه الأخير (عودة الوعى) ردىء جداً ، وخفيف ومتأخر .. ثم هل يسامحنى إذا قلت أن كتابه الذى قدم للناس على أنه عمل من أعمال التحدى لا يتحدى أحدا ، لأن التحدى يفترض وجود الخصم ، والخصم ينام الآن تحت رخام قبر فى ضاحية منشية البكرى فى القاهرة . الكتاب .. ردىء جدا لأنه لا يضيف شيئا إلى ما كان يقال فى الشارع ، والمقهى وعلى لسان العوام ، فهو ريبورتاج صحفى خفيف ليس فيه من توفيق الحكيم القديم شىء ، ولا من ذهنه شىء ، ولا من فنه شىء إنه مجرد «ثرثرة على النيل» تجرى داخل عوامة مغلقة بين مجموعة من العدميين الذين يعتبرون الثقافة نوعا من الفانتازيا «والكتاب خفيف جدا لأن ٧٥ صفحة من القطع الصغير لا تغطى أخبار مظاهرة ، فكيف تغطى أخبار ثورة من أهم ثورات هذا القرن» والكتاب متأخر جدا لأن الأستاذ توفيق الحكيم فكر فى أداء فريضة الحج بعد عودة الناس من الديار المقدسة ، لذلك فهو لا يستحق الثواب .. لقد تصرف توفيق الحكيم كما يتصرف العاشق حين يحتفظ بمكاتيب عشقه عشرين عاما ثم يخطر له فجأة أن يبيع رسائل حبيبته فى المزاد العلنى . إن النقطة الفضيحة ، فى كتاب «عودة الوعى» هى محاولة توفيق الحكيم إقناعنا أنه كان خلال أعوام الثورة واقعا تحت تأثير السحر ، ومنوما تنويما مغناطيسيا فكيف يمكن لكاتب كبير أن ينزلق إلى هذا المنطق الطفولى ويقول بكل بساطة .. لا تؤاخذنى .. فقد كنت مسطولا ومهبولا .. ومجذوبا ، وواقعا تحت تأثير السحر والمنجمين عشرين عاما ..

«وإذا كان توفيق الحكيم المعلم والرائد والكاتب العظيم يقول هذا الكلام العامى الغيبى الخرافى الانكشارى ، فماذا يقول ملايين البسطاء الذين لا يعرفون تفكيك حروف أسمائهم

فى العالم العربى قد يقول « توفيق الحكيم» إن العمر قد تقدم به وأن الشيخوخة لا تسمح بمواجهة السلطان ، وإذا كان توفيق الحكيم معارضا لسياسة فرعون وأسلوبه فى الحكم فلماذا بقى فى منصبه الكبير فى جريدة الأهرام ، ولماذا لم يرفض وسام فرعون ويعلن سبب رفضه أمام الرأى العام ، قد يقول أنه شيخ لا يتحمل سجون السلطان ، وزبانية السلطان ، وهذا قول مردود لأنه ليس من المعقول أن يشيخ توفيق الحكيم فى الفترة الواقعة بين ٢٢/ ٧/ ١٩٥٢ وتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٧٢ . ثم يعود شابا بعد هذه الفترة يلعب اليوجا ويصارع الثيران ويطلق الرصاص .

«إن المواقف المعلنة بعد عشرين عاما لا قيمة لها لأن الناس ينتظرون من الأديب أن يضىء حاضرهم ، وإدراكهم السياسى فى فترة وقوع الحدث ، لا أن يكتب قصيدة مديح أو قصيدة هجاء برمسيس الأول بعد مرور خمسة آلاف سنة على وفاته »، المهم أن نملك الشجاعة كى نقول لفرعون خلال فترة حكمه أنه ملك ظالم وأن نقول لجمال عبدالناصر خلال فترة رئاسته أنه ديكتاتور ، وبهلوان يحترف البلف والتهويش ، وطبعا سيكون ثمن هذه الشجاعة غاليا .. فالشجاعة دائما غالية الثمن ، لكن الأديب الحقيقى لا يساوم ، ولا يختبئ تحت اللحاف ، أثناء البرد والظلام ، ولا ينتظر رحيل العاصفة حتى يخرج إلى البحر ليصطاد السمك .. الأديب الحقيقى لا ينزل إلى المخبأ عند انطلاق صفارة الإنذار ، ولا يكتفى برؤية روما وهى تحترق ولكنه يفعل شيئا ما لإنقاذ روما ، وإذا كان توفيق الحكيم معارضا لسياسة فرعون وأسلوبه فى الحكم فلماذا بقى فى منصبه الكبير فى جريدة الأهرام ، ولماذا لم يرفض وسام فرعون ، ويعلن سبب رفضه أمام الرأى العام ، كما يفعل بعض الذين منحوا جائزة نوبل من الكتاب العالميين : كباسترناك مثلا ولو أن هذا حدث لكان هذا الرفض أول علامة احتجاج من مفكر عربى ، على حاكم عربى ، ولكن الوسام ظل على صدر الأستاذ الحكيم ، ولم ينتبه إليه إلا عندما كشف الله عن بصيرته وعاد إليه وعيه .

مصر يا أم المصريين .. إننى أعتذر إليك باسم كل الكتاب الذين خرجوا بعد عشرين عاما من غرفة التخدير ، وقرروا أن يسيروا فى مظاهرة ضد المغفور له «الملك رمسيس الأول»..

❑

كانت الصحافة بدون رقابة فى أغلب الوقت .. وكانت هناك أخطاء أيضا .. ولكن المسئولية الكبرى كانت ملقاة على عاتق الصحفيين أنفسهم .. وعلى رؤساء التحرير الذين آثروا عدم استخدام الحرية فى الفترات التى رفعت فيها الرقابة على الصحف .. وينبغى عند مناقشة جميع قضايا الديمقراطية أن نعيد تأكيد أن ذلك كان فى ظل تنظيم سياسى واحد .. وأنه لم تكن هناك أحزاب معارضة ، ولا صحف معارضة.

تطهير القضاء

سيادة القانون ، واستقلال القضاء ، إحدى سمات الديمقراطية ، وكان عبدالناصر قد تحدث فى خطابه أمام مجلس الأمة - عام ٦٤ - عن سيادة القانون ، ليكون أعلى من الأفراد ، وليعصم من جموح الفرد . ولم تتدخل الثورة فى القضاء .. كما لم تقترب من القضاة ، حتى وإن كانت هناك رؤية أن بعض القضاة كانت عواطفهم والتى تنعكس على قناعاتهم تقف فى صف الطبقات القديمة ، بحكم انتماء عدد كبير منهم إليها .. ومع ذلك فقد كان قرار الثورة حاسماً أن يظل القضاء بمنأى عن أية عوامل قد تؤثر عليه .

وكان مجلس الثورة قد أصدر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعد أيام من قيام الثورة مرسوما بقانون بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى ، وفصل الذين حامت الشبهات حول نزاهتهم وحسن سمعتهم كما جاء فى القانون ، وكان ذلك امتداداً لقرارات أصدرتها وزارة نجيب الهلالى «باشا» قبل الثورة ، عندما رفع شعار التطهير قبل التحرير.

وشكلت عدد من اللجان لدراسة أوضاع هؤلاء الموظفين بناء على تقارير الجهات المختصة ، ولم تكن الثورة قد استقرت بعد ، ولم يكن قادتها يعرفون كل الموظفين ، وقدم عدد من الموظفين استقالتهم حفاظا على أنفسهم ، وبقى آخرون حتى خرجوا بناء على قرارات اللجان .. بينهم حوالى أربعمائة من ضباط القوات المسلحة ، وعرفت هذه الحركة باسم «التطهير» الذى أخرج عددا من الموظفين من العمل بغير الطريق التأديبى ، بعد أن عرضت قرارات لجان التطهير على مجلس قيادة الثورة مجتمعا وكان نجيب مسئولاً وهو الذى أقرها.

ولقد كان توفيق الحكيم مرشحا للخروج فى التطهير عندما طلب إسماعيل القبانى وزير المعارف فصله لأنه غير منتج ، واعترض جمال عبدالناصر على إخراج توفيق الحكيم الذى كان قد قرأ له .. واستلهم كثيرا من أفكاره .. وقد شملت قرارات التطهير عدداً من أساتذة الجامعة ، فأبعدوا عن مواقعهم ، وربما كانت لبعض هذه القرارات أسبابها السياسية ، فعدد منهم اتخذ موقف العداء من الثورة الوليدة لعوامل مختلفة ، وكان من بين التقارير التى عرضت على مجلس الثورة ، وقائع حول أساتذة بكليات الجامعة يتاجرون فى أسئلة الامتحانات ، وآخرون يرتشون ... بل إن وزارة الداخلية تقدمت بطلب فصل واحد لأسباب رآها بوليس الآداب ضرورية .

وقد استعانت الثورة بكبار القانونيين فى مجلس الدولة فى جميع قراراتها ، ثم أنشأت محاكم خاصة بعضها من ضباط الثورة أنفسهم حتى يجنبوا القضاء الانغماس فى السياسة على نحو ما كان قبل الثورة ، واستمرت الثورة فى احترامها لسيادة القانون حتى الاعتقالات صدر بها قانون .. وكان هناك إصرار على الإبقاء على القضاء مستقلا رغم أن بعض القضاة كانت قد طبقت عليهم قوانين الثورة ، وخاصة قانون الإصلاح الزراعى ، ولابد أن بعضهم كبشر تأثروا بما حدث لهم وأصدروا أحكاماً لصالح كبار الملاك ضد الفلاحين ، ولكن ذلك لم يؤثر فى اتخاذ أى موقف معهم.

وقد شعر عبدالناصر مثلا بحرج شديد ، حينما وصله خطاب من الملك سعود يطلب منه أن يتدخل لكى تحصل الملكة السابقة ناريمان على الطلاق من زوجها الذى تزوجته بعد طلاقها من الملك وكانت قد لجأت إلى الملك سعود ، وطلبت منه التدخل فى حل النزاع القضائى المطروح أمام محكمة الأحوال الشخصية بينها وبين زوجها .. فرغم الجهود القانونية الضخمة من محاميها الأستاذ محرم فهيم فقد حصل زوجها الدكتور أدهم النقيب على حكم قضائى بأن تدخل بيت الطاعة .. ولم تكن تريد أن تنفذ الحكم .. وتدخل الملك سعود بخطاب مكتوب إلى عبدالناصر ، وقال عبدالناصر «إننى أريد أن أجامل الرجل فى أى شىء يطلبه .. ولكننى لا أستطيع أن أتدخل فى أعمال المحاكم » ولم يتدخل عبدالناصر على الإطلاق ، لا فى هذه القضية ولا فى غيرها .

❑

كان عبدالناصر يرى «أن سيادة القانون تتطلب تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا»، وأن كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف وأن أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطور ، «وأن القانون أيضا وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية لابد أن يسايرها فى اندفاعها إلى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة فى حياتنا» .

يقول أحمد الخواجة نقيب المحامين ـ مجلة المحاماة العدد العاشر السنة ٥٠ ـ حول عبدالناصر فكره إلى حقيقة فاستبدل بمفهوم القانون القديم مفهوما جديدا قوامه المساواة بين الأفراد ، بحيث لا يتميز مواطن على آخر إلا بجهده وعمله ، وأصبح العمل وحده هو معيار تقرير الحقوق العامة ، بعد أن كان التمييز بين الناس ، يقوم على أساس ما يملكون ، وسخر القانون لدعم علاقات اجتماعية ، تقوم بين الناس ، بغير استغلال ، ووجدت على أرضنا

قواعد قانونية جديدة تفيد جموع المواطنين ، مستهدفة ، خلق فرص متكافئة ، بين المواطنين ، فى التعليم والعلاج ليكون القانون سندا لخلق مجتمع جديد ، يقدم الثقافة والعلاج ، للجماهير ، بغير ثمن ، وكان ذلك ركيزة أساسية ، لخلق فرص أخرى ، للعمل، والتأمينات الاجتماعية .

وكانت التسوية بين المواطنين فى هذه الفرص ، أعدل أساس لإقامة المجتمع الجديد ، تدعمها قواعد قانونية أخرى ، استهدفت بل وحققت سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ، لكى لا تستأثر بعائداتها فئة دون فئة .

وستظل قوانين يوليو ١٩٦١ ، أبرز علامات التحول الاجتماعى فى بلادنا ، فيما قدرته من سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ، وتمكين العمال من الممارسة الديمقراطية لإدارة مؤسسات الشعب .. وكانت هذه القوانين ، إلى جوار قوانين الإصلاح الزراعى ، بما كفلت للفلاحين من حقوق ، الأساس القوى المتين ، الذى جعل الحرية الاجتماعية ، مدخلا إلى الحرية السياسية ، تجعل الحقوق فى جانب أصحابها الشرعيين ، المنتجين ، الذين يقوم على جهدهم ، بناء اقتصادنا ، ولم يكن غريبا أن يأتى الميثاق ثم الدستور المؤقت ، ليكفل للفلاحين والعمال أغلبية المقاعد فى كافة المجالس النيابية والشعبية ، ليس ضمانا لحقوقهم فحسب بل ضمان لاستمرار الثورة ، وكفالة لكى تستمر الحرية الاجتماعية، المدخل الأساسى إلى الحرية السياسية . ولكى تتأكد سيطرة الشعب العامل على سلطة الحكم ووسائل الإنتاج ، ونقابة المحامين باعتبارها إحدى المنظمات الشعبية لجماهير المثقفين ، تذكر للزعيم دواما ، حرصه ، على أن تكون النقابة تجمعا للمثقفين ، قبل أن تكون تجمعا للمهنيين ، وسوف تذكر القوانين التى صدرت فى عهد الزعيم العظيم ، لكى يكون العمل النقابى ممارسة لكل من ينتمى إلى النقابة ، وليس حكرا على فئة أو فريق ، توسعة لقاعدة العمل النقابى ، ضمانا لكرامة المهنة ، دعما لرسالة المحاماة بحماية المحامى عاملا ومتقاعدا ، لقد أراد الزعيم للمحاماة والمحامين ما يتمناه كل محام لنقابته ولذاته .

ويرى الدكتور جمال العطيفى ـ العدالة الاشتراكية ـ أن الثورة لها شرعيتها التى يمكن تسميتها الشرعية الثورية ، ومعنى هذا أن للثورة قوانينها الخاصة بها ، فمبدأ الشرعية الذى يعنى فى صورته العادية أن الدولة لا تستطيع أن تخرق أحكام الدستور القائم أو المبادئ الدستورية العامة السائدة بأن تصدر قوانين تتنافى معها ، هذا المبدأ بهذا التصور لا يمكن أن يكون سائغا فى مرحلة الثورة ، وإلا كان معنى ذلك أنه لم يكن فى مقدور دولة الثورة التى قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تخلع الملك أو أن تلغى دستور ١٩٢٣ ، أو أن تحل الأحزاب أو

تحد من الملكيات الإقطاعية ، أو أن تقوم بتأميم الشركات ، أو أن تقوم بتصفية الإقطاع والرأسمالية ، فمن البديهى أن الثورة ذاتها هى تحطيم للقانون القائم وأنها تستمد شرعيتها من تأييد الجماهير لها .

وبانتقال السلطة إلى قيادة الثورة ، تصبح هذه القيادة صاحبة الحق فى تقرير القوانين ، أى يصبح من حقها وقد تركزت فيها سلطة الدولة أن تتخذ الإجراءات التى تحقق أهدافها فى صورة قوانين تصدرها ، ويصبح احترام هذه القوانين والتزامها بكل دقة واجب كل فرد ، بعد أن يغدو تعبيرا عن مصالح أصحاب المصالح الحقيقية الذين قامت الثورة من أجلهم وتكون مهام القانون فى هذه المرحلة أن يعمل من أجل تحطيم مقاومة الطبقات المعادية التى كانت متحكمة فى مصير الشعب.

وقد كانت للثورة الاجتماعية التى بدأت بقوانين يوليو الاشتراكية شرعيتها ، فكل التدابير والإجراءات التى اتخذتها دولة الثورة لم تكن مجرد تدابير مادية ، بل كانت تدابير تتخذ شكل إعلان دستورى أو قانون تلتزمه الدولة حتى تدعو الحاجة إلى تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية إلى تعديلها وفق أهداف هذه الثورة .

إذن فعبد الناصر رفع شعار الشرعية الثورية .. ولم يعط القانون أجازة بل إنه هو الذى كان ينادى بسيادة القانون «ليكون القانون أعلى من مراتب الأفراد» وهو الذى كان يطالب بتقنين الثورة .. وشكل لجانا لإعادة النظر فى كل القوانين المقيدة للحريات ، وكان مقررها ضياء الدين داود عضو مجلس الأمة ولجاناً أخرى لإعادة صياغة القوانين لتتمشى مع متطلبات المتغيرات فى المجتمع .. أما ما يتردد من أن القانون كان فى أجازة ، فقد أجرى سعد زايد الذى كان محافظا للقاهرة لقاء مع التليفزيون أثناء معركة استرداد «خلو الرجل» بالقاهرة التى قادها ، وسألته المذيعة السيدة همت مصطفى عن القانون الذى يحرم عملية «خلو الرجل» فقالت له هى أن القانون أعطاه ملاك العمارات أجازة .. «يعنى قانون خلو الرجل فى أجازة» ؟ فقال لها: «نعم القانون فى أجازة».

فالقانون ينص على أن «خلو الرجل » جريمة ، ولكن مخالفته أصبحت قاعدة ، وأنه يتم علنا ، بل ويعلن عنه فى الصحف .. صراحة أو تحت تحايلات مختلفة واضحة ، فكان القانون مهملاً لا يطبق ، ولم يكن المحافظ هو الذى أعطاه الأجازة ، فعمليات «خلو الرجل» المخالفة للقانون تتم علنا ، لذلك قرر المحافظ أن يتصدى لهذه الظاهرة .. فأدلى بحديث لجريدة الأهرام أعلن فيه عن استعداده لرد «خلو الرجل» الذى دفعه أى مواطن ـ بالمخالفة للقانون ـ وبدأ الناس يتوافدون عليه .. كل منهم يطلب من المحافظ رد المبالغ التى دفعها .. مخالفة

للقانون الذى كان فى أجازة ، وأخذ المحافظ يستدعى أصحاب العمارات ، ويطلب منهم أن يردوا ما حصلوا عليه بغير وجه من الحق أو من المنطق أوالقانون ، واستجاب بعض الملاك ، وردو ما دفعوه ، واضطر أن يرهب البعض الآخر ويخيفهم ويستخدم سلطاته كمحافظ ، حتى يردوا ما استولوا عليه من السكان مستغلين أزمة المساكن ، وحاجة الناس الملحة إلى المسكن ، وهو من أول الحقوق للمواطن.

ويقول سعد زايد إننى لم أعط القانون أجازة ، ولكن القانون كان فى أجازة فعلا ، ولم أكن أنا السبب فى أن القانون لم يطبق .. بل ربما العكس .. فقد كنت سببا فى تطبيقه ، ذلك لأن كل قوانين الإيجارات ، ومنذ صدور القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تؤثم أى زيادة عن الأجرة القانونية تحت أى اسم ، ولكنه كان نصا شبه معطل ، أو فى أجازة كما قيل بحق ، وإعمال هذا النص وتطبيقه هو فى حقيقته عودة له من الأجازة .

ما حدث من سعد زايد هو تطبيق للقانون ، وربما بوسيلة غير قانونية أحيانا ، وقد أيقظ القانون ، وأعاده من أجازته لأن القانون هو تعبير عن مصالح الناس ، ومطالبهم. لقد كان كل ما حرص عليه محافظ القاهرة فى ذلك الوقت أن يسترد كل مواطن ما دفعه دون أن ينحرف أى موظف فى المحافظة فيستغل رغبة السكان فى استرداد أموالهم .. أو يصل إليه نفوذ الملاك فينحاز لهم .

❑

وقد حدثت أزمة بين الثورة وبين القضاة خلال عام ١٩٦٩ ، فيما أطلق عليه البعض اسم «مذبحة القضاء» ولم تكن هذه «المذبحة» بسبب أحكام أصدرها القضاة ، إذ كانت صراعاً جر إليه بعض أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة ، عندما أمضوا سنوات يقاومون ابتعادهم عن السياسة ، فإذا بهم بعد الهزيمة ، ينتهزون فرصة ما تصوروا أنه ضعف النظام ، وأصدروا بيانا حولوه عند طبعه ونشره وتوزيعه إلى منشور سياسى سرى .. فى إجراء لا يليق بالقضاة بالذات ..

كانت لعبد الناصر رؤية مختلفة فى نظرية الفصل بين السلطات ولكنه لم يعلن هذه الرؤية ، وإن كان قد تحدث عنها من قبل ، ففى محاضر جلسات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق وكان قد جاء وفد من قيادات البلدين للتباحث فى أمر إعادة الوحدة الثلاثية بين الأقطار الثلاثة .. عام ٦٣ قال عبدالناصر أنه يعتبر «أن عملية الفصل بين السلطات خدعة ، لأن من يملك الأغلبية فى البرلمان يأخذ السلطة التنفيذية والتشريعية»، وضرب مثلا بحزب المحافظين أو العمال فى انجلترا عندما يحصل على الأغلبية فى البرلمان تصبح فى يده

السلطة التنفيذية والتشريعية ، وأن البلد الوحيد الذى يمكن أن يحصل فيه هذا الفصل بين السلطات هو الولايات المتحدة الأمريكية ، و قد نتج عن ذلك تضارب فى العمل ، حتى أن أحد رؤساء الولايات المتحدة سموه الرئيس «فيتو» «كل قرار يصله من البرلمان يعمل عليه «فيتو» ويرجعه ، وبيحاولوا يتغلبوا على المشكلة ، بحيث لا يصدر قرار إلا نتيجة التشاور مع الكونجرس» وهذه الرؤية لعبد الناصر ظلت كلامية لم تتعرض للتطبيق .

وكان عبدالناصر يرى «أن القانون فى المجتمع الحر ، خادم للحرية ، وليس سيفاً مصلتا عليها ، فالقانون صورة من صور الحرية ، لابد أن يسايرها فى اندفاعها نحو التقدم ، وأن القضاء هو سياج الأمن والأمان» .

وكان عبدالناصر قد تحدث عن القضاء ـ ٤ يوليو ١٩٦٢ ـ فقال أنه من أول الثورة ، ونحن نعطى السلطة القضائية كل تقديس ، ولم نتدخل فيه ، وباعتبر أن صمام الأمان فى البلد كان القضاء بطريقة تدعو إلى أن نفخر بها .. «وطوال السنين اللى فاتت لم أتدخل ، وإذا كانت فيه حاجات سياسية كنا بنعمل محكمة ثورة أو محكمة شعب.. حتى نبعد القضاة عنها »..

وقد ثارت مشكلة حول انضمام القضاة إلى الاتحاد الاشتراكى ، وكان بعض القضاة ، وفيهم رئيس المحكمة العليا ، قد أعلنوا فى مؤتمرات عامة انضمامهم إلى التنظيم السياسى باعتبار أنه ليس حزباً ، ولكنه تنظيم جماهيرى يضم جميع المواطنين وهو يختلف تماماً عن الحزب .. ولكنه ظل حالة فردية فلم يسمح للقضاة بالانضمام للاتحاد الاشتراكى ، وكان عبدالناصر يردد بأن عضوية القضاة للاتحاد الاشتراكى ، مسألة مؤجلة لأنها تحتاج إلى بحث مستفيض نظراً لوضعهم الحساس .. وكان بعض أعضاء نادى القضاة ـ وهو ناد اجتماعى ـ يرفضون أن يشاركوا فى أية تنظيمات سياسية .

فى اجتماع لجنة المواطنين من أجل المعركة ـ ١١ أبريل ١٩٧٠ ـ تحدث عبدالناصر رداً على سؤال من رئيس المحكمة العليا عن القضاء فقال حقيقة إن إحنا لم نتدخل فى القضاء منذ سنة ١٩٥٢ ، حتى الآن ، وكانت أساسا عندنا قاعدة ، أن إحنا إذا تدخلنا فى القضاء ، وحاولنا نقول للقضاء احكم بكذا أو بكذا وده أرقيه وده أعملك كذا ، أو أقرب ده ، أو أبعد ده، أبقى فعلا هدمت عمل أساسى فى البلد .

واستقر الرأى على أنه ، إذا كان فيه قضية سياسية ، بنعمل قضية سياسية ، ونعمل حتى إحنا نفسنا قضاة ، بنحكم زى ما إحنا عاوزين ، ونبعد القضاة عنها ، ولا نتدخلش فى القضاء ، وبدأ هذا الموضوع بمحكمة الشعب ، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة هم اللى بيحكموا ، وكان ده بيدى المعنى للناس بأن هذه القضية سياسية ، ولنا فيها رأى فنبعدها عن

القضاء ، وإحنا اللى حناخد فيها المسئولية ، أو بنعمل محكمة ثورة ، ولكن لم يحدث أبداً ، لغاية النهاردة سنة ١٩٧٠ ، أن إحنا ما تدخلناش مع أى قاضى لأى شىء لأن الحقيقة القضاء هو صمام الأمان للبلد ، ولكن الحقيقة أخيراً حصل العكس .. إحنا ما تدخلناش ولكن أراد البعض أن يتدخلوا من القضاة بعد سنة ١٩٦٧ ، بعد الأزمة اللى إحنا كنا فيها ، وقيل كلام وأنت طبعا ، أدرى بهذا ، وكان يجب أن نتدخل .. نتدخل لنبعد هذه العناصر ، حتى وكان يمكن أن نتدخل بطريق تانى برضه ، كان ممكن أجيب قضاة وأقربهم ، وأعمل مجموعة ، وأعمل حزب فى وسط القضاة ، وأضرب دول بدول ، ودى عمليات كانت بتحصل أيام صبرى أبو علم، وأيام الحزبيين ما كانوا بيبقوا موجودين فى الأحزاب ، كان بيبقى فيه القضاة بتوع فلان ، والقضاة بتوع الآخر .. ولكن الحقيقة برضه وجدنا من المناسب إن احنا بنتخلص الموضوع ، ونقضى عليه ، وليسير القضاء فى الطريق السليم» .

❑

كان على صبرى قد نشر سلسلة مقالات فى جريدة الجمهورية حول تحالف قوى الشعب العاملة ، استمرت لعدة شهور ، وتعرض فى تسع مقالات متتالية منها إلى القضاء، بدأت فى ١٧ مارس ١٩٦٧ ، وانتهت فى ٢٦ مارس - أى قبل الهزيمة بشهور - تناول فيها موضوع القضاء ، والعدالة فى المجتمع الاشتراكى ، وطالب بربط القضاة بالتنظيم السياسى «فالعزلة الغريبة التى يعيش فيها القضاء عن العمل السياسى وضع موروث من قديم ، اعتمد على شعار منعزل ومستورد ، ساد المجتمع»، وتعرض إلى الفصل التام بين السلطات فى المجتمع بحيث تكون كل سلطة بمعزل عن الأخرى ، وهى نظرية غير واقعية ، وليست مطبقة فى أى من المجتمعات » . وقد تعرض على صبرى إلى ما يسمى بالقضاء الشعبى واشتراك المحلفين فى القضاء - مثل ما يحدث فى النظام الغربى أو فى محكمة الحراسة بمصر وغيرها - ولم يكن ذلك مريحاً للعدد الأكبر من القضاة الذين واجهوا هذه الآراء بالرفض .. ولكن القضاة لم يردوا عليها ، ولم يصدر ناديهم بياناً، وكأن القضية لم تكن تعنيهم .. ويبدو أنهم انتظروا لحظات ضعف النظام ليردوا عليها ، ويقولوا رأيهم بطريقة مختلفة .

وبعد الهزيمة تحرك نادى القضاة ليصدر بيانا سياسياً .. تناول القضية الوطنية ، وهذا حقهم بل وواجبهم ثم تطرق إلى قضايا أخرى ، وقد جاء فيه : يؤمن رجال القضاء كسائر أفراد الشعب بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، وأن القضاة يرفضون أية محاولة لفرض تنازلات سياسية تحت أى ضغط من الضغوط ..

«صلابة الجبهة الداخلية تقتضى إزالة كافة المعوقات التى اصطنعتها أوضاع ما قبل النكسة

أمام حرية المواطنين ، ومن هنا وجب تأمين الحرية الفردية لكل مواطن ، فى الرأى والكلمة ، والاجتماع ، وفى النقد والحوار ، والاقتراح والإحساس بالمسئولية ، والقدرة على التعبير الحر ، ولا يكون ذلك إلا بتأكيد مبدأ الشرعية الذى يعنى فى الدرجة الأولى كفالة الحريات لكافة المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على السواء .

«تحقيقا لسيادة القانون فإنه يتعين البدء فوراً فى إزالة كافة البصمات التى شوهتها به أوضاع ما قبل النكسة ليأمن جميع المواطنين على حرياتهم وحرماتهم ، فلا تسلب أو تمس إلا طبقا لأحكام القانون العام وحده وبحكم من القضاء وحده ، وبالإجراءات المتبعة أمامه.

«إن قيام سلطة قضائية حرة مستقلة ينفرد الدستور بتأكيد استقلالها وبيان ضمانات أعضائها ، يعد ضمانة أساسية من ضمانات شعبنا ، ومن ثم دعامة أساسية من دعامات صلابة الجبهة الداخلية ، ولقد وجد الشعب فى قضائنا دائما وفى مختلف الظروف الأمن والنصفة ، واستقر ذلك فى ضميره لما قام عليه هذا القضاء من أصول ثابتة تؤكد حريته ، وتدعم حيدته ، ومن أبرز هذه الأصول البعد بالقضاة عن كافة التنظيمات السياسية ، حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد والحيدة».

وفى نهاية البيان قال أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة «بمناسبة الأحداث الكبرى التى مرت بها أمتنا وانفعالنا بها كمواطنين ، وبمناسبة إجراء التغيير فى جميع المجالات ، وبمناسبة ما نشر فى السنة الأخيرة من بعض المسئولين وغيرهم من مقالات وبحوث عن وضع السلطة القضائية وكيانها ، يعيش القضاة الظروف الدقيقة ، التى تمر بها البلاد اليوم بالإسهام فى الحوار ، ويبدون فيما يلى رأيهم الفنى».

استنكر القضاة العدوان ، وطالبوا الدولة بالتعبئة الكاملة بحيث يشعر كل مواطن بأنه والجندى فى ساحة القتال سواء وأكدوا على ضرورة الحريات ، وبقاء القضاء كسلطة مستقلة وأن يكونوا بعيدين عن المشاركة فى أية تنظيمات سياسية فى الاتحاد الاشتراكى على كافة المستويات .

«يجب الحرص على عدم المساس باختصاصات السلطة القضائية ، وعدم اشتراك غير المتخصصين فى أداء رسالة القضاء».

أقر القضاة الذين حضروا الجمعية العمومية للنادى هذا البيان بحماس شديد .. كان البيان يرد على مقالات نشرت قبل شهور ، وكان يتحدث فى السياسة ، فى وقت قاتلوا حتى لا يكون لهم دخل بالسياسة ، ولم تكن قضية دخولهم الاتحاد الاشتراكى مطروحة فى ذلك الوقت بل إن عبدالناصر أعلن قبلها أنها مؤجلة.

مر عام كان الصراع خلاله يتصاعد .. بعض القضاة بعد البيان أحسوا أنهم انتصروا فى معركة افتعلها أعضاء مجلس إدارة ناديهم فراحوا يشعلون مزيداً من النيران ، بما أصدروه من أعداد من مجلة القضاة ، وباجتماعاتهم فى النادى التى تحولت إلى حوارات سياسية ، رافضة تماماً لكل ما يجرى فى البلاد .

وقد صدر بيان القضاة يوم ٢٩ مارس ١٩٦٩ ووفقاً لرئيس النادى المستشار ممتاز نصار فقد اتصل به وزير الداخلية شعراوى جمعة، وطلب منه تأجيل إصدار البيان لمدة يوم واحد لأن الرئيس سوف يلقى بيانا فى اليوم التالى ـ هو بيان ٣٠ مارس ـ وقد يتعرض لنفس الأمور ، ولكنه رفض .. وكان بيان القضاة قد طبع سراً ـ فى مطبعة شركة النصر للاستيراد والتصدير ، وصدر كعدد خاص من مجلة «نادى القضاة» .. ومنعت الرقابة التى كانت قد فرضت على الصحف بعد الهزيمة نشر البيان ، ولكن بعض أعضاء النادى قاموا بتوزيع كميات منه على الهيئات والنقابات ، والسفارات الأجنبية ، وتلقفته وكالات الأنباء العالمية ، وكان البيان فى معظمه سياسياً ، من فئة كانت تقاتل حتى لا تعمل بالسياسة .. وبدأت أزمة بين نادى القضاة .. وبين النظام ظلت تتصاعد حتى جاء موعد الانتخابات الجديدة للنادى ، وقد خاض البعض المعركة الانتخابية لأول مرة بقوائم تحت شعارات إن السلطة الضعيفة والمهزوزة يجب أن تتخلى ، وأطلقت قائمة من المرشحين على نفسها اسم «المرشحون الأحرار» وهم أنصار البيان الذى أصدره ناديهم ، وهى القائمة التى فازت ، واعتبرت ذلك هزيمة للحكومة .. لقد تحول نادى القضاة إلى منظمة سياسية ، ورفعت شعارات رافضة فى وقت عصيب وصعب .. فى زمن الحرب..

ووفقاً لمحمد حسنين هيكل ، فإن جمال عبدالناصر التقى مع الدكتور جمال العطيفى المستشار القانونى للأهرام ، ووكيل مجلس الشعب فى عهد الرئيس السادات ، واقترح العطيفى طريقة لعزل عدد من القضاة بطريق قانونى ..

وصدرت يوم ٣١ أغسطس ٦٩ أربعة قوانين تحت أرقام ـ رقم ٨١ ـ٨٢ ـ٨٣ ـ٨٤ ـ وكان القانون الأول حول إنشاء المحكمة العليا كهيئة قضائية عليا وعهد إليها بالفصل فى دستورية القوانين ، وفى طلبات وقف تنفيذ الأحكام التى تصدرها هيئات التحكيم ، وتفسير القوانين بحيث يكون تفسيرها ملزما ، والفصل فى مسائل تنازع الاختصاص التى كانت تصدرها محاكم التنازع المشكلة طبقاً لقانون السلطة القضائية ... وجاء فى المذكرة التفسيرية للقانون الثانى أنه «بالنسبة لإدارة شئون الهيئات القضائية فقد استقر الرأى على إنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية ليتولى الإشراف على جميع الهيئات القضائية والتنسيق بينها بدلاً

من العديد من المجالس والتشكيلات التى تتولى هذه المهام بموجب القوانين القائمة ، وقدر أن يكون للمجلس من القوة والفاعلية ما يساعده على النهوض بمهامه الكبيرة فى إدارة شئون القضاء بأن يكون تشكيل المجلس برئاسة رئيس الجمهورية تقديراً لأهمية الدور الذى يقوم به المجلس فى تنظيم الهيئات القضائية وتدعيما له ، وهذا الاتجاه يتفق مع ما تسير عليه كثير من الدول ومنها فرنسا وإيطاليا بجعل رئاسة مجلس القضاء الأعلى لرئيس الجمهورية ... وجاء فى المذكرة التفسيرية للقانون الثالث أن إنشاء المحكمة العليا والمجلس الأعلى للهيئات القضائية اقتضى أن يعاد تشكيل الهيئات القضائية على نحو يكفل للإصلاح القضائى أن يحقق أهدافه نحو وحدة التطبيق القانونى وتجانس أحكام القضاء وضمان حقوق الدولة والمواطنين ، وقد نصت المادة الأولى على أن يعاد تشكيل الهيئات القضائية خلال خمسة عشر يوما ، ونصت المادة الثالثة على اعتبار كل من لم تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش ، وقالت المادة الرابعة أنه يجوز تعيين أى عضو من أعضاء الهيئات المذكورة فى وظيفة أخرى معادلة لوظيفته فى الحكومة أو فى القطاع العام وكان القانون الرابع حول نادى القضاة على أن يكون تشكيل مجلس الإدارة من رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم .

❑

كانت قد تشكلت لجان برئاسة محمد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية ، لبحث الأمر ، واستعانت بتقارير ودراسات التفتيش القضائى ، ووزارة العدل ، وربما أجهزة الأمن وأجهزة رقابية أخرى ، وأعد أنور السادات قائمة تحوى أسماء أكثر من مائتين وثمانين قاضيا ، رأى أن يستبعدوا من القضاء .. وكانت القائمة فى جداول تحتوى على الاسم ، والوظيفة ، وأسباب الإبعاد.. ولم توافق اللجنة التى رفعت إليها جداول أنور السادات على استبعاد كل هذا العدد من القضاة ، ووفقاً للقوانين التى صدرت ، فقد حلت جميع الهيئات القضائية ، وأعيد تشكيلها بعد إغفال ١٨٣ قاضيا ، بعضهم أحيل إلى التقاعد ، وبعضهم نقل إلى وظائف أخرى بعيداً عن القضاء ، وكان من بينهم أعضاء مجلس إدارة النادى .

ومن المصادفات الغريبة ، أن السادات عندما تولى السلطة ، قرر إعادة القضاة إلى مواقعهم بعد حملة صحفية قادتها جريدة أخبار اليوم تقول من خلالها إن جمال عبدالناصر ذبح «مئات» القضاة لأنهم أصدروا أحكاماً لم تعجبه .. وكان الذى أعد قانون عودتهم إلى القضاء هو نفسه الدكتور جمال العطيفى وكان وكيلاً لمجلس الشعب ، وقد قسم القضاة إلى عدة فئات ، بعضهم لم يعد إلى موقعه ، وبعضهم نقل من مكانه إلى مكان آخر فى القطاع العام .

كان تطهير القضاء على هذه الطريقة ، وبهذه الوسيلة الجماعية ، اعتداء على سلطة القضاء ، ويمثل سابقة خطيرة .. وخطأ كبيراً ، ولكن هذه الخطيئة لم تكن بسبب أحكام أصدرها القضاة لم تعجب السلطة ، ومع ذلك فإن الإجراء فى حد ذاته لم يكن يجوز ، ولا يقلل من خطورته ، أن الذين أشاروا به قضاة ، فقد استعانت اللجنة بتقارير بعض القضاة من أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين ، وبرأى النائب العام ، ووزير العدل ، ومجموعة أخرى عملت تحت قيادة السيد أنور السادات ، وإذا كان هذا التطهير لم يمس عملهم ، ولم يكن سببه ما أصدروه من أحكام ، ولا حتى أن أنور السادات هو البطل الحقيقى لهذه المعركة فهو الذى تولى رئاسة اللجان والإشراف عليها ، وقدم بخط يده القوائم المطلوب إبعادها .. ولقد تنكر أنور السادات لهذا الإجراء ، وحاول أن يبعد عن نفسه المسئولية المثبتة فى الأوراق ، فذهب إلى دار القضاء العالى وإلى نادى القضاة ، وأعلن أنه ينعم على القضاة بلقب صاحب المقام الرفيع ، باعتباره أكبر أوسمة الدولة ، والحقيقة أن الدولة كانت قد ألغت رسميا هذا اللقب منذ بداية الثورة ، فكأنه أنعم عليهم بوسام غير موجود ، وكان مقصوداً أن يُنشر ذلك فى الإعلام فقط ولمجرد الاستهلاك المحلى .. لذلك فإن أى قاض لم يحمل هذا اللقب الذى انتهى مفعوله على أثر ترديده فى أجهزة الإعلام فى تلك الأيام فقط.

وكان هذا التطهير للقضاء يمس ولا شك الإجراءات الديمقراطية التى سعت الثورة إلى إقرارها ، ومن اللافت أن مجلس الدولة أبعد مستشاراً لأنه كان عضواً بالتنظيم الطليعى ، وأصدرت محكمة القضاء الإدارى حكماً بإعادته إلى موقعه فى القضاء ، ورأت أن عضوية التنظيم الطليعى لا تخل بدوره كقاض.. كان تطهير القضاء على هذا النحو ، من الأخطاء .. ولكن هذا الخطأ كان لأسباب سياسية وليست قضائية .

العمال.. والفلاحون

أكثر القضايا إثارة للجدل فيما يتعلق بالديمقراطية ، هى نسبة الـ ٥٠٪ من المقاعد فى جميع المجالس الشعبية المنتخبة للعمال والفلاحين التى قررها ميثاق العمل الوطنى ، ووصفها جمال عبدالناصر فى الجلسة الثالثة لمؤتمر مناقشة الميثاق بأنها أهم نقطة وردت فى الميثاق .

وظلت هذه النسبة حتى اليوم تسبب حساسية شديدة ، للذين استكثروا أن يصل العمال والفلاحون إلى مقاعد المجلس النيابى على وجه التحديد ، لذلك ظلوا يعارضونها، ويطالبون بإلغائها ، ويرونها بدعة وضلالة وإثما مبينا .. والبعض يتواضع ويرى أنها قد استنفدت

أغراضـها ، ولم يعد هناك لزوم لاستمرارها ، مع أن الحـاجة إليهـا تشتد ، كلمـا زادت حدة الفـوارق ، وكلما استطاع الذين يملكون أن يصلوا إلى هذه المواقع ، ويفرضـون إرادتهم ، وتشريعاتهم ، وفق مصـالحهم فتكون هذه الفئات المهمشـة فى الجانب الأضعف الذى يتطلب حماية ويلزم سمـاع صوته تحقيقاً للعدل وكـصمام لأمان المجتمع ، وحرصاً على سـلامته فلا تظل الأغلبية مقهورة ، بلا رأى ، وبلا صوت ، وتصدر التشريعات ضـد مصالحهـا ، وخدمة للأقلية ، خـاصة بعد أن استردت هـذه الفئات آدميتـها لفترة طالت أم قـصرت .. على أن هذا النص فقـد محتـواه ، بفضل التـعريفات المطاطـة التى جعلت غيـر العمال وغيـر الفـلاحين ، يطردون أصحاب الحق ، ويحتلون مقاعـدهم ، ولم يعد هناك حاجة لإلغاء هذا النص بعد أن أفرغ من مضـمونه .. واستطاع أصحاب الأصوات العـالية أن يثيروا ضوضاء بينمـا أصحاب الحق صامتين ، فلم يتصدوا ولم يواجهوا الأزمـة ، ولم يدافعوا عن حقوقهم ، فلم يسمع رأى يدافع عن هذه النسبة لا من العمال ولا من الفـلاحين ، ولهم منظمات عديدة من المفترض أن من بين أولوياتها حماية المكتسبات التى حصل عليها أعضاؤها ..!

وكانت البرلمانات قـبل الثورة تعبر عن «أصحـاب المصالح» وكان مستـحيلاً أن يصل إلى عضويتها عامل أو فلاح ، وهـم وفقاً لتعبير الميثاق «الأغلبية التى طال حرمانها» ..

وكانت إضافة يوليو فى مجال الديمقراطية ، إتاحة الفـرصة لهذه الأغلبية لتعبر عن نفسها ، وتساهم بالرأى فى الرقابة ، وفى التشريـع ، ويكون لها دور فى اتخاذ القرار .. كان لابد من برلمان مختلف يعـبر عن الفئات الجديدة وأصـحاب المصالح الجدد وهـم الأغلبية السـاحقة من المجتمع .. وكـان وجود هذا النص يمثل صدمـة لبعض القوى حتى أنها ومنـذ البداية عملت على وضع عراقـيل حتى لا يحـصل العامل الحـقيقى ، ولا الفـلاح الحقيـقى على هذا الحق ، بالرفض أو بوضع تعريفـات مطاطة وواسعة تسـمح لغيرهـم أن يرتدوا ثيـابهم ، ويجلسوا فى أماكنهم .

❑

عهـد عبـدالناصر إلى مـجمـوعات من المثـقفـين ، والمهنيين ، وإلى عـدد من التنظيـمات الجماهيرية لوضع رؤيتها فيما يجب أن يتضـمنه ميثاق العمل الوطنى الذى سيقدمه إلى المؤتمر الوطنى للقـوى الشعبـية ، ومن مـجمـوعة ماتلقـاه من أفكار ، ومن خلال فكـره أيضا ، تمت صيـاغة الميثاق ليكون دلـيلاً للعمل لمرحلة مـقبلة حددها عبـدالناصر بثمـانى سنوات كان من المفتـرض أن تنتهى سنة ١٩٧٠ ليـعاد النظر فى الميثـاق ، ولكن ظروف الهزيمـة العسكرية فى ١٩٦٧ فضلاً عن وفاة عبـدالناصر لم تتح الفرصة لتحقيق ذلك .. ومع المتـغيرات التى وقعت فى مصر والـعالم من حولنا ، فإنه لم يبـذل حتى الآن أى جهد نظرى ، لمراجـعة الأفكار التى

وردت فى ميثاق العمل الوطنى ، الذى كان عبدالناصر نفسه سوف يعيد النظر فيه .. ولا ندعى أنه كل ما ورد فى الميثاق بعد هذه السنوات ظل صالحاً ، أو أنه يواجه متغيرات العصر ، وهناك خطوط ثابتة وأساسية سوف تظل باقية ، لأنها من أعمدة الفكر الناصرى ، كالتنمية المستقلة المصحوبة بالعدل الاجتماعى ، وتحرير الإرادة الوطنية ، ورفض التبعية وربط الديمقراطية السياسية ، بالديمقراطية الاجتماعية ، والعداء للاستعمار والصهيونية ، وتحرير كل فلسطين ، والقومية العربية ، ومواجهة الأحلاف ، وعدم الانحياز وغيرها ، وقد تناول الميثاق فى فصوله السياسات الداخلية ، والخارجية ، ولكنه ركز بالدرجة الأولى على جذور النضال الوطنى ، وتحدث عن كفاح المصريين عبر تاريخهم ، وزعمائهم ، وأجرى تقييما للمراحل السابقة على الثورة قبل أن يضع رؤيته لقضايا الديمقراطية والاشتراكية والقومية وغيرها .

❑

يقول مصطفى عبدالغنى ـ المثقفون وعبدالناصر ـ «إن العمل فى وضع أفكار الميثاق» كان يأخذ شكل لجان تجتمع فيما بينها ، كل لجنة تضم عدداً من المثقفين إلى جانب أحد العسكريين ، وتتم مناقشة عديد من الأمور التى تطرح عليهم من أعلى ، وكثيرا ما كان عبدالناصر يضيف إلى هذه اللجان عديدا من اللقاءات الشخصية التى يحاول فيها أن يسأل سؤالا عن أفكار بعض المثقفين حول الميثاق ـ كيفما اتفق ـ وتبادل بعض وجهات النظر .. وقد كان أشهر هذه اللجان التى شكلت من كل من كمال الحناوى وأحمد بهاء الدين وإحسان عبدالقدوس .. وينقل عن أحمد بهاء الدين قوله : «كان أول من اتصل بى كمال الدين حسين ـ كان وقتها مسئولا عن الاتحاد الاشتراكى ـ ووجدت نفسى مع عدد من المثقفين المعروفين وبعض المسئولين عن أجهزة ثقافية وصحفية ، وقد تم سؤالنا فى هذا الاجتماع المغلق عن انطباعاتنا ، فأعطينا فكرة عامة ، ولكن هذا فى الواقع كان استدعاء للأفكار أكثر منه إعطاء رأى فى قضايا حيوية ، لقد كانت تطرح الأسئلة التى فى ذهن القيادة العسكرية وتتلقى هذه القيادة عنها إجابات مطلوبة .. وقد عرفت عددا كبيرا من المثقفين عند السيد كمال الدين حسين وتعاملت معهم وأدلينا جميعا بوجهات نظر مختلفة» ..

ويضيف أحمد بهاء الدين عن نفس اللقاء «وقد اتصل بى ـ فى مرة أخرى ـ عبدالحكيم عامر ، فالتقينا مرة فى منزله مع عدد من المثقفين ، وفى مرة أخرى فى معسكر الحلمية .. أذكر أنه فى كل مرة كان منزل عامر عامرا بعدد كبير من المثقفين والعسكريين من أمثال عباس رضوان وكمال رفعت وغيرهما. وقد طرح على ـ ضمن الموجودين ـ بعض الأفكار حول الميثاق ، وقد طلب العسكريون تصوراتنا عن الفترة القادمة ، وبعد أن أدلينا بتصوراتنا طلب

منا أن يتصل بعضنا بالبعض الآخر .. كنا نناقش آراء سياسية كثيرة لساعات طويلة ، وأذكر أن أكثر ما عارضته واختلفت فيه مع عدد كبير من العسكريين ، وفى مقدمتهم المشير عامر فكرة الـ ٥٠٪ فى المجالس الشعبية للعمال والفلاحين ، لقد اتخذ هذا الموضوع نقاشا طويلا ، وكنت أرى أن رأيى فى هذا الموضوع فى كل مرة يقابل بشكل اندهاشى أو استنكارى ..

وهذا الرأى كان يتحدد حول اختيار نسبة كبيرة من العمال والفلاحين ، ورحت أتساءل : ما السبب وراء هذا الاختيار الذى يصل إلى نصف النسبة المحددة بالمجالس التشريعية ، فأجاب المشير عامر ببساطة : «لأن الثورة سوف تخلص فى يوم من الأيام ، وسوف تبقى الانتخابات العادية التى قد تهدد استمرار الثورة ، فى حالة إذا لم نحسن الإعداد لها من الآن ، فما هو الضمان لاستمرار الثورة ، إنه - كما يجيب عامر - هو العمال والفلاحون فلو جرت انتخابات للقوى الاجتماعية المعروفة يمكن أن يأتى بالقوى الاجتماعية القديمة مرة أخرى ، وبهذه الطريقة يلغى الإصلاح الزراعى وكثير من إنجازات الثورة » ..

«إذن ، الضمان الوحيد لاستمرار الثورة وبقائها هو أن يكون هناك نسبة كبيرة من العمال والفلاحين المستفيدين من قوانين الثورة الاجتماعية ، وأذكر أننى عارضته فى هذا الرأى كثيرا وفى عدة جلسات دون جدوى .. وفى مرة من هذه المرات قلت بصراحة لعبد الحكيم عامر: إن العمال والفلاحين ليسوا مهيئين ليكونوا أعضاء فى المجالس التشريعية .. الخ ، وظللت أضرب له أمثلة لعدة ساعات نظرا لخطورة هذا التمثيل النصفى دون جدوى.. وقلت - ضمن ما قلت - هناك فارق أن يكون الجالس على المقعد النيابى عاملا أو فلاحا ، وفرق أن يكون هناك نوع من العمال والفلاحين بدون وعى سياسى كاف وتجادلنا طويلا دون جدوى إذ كان يبدو أن ذلك هو رأى النخبة العسكرية الحاكمة فى هذا الوقت»..

وقد بدا فى هذه الاجتماعات أن على المثقفين أن يناقشوا القضايا التى تطرح أمامهم وألا يتدخلوا فيما لا يعنيهم ، وألا يستبدلوا بالقضايا التى تطرح عليهم أية قضايا أخرى ، يقول أكثر من شاهد هذه الفترة من أصحاب الرأى أنه ساهم فى بناء أفكار الميثاق - بالشكل الذى طرح - وعلى هذا فقرابة خمسمائة مثقف مصرى ، كل منهم قال رأيه فى وضوح كيفما طلب منه شفاهة أو كتابة ، وأخذ به أو لم يؤخذ به ، ومن المؤكد أن النظام كان يأخذ الأفكار التى تروقه والتى أراد الحصول عليها ثم يسجلها ويناقشها مع ممثليه ورموزه فيما بعد ..

وهكذا وضع ميثاق العمل الوطنى بعد مشاورات مع المثقفين ، وقد اعترض بعضهم منذ البداية على نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين ، ولكن عبدالحكيم عامر - مثلاً - رأى فيها ضمانا لاستمرار الثورة ، باعتبارهم المستفيدين من الثورة الاجتماعية ، أما لماذا هذه النسبة

فإن جمال عبدالناصر ألقى كثيراً من الأضواء عليها ورد على جميع التساؤلات وناقشها وشرح أسبابها فى كثير من اجتماعاته ، وخطبه .

❑

قدم الميثاق فى ٢١ مايو ١٩٦٢ وناقشه أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى عدة جلسات ، وفى الجلسة الحادية عشرة يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٢ ، قرر المؤتمر تشكيل لجنة من مائة عضو لتقرير الميثاق مقررها الدكتور سليمان حزين ، وشكلت اللجنة من بينها ست لجان فرعية ، هى لجنة المسائل العامة ، لجنة الديمقراطية ، لجنة الاشتراكية ، لجنة الإنتاج ، لجنة الوحدة العربية ، لجنة السياسات الخارجية .. وقامت هذه اللجان بدراسة ما جاء بمشروع الميثاق ، والمقترحات والملاحظات التى أبداها الأعضاء ، وفى ٣٠ يونيو قرأ أنور السادات الأمين العام للمؤتمر ما توصلت إليه لجنة المائة لتقرير الميثاق .

وكان قد عرض على النقابات العمالية مناقشة تحديد من هو العامل ، وناقشت الجمعيات الزراعية وضع تعريف للفلاح ، ولكن لجنة تقرير الميثاق التى وضعت أمامها مختلف الآراء للتعريف الأول للعامل والفلاح ، وبمرور السنوات أدخلت عليه تعديلات كثيرة ، أفقدت النص ما هو مقصود منه ، لقد كان رأى لجنة تقرير الميثاق أنه كان لابد أن تفتح أبواب العمل السياسى الحر على مصاريعها لجماهير الشعب التى طال حرمانها فى الماضى ، والتى حكم عليها بسبب دكتاتورية الرجعية أن تعزل قهراً عن الحياة السياسية ، كان ضروريا أن تأخذ هذه الجماهير فرصتها الكاملة بأسرع ما يمكن فى ممارسة الديمقراطية السليمة ، ومن هنا كان طبيعيا أن يؤكد الميثاق ضرورة أن يضمن الدستور القادم للفلاحين والعمال ـ ممن طال حرمانهم فى الماضى ـ نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فى ذلك المجلس النيابى ، ذلك أن نظامنا الديمقراطى الاشتراكى ، إذ يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص ، فإنه يحرص أيضا على أن يضمن هذه الفرصة المتكافئة لأصحابها .

وجدير بالذكر أنه لايصح فى مفهومنا أن نحاول تفسير تجربتنا الديمقراطية على ضوء نظريات ونظم سياسية أخرى ، فنحن إذا كنا قد أسقطنا حكم طبقة الإقطاع ورأس المال المستغل ، فإننا نرفض ، لزوما وقطعا ، أن نفسر مفاهيمنا على صورة تفتح الباب لدكتاتورية طبقة جديدة أيا كان وضعها الاجتماعى ، وبهذا الفهم كان لابد من تحديد فئة الفلاحين والعمال الذين يجب أن نضمن لهم نصف المقاعد فى التنظيمات السياسية والشعبية القادمة :

(١) الفلاحون ـ وإذا كان المعنى العام للفلاح يشمل كل من تقوم حياته أساسا على زراعة

الأرض ، أيا كانت مساحة هذه الأرض ، وأيا كانت علاقته بها ، فإن المقصود بالفلاحين فى خصوص نسبة الـ ٥٠٪ من المقاعد ، هم أولئك الذين يحتاجون إلى ضمان، حتى يمكن أن يصلوا فعلا إلى المجالس الشعبية والسياسية ، وواجب أن ننبه إلى أن محاولة تحديد هذه الفئة الخاصة من الفلاحين لا تعنى أننا نسقط صفات الفلاح عن غيرهم ممن تقوم حياتهم أساسا على زراعة الأرض ، وممن يستطيعون ـ من غير حاجة إلى حماية أو ضمان ـ أن يصلوا إلى المجالس الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى ، وترتيبا على ذلك استقر فى تقديرنا أنه يدخل ـ ضمن فئة الفلاحين الذين يجب أن نضمن لهم مع العمال نصف المقاعد فى المجالس الشعبية والسياسية القادمة ـ كل من تنطبق عليه الشروط الآتية :

١ـ أن تكون الزراعة هى حرفته ومصدر رزقه.

٢ـ أن يكون مقيما إقامة مستقرة فى منطقة عمله.

٣ ـ ألا يزيد ما يحوزه هو وأسرته (الزوج والزوجة والأولاد القصر) من الأرض الزراعية ملكا وإيجارا على خمسة وعشرين فدانا.

٤ـ ألا يكون ممن حددت ملكيتهم طبقا لقوانين الإصلاح الزراعى.

٥ـ ألا يكون من الموظفين والمستخدمين العموميين .

(٢) العمال ـ وكذلك إذا كان المعنى العام للعامل هو كل من يعمل لقاء أجر عند رب عمل طبيعى أو معنوى ، فإن المقصود بالعمال فى خصوص موضوع نسبة الـ ٥٠٪ هم أولئك الذين يحتاجون إلى ضمان حتى يمكن أن يصلوا فعلا إلى المجالس الشعبية والسياسية ، ومع مراعاة وحدة معيار القياس بقدر الإمكان بين العامل والفلاح ، والتزام المرونة الواجبة بما يتفق مع اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى مجال الزراعة عنها فى مجال الصناعة والتجارة ، وقد استقر فى تقديرنا أنه يقصد بفئة العمال ـ الذين يجب أن نضمن لهم مع الفلاحين نصف المقاعد فى المجالس الشعبية والسياسية ـ كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية ، كما يدخل فى حكم هذه الفئة الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم ، ولا يستخدمون الغير .

ويخرج من هذا المجال مديرو الشركات والمؤسسات ومن فى حكمهم ، وكذلك المفوضون وأعضاء مجالس الإدارات ، عدا المنتخبين منهم عن العمال والموظفين .

❑

وإذا كانت فكرتنا عن الديمقراطية السليمة لا تستقيم إلا بإسقاط كل فرصة لديكتاتورية

أية طبقة من الطبقات ، بحيث يصبح العمل السياسى حقا للشعب كله ، فإن مؤدى ذلك أنه لا يمكن للديمقراطية السليمة أن تستقيم فى مرحلة تحولنا الثورى إلا فى إطار من الوحدة الوطنية الشاملة التى تجمع كل الشعب على أساس وحدة الهدف ، ومن ثم فلا مجال فى بنائنا السياسى الجديد لدعوات التفتيت التى يدفع ثمنها فى النهاية النضال الشعبى ، ولقد جرت علينا الحزبية فى مجتمع ما قبل الثورة الكثير من الانحرافات السياسية ، إذ كان النظام الحزبى حينذاك انعكاسا للأوضاع الاقتصادية التى قامت على التحالف الرجعى بين الاستعمار والإقطاع ورأس المال المستغل ..

ومن الطبيعى أن يتخذ الشعب فى المجتمع الجديد لنفسه إطارا سياسيا يكون تعبيرا عن إرادته ووحدته الوطنية ، ومجالا للتفاعل السلمى والديمقراطى بين قواه جميعا ، ومن هنا كان الاتحاد الاشتراكى العربى دعامة أساسية لبنائنا الديمقراطى .. ولقد اقتضى فهمنا للديمقراطية السليمة أن نقرر أنه لابد من أن تتأكد باستمرار سلطة المجالس الشعبية المعبرة عن إرادة الشعب على أجهزة الإنتاج ، وفوق سلطة الأجهزة التنفيذية والإدارية ، وذلك حتى تمنعها من الانحراف ، وتباعد بينها وبين محاولة أن تجعل من نفسها بيروقراطية يمكنها أن تتحدى الانطلاقة الثورية التقدمية .

وتمثل القيادة الجماعية الشعبية على جميع مستوياتها ضمانا آخر لدعم الديمقراطية السليمة ، فهى إذ تعصم من الانحرافات الفردية ، تؤكد التفاعل الديمقراطى بحكم قيامها على المناقشة وتبادل الرأى ، وتأكيدا لديمقراطية القيادة كان منطقيا أن يستقر فى فهمنا أن القيادة السليمة تقوم على الإحساس الكامل بمطالب جماهير الشعب والتعبير الصادق عنها ، والعمل من أجلها ، فإن هى قصرت فى ذلك أو انحرفت عنه ، تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها ، ومن ثم يصبح لا مفر أمام هذه القيادات من أن تنزل على منطق السيادة الشعبية ، فتتنحى عن مراكزها أو يكرهها الشعب على التنحى ، إذ يملك أن يسقطها ويسحب منها ما يكون قد أسلمه إليها من مسئولية القيادة ، ومن ثم كان محتما أن ينظم الدستور الجديد الصلة بين القيادات الشعبية وقواعدها بما يضمن رجوع هذه القيادات باستمرار إلى هذه القواعد ، تتلمس احتياجاتها ، وتؤكد مسئولياتها أمامها..

كان هناك حوار دائم بين عبدالناصر والمثقفين ، ولقاءات واتصالات لم يعلن عن أغلبها .

❑

يرى البعض أن تقرير الميثاق بهذا التعريف ، قد وسع من البداية فى تعريف العامل والفلاح ، بحيث أصبح ثوباً واسعاً أكثر مما كان مطلوباً .. وهذه رؤية فيها كثير من التشدد ،

إلا أن التعـديلات المتعـددة التى أدخلت على التعـريف ، قد جـعلته عـديم الفائدة .. فـأصبح الطبيب عامـلاً ، والمهندس عاملاً ، والمحامى عـاملاً ، والرأسمالى عامـلاً .. ومن يملك مئات الأفدنة فـلاحاً .. لم يعد مطلوباً لإثبات صـفة العامل إلا شهـادة من إحدى النقابات العمـالية بعضوية النقابة .. وهو أمر يسهل الحصول عليـه حتى على غير أعضاء النقابة .. وعملياً .. لم يدخل العامل الحقيقى ، ولا الفلاح الحقيـقى مجلس الأمة .. وظلت نسبة الـ ٥٠٪ باقية شكلا .. وكـان العمـال والفـلاحـون فى مقـدمـة فئـات قـوى الشعـب العاملة التـى كونت الاتحـاد الاشتراكى ، والتى أصبح من حقها أن تعبر عن نفسها توسيعاً لقاعدة الديمقراطية .

❑

وعودة للذين يعـارضون هذه النسبة فـإنهم يتجاهلون أمرين . الأول : أن برلمانـات ما قبل الثورة شهدت عدداً من الذين ينقصهم الوعى والخبرة وربما القراءة والكتابة ، وكان ما يميزهم أنهم أصحاب مـصالح يعبرون عنها .. واسـتطاعوا بالتفوق أو المال الوصول إلى أن يصـبحوا نوابا وشـيوخـاً .. الثانى : أن عـضو البـرلمان لا يضع تشريعـاً ... فالتـشريع تضـعه الحكـومة ويصوغه الخبراء والمتـخصصون ، ومهمة عضو البرلمان هو أن يوافق أو يعـترض وأن ينبه وفقاً لمصالح الفـئة التى يعبـر عنها .. وليس مطلوباً من عضـو البرلمان أن يكون خبـيراً فى صيـاغة التشـريعات ، إذ أن مهـمته الـتعبـير عن الرأى فى هذه التشـريعات حتـى تصدر متـجاوبة مع مصالح الأغلبية.

أول فئـات التحـالـف

العمال .. والفلاحون .. والنسـاء .. فئات كانت مهمشة ، محرومـة من كل حقوقها .. لم يكن لها رأى .. ولـم تكن لهـا قيمـة .. وعندما تنصف هذه الفئـات ، وتحصل على حقوقـها ، وتمارس حقها فى المشـاركة السياسية ، وفى إبداء الرأى ، وفى الاشـتراك فى وضع التشريع .. يكون ذلك خطوات واسعة نحو تحـقيق الديمقراطية .. حصلت هذه الفئات علـى مواقعها فى الحيـاة الجديدة ، وفى ظل ديـمقراطيـة الثورة أصـبح لها دور واسع وكـبيـر ، ليس فى المجلس النيابى وحـده .. ولكن أيضا أصبحـت قوة قادرة ومحـترمة ، تمارس مشـاركتها فى مـجالات مختلفـة .. سواء بالاشتراك فى الإدارة ، أو فى الجمـعيات .. لم يكن مقـبولاً أن يدور حديث عن الديمـقراطية ، وليس لـلفلاحين ولا للعـمال دور فى التـشريع الذى يطبق علـيهم ، وهم الأغلبية الساحقة من الشعب ..

ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية سليمة إذ كانت المرأة التى تمثل نصف المجتمع لا حق لها فى الانتخاب .. وكانت هناك العديد من الخطوات التى اتبعت مع هذه الفئات بإعادة حقوقها إليها تمكينا للديمقراطية المعبرة بصدق وأمانة عن الشعب .

❑

بدأ انهيار النظام الحرفى فى عهد محمد على ، عندما بدأت محاولات إقامة بعض الصناعات الحديثة بمفاهيم ذلك العصر ، وبذل محمد على جهداً فى إدخال هذه الصناعات ، ضمن خططه للحروب ولتطوير مصر ، وتحديثها ، وكان العمال يجندون بالسخرة للأعمال العامة ، وعلى كل فإن النشاط الاقتصادى الأساسى كان يقوم على الزراعة وعلى الفلاحين حتى تم إنشاء عدد من الصناعات الحربية ، وكان نظام الطوائف يماثل النقابات ، وشيخ الطائفة هو المسئول عن أبناء طائفته أمام الحكومة ، وهو مسئول عن دفع المطلوب منهم من إتاوة أو فردة ، ونقفز إلى العمال الذين عملوا فى المصانع التى كانت تدور بالآلات البخارية وأقامتها رؤوس أموال أجنبية ، وخاصة بعد حفر قناة السويس ثم بعد الاحتلال البريطانى ، وبعضهم كانوا أجانب .. وهكذا جاء فى البداية لفافو السجائر ، وعمال الترام ، والسكة الحديد ، وعمال مرافق المياه والغاز ثم شركات الغزل والنسيج ومصانع السكر والزيت والكحول والأسمنت وورش الصيانة وغيرها ..

وترجع أصول معظم هؤلاء العمال المصريين إلى الفلاحين ، وأبنائهم الذين هاجروا من القرى إلى المدن حيث مجالات الرزق الأوسع بالعمل فى المصانع الصغيرة ، أو فى المرافق العامة ، وورش الصيانة .

وكان أجر العامل لا يتعدى ثلاثة قروش ، وساعات العمل بين ١٢و١٧ ساعة يوميا .. وكانت وسيلتهم لمواجهة الظلم هى الإضراب ، وهكذا أضرب العمال الإيطاليون فى خزان أسوان مطالبين بتخفيض ساعات العمل ، وأضرب لفافو السجائر ، وأضرب عمال شركة الترام بالإسكندرية لسوء المعاملة والإهانة وللمطالبة بفتح باب الترقية ، وبدأ العمال يقيمون جمعيات تضمهم وتبلور مطالبهم ، وكانت هذه الجمعيات هى نواة العمل الجماعى ، وهى إرهاصات النظام النقابى فيما بعد ، وأنشئت جمعيات للترزية وللحلاقين، ولكتبة المحامين ، ولعمال المطابع ، والأدوات المعدنية ، والسجائر والدخان ، وورش الترام ، والقطارات وغيرها .. وكانت هذه الجمعيات تضم العمال المصريين والأجانب ، وفى أوائل القرن التاسع عشر ومع نشاط الحزب الوطنى ، والاتجاه نحو العمال ، بدأت الحركة النقابية العمالية

فى الظهور ، وفى تبنى العمل الجماعى لتحسين أوضاع العمال ، وكان لمحمد فريد دور مؤثر فى إنشاء التنظيم النقابى ودعمه.

واستمر العمال يكافحون من أجل إقرار حقهم فى شروط عمل إنسانية ومعقولة ، وواجهوا الرأسمالية الناشئة ، والحكومات والأحزاب السياسية ، ومن أبرز هذه المواجهات ما حدث مع أول وزارة شكلها سعد زغلول بعد ثورة ١٩ وبعد الدستور ، فقد كان سعد زغلول رافضاً للأفكار الاجتماعية ، رغم أصوله الطبقية المتواضعة ، وقد اتجهت شركة الغزل الأهلية إلى تخفيض أجور العمال ، وزيادة ساعات العمل ، وتوفير عدد منهم ، فأرسلت نقابة العمال احتجاجا إلى الشركة ، وبدأ التضامن مع عمالها ، وكان سعد زغلول قد شكل الوزارة قبل عشرة أيام فقط ، وقرر أن يواجه العمال ، باعتبار أن الحزب الشيوعى هو الذى يقود هذه الحركات الرافضة ، وألقى القبض على العمال ، وتم حل النقابات ، واعتقل الأعضاء وقدموا للمحاكمة التى حكمت بالسجن على عدد منهم .

وسنة ١٩٤٢ أصدرت حكومة الوفد قانون تنظيم النقابات وقانون عقد العمل الفردى ، وإذا كانت هذه القوانين لم تحقق آمال الطبقة العاملة ، إلا أنها كانت علامات بارزة فى تاريخ الحركة العمالية ، ولكنها لم تمنع تفجر الأوضاع داخل الحركة العمالية ، نتيجة الظلم والسيطرة القاسية والمجنونة لأصحاب الأعمال ، الذين كانوا هم فى الواقع الطبقة الحاكمة ومع أن قانون العمل كان حدثاً تاريخياً هاما فى تاريخ الحركة العمالية ، إلا أن معارضة شديدة كانت قد واجهته... إذ تم تأجيل نظره أكثر من مرة ، واعترضته عاصفة من النقد خاصة فى مجلس الشيوخ ، عندما ثار الأعضاء فى وجه مقدم القانون عبدالحميد عبدالحق وزير الشئون الاجتماعية التى تتبعها مصلحة العمل ـ ولم تكن هناك وزارة للعمل أو للعمال أو للصناعة ـ وعندما قدمت الوزارة مشروع القانون غضب حضرات الشيوخ ، وتساءل أحدهم كيف نسمح للسائق أوالطباخ أن يكون عضواً فى نقابة .. « ماذا أفعل إذا كان لدى عزومة على العشاء ، هل أقول للضيوف إن الطباخ عنده اجتماع فى النقابة ...؟!».

وقال أحد النواب «إن هذا القانون سيجعل الخادم يعتقد أنه على قدم المساواة معى » ـ مضابط مجلس النواب أيام ٣ ـ ٤ ـ ٥ أغسطس ١٩٤٢ ـ والذين وقفوا من النواب إلى جانب العمال كان منطقهم كما عبر عنه أحدهم صائحاً « يا حضرات النواب المحترمين، إن العمال جميعاً فى حاجة إلى عطفكم ورعايتكم »، ودافع وزير الشئون الاجتماعية عبدالحميد عبدالحق باشا عن قانون النقابات من منطق غريب عندما قال « أنه لم يقل أحد أن الغرض من إنشاء النقابة هو مشاركة الأسياد ».

وبعد الحرب العالمية الثانية زادت البطالة ، وتفشت أكثر وانخفض أجر العامل ووصل متوسط الأجر إلى ١٢٥ قرشاً شهرياً ، والذين ملأوا الصفحات ، وصدعونا بخطيئة إعدام عاملين بعد محاكمة صورية فى كفر الدوار إثر مظاهرات وحرائق واشتباكات مع البوليس ، هؤلاء لم يتحدثوا عن إضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى سبتمبر ١٩٤٧ ، عندما أطلق البوليس الرصاص عليهم فقتل أربعة عمال ، وأصاب ٢٠٠ وأشعل بعض الحرائق ، واستدعى الجيش للتدخل وحاصر المصنع ، وفى نفس الشهر أرسلت قوات الجيش لمحاصرة عمال الشركة الأهلية للغزل بالإسكندرية ، الذين اعتصموا فى مصنعى الشركة وأعلنت حالة الطوارئ بالمدينة .. وكانت سنوات الأربعينيات حافلة بالإضرابات العمالية التى وقع فيها عمال صرعى برصاص البوليس ، إلى حد أن هناك كتباً ودراسات عديدة عن الإضرابات العمالية فى سنوات الأربعينيات وهى نفس الإضرابات التى شهدتها تلك الفترة وسقط فيها عشرات الشهداء من الطلاب.

كانت الإضرابات تتوالى فى جميع المصالح والمصانع ، وحتى وصل أمر الإضراب إلى قوات الأمن ذاتها ، فقد كانت هناك مطالب عادلة ، فى مواجهة ظلم صارخ ، وكانت المواجهة تتم لحساب أصحاب الأعمال وليس لمصلحة العمال .. وكانت الصحف تنشر يوميا فى صفحات الحوادث عشرات من أخبار « الانتحار » بسبب البطالة والجوع ، والفصل من العمل .. وتدخل هذه الأحداث ضمن المقدمات الحقيقية لثورة يوليو ، وبين الأسباب التى دفعت الجماهير إلى أن تستقبل الثورة من اليوم الأول بالتأييد والترحيب .

وكان العمال إلى جانب ذلك هم الوقود الحقيقى للحركة الوطنية التى كانت تقاوم الاستعمار البريطانى .. وعاشت الحركة العمالية سنوات من الكفاح على كل المستويات ضد العدو الداخلى .. والعدو الخارجى ، إذا جاز التعبير .

كانت كل الأحزاب والقصر الملكى تعمل على احتواء هذه القوة الجديدة التى بدأت تنمو مع إنشاء صناعات جديدة غالبيتها شركات أجنبية ، وبعضها شركات وطنية .

وكان حزب الوفد يتسابق مع النبيل عباس حليم الذى دفعته السراى الملكية ليكون وسيلتها لجذب الطبقة العاملة ، وكان النبيل يسمى نفسه عاملاً ، وينزل إلى عربات الترام ليقود إحداها وتنشر الصحف صوره لتثبت أنه عامل ، بينما بايع جانب من العمال فؤاد سراج الدين باشا ليكون زعيماً للعمال مدى الحياة ، وأطلقت جريدة أخبار اليوم على الملك فاروق لقب ... العامل الأول .

وكان تجمع العمال فى نقابات أمرا مزعجا لذلك اتفق الجميع على تمزيقهم ، بحيث يكون

لكل مهنة نـقابات متـعددة ، وفى المصنع الواحـد أكثر من نقـابة ... تتقاتل هـذه النقابات مع بعضها ، وكان إنشاء اتحاد عام للعمال يمثل تجمعهم أمراً مستحيلاً .. وقد حاول العمال مرات عديدة أن يصلوا إلى مقاعد مجلس النواب ، ولكنهم لم يتمكنوا رغم تكتلهم خلف زملائهم المرشـحين فى أكـثر من مـوقع .. وظل أملهم أن يتوحـدوا ، وأن تكون لهم كلمة فـى إصدار قوانين تحميهم ، وتمنع عنهم غول البطالة التى دفـعت إلى الانتحار الجماعى تخلصاً من بؤس الحيـاة ، ووضع حد لـلفصل التـعسـفى الذى كان يمـارس ضد المئـات الذين تستـغنى عنهم الشركـات فى كشف واحد بجرة قـلم واحدة ، وقد حقـقت الثورة للعمـال ذلك فى سنواتها الأولى .

اجتمع ١٠١ قـائد نقابى يمثلون سبع عشـرة نقابة واتحاداً مهنيـاً ، تضم ما يقرب من ٢٤٣ ألف نقابى ، وأسسـوا أول اتحاد عام للعمال فى ٣٠ يناير ١٩٥٧ ، وقد رأسـه بالانتخاب أنور سلامة الذى أصـبح فيما بعـد وزيراً للعمل ، وانتخب أحمـد فهيم نائباً له ، وانتـخب العمال الصاوى أحمد الصاوى قائد مظاهرات عام ١٩٥٤ الداعمة لاستمرار الثورة فى منصب وكيل أول اتحاد عام لعمال مصر ، وبدأت الجهود تبذل من أجل القضاء على ظاهرة التفتت النقابى ، فمثلا كان للغزل والنسيج ٩٣ نقابة غـير ١٩ نقابة لعمال الملابس الجاهزة ، وللنقل ١٩٢ نقابة وللخدمـات الاجتماعـية والصحـية ١١٦ نقابة ، وكان قـانون النقابات قد عـمد إلى تكريس المحلية النقابية وتفتيت النقابات عندما رفض قيام نقابات عامة قوية ، فى إصرار على أن يكون نطاق عضوية النقابة فى المؤسسة الواحدة أو المدينة الواحدة .

وفيمـا بعد استطاع أحمد فـهيم رئيس اتحاد العمال أن ينجح فـى إدماج النقابات وتكوين نقابات عامـة قوية ، وصدر قانون العمل الموحـد عام ١٩٥٩ ، ونص على أنه لا يجوز تكوين أكثر من نـقابة عامة واحدة لعـمال ومستـخدمى المهنة أو الصناعة الواحدة ، حـتى وصل عدد النقابات العامة سنة ١٩٦٤ إلى ٢٧ نقابة عامة فقط .

وأنشئت أول وزارة للعـمل ، وبدأ تخطيط القوى العـاملة فى مواجهـة البطالة ، وجاء فى إطار الخطة الخمسية للتنمية الأولى أن الهـدف الأساسى من الخطة ، هو زيادة السعة الإنتاجية للاقتصاد القومى لكى يشيع الرخاء بين أفراده ، غير أن هذا يتطلب زيادة فى الأيدى العاملة ، وذلك لكى يتـيسـر الإنتاج من ناحـية ، ولـكى يشارك أكـبر قـدر من الأفراد فى ثمـرات هذا الإنتاج من ناحية أخرى ، فتتحقق بذلك العدالة الاجتماعية ، والمبادئ الاشتراكية السليمة .

وفى سنة ١٩٥٩عندما قام أول نظـام متكامل للتأمينات الاجتـماعية فى مصـر ، يستوعب الأنظمة المشـتتة فى قـوانين إصابات العـمل والخدمة التـأمينية لتـساير الاتجاهات العـصرية ،

وأهمها تقرير حق المعاش الشهرى بدلاً من تعويض الدفعة الواحدة ، فى حالات العجز والوفاة ، وبدأ الحديث عن وضع أسس للتأمين ضد البطالة مستقبلاً .. وكان صدور هذا النظام نموذجاً لسياسة الإصلاح التى انتهجتها الثورة ، كما بدأ الاحتفال بعيد العمال وجعله عيداً رسمياً على مستوى الدولة يحضره رئيس الجمهورية ويشارك العمال فى عيدهم العالمى.

❑

لقد أجريت الانتخابات لمجلس الأمة عام ١٩٥٧ فى ظل الإشراف المباشر للجنة خاصة، رأسها زكريا محيى الدين ، وزير الداخلية ، وضمت على صبرى وإبراهيم الطحاوى وأحمد عبدالله طعيمة وعباس رضوان ومجدى حسنين وكمال الحناوى ومصطفى المستكاوى .. وكان عدد المرشحين الذين قبلت أوراق ترشيحهم ٢٥٠٨ ، اعترض الاتحاد القومى على ١١٨٦ منهم ، وأغلقت ٣٢ دائرة لصالح قادة الثورة والوزراء ، وتقرر عزل جميع من سبق اعتقالهم منذ بداية الثورة من السياسيين ، وقد شمل الاستبعاد قدامى السياسيين وأعدادا كبيرة من الإخوان المسلمين والشيوعيين ولم يعد هناك مبرر إلى التدخل فى العملية الانتخابية بما يجر شبهات التزوير فى تسجيل الأصوات أو الفرز أو إعلان النتائج ، ويشهد الجميع ، أن الانتخابات بعد هذه الإجراءات كانت سليمة .

وكانت القيادات العمالية قد تطلعت منذ العشرينيات إلى نصيب فى التمثيل النيابى ، ولكن ذلك لم يتحقق لها فى يوم من الأيام باستثناء حالة الدمرداش الشندى ، عامل النسيج السكندرى ، الذى نجح فى انتخابات مجلس النواب عن دائرة كرموز عام ١٩٣٦ ضمن مرشحى جماعة عباس حليم ، وقد تقدم لانتخابات أول مجلس للثورة ٢٨ عاملاً نجح منهم واحد بالتزكية ، ونجح ثلاثة فى الإعادة هم : عبدالعزيز مصطفى ، رئيس نقابة عمال ترام القاهرة الذى فاز على الدكتور عبدالعظيم أنيس فى دائرة الوايلى ، ومحمد الغزالى صالح ، رئيس نقابة عمال كافورى لنقل البترول ، عن دائرة حدائق القبة ، وأبوزيد يوسف ، رئيس رابطة سائقى وقائدى القطارات بالغربية ، عن دائرة طنطا .

❑

ووفقاً لأمين عز الدين مؤرخ الطبقة العمالية فقد رفع ميثاق العمل الوطنى العمال من أسفل خط الفارق الاجتماعى ليضعهم موضع المشاركة الكاملة فى التحالف ، والمشاركة فى إدارة الإنتاج والتنمية ، وفى قيادة تنظيمات الدولة والحكم وفى المردود المادى والخبرات المضافة ، وأحاطهم بضمانات متعددة منها : مشاركتهم ـ مع الفلاحين ـ فى كافة مستويات

نظم الحكم وإدارة منشآت الإنتاج ، بتمثيل لا يقل عن ٥٠٪ فى مؤسسات الدولة والتنظيمات الشعبية ، وإسناد مسئوليات جديدة ونشيطة للنقابات العمالية فى عملية الإنتاج ، بما يعدل طبيعة دورها فى المجتمع القديم ، وهو دور الدفاع عن مصالح أعضائها.

وقدم عبدالناصر تفسيراً « سياسياً » واضحاً لشرط الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين ، حيث قال: «بالنسبة لحكمة وضع الـ٥٠٪ من العمال والفلاحين فى المجالس الشعبية بما فيها المجلس النيابى ، إنى على ثقة ومتأكد كل التأكيد ، أنه بدون هذه الفقرة ، لو عملت انتخابات بكرة لمجلس الأمة حيضيعوا العمال والفلاحين ويمكن ما يطلعش لهم ٦ أصوات أو ٧ أصوات .. مين حيسأل عن الفلاح أو العامل ؟ الوضع الطبقى اللى ورثناه ، الظروف اللى احنا اتوجدنا فيها ، مخلياهم طبقة ضعيفة .. لأن معندهاش الإمكانيات اللى تمكنهم ، وفيه طبقات أخرى ورثت المال وورثت النفوذ والجاه والسلطان والنسايب كثير جدا والقرايب كتير ، وده يوجد ظروف كثيرة تخليه ينجح .. طيب والتانى معندوش أبداً هذه الامتيازات».. وقال عبدالناصر «من أول يوم من أيام الثورة طلع قانون عقد العمل الفردى وقانون منع الفصل التعسفى ، ولغاية النهاردة المكاسب اللى أخدها العمال مش نتيجة مطالب ، لانقابات العمال طالبوا أن يأخذوا ٥٪ ولا ١٠٪ ولا ٢٠٪ ولا ٢٥٪ ، ولا طالبوا أنهم يمثلوا فى مجالس الإدارة ، وأنا متهيأ لى أنهم فوجئوا بالقرارات اللى طلعت علشان تمثيلهم فى مجلس الإدارة .. وبالنسبة للحد الأدنى للأجور .. قعدوا يعملوا اتفاقات ومفاوضات وبقى لهم مئات السنين وعشرات السنين .. برضه طلع قرار الحد الأدنى للأجور بلا طلب »، ويصف أمين عز الدين هذه المرحلة بالنسبة للعمال بأنها مرحلة «أبوة» عبدالناصر للعمال ، حيث تصرف معهم كما يتصرف الأب مع أبنائه ، فأضفى عليهم كل أنواع الحماية والرعاية .

❑

وتقرر أيضا أن يشارك العمال فى الإدارة لتحقيق الديمقراطية فى الإدارة ، وأن يكون لهم رأى فى عملية الإنتاج وفى إدارة المصانع وفى رعاية حقوقهم داخل المنشآت.

كان تطبيق مبدأ « مشاركة العمال فى الإدارة » من أجل العمل على حماية العمال لحقوقهم وتأكيد دورهم ، وقد جرت فى النصف الثانى من عام ١٩٦٢ الانتخابات لاختيار ممثلى «العمال والموظفين » فى مجالس إدارة ٤٣٢ منشأة ، منها ٣١٥ منشأة للقطاع العام و١١٧ منشأة للقطاع الخاص ، وانتخب ٤٣٣ عاملاً ومثلهم ٤٣٣ موظفاً يمثلون العمال فى مجالس إدارة الشركات ، ولم يطبق القانون على المؤسسات العامة ، مثل مؤسسة النقل العام

التى كانت تديرها القوات المسلحة ، والجمعيات التعاونية التى تزاول نشاطا تجارياً واسعاً ومثل الجمعية التعاونية للبترول ، ونجح بعض ذوى النفوذ من الرأسماليين الذين أممت شركاتهم واستبقتهم الثورة لإدارتها بعد التأميم ، من استصدار قرارات من المشير عامر باستثناء شركاتهم المؤممة من مبدأ المشاركة العمالية فى إدارتها ، مثل شركات المقاولات .. وقد بدأت الإدارة فى أغلب الشركات تعوق تجربة ديمقراطية الإدارة لأنها لا تطيق مشاركة من العمال .

ويرى الدكتور نجيب اسكندر ، خبير الإدارة ، أن هذه التناقضات قد ظهرت مبكرة خلال عملية الانتخاب ، وقبل تشكيل مجالس الإدارة المشتركة بوقت طويل .. ففى دراسة قام بها عن نتائج هذه التجربة يقول « تحمس العمال حماساً بالغاً للتجربة الجديدة مما دفع بكثير من المرشحين إلى بذل وعود جاوزت فى كثير من الأحيان حدود العمل فى الإدارة ، ومما زاد من شدة الصراع ، وحدة التناقض أحياناً ، أن عناصر الإدارة المعينين فى بعض الحالات ، تدخلت فى الانتخابات لمصلحة بعض الأفراد ، مما ألب عليها كثيراً من العمال من أنصار مرشحين آخرين ، كما أن العمال تمثلوا فى رجال الإدارة موقف أصحاب رؤوس الأموال وهاجموهم على أساس مواقفهم الاستغلالية ، وترتب على هذا انقسام فى بعض مجالس الإدارة قبل أن تبدأ عملها .. ونستطيع بصفة عامة أن نقول : أن المجلس الجديد بدأ فى جو مشحون بالانفعالات وعوامل التوتر ، سواء كان ذلك بفعل التاريخ الماضى الطويل وما يتضمنه من تناقضات بين أسلوب الإنتاج وعلاقاته ، أم بفعل طبيعة المعركة الانتخابية » ، وتفجرت قضية الاختصاصات .. وكانت اختصاصات المنتخبين فى مجالس الإدارة ـ مثلهم مثل المعينين ـ خضعت لأحكام قانون الشركات القائم حينذاك ، ولم يصدر ما يحدد طبيعة عمل واختصاص المنتخبين ، كظاهرة وتجربة جديدة ، ولهذا كان من الطبيعى أن يصبح هذا الموضوع ، منذ اليوم الأول ، مثار مناقشات هامة من جانب الأعضاء المعينين بمجالس الإدارة ، ومن جانب قيادات اللجان النقابية فى المنشآت ، وكان طبيعياً ، فى ضوء التراث المتراكم من العلاقات داخل المنشأة ، أن يشعر رجال الإدارة القدامى ، وحتى حديثو التعيين منهم ، بأن «عناصر دخيلة » قد طرأت على تشكيل المجالس ، وذهبوا فى النظر إلى المنتخبين مذاهب عدة ، تراوحت بين العداء السافر والتصميم على عرقلة مهمتهم ، وبين القبول المشوب بالحذر والترقب لنتائج التجربة .

أما القيادات النقابية فى مستوى المنشأة ، فقد انقسمت على نفسها إزاء المنتخبين ، فمنهم من رأى فيهم قوة مساعدة لهم داخل مجالس الإدارة ، ومنهم من تصور أن وجود المنتخبين يهدد مكانتهم أو يزاحم فى القيادة ، وحملهم هذا التصور على خلق المتاعب لهم ومحاولة

إحراجهم بالمطالب المهنية الضيقة والمزايدات .. وهكذا وجد المنتخبون أنفسهم محاصرين من عدة جهات مما جعل مهمتهم عسيرة للغاية ، وزاد من صعوبة موقفهم مفهوم المشاركة وتركه دون حدود واضحة تيسر له التطبيق والممارسة ..

ولكن أقسى ما واجهه المنتخبون من مقاومة ، ما جاء من جانب رؤساء مجالس الإدارة من أفراد المؤسسة العسكرية أو ممن يعيشون فى كنفها وحمايتها من المدنيين .. وقد سعى هؤلاء بكافة الطرق والوسائل الملتوية والسافرة إلى شل فاعلية المنتخبين داخل مجالس الإدارة ، وإلى تفريغ التجربة من مضمونها الثورى ، ونعود إلى الدراسة الميدانية التى أجراها الدكتور نجيب اسكندر ، وحدد فيها أبرز الوسائل والأساليب التى استخدمت لعدم إنجاح هذه التجربة الديمقراطية وضد الأعضاء المنتخبين منذ المرحلة المبكرة للتطبيق ، وتفاقم الصراعات حتى شعر الجميع بما يحيط التجربة من مخاطر ... وقال جمال عبدالناصر أثناء زيارته لشركة النصر للسيارات يوم ٢١ يوليو ١٩٦٣ ناصحا كافة الأطراف المتورطة فى الصراع : لقد « بدأنا إشراك العمال فى مجلس الإدارة ، حنزود النسبة ، ولكن عايزين العمال فى مجلس الإدارة أن تكون المصلحة « العامة » الأولى أمامهم ، وعايزين من مجلس الإدارة أنه يعتبر أن الممثل للعمال فى مجلس الإدارة له كل الحق فى أن يبدى رأيه ويدافع عن رأيه ، ولكن أن أنتقم من العامل اللى فى مجلس الإدارة أو أفصل من الشركة عامل من العمال اللى فى مجلس الإدارة ، أنا أعتبر أن هذه العملية تخريب فى البناء الاجتماعى اللى إحنا بنبنيه » ..

وأصدر عبدالناصر مجموعة من القوانين والقرارات الجمهورية التى تعالج السلبيات التى كشفت عنها التجربة حتى يدفع انطلاقها فى الاتجاه الديمقراطى ، فقرر أن يشكل مجلس إدارة الشركة من تسعة أعضاء على الأكثر ويكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها ، ويتم انتخابهم بالاقتراع السرى المباشر تحت إشراف وزارة العمل ، وأصبحت مدة العضوية سنتين بعد أن كانت سنة ، وتوسع نطاق تطبيق مبدأ المشاركة ليشمل الجمعيات التعاونية والجمعيات والهيئات التى لا تهدف إلى ربح مادى ، وتعديل قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، بحيث يتحتم عقد المجلس مرة فى الشهر على الأقل ، تلافياً لما عمد إليه المعينون من عدم دعوة المجلس للانعقاد لمنع مشاركة المنتخبين ، كما صدر قرار بتعديل أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، بحيث يتمتع الأعضاء المنتخبون ، وأعضاء مجالس إدارات التشكيلات النقابية ، بضمانات تحميهم من الفصل التعسفى أو اضطهادهم بالوقف عن العمل ، فنقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل بالنسبة لهؤلاء ، إلى سلطة التأديب القضائية بدلاً من السلطة الإدارية ، وإكسابهم حصانة

جديدة بحيث يمنع وقف أحدهم أو توقيع عقوبة الغضب عليه ، إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية ، الأمر الذى أخرجهم - كما قال وزير العمل فى مؤتمره الصحفى - من احتمال تحكم السلطة الإدارية إلى عدالة السلطة القضائية ، وهذا هو أقصى ما كان يطمع فيه النقابيون وأعضاء مجالس إدارة الشركات المنتخبون من ضمانات الحماية ، كما أشرك الأعضاء المنتخبين فى لجان شئون الأفراد ، حيث قضى القرار الجمهورى بشأن لائحة نظام العاملين ، بإنشاء لجنة أو أكثر لشئون الأفراد فى كل شركة ، تشكل بقرار من مجلس إدارتها من ثلاثة أعضاء من بينهم واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين .

وأجريت الانتخابات فى ظل القانون الجديد بعد ما زاد عدد المنتخبين من « العاملين » إلى أربعة بدلاً من اثنين ، وشملت هذه الانتخابات ٤١٦ منشأة ، منها ٣٤١ منشأة تابعة للقطاع العام و٢٥ منشأة تابعة للقطاع الخاص ، وتم تأجيل الانتخابات فى ٢٦ منشأة أخرى بسبب مشاكل الاندماج أو انتظارا لتحويلها كليا أو جزئيا إلى مؤسسات عامة . وقد بدت التجربة الثانية لتطبيق مبدأ المشاركة فى الإدارة ، أكثر إيجابية واستقراراً فى ظل قوانين وقرارات الحماية الجديدة التى أصدرها عبدالناصر فى ١٩٦٣ ، ولكن ذلك لا يحملنا على القول بانتهاء أعمال المقاومة والتخريب للتجربة تماماً .

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية التى أجراها الدكتور منصور فهمى لتقييم تجربة اشتراك العمال فى الإدارة عن استمرار بعض رؤساء مجالس الإدارة - وخاصة من العسكريين السابقين - على ممارسة أساليبهم الملتوية والخفية لتخريب التجربة ومحاولة تفريغها من مضمونها الثورى .. وتلك كانت تدخل ضمن مشاكل التجربة الديمقراطية الجديدة .

ويقول أمين عز الدين مؤرخ الطبقة العاملة أن عبدالناصر كان طوال فترة حكمه منحازاً للطبقة العاملة ، وكان انحيازه يتخذ فى التطبيق أشكالا من الإجراءات لم تكن دائماً على هوى الطبقة العاملة أو اختيارها .

فى المرحلة المبكرة من سنوات الثورة ، اتخذ انحياز عبدالناصر للطبقة العاملة سمة «الأبوية» فهو يريد أن يعوض الطبقة العاملة عن سنوات الحرمان بأن يوفر لها الخدمات الاجتماعية وغيرها .. واكتشف فى تلك الفترة ، أن التنمية ، والتنمية وحدها ، هى السبيل الوحيد لزيادة الموارد ، ولم يكن يتصور أن ثمة طريقاً آخر للتنمية غير الطريق الرأسمالى ، فلما توجه إلى الرأسمالية الوطنية يناشدها الإسهام فى التنمية ، تهربت وهربت أموالها إلى الخارج ، أما الرأسمالى الأجنبى فلم يكتف بحبس استثماراته عن مصر وتحريض البنك الدولى

على سحب عروضه لتمويل السد العالى ، بل قام بشن حرب عدوانية على مصر فى أعقاب تأميم القناة عام ١٩٥٦ .

ووقفت الطبقة العاملة فى المعركة الوطنية ضد العدوان ، ضاربة أروع الأمثال فى التضحية والفداء ، وكان حتماً أن يقتنع عبدالناصر بالسير على طريق التنمية الاشتراكية أو التحول العظيم ، كما اختار أن يسميه ، وبادر إلى حشد قوى الشعب العاملة ، صاحبة المصلحة فى التحول ، فى تحالف اجتماعى يقود العمل الوطنى نحو الاشتراكية ، فكانت الطبقة العاملة ، والفلاحون ، فى قائمة القوى داخل هذا التحالف .

وفى مواجهة التحدى العنيد تمكن عبدالناصر من إقرار مبدأ مشاركة العمال فى الإدارة والأرباح ، ومبدأ تمثيلهم بنسبة ٥٠٪ فى مجالسها المنتخبة ، وتحمل من وراء ذلك اتهام هؤلاء له بالشيوعية وبالخروج على تعاليم الإسلام !! ولم يتردد فى التدخل للدفاع عن هذه المكاسب وتثبيتها ، ورد على هذه المؤامرات ـ وعلى قوى الثورة المضادة ـ .. كان عدد العمال قد تضاعف عشرات المرات ، وكانت مصر قد بدأت تشق طريقها نحو الصناعة فأنشأت ألف مصنع ، امتلأت بالعمال .. وأصبح فى مصر طبقة عاملة ، تشارك فى الإدارة ، لها تنظيم نقابى تغيرت مفاهيمه ، وأهدافه ، لم يصبح طرفاً متناقضاً مع الإدارة ، وإنما أصبح شريكا فى عملية الإنتاج .. وتكون اتحاد للعمال العرب لعب دوراً سياسياً هاماً، وسافرت أفواج العمال إلى الخارج ، وشاركت فى اللقاءات والمنظمات العمالية العالمية ، وضمن لها نصيبا من الربح، بعد أن ارتفعت الأجور ، واحتفل بعيد العمال ، وأصبح أجازة رسمية فى الدولة كلها ، ووصل العامل لمنصب الوزير ، ودخل المجلس التشريعى ، وحقق ديمقراطية الإنتاج بالمشاركة فى الإدارة .. وهكذا كان لابد أن يكون العمال أول فئات تحالف قوى الشعب العاملة المكونة للتنظيم السياسى الواحد .

فلاح مجلس الأمة

ذهب إلى قرية درين مندوبو الإصلاح الزراعى لاستلام وحصر الأرض الزائدة عن القانون وقابلوا البدراوى عاشور باشا فى قصره الذى بناه فى القرية على شكل ونمط «عابدين» قصر الحكم فى مصر .. وطلبوا منه فى أدب شديد بناء على تعليمات أعطيت لهم أن يمكنهم من أداء عملهم ولكنه طردهم ، قائلاً : إن أحداً على وجه الأرض لن يتمكن من استلام شبر واحد من أرضه .. وكانت قوات من الجيش قد تحركت من القاهرة ، وعسكرت

بالقرب من مدينة المنصورة المجاورة لقرية درين تحسباً للأمر ، واستطاع سيد مرعى الذى كانت تربط والده صلة صداقة مع البدراوى عاشور أن يقنع الباشا بأن المقاومة عديمة الجدوى ، وأن قوات الجيش سوف تمكن الموظفين من حصر ثم الاستيلاء على الأرض الزائدة .

وفى مغاغة بمحافظة المنيا كان الموقف مشابها ، فإن شاباً طائشاً مغروراً من عائلة ململوم كان عضواً بالبرلمان من قبل ، طاف القرية راكبا حصانه ومعه شلة من معاونيه ، يطلقون النار فى الهواء ، وذهب إلى نقطة البوليس باعتبارها رمزا للسلطة ، واعتدى على الضابط، وأعلن التحدى ، وأن أحداً لن يستطيع أن يستولى على أية مساحة من أرضه ، وعلى الفور قامت لجنة من القاهرة ، وعقدت مجلساً عسكرياً لمحاكمته ، وأشرف على التحقيق أعضاء النيابة من المنيا ، والأستاذ سمير ناجى وكيل النائب العام ، وتولى رئاسة هيئة الدفاع عنه: على أيوب المحامى وتولى الادعاء الصاغ على شريف المدعى العام ، والصاغ خليل حسنى خليل ، نائب الأحكام ، وألقى القبض على المتهمين الثمانية الذين كانوا معه وأودعوا جميعاً سجن المنيا وهم:

- عدلى صالح لملوم .
- يونس عبدالسلام عبد الرحيم .
- كامل عبدالله على .
- عبدالوهاب محمد الجندى.
- عطية إبراهيم عطا الله.
- حسن حسين خليل.
- على أحمد مبارك .
- مراجح عبدالحميد على.
- حسن محمد حسن .

وبدأت محاكمتهم فى مغاغة وسط حراسة مشددة بإشراف الأستاذ عبد العزيز فتحى ، مدير المنيا ، وممثلى قيادة الجيش وأحيطت دار البلدية ، حيث المحاكمة ، بسيارات مصفحة وعدد من جنود الجيش ، وكانت المحاكمة علنية ، وقد واجههم الادعاء بقرار الاتهام «بأنهم فى يومى الأربعاء والجمعة ١٠ ، ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ببندر مغاغة مديرية المنيا ، ألف عدلى صالح لملوم عصابة من أتباعه وزودهم بالسلاح النارى قامت بمهاجمة طائفة من السكان وقاومت رجال الشرطة العامة لمنع تنفيذ القوانين وكان هو على رأسهم يحمل مدفعا رشاشا ، وشرع فى قتل الملازم أول أحمد رياض البهى ضابط مباحث مركز مغاغة عمدا بأن أطلق عليه عيارين ناريين بمسدس موزر صوبه نحوه قاصدا قتله وخاب بسبب عدم إحكام الرماية ، وقد اقترنت الجناية بجناية أخرى هى اشتراكه مع المتهم الثانى يونس عبدالرحيم بطريق التحريض فى الشروع فى قتل الخفير النظامى على محمود بأن حرضه على إطلاق النار على رجال القوة قائلا له « اضرب فأطلق النار من بندقية خرطوش واصاب المجنى عليه فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض ، وأحرز سلاحاً أبيض وذخائر وسلاحين ناريين حربيين : مدفعا رشاشا ومسدسا بدون ترخيص ، وأنه تعدى على رجال الضبط وقاومهم بالقوة بسبب تأدية وظيفتهم بأن قاوم الملازم أول أحمد رياض البهى أثناء محاولة اقتياده إلى

المركز على أثر ضبطه بأن أحدث به الإصابة المبينة بالتحقيقات وبالتقرير الطبى ، والباقون انضموا إلى تلك العصابة التى ألفها المتهم الأول فى الاعتداء على رجال السلطة العامة ، وأحرزوا أسلحة وشرعوا فى قتل الخفير النظامى على محمود محمد عمدا بأن أطلق النار من بندقية خرطوش كان يحملها على رجال القوة قاصدا قتلهم فأصاب المجنى عليه وأحدث به الإصابات المبينة فى التقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه ، واشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر ، وكان الغرض من هذا التجمهر ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص وقد استعمل المتجمهرون القوة والعنف ، وشرعوا فى قتل رجل بوليس مركز مغاغة عمدا مع سبق الإصرار ، كما شرعوا فى قتل زهية فرنسيس عبدالملك عمدا بأن أطلق أحدهم عيارا ناريا قاصدا قتلها من بندقيته التى كان قد أعدها لذلك فأحدث بها الإصابات المبينة فى تقرير الطبيب الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه ».

وقال الصاغ على شريف المدعى العام فى كلمته « أنه عندما انبثق نور العهد الجديد ، وحمل على الفساد فى كل صوره حملة شعواء واقتلع جذور الظلم والطغيان من كل مكان ، وضرب بيد من حديد على الفاسدين والمفسدين ، فأطاح بملك فاجر فاسق ، وزج بشركائه ، فى غياهب المعتقلات ينتظرهم حساب عسير ، فهلل وكبر واستبشر سواد الشعب بهذا الفوز المبين على يد جيشه الباسل العظيم ، استبشرت نفوس ونقمت نفوس؛ طربت نفوس وانزعجت نفوس .

أما النفوس الراضية فهى السواد الأعظم من الشعب وأما النفوس الناقمة فهى فئة قليلة من الملاك المتخمين ظنوا أنهم يقفون أمام تيار الإصلاح ، عز عليهم أن يذهب سلطانهم وأن يأفل نجمهم وأن يشاركهم الفلاح المسكين لقمة العيش ، عز عليهم أن يشاركهم الفلاح الصغير بعض ما ينعمون به فأرادوا أن يقفوا فى وجه الإصلاح ، ولكن هيهات هيهات ، إننى أقولها كلمة صريحة لا غموض فيها ولا إبهام لا إقطاع ولا فساد ولا رشوة ولا ظلم بعد اليوم ، وقضية اليوم هى مثل حى واضح لعهد الإقطاع - شاب جاهل نزق يضع يده على ١٨٠٠ فدان من أجود الأراضى الزراعية بالصعيد - يصرف ريعها بين موائد اللعب وأمكنة الفساد ، أزعجته قوانين الإصلاح فقام يتحداها وخرج فى نفر من أتباعه يقاوم السكان ويتحداهم ، ولم يمض على هذا الحادث غير يومين وإذا بهذا الشاب المفتون يتزعم عصابة من أتباعه حاملين أسلحتهم النارية من مدافع وبنادق ويخرج بهم من نادى الحزب السعدى بمغاغة متجهين إلى مقر البوليس للاعتداء على رجال القوة العسكرية المكلفة بحفظ الأمن ، وإعلان

الحرب عليهم إظهارا لبطشه وطغيانه وجبروته ، كان يظن أن عهد الطغيان لم ينته فإذا ما جاءه ضابط البوليس ليتفاهم معه ويرده إلى صوابه أبى واستكبر وأخذته العزة بالإثم وملكت لبه نزوة الغضب من قوة الحق ، فأخرج مسدسه وأخذ يطلقه فى وجهه محاولا قتله ، فإذا خابت الجريمة لسبب خارج عن إرادته جرى يلوذ بالنادى السعدى ظنا منه أنه لا يزال فى عهد الطغيان وأن رجاله وأنصاره قادرون على حمايته من صولة القانون ، تبعه الضابط الشجاع واقتفى أثره غير مبال ولا هياب لما قد يتعرض له من طيش هذا الآثم الماجن وقبض عليه وساقه ذليلا أمامه إلى مركز البوليس ، فعز ذلك على عصابته فتجمعوا وأجمعوا أمرهم ليعاودوا الهجوم المسلح مرة ثانية فإذا ما تصدى لهم رجال الأمن ولوا كالنعاج هاربين».

وبعد سماع الشهود ، ومرافعات الدفاع حكمت المحكمة على «عدلى لملوم» بالسجن المؤبد ، وعلى شركائه بأحكام مختلفة تتراوح بين ٣ سنوات و١٥ سنة ، ونقلوا إلى سجن طرة بالقاهرة ، بيد أنه أفرج عنهم بعد فترة فقد كان الهدف الأول هو إعلان سيطرة الثورة وقوتها ، وقدرتها على تنفيذ قراراتها ، كانت المحاكمة بهذه السرعة وبفاعليتها رسالة موجهة إلى جميع كبار الملاك .

شبيه بهذا الموقف ما حدث خلال العامين السابقين على هزيمة ١٩٦٧ حيث كان العديد من الملاك ، قد استطاعوا تهريب مساحات واسعة من الأرض للإفلات من تطبيق قانون تحديد الملكية عليهم ، واستطاعت لجنة تصفية الإقطاع التى رأسها المشير عبدالحكيم عامر أن تسترد الأرض ، بوسائل أغلبها قمعى ، وبعيداً عن القانون ، بحجة أنهم تهربوا من القانون ولم يحترموه .

كانت معركة استرداد الأرض الزائدة على الحد الذى وضعه القانون ، وتوزيعها على الفلاحين ، وتحريرهم ، هى أيضا خطوة على طريق الديمقراطية الاجتماعية .. وكانت أولى معارك الثورة حول تحديد الملكية الزراعية وتسلم الفلاحون المعدمين صكوك تمليك الأرض فى العيد الأول للثورة ابتداء من ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، فى قرية « دميرة » بمحافظة الدقهلية ، حيث قال عبدالناصر فى خطابه وهو يسلم أول دفعة من الأرض كلمته الشهيرة « ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد ».

واستمر دعم الثورة للفلاح ، فقامت جمعيات تعاونية فى ٤٣٠٠ قرية ، شارك الفلاحون فى إدارتها بالانتخاب ، وكانت ـ كما يقول سيد مرعى ـ هى الطريق لخلق قيادات واعية من صغار الفلاحين شقت طريقها إلى المجالس الشعبية والتشريعية ، وقد قامت هذه الجمعيات بتوفير البذور والسماد ، والقروض بدون فوائد للفلاحين ، حيث قامت تعاونيات الإصلاح

الزراعى بإنشاء مساكن للمنتفعين جاوز ثمنها ٥٣٣ ألف جنيه .. وعلى ضوء ما أسفرت عنه تجربة التعاون فى الإصلاح الزراعى ، اتجهت الثورة إلى تدعيم التنظيم التعاونى ، ورعايته للانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير وإمداد الفلاح الصغير باحتياجاته الزراعية بدلاً من التجار والمرابين .

حظى الائتمان الزراعى بدفعات ثورية قوية فى مختلف نواحى نشاطه وأغراضه ، فتطور من الصورة الفردية إلى التعاونية لكافة المزارعين من ملاك ومستأجرين وغيره من الخدمات ومنها التسويق التعاونى للحاصلات وسوف نرى أن الاتحاد التعاونى يمثل الفلاحين .. واتحادهم ، إذ أن خدماته من أجلهم ، وهم الذين يديرونه.

وقد أولى جمال عبدالناصر عمال التراحيل الكثير من الحب وطالب فى أكثر من مناسبة بالعمل على تصحيح أوضاعهم ورفع مظلة الأمن والاستقرار الاجتماعى فوق هاماتهم ، ووضع العديد من المشروعات لرفع مستوى معيشتهم .. وكان عمال التراحيل يعملون فقط فى مواسم معينة مثل جنى القطن أو مقاومة الآفات وأحيانا إقامة المشروعات كشق الترع ورصف الطرق وحفر المصارف خارج قراهم ، حيث يطوف مقاول الأنفار ليجمعهم من القرى نظير قروش معدودة ، ويحشرون رجالاً ونساء معا فى سيارات النقل مع ما يحملونه من طعام ، ويظلون طوال مدة عملهم مغتربين لا يتصلون بأهلهم ينامون فى العراء .. وكان فى مقدمة أعمال الثورة أن حدد أجر العامل الزراعى بخمسة وعشرين قرشا ، بعد أن كانت قرشا ونصف قرش فى اليوم طوال مدة الترحيلة .

وقد تبنى جمال عبدالناصر مشكلتهم ، وكان دائم الحديث عنها ، ووضع حلها نهائيا ضمن أهدافه ، وأقام لهم تنظيما نقابيا ، وكان قانون النقابات العمالية الذى صدر عام ٤٢ قد نص على استثنائهم من الانضمام إلى التنظيم النقابى ، وكان ذلك أمرا منطقياً فقد أصدره برلمان أعضاؤه من أصحاب الأراضى الزراعية .. وفى عهد الثورة أنشئت لأول مرة نقابة لعمال الزراعة ، كانت أكبر النقابات حجماً من حيث العضوية ، وكانت ضمن النقابات العمالية التابعة للاتحاد العام للعمال ، الذى أنشئ لأول مرة عام ١٩٥٧ .

ويرى سيد مرعى أنه ترتب على تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى ، زوال الامتيازات الطبقية أو تلاشيها ، كما نشأ عنها انعدام كثير من عوامل الخلل والاضطراب التى سادت المجتمع قبل الثورة ، تلك العوامل التى كان لها أسوأ الأثر فى اتساع حجم الفجوات الاجتماعية وأسباب الحقد والكراهية وانعدام الشعور بالمسئولية الجماعية وفى ظل هذه القوانين ، بدأ الفلاح يشعر بأن له حقا مكفولا ، فشق طريقه فى الحياة باطمئنان وثقة ، وبدأ

يسهم إيجابيا فى بناء المجتمع ، وأصبح يشعر بكيانه وبإنسانيته وبحقه الأصيل فى كل تقدم تحققه الجماعة التى هو عضو فيها ، مما فتح الباب على مصراعيه لديمقراطية قومية تكفل له صوتا مسموعا فى تقرير سياسات البلاد .

ووفقا لسيد مرعى فإن من أفضل ما حققه الإصلاح الزراعى ، التغيير الشامل فى وضع الفلاح ومركزه ، فقد استرد كرامته وقيمته ، بعد أن كان رمزا للتخلف والاستعباد ، وكانت أهمية الفلاح وتقدير شخصه وإنسانيته موضع الاهتمام على امتداد السنوات منذ قيام الثورة.

❑

ووفقا لعبد الرحمن الرافعى « كانت الحالة الاقتصادية فى أوائل سنة ١٩٥٢ مما يحفز النفوس إلى الانقضاض بالثورة على الأوضاع ، والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التى كانت تتراءى فيها .

وظهر العجز فى الميزان التجارى ، وكنا نستورد أكثر مما نصدر ، وكانت زيادة الواردات على الصادرات بمثابة دين للدول الأجنبية ، وقد بلغ هذا العجز سنة ١٩٤٦ حوالى ١٤ مليون جنيه وفى ١٩٤٧ كان العجز ١٢ مليون جنيه وفى ١٩٤٨ بلغ العجز ٣٠ مليون جنيه وفى سنة ١٩٤٩ كان العجز ٤٠ مليون جنيه وبلغ العجز فى سنة ١٩٥٠ حوالى ٣٨ مليون جنيه وفى سنة ١٩٥١ كان العجز ٣٩ مليون جنيه .

هذا إلى جانب سيطرة الاستعمار البريطانى والنفوذ الأجنبى عامة على حالة البلاد الاقتصادية والمالية .. وكانت الغالبية العظمى من الشعب تشكو الفقر ، وأبرز مظاهره انخفاض مستوى المعيشة بين الأهلين إذا قيس بمستوى البلاد الأخرى ، ويقول الدكتور على الجريتلى أن الفترة من ٤٥ ـ ٥٢ اتسمت بتزايد العجز فى الحبوب تماماً إلى نحو نصف مليون طن ، وكان يعمل فى الزراعة قبل الحرب الأخيرة ٧٠٪ من قوة العمل ، وبدأ التصنيع يتزايد سنة ٤٦ بعد ازدياد العرض العالمى من الآن وزيادة قدرة مصر على استخدام الأرصدة الاسترلينية وتوافر العمال الذين حصلوا على بعض التدريب أثناء الحرب ، وكان نظام النقد والائتمان والصرف بدائيا يتناسب مع اقتصاد المستعمرات ، وقبل الثورة لم تكن هناك تقديرات موثوق بها للدخل القومى وكانت الغالبية العظمى من سكان الريف تعانى من ازدياد المديونية للتجار والمرابين .

وقد قصر نظام الحكم عن توفير ما كانت تحتاج إليه البلاد من زيادة ثروتها القومية ، ومواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان ».

ولم تخل خطبة «عرش» فى افتتاح البرلمان ، لأى رئيس وزراء ، مهما اختلفت هويته الحزبية ، عن الوعد بمحاربة الثالوث الذى ينهش فى جسم الأمة فقرا ، ومرضا ، وجهلا .. فقد كانت مصر مملوكة لنصف فى المائة من سكانها ، وعدد المستشفيات الحكومية بها عشرون مستشفى ، وفى الصعيد كله من المدارس الثانوية عدد لا يزيد على أصابع اليد ، ونسبة الأمية بين الإناث ٩٨٪ وبين الذكور تقارب ٨٠٪ ..

ولم تكن ولادة قانون الإصلاح الزراعى سهلة ، فإن الوزارة المدنية التى جاءت بعد الثورة برئاسة على ماهر كانت متعاطفة مع كبار الملاك ، وقد طالب على ماهر بعد جهد أن يكون الحد الأقصى للملكية خمسمائة فدان ، وعند البحث تبين أن عدد الذين تزيد ملكيتهم على هذا الرقم لا يزيدون على ثمانمائة شخص ، وعدد الذين تزيد ملكياتهم على مائتى فدان يزيد عددهم على ألفى شخص ، فتمسك أعضاء مجلس الثورة برأيهم فى أن يكون الحد الأقصى مائتى فدان حتى تتوفر أوسع مساحة للتوزيع على المعدمين ولم توافق الوزارة كما لم توافق الأحزاب .

وفى يوم ٧ سبتمبر شكل محمد نجيب الوزارة ، ودخلها نائب رئيس مجلس الدولة سليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء ، ووزيرا للداخلية ، كما دخلها الشيخ أحمد حسن الباقورى وعبدالعزيز على ، ونور الدين طراف ، وفتحى رضوان .. وعقد مجلس الوزراء فى اليوم التالى اجتماعا مطولا استمر حتى الصباح ، وأدلى وزير الدولة فتحى رضوان ببيان إلى الصحف حول قضيتين هامتين ترتبطان ببعضهما ارتباطا شديدا ، القضية الأولى كما قال أن مجلس الوزراء أقر مشروع مرسوم بقانون بتنظيم الأحزاب ، والقضية الثانية «أن مجلس الوزراء وافق الليلة على مشروع المرسوم الخاص بقانون الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية » وبهذا انتهينا من المشروع الذى يعتبره الشعب الخطوة الأولى فى تجديد بنياننا الاقتصادى والاجتماعى ..

ويتألف المشروع من ٣٧ مادة ، وأهم ما فيه أن الملكية قد حددت بـ ٢٠٠ فدان على أن يتم الاستيلاء على ما يزيد على هذا القدر خلال خمس سنوات ابتداء من تاريخ العمل بالقانون ، على أن يستولى على الخمس سنويا من الأراضى التى يجب الاستيلاء عليها .. ويجوز للمالك الذى يملك أكثر من مائتى فدان أن يبيع لأولاده ما قيمته ٥٠ فدانا للولد على ألا يزيد مجموع ما يباع للأولاد مجتمعين على مائة فدان ..

ويقدر ثمن الفدان بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية ، وقدرت القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان .. كما فرضت ضريبة على الأطيان التى ستبقى تحت يد

الملاك حتى يتم نزعها منهم ، وقدرها خمسة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان .. وتناول القانون أيضا تحديد أجر العامل الزراعى بواسطة لجنة تعين فى مختلف المناطق بقرار من وزير الزراعة .

❑

كان تحديد الملكية الزراعية يمثل بداية الثورة الاجتماعية على طريق إقامة حياة ديمقراطية سليمة تتحرر فيها إرادة الفلاح ، وقد تبعه قانون يحدد العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها بأن يكون الإيجار سبعة أمثال الضريبة ، ومنع طرد المستأجرين من الأرض أو إنهاء العلاقة الإيجارية .

وهكذا تم لأول مرة فى مصر توسيع قاعدة الملكية الزراعية ، وإعادة توزيع الدخل الزراعى لصالح الضعفاء ، وهم مستأجرو الأرض ، وتصفية النفوذ السياسى لكبار الملاك الذين سيطروا على الحياة السياسية فى مصر طوال أكثر من نصف قرن حتى أن « ١٦ أسرة توارثت حكم مصر .. وقد كشف تطهير الأحزاب أنه لم يكن هناك حزب له برنامج محدد مكتوب يعالج قضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل يعمل على تنفيذه :

وبدأت الأحزاب تضع برامج مكتوبة وتنشرها لأول مرة ، وكانت قضية الأرض الزراعية فى مقدمة القضايا التى تناولتها برامج الأحزاب ..

حزب الوفد رأى أن حل المسألة الزراعية يكون بفرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى، وتنظيم علاقة ملاك الأرض بالمستأجرين ، وتجديد القرى خلال عشرين عاماً ، والعمل على نشر الملكيات الصغيرة ، وتشجيعها وحمايتها ، وبيع أراضى الحكومة المستصلحة لصغار الزراع وبيع أراضيها البور ، وتعديل الضرائب تعديلا جوهريا وزيادتها على الإيرادات والشركات الكبيرة «صحف أول أغسطس ١٩٥٢»..

وحزب الأحرار الدستوريين رأى أن تتخلى الحكومة للشعب عما فى حوزتها من الأراضى الصالحة للزراعة أو البناء فى حدود القانون للإكثار من الملكيات الصغيرة وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس تصاعدى « صحف ٨ أغسطس ١٩٥٢» ..

أما الحزب السعدى فقد كانت رؤيته لحل المشكلة الزراعية بوضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين ، ووضع القواعد لعلاقة المؤجر والمستأجر على أساس من العدل ، وتوزيع جميع أراضى الحكومة على ملكيات صغيرة بعد إصلاحها ، وفرض ضرائب مباشرة بنسبة تمتص الدخول بعد حد معين « صحف ٨ أغسطس ١٩٥٢» ..

وكان موقف الحزب الاشتراكى مختلفا، فقد نشرت الصحف « ١٥ أغسطس ٥٢» أن «إبراهيم شكرى نائب رئيس الحزب الاشتراكى قابل محيى الدين فهمى السكرتير المساعد لمجلس الوزراء ، وسلم إليه صورة من مشروع تحديد الملكية الذى قدمه للبرلمان فى فبراير ١٩٥٠ ، وبالمسائل التى تحدث عنها مع على ماهر فى الأسبوع الماضى»..

كل الأحزاب اكتفت فى برامجها بتوزيع أرض الحكومة على الفلاحين ـ دون مساس بالملكيات الكبيرة ، ودون الاقتراب من قريب أو بعيد من القضية الأساسية ـ وهو الحل الاجتماعى الناتج عن الفوارق الرهيبة بين القلة الذين يملكون آلاف ومئات الأفدنة ، والأغلبية التى لا تمتلك شيئا على الإطلاق .. وشذ عن ذلك الحزب الوطنى الذى تضمن برنامجه وضع حد للملكية الزراعية ، وكان ذلك يعنى رفض تحرير إرادة الفلاحين .. كخطوة هامة على طريق الممارسة الديمقراطية حتى لو لم يعلن عن ذلك .

وكانت قضية الملكيات الكبيرة قد طرحت من قبل فى البرلمان أكثر من مرة ، وفى كل مرة تواجه بالرفض ، فلم يكن من المنطقى أن يوافق برلمان الباشوات والإقطاعيين على التنازل طواعية عن جزء ولو بسيط من ملكيات الباشوات والإقطاعيين..

❑

كانت مساحة الأرض المزروعة ٥,٩٦٢,٦٦٢ فدانا مجموع ملاكها ٢,٧٦٠,٦٦١ .

وبالمقابل ـ تقول المذكرة الإيضاحية للقانون ـ إذا نظرنا إلى الملكيات الصغرى فإننا نجد:

١,٤٥٩,١٦٧ يملك كل منهم نصف فدان فأقل ومجموع ملكياتهم ٤١٣ ألفا و٥٥١ فداناً.

٥٥٢,١٦٢ يملك كل منهم أكثر من نصف فدان لغاية فدان وملكياتهم ٣٥٦,٦٩٥ فدانا .

٣٢٧,٦١٢ يملك كل منهم أكثر من فدان لغاية فدانين ومجموع ملكياتهم ٤٤٩,٨١٦ فداناً .

١٥٣,٢٩٣ يملك كل منهم من فدانين حتى ثلاثة أفدنة مجموع ملكيتهم ٣٥٤,٨٥٥ فداناً.

٨١,٣٦٦ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٣ إلى ٤ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠١٧ فداناً .

٥٦,٥٨٩ يملك كل منهم أكثر من ٤ أفدنة لغاية ٥ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠٠٧ أفدنة .

وإذا نظرنا إلى الملكيات التى تزيد على ٢٠٠فدان نجد أن ٢١١٥ مالكا يملكون ١,٢٠٨,٤٩٣ فدانا ، أى ١٩٪ من الأرض .

٩٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ فدان إلى ١٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٨٦٤٧٢ فدانا..

٩٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ فدان إلى ١٥٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ١٢٢,٢١٦ فداناً ..

٢٨ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٥٠٠ فدان إلى ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٩٧,٤٥٤ فداناً.

٦١ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧,٢٠٨ أفدنة .

❏

كانت هذه هى صورة الملكية الزراعية يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وكان القضاء عليها خطوة نحو تحرير إرادة الفلاح ..

وكان فى مصر ١٤ شركة زراعية تمتلك ٩٣٤٧٨٠ فدانا أى ما يقرب من مليون فدان . وهى شركات غالبيتها أجنبية .. تتخفى تحت أسماء مصرية .. من بينها شركة أراضى أبوقير شركة أراضى كوم أمبو « ٣٠ ألف فدان » وشركة أراضى الشيخ فضل « ٢٨٨٩ » فدانا .. والشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضى ، وشركة القاهرة الزراعية وشركة أراضى الدقهلية الزراعية وشركة أراضى سيدى سالم وغيرها ..

وكانت البنوك العقارية التى تقوم بإقراض الفلاحين مقابل رهن الأرض تمتلك هى الأخرى مساحات كبيرة من الأراضى استولت عليها من الفلاحين ..

وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ قدم عبدالرحمن الرافعى عضو مجلس الشيوخ مشروع قانون إلى المجلس بمنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، والعقارات المبنية أو المعدة للبناء فى الديار المصرية ويقول الرافعى أنه كان يهدف من هذا المشروع إلى صيانة الأملاك الأميرية من أن تنتقل إلى الأجانب ، وقد أحاله الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ يوم ١٣ ديسمبر إلى اللجنة الدستورية .. وقد ظلت اللجان تتبادله حتى صدر فى مارس عام ١٩٥٠ بيد أنه لم يطبق فعلا ..

ومن الطريف أن محمد شعراوى باشا قد اعترض فى مجلس الشيوخ عند نظر هذا

القانون على أساس أنه يخالف اتفاقية « مونتريه » التى تمنح الأجانب امتيازات ، وحقوقا فى مصر .

المذكرة الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعى الأول توضح صورة الملكية الزراعية عند قيام الثورة فقد كان لسوء توزيع الثروة الزراعية مساوئ اجتماعية انتهت آثارها فى البلاد المتمدينة بانتهاء عهود الإقطاع التى بقيت فى بلادنا حتى وقتنا هذا ، ومن أسوأ هذه الآثار استعباد طبقة محدودة العدد وهى طبقة كبار الملاك لجماهير السكان من الفلاحين ، وتوجيه سياسة البلاد العامة الوجهة التى تراها هذه القلة متمشية مع مصالحها مما لا يتفق فى كثير ولا قليل مع مبادئ الديمقراطية :

ووفقا لما جاء فى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الذى قدمه عبدالرحمن الرافعى لمجلس الشيوخ بمنع تملك الأجانب فأنه «حسب إحصاء عام ١٩٤٦ تبين أن مجموع الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية يبلغ ٥,٩٠٣,١٤٣ فدانا منها ٣٥٧,١٩٢ فدانا يملكها أجانب عدا ما لهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضى المملوكة للمواطنين ، ومما يستوقف النظر فى هذا الإحصاء أن الملكية الزراعية التى يزيد نصابها على ألف فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا عدا الوقف ، منهم ثمانية عشر من المصريين ، ومجموع ما يملكونه ١١٤,٦٠٧ من الأفدنة أى أن كبار الملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ، ولهذا الوضع من الدلالة ما لا يخفى »..

«فضلا عن أن انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدى الأجانب خطر على الكيان القومى ، فليس معروفا إلى أى مدى يستفحل هذا الخطر إذ ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقا من كل قيد » ..

وكانت الحكومة تستصلح أرضا وتبيعها ، والمشترون فى الغالب هم كبار الملاك ، ففى الفترة من سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٥٠ باعت مصلحة الأملاك الأميرية ١٨٢,٦٢٣ فدانا ، ٢١١١فدانا لصغار المزارعين ١,٧٪ ، و١٣,٨٣٧ فدانا إقطاعيات لخريجى المعاهد الزراعية ٧,٦٪ ، و١٦٣,١٨٦ فدانا باعتها الحكومة لكبار الملاك ٩٠,٧٪ ..

كانت هذه هى الصورة لمجمل الملكية الزراعية فى مصر قبل ثورة يوليو التى صححتها الديمقراطية الاجتماعية ..

وكان جمال عبدالناصر قد روى فى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قصة أربعة لقاءات تمت بينه وبين فؤاد سراج الدين ، وموقف حزب الوفد الذى رفض قانون الإصلاح الزراعى .

كان الفلاح قد تحرر من سيطرة الإقطاع المصرى ذى الطبيعة الخاصة ، التى ملك فيها قرى كاملة ، بما فيها ، ومن عليها ، وفى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى روى الفلاحون نماذج مما كانوا يعانونه من الإقطاع .

«كانوا يحملوننا فى عربات كالبهائم إلى لجان الانتخابات ، وكان لابد لنا أن نخضع لأن الأرض أرضهم ، ونحن عبيدهم ، ونعمل عندهم ومن يمتنع عن ركوب هذه العربات لا يمكنه أن يعيش ، وكنا ندخل لجان الانتخابات نقول ما ليس فى ضمائرنا ».

« وكانت كلابهم تنام على سراير مخصوصة ويسهر على خدمتها وتربيتها « أفندية» فى حين أن أولادنا كانوا ينامون على الأرض بلا غطاء ولا رعاية ، وحدث مرة أن دخل صاحب الكلب غرفة الكلاب فوجد الشخص الآدمى الذى يخدم الكلاب نائما على السرير ، فما كان منه إلا أن عاقبه بخصم ثلاثة أيام من مرتبه بحجة أنه أقلق راحة الكلب..

«وفى مرة مرض الكلب ، فى حين أن هناك آلافا من الآدميين يقاسون من المرض والفقر والجوع ، مرض الكلب ، فإذا بمفتش الزراعة يتصل تليفونيا لاستدعاء طبيب للكلب «الفلانى» وكانوا يسمون الكلاب بأسماء معينة ـ وقال أن الكلب الفلانى مريض ، وإذا بسيارة خاصة تقوم من القاهرة بالطبيب البيطرى ، وقابله مفتش الزراعة وصحبه إلى مكان الكلب حيث سهر على علاجه إلى الثالثة صباحا ، وظل صاحب الكلب أو صاحبته تستفسر عن صحة الكلب تليفونيا ، وكانت تحتم طبعاً على الفلاحين أن يشتركوا فى الاهتمام بصحة الكلب ، فى حين أن الفلاحين الذين يزرعون كانوا ينامون بدون أكل أو غطاء ..

«لا يخرج من ذهنى إذا تأخر أى واحد فى دفع ايجار الزراعة يؤخذ الفلاح بأولاده إلى نقطة البوليس ، ويمنع عنه الاتصال بغيره كأنه مجرم ويأخذ مواشيه ويمنع دخول الأكل لهم حتى نتعاون مع بعضنا نحن الفلاحين لكى ننقذ الرجل وأولاده ومواشيه وندفع له ما يمكن دفعه حتى يخرج من السجن ..

هذه بعض مآسى الإقطاع الذى توغل وتاجر فى أعراضنا ، وأرواحنا (١)»..

« وضع أحمد باشا من أتباع الخديوى يده على ١٨ ألف فدان فى مركز نجع حمادى ، وزرعها قصبا وأقام فيها مصنعا للسكر يقدم إنتاجه للأجانب »..

«حدث ذات مرة أن جاع أحد العمال ، فأخذ عودا من القصب واختبأ داخل الزراعة ليمصه ، وتصادف أن كان الباشا يمر على الزراعة ، فلمح أحد خدمه الرجل وهو يمص قصب أفندينا ، ولما سأله الباشا عن ذلك ارتعد الرجل خوفا وأنكر ، فطلب الرجل استحضار من

---

(١) الفلاح عزت قطب ، أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

يذوق فم الرجل ، فإن كان حلـوا ثبتت عليه التهمـة ، وفعلا أجاب أحد الخـدم أن فمه حلو ، وقال آخر أنه أمسكه بنفسه متلبسا ، فكان جزاء الرجل المسكين أن كتفـوه بالحبال ، وطرحوه أرضا ، وخلعوا أسنانه ، وأضراسـه بكماشة النجار وهو يستغيـث فى الوقت الذى كان الباشا فيه يضج بالضحك حتى مات الرجل ».

كان للباشا وكيل على زراعته بلغه مرة من أعوانه أن هذا الوكيل سرق قصبا فأسرها الباشا فى نفسه حتى صحبه مع الحاشيـة فى يوم لزيارة المصنع ، ووقفوا أمام إحدى ماكينات الخراطة وألقى الباشا بـوكيله فى الماكينة وهو يضحك ويقـول « الرجل أكل قصب أفندينا والآن يأكل وابور أفندينا الرجل »[1].

«لما مـات الباشـا خلفه ابنه الأمـير السـابق يوسف كـمال الذى كـان باطنه المكر ، وظاهره الخـلاعة ، وكـان له كـلاب صيـد يزيد عددهـا عن المائة ، يركب الخيـل مع السيـاس وبعض الأجانب ويمر على زراعات الأهالى بخيله وكلابه فيهرسونها ويتلفونها ، وإذا شكا أحد يكون جزاؤه عشرين جلدة ، ويسترضونه بقرش صاغ واحد »..

«فى المسـاء يستـحضـر الطبالين والزمـارين والمومسـات إلى سكنه بالبندر حـيث ترتكب الفحشـاء ويشهد ضيـوفه الأجانب هذه المخازى ، كل هـذا ليعرف الأجانب أن شـعب مصر عبيد له ولآبائه وأجداده ، وكان فائض الأرض يطرح للإيجار فى المزاد ، ومن يرسو عليه المزاد فيدفع نصف قيمة الإيجار ، ويحرث الأرض ويزرعها حتى قبيل الحصاد ، فيحرض غيره على دفع الإيجـار أعلى فيـأخذ الأرض بمحـصولهـا وقد سـبب هذا سـفك الدماء والكراهيـة بين الأهالى »..

❏

تحرر الفلاح .. وأصـبـح مالكاً للأرض التى يزرعهـا ، ولإرادته . وتغيرت حيـاته .. وحياة أسرته .. وكان لابد أن يكون عضـواً فى التحالف .. فهو الأغلبيـة فى المجتمع ولابد أن يحتل موقعاً متميزاً فى عهد يرعى مصالح الشعب .

المثقفون .. ضـد .. ومـع

لا نحتـاج إلى الحديث عن الجنود ، كـإحدى فئـات تحالف قوى الشـعب الذى تكون منه الاتحاد الاشتراكى ، لأنهم لم ينضموا فعلياً إلى التحالف..

(١) الفلاح طه محمد الخطيب.

والمثقفون من الفئات المحيرة ، فهم داخل كل الفئات وليسوا طبقة ، ولا فئة بعينها يمكن الإشارة إليها وتحديدها ، وربما كان الطريق لمناقشة موقفهم هو الحديث عن التجمعات المهنية التى تضم المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين وغيرهم .. ممن يمكن مجازاً أن يطلق عليهم اسم الطبقة المتوسطة ..

وجموع المهنيين ـ عادة ـ هم الأكثر ضوضاء وإثارة للضجة ، وهم غالبا ما يشكلون الجانب الأكبر مما يسمى بالرأى العام ، كما أنهم الأكثر تعبيرا عن طبقتهم المتوسطة ، والأكثر تطلعاً ، وطمعاً فى وراثة الطبقات القديمة ، وبسبب التوسع فى التعليم المجانى وانتشار الجامعات تضاعف عدد المهنيين مرات ، ودخلت أعداد جديدة تجمعاتهم ، وهم الذين حملوا عبء مشروعات التنمية ، تخطيطاً وتنفيذاً ، وإدارة فهم الذين شاركوا فى بناء جميع إنجازات الثورة ، وكانت مصانع الثورة ومشروعاتها هى المعهد العملى الأول لتدريبهم ، إذ كان فكرهم وجهدهم وسواعدهم وراء ما قامت به الثورة .. وبهذا المعنى فهم شركاء أساسيون فى صنع التغيير كما أنهم استفادوا من كل قرارات الثورة ، وانتقلوا إلى الشريحة العليا من المجتمع ، ولكن بعضهم تنكر لأصوله ، وأصبح الرصيد الهام فى الهجوم على الثورة ، وربما كان ذلك إحدى وسائل إزاحة الماضى ، والالتصاق بالطبقة الجديدة ..

ولقد بدأ الصدام الأول بين الثورة وبين المثقفين فى بداية حركة الجيش ، فأغلب الذين أوتوا العلم حتى نهاياته ، هم من أبناء كبار الملاك ومجاوريهم ، وكانت الشريحة الكبرى منهم تدور فى فلكهم عملاً ، وفكراً ، وبينما كانت جماهير الشعب مندفعة إلى التأييد الكاسح لحركة الجيش ، كان أصحاب المصالح يتحسسون مصالحهم المتميزة أو طموحاتهم القادمة ، وارتباطاتهم إما مع الأحزاب أو مع من يملكون مفاتيح الثروة والسلطة .. وقد أحس هؤلاء أن استمرار حركة الجيش سوف يؤثر بالتأكيد على دورهم فى الحياة السياسية ، وخاصة أنهم لعبوا دورا وطنياً وكانوا طليعة الوقود الحقيقى للحركة الوطنية المعادية للاستعمار ، طلاباً ، وشباباً ، وقيادات حزبية ، فهم الذين تصدوا ، وعبأوا ، وحكموا .. وقاتلوا وفاوضوا ، وكان لهذا الموقف من الثورة أصوله المصلحية والفكرية .. ويقتضى الإنصاف الاعتراف بدور مؤثر لبعض القوى خارج الأحزاب الشرعية ، بل وداخلها .. وأن أعداداً من المثقفين اندفعوا مع الجماهير إلى تأييد الثورة ، واستمرارها عن قناعة ، وقد عبروا عن أنفسهم صراحة فمثلا فى الجمعية العمومية التى عقدت فى نقابة المحامين أثناء أزمة مارس ٥٤ برئاسة نقيب المحامين عمر عمر لتتخذ موقفا إلى جانب عودة الجيش إلى ثكناته وإعادة الحياة الحزبية ، وقف بعض المحامين يعترضون ويعلنون رفضهم ، ويطالبون باستمرار

الثورة .. ولكنها كانت أصواتا ضعيفة ، لم توقف التيار الجارف الذى يعارض وجود الجيش خارج ثكناته .

❑

استمر الشرخ بين المثقفين والثورة ، خاصة وقد رأوا أن عددا من العسكريين يحتلون مواقع كانت من قبل قاصرة عليهم ، عندما زحفوا إلى وظائف مدنية عليا ، وإلى منصب الوزارة بالذات ، وانتشرت مقولة أن الثورة تفضل أهل الثقة على أهل الخبرة ، وكأن هناك فصلا تاما بين الثقة والخبرة ، وأن الذى يكون موضع ثقة ، لابد أن تنقصه الخبرة ، وبالعكس كانت الاستعانة بأهل الثقة لازمة وضرورية فى الشهور الأولى ـ وربما فى السنوات الأولى ـ وأى عمل جديد ، خاصة إن كان عملاً كبيراً ، يقبل عليه لأول مرة الذين لم يعدوا أنفسهم له .. من اللازم لنجاحه واستمراره الاستعانة بأهل الثقة ، وهذا أمر طبيعى فى كل الأعمال ، وفى كل المواقع ، ومع كل الناس ، وكانت الثورة قد خرجت من صفوف الجيش ، وقام بها عسكريون ، هم أكثر معرفة والتصاقا بزملائهم العسكريين لذلك كان من المنطقى أن تعتمد على العسكريين خاصة فى بداياتها .. ولم يكن العسكريون بعيدين عن الحياة السياسية ، كما أن افتراض أنهم ليسوا أهل خبرة أثبتت الأحداث فى العالم كله بعد ذلك وقبله عدم صحته .

وبالنسبة للثورة ، فقد كان بين أهل الثقة عسكريون .. وكانوا ذوى خبرة ، وكان بينهم مدنيون يجمعون بين الثقة والخبرة .. مثلاً قائد الجناح عبداللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة الذى تولى وزارة الشئون البلدية والقروية فى بداية الثورة ، كان من رجال الثورة ، وحقق إنجازات عجزت عنها كل الحكومات السابقة ، فأقام كورنيش النيل من شبرا حتى حلوان ، وهدم سور حديقة الأزبكية ليدخلها الشعب ، وأقام مدينة نصر ـ على اسم كلمة السر ليلة الثورة ـ وأنشأ استاد القاهرة ، وأدخل مياه الشرب النقية فى القرية لأول مرة .. كان من أهل الثقة ، وليست هناك خبرة تفوق ما قام به عبداللطيف البغدادى ، وكان المهندس توفيق البكرى الذى رأس وأدار مصانع المحلة الكبرى مهندساً وعسكريا ، موضع ثقة وكان خبيراً أيضا رأس مجلس إدارة شركة المحلة ، ومازالت فترة إدارته مرحلة تاريخية هامة من الإنجاز يذكرونها له فى كل مناسبة ، وهو الذى صنع النهضة الكبرى فى هذه المصانع ، وكذلك كان المهندس محمود يونس الذى أشرف على مشروعات البترول ثم على تأميم قناة السويس ، وكان أيضا محمود رياض الذى لعب دوراً سياسياً فى القضية الفلسطينية ، وهو ضابط بالقوات المسلحة ، ومثل مصر قبل الثورة فى اتفاقية رودس ، وفى غيرها من المنظمات الدولية ثم أصبح وزيراً للخارجية ثم اختاره العرب أمينا للجامعة العربية ولعب دوراً مشهوداً

فى العلاقات العربية وفى السياسة الخارجية المصرية والعربية ، كان عسكريا وموضع ثقة وكان أيضا خبيراً بالشئون الدولية .

واستعانت الثورة بعدد من المدنيين تمتعوا بثقة الثورة وتحملوا مسئوليات أساسية فى مجالات هامة لسنوات طويلة ، وكانوا من ذوى الخبرات العالية فى المجالات التى عملوا بها مثل : الشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف فى أول وزارة للثورة بعد على ماهر، والدكتور عزيز صدقى رائد الصناعة ومنشئها ، والدكتور عبدالمنعم القيسونى رجل الاقتصاد المعروف ، والدكتور مصطفى خليل الذى عاد من الولايات المتحدة يحمل شهادة الدكتوراه فى السكة الحديد ، وتولى وزارة المواصلات ، والدكتور حسن عباس زكى والمهندس سيد مرعى الذى أشرف منذ اليوم الأول على تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وغيرهم .. وكان ثروت عكاشة الذى ترك بصمة فى مجال الثقافة من الضباط الأحرار ، ومن كبار المثقفين ، وكان الدكتور نور الدين طراف صاحب التاريخ الوطنى والسياسى قبل الثورة ، الذى أشرف على وزارة الصحة أهل ثقة وخبرة ، والدكتور محمود فوزى الديبلوماسى ، والضابط المهندس حلمى السعيد وزير الكهرباء ، وكذلك صدقى سليمان الذى تولى الإشراف على بناء السد العالى ، وكان قائد الجناح وجيه أباظة أهل ثقة ، وواحدا من الصف الأول للضباط الأحرار ، وقد انتشل محافظة البحيرة وأعادها للحياة ، مما دفع أهل المحافظة إلى التظاهر والاعتصام عندما نقل من البحيرة محافظاً لأسوان ، وإزاء موقف الجماهير تراجع عبدالناصر - ربما لأول مرة - عن قراره بنقل وجيه أباظة واستمر محافظاً للبحيرة ، فقد كان ذا خبرة فى إدارة شئون المحافظة ، وهو الذى بنى محافظة البحيرة بجميع مرافقها فى رؤية متطورة سبقت عصره وكان محبوبا من الجماهير التى أخلص لها ، فأخلصت له .

والأمثلة كثيرة ، على أن الصفة الغالبة هى استعانة الثورة بأهل الثقة من العسكريين الذين هم أهل الخبرة ، واستعانت بأهل الثقة من المدنيين الذين هم أهل خبرة أيضا .. ولا شك أنه حدثت تجاوزات ، وأخطاء ، ومجاملات ، وتلك هى الطبيعة البشرية ، ولكنها لم تكن الصفة الغالبة .

وقد تولى العسكريون من أهل الثقة والخبرة منصب الوزارة ، وبلغ عدد الذين شغلوا مناصب وزارية حتى وفاة عبدالناصر ١٨٦ وزيراً عسكرياً بنسبة ٤٦,٣٪ من مجموع الوزراء فى تلك الفترة وعددهم ٤٠١ وزير ، واحتكروا وزارات بعينها منها الحربية والداخلية والشباب ، والدولة لشئون الأمن والمخابرات ، والثقافة والإرشاد القومى - فيما عدا محمد حسنين هيكل - وتقاسم ضباط الجيش والشرطة مناصب المحافظين عدا قلة من المدنيين ،

وشغل العسكريون عددا من مواقع السفراء فى السلك الديبلوماسى ، وعندما قام القطاع العام بضم ٣٨ مؤسسة تتبعها ٣٦٧ شركة لكل منها مجلس إدارة من خمسة أعضاء معينين ، كانت نسبة العسكريين فيها ٥٪ وقد دخل العسكريون القطاع العام من باب الإدارة العليا ، وكانوا ـ فى غالبيتهم ـ من الذين درسوا الهندسة أو الطب أو القانون أو غيرها إلى جانب دراساتهم العسكرية ، وفى الفترة الأخيرة من حكم عبدالناصر غلب على الوزارة الاستعانة بالخبراء من أساتذة الجامعة.

❑

نقابة المحامين مثلاً من أقدم النقابات المهنية ، وقد بذل محمد فريد جهداً لإنشائها عام ١٩١٠ بعد أن استقال من النيابة واشتغل بالمحاماة ، ثم عاون سعد زغلول فى إصدار قانونها عندما تولى وزارة الحقانية .. وكان المحامون هم قادة الحركة الوطنية ، وهم قادة الأحزاب ، وهم أغلب أعضاء البرلمان ، وهم تقريبا كل الوزراء أيضا .. كان التصور أن أبرز ما تحتاجه «القضية» الوطنية هم المحامون الذين يعبئون الجماهير ، ويشرحون أبعاد القضية فى الداخل والخارج ، خاصة أن الحاجة إليهم كانت ضرورية فى مراحل التفاوض وصياغة المعاهدات ، واتجه كل أبناء الأثرياء إلى كلية الحقوق التى كانت تسمى كلية الوزراء ، فقد تخرج منها كل الوزراء تقريبا .

لم يكن الاقتصاد نامياً يحتاج إلى تجاريين ، ولم تكن الصناعات والإنشاءات من الكثرة بحيث يلعب المهندسون دوراً هاماً ، وكان الاعتماد كله من بين المهنيين فى الحياة السياسية على المحامين .. فالذى يتولى وزارة العدل محام ، والذى يتولى وزارة المالية محام ، ووزير الداخلية محام ، ووزير الصحة محام وهكذا .. وكان الرأى أن الوزير منصب سياسى لا يلزم أن يكون خبيراً فى شئون وزارته ، فالوزير الفنى المتخصص لم ينشأ إلا بعد الثورة ، عندما تولى الوزارة ذوو الاختصاص .. وكان للمحامين تراث وطنى حافل بالمواقف سواء فى مرحلة المطالبة بالاستقلال الوطنى والدفاع عن الحريات .. قبل الثورة وبعدها ، وباستمرار كانت نقابة المحامين ـ ومازالت ـ حصنا للحريات ومجالاً للصراع بين الأحزاب للسيطرة على مواقع القيادة فى إدارتها ... وكان المحامون أكثر الفئات التى أحست بالضياع بعد قيام الثورة ، فضلا عن انتهاء دورهم السياسى ، فقد ضربت الفئات الإقطاعية ، وكانت عماد العمل القانونى بالنسبة للقضايا أو الاستشارات .. إذ كان أغلب المتعاملين معهم من الفئات التى بدا واضحا أنه سوف ينتهى دورها السياسى والاقتصادى ، وكان حزب الوفد يسيطر على نقابة المحامين ، ومعظم المحامين من المشايعين للوفد ، فهو حزب الليبرالية ، وهو أيضا

حزب الجماهير الشعبية ، والطريق للوصول إلى مقاعد البرلمان عن طريقه لا يحتاج إلى جهد كبير .. واستطاع المحامون بخبرتهم فى الحشد ، وتعبئة الرأى العام أن يسهموا فى خلق حركة مضادة للثورة ، وكان من بينهم أساتذة الجامعة وأساتذة كلية الحقوق بالذات .. حيث لعب أعضاء هيئة التدريس دوراً فى تعبئة الطلاب .

❑

أصدرت هيئة تدريس جامعة القاهرة بيانا تطالب فيه بعودة الجيش إلى ثكناته .. وعقد اجتماع بقاعة الاحتفالات بالجامعة ، قاد فيه الأساتذة الحملة ضد حركة الجيش ، واجتمع جمال عبدالناصر فى بيته بأعضاء من هيئة التدريس لمدة ثلاث ساعات ، طالبوا فيه بعودة الجيش إلى ثكناته ، وقال عبدالناصر إننا اعتقدنا أن الجامعة «ستعمل لنا برنامجاً ، ولكن الذى حدث أن الأساتذة وقفوا ضدنا» ..

أما نقابة المحامين ، فقد عقدت جمعية عمومية رافضة لاستمرار الثورة ، وقال عمر عمر نقيب المحامين فى نهاية الاجتماع «ألخص القرارات فيما يتعلق بالجيش ، وهى أن يعودوا إلى ثكناتهم مشكورين ، ونتيجة لهذا يحل مجلس قيادة الثورة» ..

وقد اتخذ مجلس الثورة إجراءات انتقامية ليس فقط بحل المجلس بل وأيضا بحرمان من تولى مجالس إدارة النقابات والهيئات من ٦ فبراير ١٩٤٢ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من كافة الحقوق السياسية ، وقد حل مجلس نقابة المحامين ، وتشكل مجلس مؤقت لإدارة النقابة ، برئاسة عبدالرحمن الرافعى ، وعضوية : على بدوى ، محمود فهمى جندية ، عمر عمر ، محمد مصطفى القللى ، عازر جبران ، أحمد زكى الشيتى ، يواقيم غبريال ، توفيق سيدهم ، منصور فريد ، أحمد بدر ، عبدالعزيز الشوربجى ، صلاح عبدالحافظ ، عادل علوبة ..

ولم يكن هذا الإجراء جديداً بالنسبة لنقابة المحامين ، فقد سبق للحكومة قبل الثورة فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ تعيين مجلس للنقابة ، وكان أعضاؤه معينين وهم : محمود بسيونى نقيباً ، عبدالرحمن الرافعى وكيلا ، محمد توفيق خليل أمينا للصندوق ، عبدالحميد عبدالحق سكرتيرا ، كامل صدقى ، غبريال سعد ، إدوار قصيرى ، عبدالملك حمزة ، محمد صبرى أبو علم ، يوسف الجندى ، محمود سليمان غنام ، راغب اسكندر ، على أيوب ، محمود صبرى ، عبدالحميد لطفى أعضاء ..

ويقول عبدالرحمن الرافعى «لقد عنينا بإزالة التوتر بين نقابة المحامين وحكومة الثورة قدر ما استطعنا ، إذ كان التوتر قائما منذ أن انعقدت الجمعية العمومية للمحامين بصفة غير عادية فى يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤ وتغلبت فيها الروح العدائية للثورة.

وانتهينا إلى وضع قانون جديد للمحاماة ، وهو القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ متضمنا كثيرا من المزايا للمحامين كانوا يطالبون بها فى مختلف العهود ، فحقق القانون الجديد معظمها فوسع آفاق العمل فى المحاماة وخاصة للمحامين الناشئين ، وقصر مزاولة المحاماة بالنسبة للوزراء السابقين والمستشارين السابقين على القضاء العالى وما فى حكمه والقضايا الابتدائية أمام المحاكم الابتدائية ، وعلى إجراءات أخرى خاصة بالمعاشات وبالنقابات الفرعية ، كانت الإعانة التى تدفعها وزارة العدل لنقابة المحامين متأخرة سعينا فدفعتها الوزارة ، وزادت الإعانات السنوية للمحامين زيادة كبيرة ، وعقدت الجمعية العمومية وانتخبت مجلساً جديدا فى يونية سنة ١٩٥٨»..

وعلى امتداد سنوات الثورة تغير موقف المحامين ونقابتهم كثيراً ، وفيما بعد كانت التشريعات تعرض على النقابة قبل إصدارها لإبداء الرأى فيها ، وتشكل اتحاد للمحامين العرب ، واجتمع بهم عبدالناصر أكثر من مرة ، ودخل محامو القطاع العام النقابة بعد نضال طويل ، وأخذ ورد ، ولم يعطل مجلس النقابة بعد ذلك .. حتى تم حله فى مايو ١٩٧١ وحددت إقامة النقيب أحمد الخواجة ، ولم تستطع النقابة أداء دورها أغلب سنوات السبعينيات فقد أثارت مواقفها سخط النظام ، سواء بالنسبة للوقوف مع الحريات أو مع الحركات الطلابية ، أو معارضة بيع هضبة الأهرام ، ورفض الصلح مع العدو الصهيونى ، وإدانة اتفاقيتى كامب ديفيد ، ومعارضة مد مياه النيل لإسرائيل ، وتأكيد مشروعية مظاهرات ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ ، ورفض قانون حماية القيم من العيب ، ووقوفها مع نقابة الصحفيين ضد تحويل النقابة إلى ناد .. واعتراضها على قرارات اعتقال١٩٥٣ سياسيا وعلى إبعاد ٦٠ صحفيا و٦٠ أستاذاً جامعيا عن أعمالهم فى ٥ سبتمبر ١٩٨١ وغيرها من المواقف الوطنية التى لم ترض النظام فى ذلك الوقت .

❑

كان كبار الصحفيين ـ فيما عدا أصحاب دار أخبار اليوم ـ قد اتخذوا موقفاً معاديا لاستمرار الثورة سنة ١٩٥٤ .. وقاد الحملة على حركة الجيش إحسان عبدالقدوس الذى طالب فى سلسلة مقالات بعودة الجيش إلى ثكناته ، وقد سارع أحمد أنور قائد البوليس الحربى باعتقاله ، بيد أن عبدالناصر أفرج عنه بعد ذلك ، وخرج من المعتقل إلى منزل عبدالناصر ، وتناول الإفطار معه ، وفيما بعد وقد اتضحت مواقف الثورة الوطنية ، كان إحسان عبدالقدوس من مؤيديها ، ومن كتابها واحترمته الثورة حتى أنه عندما صدر قانون تنظيم الصحافة ونقل ملكية روز اليوسف إلى الاتحاد القومى فى ذلك الوقت ، أبقت على

إحسـان عبدالقـدوس كرئيس لمجلس الإدارة ، ورئيس للتحرير بالمخالفة للقانون الذى نص على ألا يتولى أصحاب الصحف قياداتها ، وكان هذا الاستثناء لإحسان عبدالقدوس وحده ، بينما تولى أمين شاكر رئاسة مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ، وتولى فكرى أباظة رئاسة دار الهلال واستمر محمد حسنين هيكل مسئولاً عن الأهرام الذى اختاره أصحابه لهذه المسئولية عام ١٩٥٧.

أثناء أحداث مارس ١٩٥٤ قاد أحمد أبو الفتح حملة ضارية ضد استمرار حركة الجيش ، وجند لها على صفحات جريدة المصرى جـميع الكتاب الليبراليين والمعارضين ، وتابع أنشطة المعارضـة وأبرز نشاطهـا ، وكانت «المصـرى» جريدة وفـدية التوجـه ولكنها لم تكـن جريدة الحزب الرسمية ، وفيما بعد فإن مـحمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى سوف يحاكم أمام محكمة الثورة برئاسـة عبداللطيف البغدادى ، ووجهت إليه اتهامـات من بينها موقف الجريدة من أحداث مارس ٥٤، وصدر حكم بإيقافها ومصادرة أمواله لقائمة طويلة من الأسباب منها الإتجار فى السوق السوداء فى الورق ، وغيرها من المخالفات ، وكان يدخل فى ذلك ولا شك موقف الجـريدة من الثورة ، وأيضـا دور أبو الفتح الكبـير فى القـضايا الاقتـصادية بعـيداً عن الصحافة .

وكانت نقابة الصـحفيين تضم الصحـفيين وأصحاب الصحـف ، وقد أنشئت سنة ١٩٤١ بعد جهـود كبيرة سابقة لتنظـيم تجمع للصحفيين ، واستـمر القانون الذى ينظم أعمالهـا قائماً حتى صدر قانون جديد فى مارس ١٩٥٥ ، جعل النقابة للصحـفيين فقط ، واستبعد أصحاب الصحف من عضويتها ، وأصبحت نقابة للصحفيين وحدهم لا يدخلها أصحاب الصحف ..

وكانت النقابة قد عقدت جمعية عمومية غير عادية فى ١٩ديسمبر ١٩٥٢ ، وهو نفس يوم اجتماع جمعية نقابة المحـامين ، وأصدرت نفس القرارات التى أصدرها المحامون تقريبا بعودة الجيش إلى ثكناته ، وزادت عليها بأنه إذا لم تلغ الرقـابة على الصحف وترفع الأحكام العرفية فى موعد أقصـاه ٣١ ديسمبر فإن جميع الصـحف اليومية ، والمجلات الأسبوعـية ، والشهرية سوف تضرب وتتوقف عن الصدور على أن تعقد جمعيـة عامة ، بعد أربعة أسابيع للنظر فيما تم تنفيذه من هذه القـرارات ، ولم يتم هذا الإضراب ، وكانت الرقابة ، والأحكام العرفـية قد فرضتـها حكومة الوفد السـابقة على الثورة فى أعقاب حـريق القاهرة فى ٢٦يناير ١٩٥٢ ... وفى ١٥ أبريل ١٩٥٤ صدر قـرار بحل مجلس نقابة الصـحفيين بحجـة أن سبعة من أعـضاء مجلس النقابة وعـددهم ١٢ تقاضوا مصاريف سـرية من وزارة الداخلية وتكونت لجنة لإدارة النقابة برئاسة فكرى أباظة .

الأطبـاء والمهندسون من أكـثر فـئات المهنيين الذين اسـتفـادوا من الثورة ، فـقد تضـاعف عددهم ، ولم يعانوا من البطالة ، فقد استوعبتهم جميعاً مشروعات الثورة ، سواء الصحية أو الإنتاجية .. وكان المهندسـون بالذات أكثر الفـئات التى بدأ دورها يظهـر ، ولعبت منذ ذلك الوقت دوراً مؤثراً فى المجتمع .. بدأ بمشروعات الثورة ، وكانوا قبلها قلة .. بلا دور .. لأنه لم تكن هناك مشروعات خدمية أو إنتاجية تحتاج إلى جهد المئات منهم .. وكانت نقابة المهندسين قد تكونت فى وقت متأخر نسبياً فى سنة ١٩٤٦ ، وقبلها كانت هناك الجمعية الهندسية الملكية منذ سنة ١٩٢٠ ، وكان الملك يعين رئيسها ، وكان خريجو مدرسة المهندسين قد بذلوا جهوداً لإنشاء جمـعية تضمهم ، وبلغ عدد أعـضائها ٣٦٠ مهندساً ولكنه لم يعتـرف بها ، وفى أزمة مارس ١٩٥٤ ، انقسم المهـندسون ، عزيز صدقى مثـلاً رأى عدم استمرار الـثورة ، بينما رأى مشهـور أحمد مشهـور استمرارها ، ولم يكن المهندسـون على اتفاق فيما بـينهم حول موقف موحد من حـركة الجيش ، فلم يكونوا ضالعين فـى الحياة السياسية بشكل مؤثر ، وفيـما عدا الوزير الوفدى المهندس عثـمـان محـرم ، لم يكن بين السياسيين مـن يعمل بمهنة الهندسة ، إذ كانت الاستـعانة بالفنيين فى الوزارات أمرا غير مألـوف كما أن حركة التنميـة بما تستلزمه من إنشاءات مدنية أو صناعية لم تكن نشيطة مما يستدعى الحاجة إلى دور يلعبه المهندسون .

ولم تكن النقابة قـوية ، وكانت بداية دخول المهندسين العـسكريين منذ سنة ٥٤ حتى سنة ٥٦ ، حيث ارتفع عـــدد العسكريين المنتخـبين فى المجلس إلى سـتـة أعضاء من ٣٢ عـضواً .. وكـان مجلس نقـابة المهندسين قـد اتخذ أثناء أزمـة مـارس ٤ قرارات هادئة ، بهـدف النصح بعودة الحـياة السيـاسية بمبـادئها القديمة ، والوقـوف بجانب اتجاه الثـورة فى إطلاق الحريات ، وبقاء مجلس الثورة متوليا سلطة السيادة على أن تتولى الحكم وزارة مسئولة أمام مجلس قيادة الثورة ، والمطالـبة بوجود هيـئة بجانـب مجلس قيـادة الثورة تضم ممثلين للنقـابات والهيـئات والطوائف المختلفة وهى قـرارات تبدو ـ مع هذا الهدوء ـ أنها مؤيدة لاستـمرار الثورة ، وأنها تختلف عن بقية النقابات .

وقـد تولى منصب نقيـب المهنـدسين خلال سـنوات الثـورة عدد مـن العسـكريين منهم : مـحـمود يـونس وحلمى السـعـيد وصـلاح الدين جـلال ، وعـدد من المدنيين مـنهم إبراهيم الدمرداش ، وأحمد على كمال وعلى زين العابدين ، وموسى عرفة .

❑

فـيمـا عدا هذه النقـابات الثـلاث لم يكن لبـقيـة النقابات المهـنية دور مـؤثر لا فى الحيـاة السياسية ، ولا فى أحداث مارس ١٩٥٤ ، إذ اعتبرناها مـقياساً لتجاوب المثقفين مع الثورة فى

بدايتها ، وهو اعتبار تعسفى لأن المواقف تغيرت على ضوء أعمال الثورة وإنجازاتها ، مع .. وضد الثورة .

كان عدد الأطباء محدوداً ، ولم تكن للتجاريين نقابة ، ولم تنشأ نقابة المعلمين إلا بعد الثورة ، عندما تولى كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة وزارة المعارف ، وحول اسمها إلى وزارة التربية والتعليم ، اهتماما بالتربية إلى جانب التعليم وأنشأ نقابة المعلمين ، وقد انتخبوه أول رئيس للنقابة ، وتولى محمد سعيد العريان الذى وضع مشروع النقابة منصب السكرتير العام ، ومنذ ذلك التاريخ ويسيطر على النقابة كبار المسئولين فى وزارة التربية والتعليم ، ولم يتول قيادتها أحد من المعلمين الحقيقيين العاملين فى المدارس ، رغم أنها أقوى النقابات ، وأكبرها من حيث الانتشار فى المحافظات ، ومن حيث عدد العضوية .

❑

تغيرت صورة ومواقف المثقفين كثيراً خلال سنوات الثورة ، فمع اتساع نطاق التعليم ، وإنشاء الجامعات ، ومجانية التعليم الجامعى ، أضيفت إلى شرائح المهنيين فئات جديدة لهم فكر ومصالح مختلفة وأضيفت نقابات مهنية أخرى ، وأنشئت اتحادات عربية لجميع هذه النقابات لتوحيد الجهود مع القوى المماثلة فى الوطن العربى ، والتعارف وتبادل الخبرات والقوانين وتنسيق الجهود السياسية بحيث لعب المهنيون العرب دوراً فى الحياة السياسية العربية ، وتعاون فئات من هؤلاء مع الثورة ، وهم الذين أقاموا بمشروعاتها ، واعتمدت عليهم خطط التنمية .. ولا شك أن التثقيف السياسى عن طريق منظمة الشباب ، لعب دوراً فى وضع أفكار الثورة ، ومبادئها أمام الشباب وهم فى مراحل التعليم الجامعى ، إلى جانب ما قدمته لهم الثورة من أعمال وطنية ومن خدمات لعل أبرزها حق العمل الذى تكفلت به الدولة لكل خريج إذ تولت الحكومة توظيف جميع الخريجين ، بحيث قضت على البطالة .

وكانت الشكوى لدى خريجى بعض الكليات هى أوامر التكليف أى إجبارهم على الوظائف بمجرد التخرج ، إذ كانت مشروعات الإنتاج والخدمات قادرة على امتصاص هذه الطاقات ، فكان الأطباء يكلفون بالعمل فى الوحدات الريفية عقب تخرجهم ، والمهندسون يكلفون بالعمل فى المصانع ، وخريجو بعض الكليات النظرية يكلفون بالعمل فى التدريس وهكذا .. وكان هؤلاء «المثقفون» إذا جاز التعبير هم إحدى فئات تحالف قوى الشعب الذين شاركوا ليس فقط بالخبرة بل بالرأى .

كانت الثورة قد أبرزت وجهها التقدمى ، وقامت بإنجازات كثيرة فى كل المجالات ، وطرحت أفكاراً جديدة على مستوى السياسات الداخلية والعربية والدولية .. وبدأ المثقفون

فى التعامل معها أو ضدها على أسس مختلفة .. ولعب المثقفون أدوارا معها ومع سياساتها فى جميع المجالات ..

وكان المثقفون إحدى فئات تحالف قوى الشعب الذين عبروا عن قضاياهم ومشاكلهم وآرائهم بوسائل متعددة .. وكانت داخل الاتحاد الاشتراكى أمانة خاصة للمهنيين .

الديمقراطية رأسمالية بلا استغلال

كانت الرأسمالية الوطنية عضواً فى تحالف قوى الشعب العاملة ، وكانت لها أمانة عامة داخل الاتحاد الاشتراكى تعبر عن رأيها ، وتدرس مشاكلها ، وتشارك فى جميع مستويات العمل السياسى ، وكان للقطاع الخاص المنتج دور فى التنمية ، خلال سنوات التحول الاشتراكى ، وكانت مساحة القطاع الخاص واسعة ، ولكنها لم تكن مؤثرة فى القطاع الصناعى ، بمثل ما كان لها دور فى مجال الزراعة ، حيث ظلت الأرض الزراعية فى إطار الملكية الخاصة ، وكذلك كان لها دور واسع فى مجالات التجارة ، والتصدير ، وكانت المبانى والعقارات مملوكة للأشخاص ، فيما عدا قلة من العقارات انتقلت ملكيتها للقطاع العام ، ومعظمها كان مملوكاً لشركات التأمين الأجنبية التى تم تمصيرها على أثر عدوان ١٩٥٦.. ولابد أن نعترف أن الرأسمالية الوطنية كانت أضعف فئات التحالف ، فلم تكن فى أزهى عصورها ، بل إنها لم تكن مزدهرة أبداً ، فقد كان الاتجاه الكاسح نحو القطاع العام ، والملكية العامة ، ليس فى مصر وحدها بل وفى جميع الدول حديثة الاستقلال والتى اتجهت إلى التنمية ، ورأت أن الوسيلة المثلى لذلك هى أن تتولى الدول بنفسها عمليات التنمية ، وتتحمل هى المسئولية كلها .. أو أغلبها .

ولقد تعبت الثورة مع الرأسمالية المصرية ، وهى تضع لها كل التيسيرات ، وتحدد دورها فى التنمية ، ولكنها أحجمت عن المشاركة .. ووقعت الثورة فى مأزق ضرورة التنمية ، ورفع مستوى المعيشة ، مع الزيادة المطردة فى السكان .. وربما كان رفض القطاع الخاص وإحجامه عن المشاركة الجادة ، فى التنمية هو السبب الرئيسى الذى أدى إلى أن تمسك الدولة بأيديها بالخيوط ، وتتولى هى بنفسها عملية التنمية ، وتتجه إلى قرارات مهمة أبرزها التأميم .

وكانت الرأسمالية الوطنية هى البديل عن الرأسمالية الأجنبية التى قضى عليها ، فى خطوات تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، ومنع السيطرة الأجنبية الاقتصادية .

كان الإبقاء على الملكية الخاصة من مميزات التطبيق العربى للاشتراكية إلى جانب الاهتمام بالأديان ، ورفض الحزب الواحد ، وإدانة ديكتاتورية الطبقة ، ونبذ الصراع الدموى .. وتم توسيع قاعدة الملكية الخاصة ، بتوزيع الأرض على الفلاحين ليصبحوا ملاكاً لأول مرة ، وكانت العقارات والعمارات والمبانى فى إطار الملكية الخاصة ، ووفقا للرؤية النظرية لميثاق العمل الوطنى ، فإن مساحة واسعة هى ٧٥٪ من حجم تجارة التجزئة تظل مملوكة للقطاع الخاص .. ودون حاجة إلى الاستعانة بالأرقام ، فإن رأس مال وحجم تجارة القطاع العام ، لم يكن يتجاوز عدداً محدوداً من المتاجر لا يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة فى المدن كلها أو بعضها ، أما فى القرى فلم تصلها أبداً متاجر القطاع العام .. أى أنها لم تصل حتى إلى النسبة المحددة .. !

وكانت رؤية عبدالناصر أن السيطرة على أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها ، وإنما يمكن الوصول إلى تحقيق الاشتراكية بطريقتين : خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية ، ووجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة من غير استغلال .. على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا ، وكانت الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج كالسكك الحديدية ، والطرق والموانىء والمطارات ، وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة ، وكذلك الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى الملكية العامة ، وإذ سمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فإنها تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله ، وأن الصناعات الخفيفة يجب أن تكون بمنأى دائما عن الاحتكار ، وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالاتها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب ، وفى مجال التجارة الخارجية كانت رؤية عبدالناصر أن تكون تحت الإشراف الكامل للشعب ، وتجارة الاستيراد كلها فى إطار القطاع العام ، وأنه من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات وأن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب ، وقال الميثاق أنه وإذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فإن القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعاً للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها ، وأن يتحمل القطاع العام مسئوليته فى التجارة الداخلية بحيث يكون له ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ، وأنه يفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى على أن تكون التجارة الداخلية خدمة «وتوزيعا» مقابل ربح معقول

لا يصل إلى حد الاستغلال ، والمصارف تكون فى إطار الملكية العامة فإن المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة ، كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية ، وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها ، أما بالنسبة للمجال العقارى فإن هناك تفرقة بين نوعين من الملكية الخاصة ، ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال ، وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى ، كما تؤديه في خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية المبانى تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الإيجارات ، والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن الاستغلال ، مع التوسع للإسهام فى الإسكان العام والتعاونى بطريقة عملية فى مكافحة أى محاولة للاستغلال فى هذا المجال ..

وكانت رؤية ميثاق العمل الوطنى أن التأميم ليس إلا انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب .. وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية ، وإنما هو توسيع لإطار المنفعة ، وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب ..

«وليس التأميم كما تنادى بعض العناصر الانتهازية عقوبة تحل برأس المال الخاص ، حين ينحرف ، ولا ينبغى بالتالي ممارسته في غير أحوال العقوبة .. لأن نقل أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الفردية إلى الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم ، وأن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص .

«إن القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره ، والقطاع الخاص مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق ، لا يعتمد على الاستغلال الطفيلى ، ذلك أن الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة لأنه كان وارثاً لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزح ثروة مصر إلى خارجها فى القرن التاسع عشر ، وأن رأس المال الخاص تعود أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثاً لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليسوا فى معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار .. كذلك فإن الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين إلى

الأبد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة فى الثروة ، ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير .

إن التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق للقوائم التى تستند إليها الديمقراطية السليمة ، وهى ديمقراطية كل الشعب .

❑

الرأسمالية الوطنية كانت كبيرة فى العقارات وفى الصناعات الصغيرة وفى التجارة ، وكانت تؤدى دورها .. فى ظل القانون .. بدون الاستغلال فقد كان عبدالناصر يرى أن رأس المال المستغل ليس وطنياً .. وهكذا دخلت الرأسمالية ضمن فئات تحالف قوى الشعب العاملة ، وأصبحت أحد الأضلاع الخمسة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى .. وكان لها أمانة خاصة ، تعمل على حل مشاكلها ، وتدفعها للإسهام فى التنمية ، وتوفر لها الخامات ، عن طريق ما سمى « بالتعاون الإنتاجى» ..

وعملت الدولة إلى جانب توفير الخامات ، على تسويق الإنتاج ، بل وتصديره ، مثلا كانت مصانع النسيج الصغيرة فى شبرا الخيمة تحصل على جميع مستلزمات الإنتاج بالأسعار الرسمية ، وتعاونها الدولة فتصدر إنتاجها المتميز إلى الخارج لحسابها .. وكانت آلاف المحلات التجارية منتشرة فى كل مكان تبيع كل السلع .. وقامت إلى جانبها بعض المجمعات الاستهلاكية لتعمل على توازن الأسعار .

والرأسمالية المصرية ذات طبيعة خاصة .. فقد نشأت وترعرعت فى أحضان القرية ، ومن رحم الملكيات الزراعية ، لذلك كانت تنقصها تقاليد المجتمع الصناعى المتبعة فى كل نظام رأسمالى .. فلا هى أضافت ، ولا توسعت ، ولا استقرت ، والشرائح العليا منها لهثت وراء رأس المال الأجنبى تتعاون معه وتمتزج به ، لعلها تأخذ منه العون ، والحماية ..

وقد أدى ضعف الاستثمار المصرى فى الصناعة والتجارة أثناء الحرب العالمية الأولى إلى تشكيل لجنة حكومية لبحث مشاكلهما برئاسة إسماعيل صدقى ، وقد أصدر حسين رشدى رئيس مجلس الوزراء قراراً بإنشائها فى ٨ مارس ١٩١٦ وجاء فى القرار «من حيث إن أهم الأمور ، الوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة فى صناعة البلاد وتجارتها ، والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو إلى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية أو التى ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها ، فقد تشكلت اللجنة برئاسة إسماعيل صدقى وعضوية المستر

سدني ويلز المدير العام لإدارة التعليم الفنى والصناعي والتجارى نائبا للرئيس ويوسف أصلان قطاوى باشا العضو بالجمعية التشريعية والمستر كريج مراقب قلم الإحصاء بوزارة المالية وأمين يحيى بك من أعيان الإسكندرية والمستر ف. مردوخ من أرباب الصنائع بالمنصورة ومحمد طلعت حرب من أعيان القاهرة .. وتشكيل اللجنة نفسه يعطى صورة واضحة عن سيطرة الأجانب الاقتصادية ، فقد كانت كل التجارة الخارجية والداخلية فى أيدى الأجانب ، وقد وضع التجار الأجانب تقسيماً بينهم وبين أنفسهم احتكروا بموجبه التجارة ، فكانت تجارة البقالة فى يد اليونانيين ، وتجارة المنسوجات الحريرية يختص بها الفرنسيون ، والمنسوجات الصوفية والقطنية يتولاها الانجليز ، والسجاير يتاجر فيها الأرمن ، والمشروبات الروحية يتاجر فيها اليونانيون ، وتجار الغلال أغلبهم مصريون ، وبدأ أول تنظيم للتجارة عندما اتحد التجار المصريون لإنشاء غرفة أو نقابة تحمى مصالحهم سنة ١٩٢١ فى مواجهة هذه الهجمة الأجنبية ، رغم أن محاولات قد بذلت لإنشاء هذه الغرفة قبلها بعشر سنوات ، فى وقت قريب من إنشاء جمعية الصناعات بالقطر المصرى الذى تحول إلى اتحاد للصناعات عام ٢٢ «ليمثل الأعضاء المنضمين إليه إلى غرف للصناعات المختلفة فى علاقاتهم بكل السلطات العامة والإدارة والقانون من جهة وبالعمال ونقاباتهم من جهة أخرى ، بهدف تحقيق سهولة اتصال السلطات بالمنشآت ، وتيسير علاقاتها بها ، وكان سكرتير الاتحاد أيضا متمصرا هو الدكتور إسحق ليفى ، وقد وقف اتحاد الصناعات منذ إنشائه ضد إصدار تشريعات حماية العمال .. بحجة أن هذه القوانين سابقة لأوانها ، «وأن صدورها فيه خطر شديد لأنها ستثير التطاحن بين أصحاب الأعمال والعمال ، الأمر الذى يؤدى إلى شل الصناعات»، «وأنشئ بنك مصر سنة ١٩٢٠ بعد معركة مع المستشار المالى البريطانى الذى رفض الموافقة على إنشاء بنك مصرى ، وقال لطلعت حرب : «كنت أظنك رجلاً عاقلا ، ولكنك فيما يبدو أصبت بعدوى الجنون المنتشر فى البلد هذه الأيام ، هل تتصور أن المصريين يستطيعون أن يديروا بنكا ، لقد كنت أستطيع أن أمنع قيام هذا البنك ، ولكنى وافقت على إنشائه لأعطيكم درساً فى الفشل» .. وأعلن تأسيس بنك مصر فى حفل بدار الأوبرا يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٠ ، برأس مال قدره ٨٠ ألف جنيه موزعة على عشرين ألف سهم قيمة السهم أربعة جنيهات قاصرة على المصريين ، وكان أول بنك يستخدم اللغة العربية فى تعاملاته وفى مكاتباته ، فقد كانت اللغات الأجنبية فقط هى المعتمدة فى البنوك ، وكان إنشاء بنك مصر هو البداية الحقيقية لمولد الرأسمالية الوطنية المصرية إذ أسس البنك عدة شركات صناعية .. هى شركات بنك مصر التى امتدت من صناعات الأقطان والغزل والنسيج ، والملابس ، حتى وصلت إلى صناعة السينما ، وكانت فى ذلك الوقت هى الصناعة الثانية ، وكان مجال التصدير أمامها واسعاً ،

لذلك احتكرها اليهود بالذات .. وكانت الصناعات التى أقامها بنك مصر كشركات مساهمة ، هى نواة الصناعات الوطنية الكبرى من حيث ضخامة رأس المال ، وعدد العمال ثم توسع دور هذه الشركات فأقامت شركات للتجارة الداخلية لتعرض المنتجات المصرية.

❑

عندما قامت ثورة يوليو ٥٢ كان فى مصر ١٩٥٢٧ مؤسسة صناعية مصرية معظمها صناعات صغيرة ، مما يمكن أن يطلق عليه اسم «ورش» حرفية وليست صناعة بالمعنى المعروف ، ٣٣٪ منها لايزيد إنتاجه السنوى على خمسمائة جنيه ، و٦٠٪ منها لا يزيد على الألف جنيه ، وكان رأس مال أكثر من نصفها يقل عن مائتى جنيه ، وكان متوسط دخل الفرد السنوى سبعة جنيهات ، وأصدرت الثورة عقب قيامها قوانين لتشجيع استثمار رأس المال المصرى والأجنبى ، ومنحته امتيازات ضخمة لم تحدث من قبل ، فأجازت لصاحب رأس المال الأجنبى أن يتملك ٥١٪ من المشروعات أى أن تزيد نسبة الأجانب على المصريين ، وسمح له بإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج .. وشجعت المشروعات الصناعية الهامة بضمان حد أدنى للمساهمين ، وألغت الرسوم الجمركية على بعض الخامات ، وخفضتها على بعضها ، وأعفت الشركات والمشروعات الجديدة من الضرائب ، ومن المؤسف أن رأس المال الأجنبى لم يأت ، وأن رأس المال المصرى قد أحجم عن التنمية على النحو الذى كان مأمولاً منه .

❑

كان تأميم قناة السويس ، وما تبعه من عدوان ثلاثى مرحلة فاصلة فى تاريخ الاقتصاد المصرى ، فقد قررت الدولة تمصير ومصادرة ممتلكات الدول المعتدية انجلترا ، وفرنسا ... وكان أحمد عبود «باشا» كبير الرأسماليين المصريين قبلها قد حذر جمال عبد الناصر من مواجهة انجلترا بالذات «قائلا : يا جمال بيه الإنجليز إحنا مش قدهم .. دول دوخوا العالم» .. ولكن موقفه تغير بعد صدور قرارات التمصير ، ورأى أن يشترى هذه الممتلكات التى تم تمصيرها ، ولكن عبد الناصر رفض «فلا يعقل أن يموت المصريون فى الحرب ، فيزداد ثراء حفنة من الرأسماليين» وأنشأ المؤسسة الاقتصادية لتقوم على إدارة هذه الشركات . كان قد تم تمصير البنوك الأجنبية وكان رأس مالها ٢ر٢ مليون جنيه بينما قيمة ودائع المصريين بها ٩٦ مليون جنيه ، وكانت هذه البنوك ذات رأس المال المحدود تقوم بتحويل أرباحها إلى الخارج ، وهكذا نقل إلى المؤسسة الاقتصادية ملكية بنك باركليز والبنك الشرقى والبنك العثمانى ، وبنك الكريدى ليونيه ، والبنك الأهلى الباريسى ، وبنك الرهونات ، واشترت المؤسسة الاقتصادية حصة الانجليز والفرنسيين من البنك الأهلى والبنك العقارى وتم تمصير شركات التأمين ، والوكالات التجارية بحيث لا يجوز أن يقيد فى السجل التجارى إلا المصريون ،

وأصبحت الحكومة تملك الجزء الأكبر من الأسهم التجارية وبنكين متخصصين و١٦ شركة تأمين و٤٠ شركة ، وبدأت الثورة تتجه إلى الصناعة ، وأحجم القطاع الخاص عن المساهمة فى المشروعات الصناعية بحثا عن مشروعات ذات عائد سريع ، فأنشأت الدولة شركات مساهمة مصرية مستقلة لإنشاء مصانع للحديد والصلب والأسمدة والأسمنت والورق والمناجم ومهمات التعدين والفنادق ، ووصلت حصة الحكومة إلى ١ر٤٥ ٪ منها وخصصت الدولة ٢٥ ٪ من جملة الاستثمارات فى الصناعة فى الخطة الخمسية الأولى للقطاع الخاص إلا أنه لم يقدم على أى من المشروعات التى وضعت فى الخطة ، وأممت الدولة عام ١٩٦٠ بنك مصر ، وشركات النقل الداخلى بالعاصمة لفشلها فى تأمين خدمة النقل ، كما قررت وزارة التموين أن تقوم هى باستيراد الشاى والأدوية بدلاً من القطاع الخاص باعتبارها سلعاً ضرورية وأساسية ولابد أن توفرها الدولة للمواطنين بشكل منتظم وبدون استغلال ، وهكذا كان الحل لمواجهة مشاكل التنمية ـ بعد أن أحجم القطاع الخاص ـ أن تقوم بها الدولة بنفسها ، وبدىء فى إنشاء القطاع العام ووفقا للميثاق فإن الحل الاشتراكى لم يكن اختيارا ولكنه كان حتمية فرضها الواقع ، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، وأن رأس المال الخاص لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق فى زمن الاحتكارات الرأسمالية ، وأنه يحتاج إلى أسوار عالية من الحماية الجمركية التى تدفعها الجماهير ، أو أن يربط نفسه بحركة الاحتكارات العالمية ، وصدر قانون بتأميم ١٤٩ شركة تشمل جميع البنوك وجميع شركات التأمين واشترك القطاع العام فى ٩١ شركة ، وتحددت ملكية الأفراد فى ١٥٩ شركة بحيث لا يزيد ما يملكه الفرد على عشرة آلاف جنيه ، وكان من بين الذين انطبق عليهم هذا القانون حسن التهامى وأولاده جميعا ، وعثمان أحمد عثمان ، كما نقلت مكابس القطن وتصديره إلى الدولة ، وأصدرت قانوناً أن يكون للشخص وظيفة واحدة ، وأسقطت الالتزام عن شركتى ترام القاهرة ، وليبون للكهرباء بالإسكندرية وكانتا شركتين أجنبيتين .

❑

ووضع تحت الحراسة ألف شخص ذمتهم المالية جميعا تقرب من ٩٠ مليون جنيه فى صورة أسهم وسندات أو عقارات . وكانت غالبيتهم العظمى من المتمصرين ومن اليهود .

ويقول الدكتور محمود متولى أنه نظرا لعدم تأميم قطاعى العقارات والأراضى الزراعية فإن غالبية الملكية فى مصر ظلت فى يد القطاع الخاص ، أى تحت سيطرة وملكية الأفراد بصورة مباشرة لأنها كانت تمثل بصفة أساسية منذ وجودها وحتى صدور قرارات يوليو الاشتراكية وما بعدها القنوات الرئيسية لاستثمار رؤوس الأموال الخاصة فى مصر أو بمعنى آخر المجال الأساسى لتحرك الرأسمالية المصرية .

ولقد جرى التعويض على الموجودات الصناعية والتجارية التى تم تأميمها فى يوليو ١٩٦١ فى صورة سندات يمكن تحويلها وتعطى فائدة ٤ ٪ وتسدد قيمتها بعد ١٥ سنة وكانت الحكومة قد حددت أسعار كل سهم انتزعت ملكيته بسعره النهائى فى بورصة القاهرة فى ١٩يوليو من عام ١٩٦١ .

وفى دراسة قام بها بنك الإسكندرية فى نوفمبر ١٩٦١ ، عن حجم ما أمم من أموال يتضح أن عدد المساهمين الذين تزيد ملكية كل منهم على عشرة آلاف جنيه بلغ ١,١٤٥ مساهما منهم ١٠٣٤ مساهما أفراد والباقى ١١١شركة ، وقد قدرت قيمة الأسهم التى يملكها هؤلاء المساهمون بحوالى ٦٥,٥ مليون جنيه يملك منها الأفراد ٣٩,٣ مليون جنيه أى بنسبة ستين فى المائة والشركات ٢٦,٢ مليون جنيه أى بنسبة أربعين فى المائة . وتبلغ نسبة عدد المساهمين «أفراد » الذين يملكون أسهما ثمنها أكثر من مائة ألف جنيه ٩,١٪ من مجموع المساهمين ويمتلكون ٦١,٧ ٪ من قيمة هذه الأسهم كما لا يتعدى ما يملكه ٤٩,٧٪ من المساهمين ١٢,١٪ من إجمالى قيمة الأسهم.

ولابد أن نعترف أن الرأسمالية الوطنية ، كانت أضعف فئات التحالف ، فقد كان التيار الجارف يسير بما لا تشتهى فئات الرأسمالية التى كانت تتطلع إلى النمو ، وكانت العيون مفتوحة لمواجهة الاستغلال .. إلا أن هناك شرائح كثيرة من هذه الرأسمالية ، وهم الحرفيون ، وأصحاب المحلات الصغيرة ، كان التعاون الإنتاجى الذى يسهم فى توفير جميع مستلزمات الإنتاج ، يعمل على تسويق إنتاج هذه الصناعات لصالح أصحابها .

كانت الرأسمالية الوطنية ، أحد أضلاع التحالف ، ولها دور ، مهما كان محدوداً ، إلا أنها كانت موجودة تعبر عن نفسها ، وعن المنتسبين إليها ، رغم قلة عددهم نسبيا .

كانت مشاكلهم كبيرة ، وكانت هناك فرصة واسعة للمشاركة ، وكانت الغرف التجارية تمارس نشاطها كمنظمات مساعدة ، وكان اتحاد الصناعات قائماً ، بعض غرفه كانت نشيطة خاصة تلك التى يقوم نشاطها الأساسى على القطاع الخاص.

الديمقراطية : بين عبد الناصر .. وخالد محمد خالد

بعد صدور القوانين الاشتراكية ، واتجاه المجتمع إلى التطبيق الاشتراكى ، وبعد وقوع الانفصال ، بدأت رؤية مختلفة .. ففى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ أصدر جمال عبدالناصر بيانا

حدد معالم بناء التنظيم السياسى ويبدأ بإنشاء لجنة تحضيرية تعد لانتخاب مؤتمر يعرض عليه ويناقش ميثاق العمل الوطنى الذى يحدد أسلوب العمل فى المرحلة المقبلة.

بدأت اللجنة التحضيرية اجتماعاتها مساء ٢٥ نوفمبر ، وأصدرت قراراتها فى ديسمبر بأن يتكون المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية من ٣٧٥ عضوا عن الفلاحين و ٣٠٠ عن العمال وأن يمثل رأس المال الوطنى بـ ٧٥ عضوا ، و ١٠٠ عضو عن الموظفين الحكوميين غير أعضاء النقابات ، بينهم ٥ سيدات ، وكذلك ١٠٥ ممثلات للقطاع العام النسائى و ١٠٥ ممثلين لهيئات التدريس بالجامعات .

وفى الجلسة الأولى حدد أنور السادات أمين عام اللجنة خطة سير العمل على أساس أن يناقش الأعضاء ماهية القوى الشعبية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وكيفية تحقيق تمثيل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى عن طريق الانتخاب .. وفى خلال اجتماعات اللجنة حدثت مناقشات مثيرة ومفتوحة ، ومفاجئة لم تكن متوقعة بين جمال عبدالناصر وعدد من الأعضاء ، من أبرزها المناقشة التى تمت مع الكاتب والمفكر الإسلامى خالد محمد خالد ، وكانت المناقشة مذاعة على الهواء يتابعها كل الناس والجميع يسمعونها .. طرح خالد محمد خالد فكره المعارض لفكر جمال عبدالناصر فى وضوح ، وبصراحة وبلا خوف ، وتحدث عن الديمقراطية وأبدى وجهة نظره ، ورد جمال عبدالناصر فطرح فكره فى وضوح أيضا ، ودار حوار طويل غير مرتب على الهواء وموضوعه كله قضية الديمقراطية.

وهذه المناقشة تعكس الموقف الفكرى لعبد الناصر من قضية الديمقراطية ، ومن الحريات ، فى حوار كان وليد الصدفة البحتة ، ففى الاجتماع وقف خالد محمد خالد وله وجهة نظر مخالفة ، استبسل فى الدفاع عنها ، وله حججه ، ورد عليه جمال عبدالناصر.. ولكن خالد محمد خالد أصر على موقفه ، وطرح عددا من القضايا الجديدة وعاد عبدالناصر مرة ثانية وثالثة يناقشها بفكر واضح .

كان عبدالناصر خلال هذه المناقشة قارئا أكثر منه رئيسا ، وكان واعيا بكل ما يدور حوله فى الوطن والعالم . وهذا الحوار الوثيقة لابد أن نعيد قراءته لنقف من خلاله على مواقف كل طرف منهما وما يمثله .

المكان هو قاعة مجلس النواب القديم أثناء انعقاد الجلسة الرابعة للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى وقد بدأ الحوار الأستاذ خالد محمد خالد عندما قال :

لا أذكر أننى ترددت أمام كلمة أريد إلقاءها مثلما ترددت هذه اللحظة ، عندما طلبت الإذن بهذا التعقيب ولم أتردد لأنى أهاب مناقشة الرئيس جمال عبدالناصر ، فأنا منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأنا أدير فى كتبى مناقشة أمينة لثورتنا ولقائد ثورتنا ، إنما ترددت لأن السيد الرئيس عندما عرض لموقف الرسول عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة ، ذكر أنه إنما يعاد الحديث فى هذا الأمر لأن راديو دمشق قال ما قال .

قلت لنفسى حين بدا لى أن من واجبى أن أعقب على كلمة السيد الرئيس ، ترى هل أتقدم لأعقب وأعطى راديو دمشق وغير راديو دمشق فرصة للمناوأة ؟ .. وألهمنى الله الرشد سريعا .. فقد أدركت أن الحق هو الحق لا ينبغى أن يصدنى أى اعتبار عن الجهر به ، هذا هو الأمر الأول ، والأمر الثانى أنه لا شىء فيما أعلم يستطيع أن يرد كل إذاعة مناوئة خاسرة صاغرة سوى أن تسمع حرية الكلمة فى هذا المجتمع تجلجل وتدوى لا تخاف ولا تخوف .

السيد الرئيس ذكر أن الرسول عليه الصلاة والسلام فى فتح مكة قال : من دخل المسجد الحرام فهو آمن ، لأن الإسلام كان قد انتصر وتم نصره ، فى الحقيقة أننى عندما ذكرت هذه الواقعة فى كلمتى بالجلسة الأولى كنت أحاول أن أعطى رمزا لا أكثر ولا أقل، كنت أحاول أن أقول ليكن لنا فى مجتمعنا الجديد مسجد حرام هو البناء الاشتراكى العادل الذى نقيمه ، فلنقل للناس جميعا هذا مسجدنا الحرام ، من دخله فهو آمن ، ومن ثم لم أكن أجد فى الحقيقة مبررا لأن أفيض فى بيان الواقعة التاريخية بهذا الشأن ، الرسول عليه الصلاة والسلام لم يقل ذلك وقد تم نصره ، بل قال ذلك وهو فى اللحظات الأولى من النصر .. الرسول بعد فتح مكة ظل يخوض حروبا ومغازى مع أعداء الله وأعداء دعوته ، ولكنه صلى الله عليه وسلم ، أدرك أنه وقد فتح الله له معقل الكفر هذا ، فإن ثمة أناسا كثيرين كانوا يناوئونه ظنا بأنه لم ينتصر ، كانوا يناوئونه خوفا من دهاء قريش وقوة قريش .. أما الآن وقد فتح مكة ودهم قريشا فى عقر دارها ، أما الآن وقد هدم وحطم سلطانها ، فإن الكثيرين جداً سيقبلون على دعوته حتى من بين الذين كانوا يعادونه أو يضمرون إلى معاداته .. عندئذ فتح لهم قلبه الكبير لأنه صاحب دعوة كبيرة وقال لهم ما تظنون أنى فاعل بكم قالوا : خيرا ، أخ كريم وابن أخ كريم .. قال : اذهبوا فأنتم الطلقاء..

أما أعداء الدعوة - وأقصد بهم الذين لم يؤمنوا بالدعوة - الذين ظلوا على دينهم فقد اعترف بهم محمد أعضاء فى مجتمعه ، وضمن لهم حقوقهم ، فأهل الكتاب الذين بقوا على دينهم ولم يدخلوا الإسلام ولم يؤمنوا بالإسلام ، أخذوا كل حقوقهم فى المجتمع الإسلامى .. هذا ما كنت أريد أن أقوله .

كنت ومازالت أريد أن أقول.. أننا كما قال السيد الرئيس أكثر من مرة ـ كنا فى ثورة سياسية ، والناس كانوا يتعاملون مع مصالحهم ، ومع علاقاتهم بالدولة والمجتمع ، وسط القوانين التى وضعتها الثورة ، هذه القوانين نفسها هى التى أتاحت للأسرة التى ذكرها السيد الرئيس بالأمس أن تمتلك ٣٠٠٠ فدان ..

هذه القوانين نفسها هى التى أتاحت للذين اشتغلوا فى التصدير والاستيراد حتى جاءت الساعة المباركة التى دعم الله فيها بناءنا السياسى وأخذنا نستقبل مسئولياتنا نحو بناء مجتمع اشتراكى .. حسن هذا .. سيكون لهذا المجتمع دستور يحدد جوهره ويحدد شكله ، لا أقول النهائى .. فالأشكال دائما فى تطور ولكن شكله المثالى .. عندئذ سنقول للناس هذا مجتمع جديد رضيه الشعب واختاره ، من يقاومه سنقاومه ، من يؤمن به سيكون له مثلنا وعليه ما علينا .

أنا لم أقل غير هذا ، وما أزال أعتقد بأننى مؤمن وعادل ومنصف فى كل ما أقول .. صدقونى أيها السادة ، ليس من صالح أحد أبدا أن يسلح الشعب فى فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة أبدا .. يجب أن نسلحه بطبيعته ، طبيعته الطيبة ، واليقظة والوفاء والحب .. فلنسلحه بطبيعته هذه ، وهو شعب ذكى قوى .

هذا ما أريد أن أقوله وسأظل أقوله ، وسأظل أنادى به ، لأننى أؤمن بشعبى ، ليس لى أية مصلحة ، لست غنيا ، ولست من أسرة ثرية ، لقد رأيت المحضر يدخل بيتنا وأنا طفل أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمنى أنا وأخواتى من اللبن ، لا لأننا كنا نماطل الدوائر والتفاتيش ، ولكن لأن أبى كان يقاوم هذه الدوائر وهذه التفاتيش ، رأيت هذه الدوائر وهذه التفاتيش السنية ، تنتزع أبى فى منتصف الليل وهو بملابس النوم لأنه اتهم بتحريض الفلاحين على إشعال النار فى أقطان التفتيش .. لست أنا الذى يمالئ الرجعية أو يطلب الرحمة لها ، لقد كنت مخطئا حين طلبت الرحمة لمن نسميهم أعداء الشعب ، أنا أطلب لهم العدل ، لأنه لا ينبغى أن يؤخذوا أبدا بجريمة لم يرتكبوها فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .. لنقم المجتمع الاشتراكى ولنؤاخذ الناس على كل جريمة تقترف ضد هذا المجتمع الاشتراكى هذا ما أريد أن أقوله .. وهذا ما أريد أن أبينه .. ولست أريد أن أطيل عليكم وشكرا .

❑

انتهى خالد محمد خالد من عرض رأيه وبدأ جمال عبدالناصر يتحدث ردا عليه فقال :

بالنسبة لما ذكره الأخ خالد ، فإن حرية الكلمة موجودة ، نحن لم نقيد حرية الكلمة ، بل

بالعكس قلت من أول يوم أن حرية الكلمة موجودة ، وأكرر الآن أنها موجودة ، وهى موجودة من أول يوم وبالنسبة لك أنت بالذات كانت موجودة ، وكنت تكتب فى الأهرام وأنت الذى تركت الأهرام ولم يخرجك أحد منه ، ولم يمنعك أحد أن تكتب بأى حال .. أنا أقول أن حرية الكلمة موجودة ، وطوال السنوات العشر الماضية كانت موجودة ..

كنت أود أن أسمع من الأستاذ خالد محمد خالد ، إذا كان قال كلاما أو كتب كلاما ولم ينشر ، كل الكلام الذى كتبه نشر ، وكل الكتب التى ألفها نشرت .. حرية الكلمة موجودة على أوسع مدى وعلى أوسع باب .

وبالنسبة للخوف فليس هناك محل للخوف ، لأن العملية ليس فيها خوف ، أعداؤنا يحاولون أن يبينوا أن لنا نظاما يخيف ، والله ما أخفنا أحدا إلى الآن أبدا .

شتمتنا الرجعية شتيمة لا أول لها ولا آخر ، وأنت سمعت طبعا بنفسك الشتيمة ، وما تردد من شتائم ، وأنا أعرف الذين شتموا كلهم ولم نعمل لهم شيئا . فالعملية ليست محاكمة .. العملية ليست مؤاخذة .. العملية ليست عدلا ، العملية أننا لا نقف هنا لنقول أننا نطلب العدل لأننا لسنا فى محكمة .. إننا لا نحاكم الشعب بأى حال .. نحن ننصف الشعب ونؤمن الشعب ، فإذا كنت الآن ذاهبا للقتال فى معركة ، فيجب أن أطمئن على أن الجيش الذى معى ويقاتل فى هذه المعركة ... قياداته ، قيادات مؤمنة بهذه المعركة .. فإذا لم تكن القيادات مؤمنة بهذه المعركة ، فإن كل العساكر الذين سآخذهم معى سيكونون ضحايا لعدم حسن اختيارى لهذه القيادات .

هذا ما قلته بالأمس بالنسبة للكلام الخاص بدمشق ، وأنا لم أقل أنى كررت هذا الكلام لأن راديو دمشق ذكره ، بل قلت أننى كررته رغم أن راديو دمشق ذكره .. يعنى أنا لا يهمنى .

أنا أريد أن أقول شيئا .. أن أعداءنا يحاولون أن يشككوا فى كل كلام نقوله ، ويجوز أنك لا تسمع إذاعة دمشق ، ولكنى أسمع ما تذيعه دمشق وإسرائيل وصوت الأحرار ولندن وباريس ، وأقرأ كل الجرايد يوميا . وأرى كل كلمة ... فى قرارة نفسى أن هذا الكلام كله لا يمنعنا أبدا أن ننتقد أنفسنا ، وقمت رغم هذا وانتقدت نفسى ، وانتقدت عملنا ، لأنى لست خائفا ، لأنى مؤمن بالعمل الذى أعمله ، ولأنى أعتبر أننا نعمل فى رسالة .. لأننا لسنا موظفين .. أنا لست موظفا كرئيس جمهورية .

فى يونيو سنة ١٩٥٦ انتخبونى رئيس جمهورية لمدة ٦ سنوات ، وبعد شهر صدر قرار تأميم قناة السويس ، وكان القرار فيه مغامرة ، ليست مغامرة برياسة الجمهورية فقط ، بل مغامرة بحياتى .. وكنت مقتنعا بأنه لابد أن نسير فى هذا الطريق بدون تردد ، فالعملية ليست

عملية وظيفة أو رئاسة أو مصلحة .. وتعبها والله أكثر من راحتها ... وهو تعب لا أول له ولا آخر .. أقول حياة ولا أقول وظيفة .. الناس الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ، يقولون أنه حكم عليهم بالمؤبد وها هم جالسون هنا ..

فالعملية رسالة .. والعملية عملية تأمين لهذه الثورة الاجتماعية .. ولغاية ما نعمل هذا الدستور ، فأنا مسئول أن أؤمن هذه الثورة ، والشعب مسئول أيضا أن يؤمن هذه الثورة .. ولكن إذا انتكست هذه الثورة فأنا مسئول أيضا عن انتكاسها ... والشعب مسئول .

ولكن إذا انتكست بدون أن أوفر لها سبل الأمن ولا أقول سبل الإرهاب ، ولا أقول سبل الخوف ، ولا أقول سبل الظلم ، بل أقول سبل الأمن ، لو كنت أقول الظلم .. كنت تقدر ترد وتقول عدل .. لكننى أقول الأمن .. وهذا ما أقصده من تأمين ثورة الشعب .. تأمين الثورة الاجتماعية .

الجماعة الذين دخلوا عليكم فى بيتكم وضربوكم وجروكم بالليل موجودين ، والله إذا وجدوا الفرصة لدخلوا علينا فى بيوتنا وضربونا أيضا ، وجرونا بالليل ولن يتركونا .

إذا كنت تتكلم عن العدل ، فأنا مسئول عن العدل فى هذا البلد .. مسئول أمام الله .. مسئول أمام الناس .. مسئول أمام نفسى ، لأنى مسئول عن كل ما يحدث ، مسئول عن كل عملية تحصل باعتبارى رئيس جمهورية انتخبه هذا الشعب فى فترات حرجة وفى مرحلة تطور كبيرة من مراحل حياته .

نحن لم نظلم أحدا .. حاكمنا .. من هم الذين حاكمناهم ؟ حاكمنا الإخوان المسلمين .. نتكلم إذن على المفتوح .. لماذا ؟ هل حاكمناهم افتراء ؟ أم لأنه كان يوجد جيش مسلح ليستخدم للانقضاض على هذا الشعب ، ألم يحدث هذا فى ١٩٥٤ ؟ هل بدأنا بالعدوان ؟ وهل تركناهم بالسجون ؟ خرجوا من السجون ، وأكثرهم أفرج عنه قبل أن تنتهى مدة العقوبة ، وأكثرهم ممن كانوا فى وظائف وفصلوا ، وضع لهم قانون خاص لكى يعودوا إلى وظائفهم .. هذا هو العدل الذى كنا نتبعه ونسير عليه .

لم نقل أبدا أن هذه فرصة ليبقوا فى السجن ، أمامهم عشر سنوات أو ١٥ سنة فنتخلص منهم ، أنا لا أريد أن أتخلص من أى شخص فى هذا البلد ، أريد أن أجمع كل أبناء هذا البلد... وقد خرج منهم بعد سنتين وثلاث وأربع عدد كبير جدا من الذين هداهم الله وأرجو أن يهديهم الله .

وبالنسبة للمعتقلين الشيوعيين فى الناحية الثانية ، نحن لسنا ضد الماركسية أبدا بأى حال

من الأحوال ولا ضد اليسار .. بل إننا ضد أخذ تعليمات من دول أجنبية ... وأى شخص يأخذ تعليمات من دولة أجنبية خائن لهذا الوطن .

يوجد شيوعيون طلقاء ، وأنت تعرف ذلك ، وأنا أعرف ذلك ، وكل الناس يعرفون أنه يوجد ماركسيون خارج السجن .. أنا أعرف ذلك ولكنهم لا يأخذون تعليمات من دول أجنبية .. فالحزب الشيوعى المصرى يأخذ تعليمات من صوفيا وقيادته موجودة فى صوفيا، ويأخذ تعليمات من بلغاريا .. كيف أقول عن هؤلاء الناس أنهم وطنيون وآمن لهم أن يتصدروا قيادة الشعب ؟

قلت هذا الكلام وقلت أن هؤلاء عملاء ولا يمكن أن أترك للعملاء سبيلا لكى يغرروا بالشعب .. قلت ذلك مرة واثنتين وثلاثا .. وأقول هذا الكلام بمنتهى الوضوح وبمنتهى الصراحة .. وقلته قبل ذلك ولم أخف منهم ولا ممن يحميهم ولا من أى شخص يأتى اليوم ويقول اتركهم ، هل من العدل أن يوجد ناس أو يوجد حزب فى هذا البلد يأخذ أوامره من الخارج ؟ هل أتركهم وأعمل أحزابا فيأتينى حزب رجعى يأخذ أوامر من الاستعمار ويأتينى حزب شيوعى يأخذ أوامر من الشيوعية وأجد الوطنيين هنا ضائعين ؟ .. لو أن الشيوعيين استولوا على البلد ، يعملون دكتاتورية البروليتاريا ، يقضون على أى عنصر وطنى ، ألم يحصل هذا فى كل البلاد ؟ ولو أخذ الرجعيون السلطة ، فإنهم يقولون بالديمقراطية ، كما يفعلون اليوم فى سوريا ويجرون انتخابات لتصنع الرجعية برلمانا .. ولكى يقضوا على كل عنصر وطنى وتستغل الرجعية وتتحكم ، قلنا ذلك ولم نخف ، وقلنا ذلك بوضوح .

ولا يمكن اليوم ونحن نؤمن ثورتنا الاجتماعية أن نترك لشخص يأخذ تعليمات من الخارج ، أو أن ينفذ ليتولى القيادة ، ولا يمكن ونحن نؤمن ثورتنا الاجتماعية ، أن نترك للإقطاع متعاونا مع الاستعمار أن يحطم هذه الثورة الاجتماعية .. وقد قلت اليوم . أننا حينما نحارب الاستعمار فلابد أن نحاربه وهو فى أحضان الرجعية لأن الاستعمار يختفى اليوم وراء الرجعية .. وقلت بالأمس أن كل ما نريد أن نعمله ، هو ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة السياسية ، لا أن نعمل لهم ، محكمة عسكرية ولا نعمل لهم محكمة أمن عليا ، ولا أن أوقع قرارات بشنقهم ، ولا بإعدامهم ، ولن آتى بهم إلى هنا لكى تحاكموهم ، لأن الموضوع ليس موضوع رحمة وعدل ، ولكن الموضوع هو حماية هذه الثورة الاجتماعية وحماية هذه الثورة السياسية ..

شعبنا طيب كما يقولون ، شعبنا رحيم كما يقولون ، نعم شعبنا رحيم ، فماذا عملنا ؟ عملنا محكمة ثورة سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤ وأصدرت أحكاما ونحن من هذا الشعب .. أصدرنا

عفوا عن هذه الأحكام .. ألم يكن فؤاد سراج الدين محكوما عليه بخمسة عشر عاما .. لقد أخذ عفوا وخرج ، ولم يكن قد مضى عليه أشهر .. ألم يكن إبراهيم عبدالهادى محكوما عليه بالمؤبد ؟

لقد استدعانى إبراهيم عبدالهادى بنفسه واستجوبنى بعد حرب فلسطين ومكثت معه سبع ساعات وأنا واقف أمامه فى رياسة مجلس الوزراء المجاورة لنا ، وأخذ يسألنى ويشدد فى السؤال ويكرر والبوليس السياسى موجود .. وكنت صاغا فى الجيش .. فهل انتقمت منه بعد ذلك ؟ .. لم أنتقم .

كان محكوما عليه بالإعدام ، وفى مجلس الثورة وأعضاؤه موجودين هنا ، كنت أدافع عنه لكى أرفع عنه حكم الإعدام ، ولكى أعدل حكم الإعدام إلى المؤبد .

فالشعب رحيم ... ونحن من هذا الشعب ... ونحن لم نأت من كاليفورنيا .. وأنا من بنى مر .. من هنا ... من هذا البلد .. وأقصد بهذا الكلام أننا عندما نتكلم عن هذه العملية ، أن العملية ليست محكمة ، ولا محاكمة ، ولا مؤاخذة ، ولا شعارات عالية طنانة.. أبدا أنا قلت بالأمس بالذات أن العملية ليست شعارات حتى الاشتراكية .. ولكن لابد لنا أن نضع أساسا لأننا لا نستطيع أن نترك الأمور للنيات ، ولكن الأمر هو حماية هذه الثورة .. حماية هذه الثورة من أعدائها .. فمن هم أعداؤها ؟.. هذا موضوع تقديرى .. هل تستطيع أن تقول الثورة لا أعداء لها .. هل يستطيع أحد موجود فى هذه الغرفة أن يقول أن هذه الثورة الاجتماعية ليس لها أعداء ؟ قطعا هناك أعداء .. الأمر تقديرى .. هل تقصد أنه لا يوجد بأى حال من الأحوال أعداء لهذه الثورة الاجتماعية ؟ لا أتصور ذلك .. لقد قلت فى كتابك أنك تشرب السيجارة وتأخذ نفسا والبدراوى عاشور يأخذ نفسا معك .. قلت هذا فى كتابك من هنا نبدأ .

ووقف خالد محمد خالد ليعترض موضحاً : قلت ذلك نقلا عن الأستاذ إحسان عبدالقدوس ... ورد عليه جمال عبدالناصر قائلا :

قلت ذلك نقلا عن إحسان ، وأنت كتبتها ... وأنا قرأتها ، وأنا قلتها ، ولكن الحقيقة أن هذا الكلام حق فعلا .. واليوم أنت تأخذ نفسا ... وهو يأخذ ربع نفس ... أو أنت تأخذ نفسا... وهو لا يأخذ وربما يريد هو أيضا أن يأخذ معك «نفسين» من السيجارة .

الحقيقة أن ما حدث فى سوريا أعطانا درسا وعبرة .. كنا نقول أن المجتمع كله يجمعه الاتحاد القومى فى إطار من الوحدة الوطنية .. مأمون الكزبرى دخل الاتحاد القومى .. والله حصلت مناقشات فى مجلس الوزراء من أجل شطب مأمون الكزبرى أيضا والذين حضروا

هذه المناقشات موجودون هنا .. لقد لاحظت قبل الانتخابات أن ١١ ألفا أو ١٢ ألفا سيدخلون انتخابات الاتحاد القومى فى سوريا ، وفى مصر سيدخل ١٠٠ ألف .

وكان رأيى ألا أشطب أحدا ، وألا أستبعد أحدا لأنى لا أعرف من أشطب من المائة ألف لأن الشطب سيكون بناء على كلام الداخلية والبوليس ، وستأتينى تقارير على أساسها سأشطب - هل نعرف ما هو الصحيح وما هو الغلط - فقلت إننى أقترح ألا نشطب أحدا وأن يدخل المرشحون الانتخابات .. حصل اعتراض فى هذا اليوم ، قال أناس أنه لابد من الشطب وقال آخرون .. مثلا عبدالحميد السراج كان رأيه أنه لابد من شطب مأمون الكزبرى وأربعة آخرين معه لا أذكر أسماءهم .. وقلت له فى ذلك الاجتماع هل سيقتصر الأمر على هؤلاء الخمسة .. إن العملية التى ستقتصر على شطب خمسة ينتفى معها المعنى كله .. فقال والله إن شطب هؤلاء الخمسة سيؤدى إلى معنى أننا ضد الرجعية .. وأن هذا الخط ليس خطنا ، فأنا قلت أن المسألة لا تستحق ، الأحسن نتركها بلا شطب ، وكان هناك أناس يؤيدونه فى فكرة الشطب ، ثم انتصرت فكرة عدم الشطب ... ولم نشطب .

لقد تذكرت هذه الحكاية الانفصالية فى سوريا ، ثم دخل مأمون الكزبرى ونجح فى دمشق ، وأصبح فى لجنة دمشق ، وأصبح فى لجنة توحيد القوانين ، ويأتى هنا فى الرياسة والحكومة المركزية ويعمل ودخل الرجعيون كلهم فى كل اللجان كل واحد دخل لجنة لأن لديهم قدرة .. وتآمروا ، تآمر مأمون الكزبرى ، وتآمر مع الملك حسين فى الوقت الذى كان يأتى فيه هنا ، وكان موجودا فى مؤتمر المحامين العرب من ستة أشهر .. والذين رأوه ورأوا كيف كان يتكلم .. كنت أذهب إلى دمشق وأراه وأجد أنه فى منتهى الإيمان بالوحدة والاشتراكية .. ولا يوجد أفضل منها إنما بالكلام .. هذا ما رأيناه .. حينما وجدوا الفرصة لينقضوا ليسلبوا الشعب مكاسبه انقضوا .. الرحمة بالشعب قبل أن نرحم هؤلاء. العدل للشعب قبل الرحمة بهؤلاء .

كم عدد الذين ماتوا فى سوريا ؟ لقد قتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص دفنوا ، أرسل لأهليهم.. وبعد دفنهم أرسلوا لكل عائلة مائتى جنيه ، مائتان من الجنيهات سعر البنى آدم فى شرع الإقطاع والرأسمالية المستغلة ، مائتان من الجنيهات فقط سعر الواحد منهم .. هذا ما حدث ثم رأينا أن مكاسب العمال ومكاسب الشعب فى القضاء على الإقطاع والقضاء على الاستغلال والقضاء على سيطرة رأس المال .. وديكتاتورية رأس المال والرأسمالية المستغلة هددت ، فقد وقع الكزبرى قرارا بإلغاء قرارات التأميم ، الجيش السورى جيش وطنى شعر بذلك ، فوقف ضد هذا واليوم ماذا يعملون ؟ .. برلمان وسيأتى برلمان رجعى .. يعملون دستورا .. يأتون بدستور رجعى ، فما دام البرلمان رجعيا فسيعدون دستورا رجعيا لهذا البرلمان الرجعى .. إذا وجدوا الفرصة لأن يلغوا مكاسب الشعب فلن يترددوا وهذا هو المخطط فى دمشق ..

نأخذ من هذا عظة وعبرة ، ثم نأخذ من رد الفعل الذى حصل هنا عظة وعبرة ، الناس الذين عفونا عنهم ، الناس الذين أخلينا سبيلهم ، الناس الذين كانوا يأخذون نفسا من كل سيجارة نشربها لم نفعل بهم شيئا ، استمروا عشر سنوات يشتمون ، والمتربصون والمتصلون بالدوائر الأجنبية والمترددون على السفارات إلخ وكنا مخلين سبيلهم .. وبعد ما حدث فى سوريا انتعشت آمالهم .. أنا قلت أن هناك عائلتين. فقلت أنت أن عائلتين لا يخيفنا .. لا يخيفنا أبدا عائلتان ، وكان من السهل جدا من أول يوم اعتقالهم ، فلم نعتقلهم من أول يوم فى الثورة .. فى العشر سنوات ، لم نعتقل ... البدراوى أو سراج الدين .. رغم ما عملوه .. سراج الدين حوكم أمام محكمة الثورة وأخذ خمس عشرة سنة سجنا .. أعطيناه عفوا خاصا..

الباقون ممن حوكموا وأخذوا سجنا أفرج عنهم جميعا ، هل هذه الرحمة قوبلت بما تستحق من رحمة بهذا البلد ؟ بعد الذى حدث فى سوريا كل هؤلاء عادوا ثانية ..

فأول ما قيل أن مائتى ضابط قدموا إنذاراً إلى جمال عبدالناصر .. كل واحد شمر عن ساعديه واستعد لاستلام الغنيمة .. الشعب بالنسبة لهم غنيمة ، وهو بالنسبة لنا نحن وبالنسبة لى ، ليس بغنيمة أبدا .. لما أحسوا أن الإنجليز أو الأمريكان أو الاستعمار سيتدخلون فى هذا البلد ، وينتهى هذا النظام وسيكون هم النظام الذى يأتى بعده ، فلم نقل مع ذلك شيئا .. وكان من الممكن أن نعمل لهم محاكم ومحاكم ثورة ونحاكمهم .. ومعروف أن الثورة الفرنسية قالت الشعب وأعداء الشعب ... وحاكمت ... والثورة الشيوعية قالت الشعب وأعداء الشعب ... وحاكمت ..

كم مات هنا وكم مات هناك .. كم مليون مات فى الثورة الشيوعية ، وكم مات فى الثورة الفرنسية .. حمامات الدم التى لا أول لها ولا آخر .. أظن أنه لا توجد ثورة فى الدنيا ، قامت تربت على أكتاف الناس ... وكانت رحيمة بهم .

أنا أقول ليس من صالح أحد أبدا أننا لا نؤمن الثورة .. لا من صالح هذا الشعب ، ولا من صالح أبنائه ، ولا من صالح الأجيال القادمة .. وواجب علينا أن نؤمن هذه الثورة الاجتماعية من أعدائها الطبيعيين والثورة الاجتماعية هى للشعب كله .

فى هذا الموضوع من نحاسبه ، لن ننصب المشانق ، ولا أريد أن أجعلها دراما ، فلن تكون دراما أبدا ، فالعملية عملية تأمين حتى تستطيع الثورة أن تصل سالمة ، وأنا قلت أمس أنه ممكن بعد ستة شهور أن نسأل ثانية ما هو الوضع ؟.. وبعد ستة شهور أخرى من الممكن أن نسأل ما هو الوضع ؟ فلو جاء أناس وعملوا دستورا رجعيا فلن أتركهم ، سأقوم بثورة ثانية عليهم .

فلو جاء أحد وعمل دستورا رجعيا .. أعنى أنه لو فرض أن أتينا نحن بأناس ليضعوا دستورا وقالوا فيه الإقطاع والرجعية فسوف أذهب وأرتدى البدلة الكاكى ، وأعمل ثورة عليهم من أول وجديد .. فلا عودة إلى الوراء بأى حال من الأحوال ..

نريد الشعب .. فلست أنا وحدى الذى يحمى ، كفى ، لقد ظللنا عشر سنين نسهر ليل ونهار ، نريد الشعب الآن أن يخرج وأن يحمى .. نريد الشعب أن يحمل السلاح ، وأن يحمل عبء ومسئولية الدفاع عن ثورته .. نريد كل واحد أن يحمى هذه الثورة بدمه .. سنعمل مقاومات شعبية ، وسنعمل حرسا وطنيا وستتوسع فيه فى الفلاحين ، وفى المصانع.. الشعب كله سنعبئه حتى يحمى هذه الثورة .. ولن تكون مسئولية حماية هذه الثورة على جمال عبدالناصر وحده .. وبعد ذلك يا أخ خالد سنعيد النظر .. كل الذى أرجوه ألا نعمل الأمور دراما ، الحرية مكفولة ١٠٠٪.

وأى كلام تريد أن تقوله تقوله ، أنت كتبت كلاما قالوا عليه أنه شيوعى ، وقرأوه لى فى الجمهورية ، وأنا قلت لهم انشروه ، وكان ذلك عام ١٩٥٤ وقد رأيت الكلام قبل أن ينشر الذى كنت تقول فيه : يا أيها الرفاق .. إلى آخر المقالة الطويلة التى كانت فى صفحة ٣ فحرية الكلمة موجودة .. قالوا أليس هذا اتجاها شيوعيا ، فقلت لا أظن ، واحد يعبر عن نفسه ، قالوا لى رجع ثانية للتصوف ، قلت لهم لا أظن لأنه هو انفعال نفسى .. وكتبك كلها قرأتها .. فكتاب الديمقراطية كيف كان ممنوعا نشره .. ولكى لا تحرثوا فى البحر منعوه .. فأنا قلت لهم انشروه وقرأتهما .

كان هناك أناس لهم مآخذ عليها ولكنى قلت لهم لازم تنشر .. ليس هناك كلمة ممنوعة ، وأنا منعت كتابا واحدا وهو كتاب إلحادى كان ينكر وجود الله ، هذا هو الكتاب الوحيد الذى طلبت من «حاتم» أن يمنع نشره ... لا كتابك أنت .

فحرية الكلمة موجودة ، وأعداؤنا يقولون أن حرية الكلمة غير موجودة ويشنعون علينا بهذا ، وأنا أخاف أن تصدقهم من كثره ترديدهم لهذا الكلام .. ليس هناك خوف ، لم نعمل شيئا ضد أحد ، بل بالعكس من حكم عليهم خرجوا .. واجبنا الأساسى ، أن كل واحد فينا يحمى الثورة .. نحميها وفى قلوبنا رحمة .. لا نحميها ونحن مجردون من الرحمة .

ويبدو أن خالد محمد خالد لم يقتنع أو أنه كان لديه ما يريد أن يقوله فوقف قائلا :

فى الحقيقة أننى لا أنكر أبداً أننى نعمت بحرية الكلمة فى عهد الثورة إلى أبعد آفاق هذه الحرية ، فلقد أخرجت قبل الثورة كتابين وأخرجت فى ظل الثورة خمسة عشر كتاباً ، وأنا

أعلم ما أشار إليه السيد الرئيس ، فعندما نشر دستور سنة ٥٦ كتبت مقالاً أعارض فيه بعض مواد هذا الدستور وأعارض الاتحاد القومى بصفة خاصة ، وذهبت أحمل مقالى إلى السيد أنور السادات وكان رئيس تحرير الجمهورية أو مديراً للدار ، وقلت له : لقد جئتك بهذا المقال لتقرأه فإذا وافقت عليه ينشر ، وإذا رأيت أن يحذف منه شيء ، عدت به إلى بيتى، وتلاه السيد أنور السادات ثم قال لى : أقسم لك بالله لو أن مقالك هذا يحمل من النقد أضعاف أضعاف ما فيه لنشرته ، ثم أخبرنى بعد ذلك صديقى الأستاذ الشيخ أحمد حسن الباقورى أن هذا المقال لم ينشر إلا بعد أن تلاه على السيد الرئيس وأمر ألا يحذف منه حرف واحد ..

وعندما خرج كتاب «لكى لا تحرثوا فى البحر» الذى تفضل فأشار إليه الرئيس صودر خمسة وعشرين يوماً فى المطبعة ، وأنا حائر فى سبيل الإفراج عنه ، وأخيراً هدانى الله وكنت لم أتشرف قبل بلقاء الرئيس ، فأرسلت إليه برقية من سطرين ، فما مرت سوى بضع ساعات عدت بعدها إلى بيتى وإذا بى أجد السيد عبدالقادر حاتم قد قلب ظهر الأرض كما يقولون بحثاً عنى ، والمرحوم السيد موفق الحموى يصنع كذلك ، وأخيراً علمت أن السيد الرئيس أمر ألا يرجأ نشر الكتاب لحظة واحدة ، وأنا أقسم بالله غير حانث .. أن نصف شجاعتى - إن لم يكن أكثر - إنما استمددتها فى التعبير عن رأيى طوال هذه السنوات من حسن ظنى بك ، وحسن فهمى لك ، ولقد قلت هذا فى إحدى اللجان ، قلت هذا فى لجنة المؤتمر القومى ، وهنا من كان معنا فى تلك اللجنة عندما تقدمت باقتراح رآه إخوانى خطيراً ، وبعد انتهاء اللجنة قالوا لى إننا خائفون عليك ، قلت لهم : اسمعوا أنا لست أكثر منكم شجاعة بل لعلى أكثر جبناً ، ولكننى فقط أكثر منكم فهما لجمال عبدالناصر ، قلت لهم - ويوسف السباعى يشهد بهذا - قلت أن هذا الرجل لا يمقت النقد ولكنه يمقت الحقد ..

أنا يا سيادة الرئيس أعرفك تماما ... وإذا كنت أرجو لك مزيدا من الكمال كحاكم ... فلأنى أراك أهلاً لهذا الكمال الذى أرجوه ، وأقسم مرة أخرى ، أنا إنسان عادى ، ومع ذلك فإننى أعتز بكلمتى ، أقسم لو أننى لا أراك أهلاً لهذا الكمال الذى أرجوه ما وجهت إليك كلمة نقد واحدة ، إنى أحبك وأحترمك ، ولعلك تذكر حينما أسعدتنى ودعوتنى إلى بيتك ، ومكثنا معاً فى نقاش ساعتين أو أكثر قلت لك : إنك وأخوتك حررتم ظهور آبائنا، وأنا بصفة خاصة كمواطن أتمنى أن يظل الرجل الذى يحمل هذا الاسم جمال عبدالناصر، أتمنى أن يحكمنى عشرين سنة أو أكثر ، ولكن الحكم الديمقراطى الذى أومن به وأراه .

تذكر هذا ياسيادة الرئيس ، وأنا أعلم أنك تتحرى العدل ... ولم أقصد العدل هنا إلا العدل السياسى ، لأننا بصدد تنظيم سياسى لمجتمعنا ، أعرف أنك تتحرى العدل وأعرف لك

مواقف جليلة كحاكم نزيه عادل ، وهذا هو الشىء الذى كان يأكل كبدى ، لا يجد خصومك سوى حجة واحدة ، يقولون : أين البرلمان ، أين الدستور ، أين المعارضة ، إنى أريد أن نجهز على هذه الحجة أولا ، وأريد أن نستكمل فى ظل رعايتك كمالنا السياسى الذى أنت الآن تتجه بنا إليه ، ونسأل الله سبحانه وتعالى ألا يزيغ قلوبنا عنك ، وإنى مدين لك بالشىء الكثير كمواطن ، وإن هذا الوطن مدين لك بالشىء الكثير ، والله سبحانه يوفقك ويزيدك من فضله ويزيدنا معك والسلام عليكم .

ومرة أخرى كان فكر عبدالناصر مفتوحا ، وتحدث عن الديمقراطية فى تصوره بوضوح فقال :

بالنسبة للديمقراطية قلت فى أول المناقشة أننا نود أن نفتح موضوع الديمقراطية .. هل المقصود بالديمقراطية .. الديمقراطية الغربية . هل المقصود بالديمقراطية ... الديمقراطية المجردة ، وهل المقصود بالديمقراطية أننا نعمل أحزابا .. وعندما وضعت هذه الأسئلة وضعتها لحضراتكم وقلت فى كلامى أننى فى يوم من الأيام ، فكرت فى إقامة حزبين .. حزب يحكم ... وحزب يعارض .. ولو أردت أن أعمل الآن حزبين بدلا من اتحاد قومى لأمكن أن أعمل حزبا يحكم وحزبا يعارض .. ولكن فى أى إطار ؟ وفى أى نظام اجتماعى ؟ إننى أعتبر أننا فى ثورة ، ثورة اجتماعية ..

لكى توجد الديمقراطية الغربية وجدت الأحزاب ، وجد نظام الإقطاع ، والواقع أنه لم تكن هناك أحزاب ولا ديمقراطية بمعناها الغربى ، ثم وجدت الرأسمالية ثم بعد هذا اتجهوا إلى الأحزاب الديمقراطية بمعناها الغربى أيضا ، لمصلحة من هذه الأحزاب وهذه الديمقراطية؟.. الدولة لمن فى الدول الغربية ؟ الدولة لمن فى الدول الرأسمالية ؟.. الدولة لرأس المال .. الدولة التى يسمونها دولة ديمقراطية سواء تبادلها هذا الحزب أو ذاك فهى عبارة عن ديكتاتورية رأس المال .. هل نريد عمل اشتراكية مثل اشتراكية جى موليه ، ونقول إننا مثل الديمقراطية الاشتراكية ، ونبقى أصلا فى ذيل الاستعمار ، أو ذيلا للاستعمار أو ذيلا للرجعية ؟ ليست هذه أبدا الاشتراكية التى نريدها ..

أنا لا أريد أبدا أن تختلط الأمور فى عقولنا أو تصورنا بالنسبة للديمقراطية ، الديمقراطية كل الديمقراطية ، لهذا الشعب حتى يثبت دعائم ثورته الاجتماعية ، قلت هذا بمعنى الكلمة .. قلت هذا بالتفصيل فى كلمتى ... هل أقول الآن أنى أريد ديمقراطية وأعمل ثلاثة أحزاب

كما قلت ، وكما كانت الرجعية تأخذ نفوذها من الإنجليز ؟ الأردن فيها برلمان وفيها ديمقراطية .. هل تعجبنا الديمقراطية التى فى الأردن ؟ يوجد برلمان ويوجد دستور وتوجد ديمقراطية وأحزاب .. هل المسألة شكل ومسألة منظر ؟ .. كان عندنا برلمان وكان عندنا دستور وكانت عندنا أحزاب .. فما الذى وصلنا إليه فى سنة ١٩٥٢؟ .. وكيف كانت تحكم البلد ؟ كانت هناك طبقات .. هل كان هناك إقطاع أم لا ؟ كان هناك إقطاع ، وكان هناك استغلال ومستغلون .. هل كان هناك الياس اندراوس أم لم يكن؟!

هناك الياس اندراوس ، كانت الوزارة تسقط مقابل ٥٠ ألف جنيه ، وعبود أسقط وزارة ، وكلنا يعرف هذا الكلام ، تحت هذه القبة ، وفى عهد الدستور .. هل هذا هو المطلوب .. منظر !!

أنا أعتبر أننا إذا اتجهنا للمنظر نكون فرطنا فى حق بلدنا .. بالنسبة لى يمكن يكون هذا الأمر أسهل شىء .. لأنى سأبقى رئيساً للجمهورية ، إذا كانت العملية رئاسة جمهورية .. لكن يكون معنى هذا أننى تركت البلد بدون أن أحقق الثورة الاجتماعية .

أشار أحد الأعضاء هنا فى أول يوم لاجتماع هذه اللجنة إلى الثورة التركية .. وقد قرأت ثورة مصطفى كمال بالتفصيل .. فقال أنه يوم مات مصطفى كمال ضاعت الثورة التركية ؟ .. من قال هذا أظن أنه السيد الشرباصى ، أو السيد الغزالى ، وأعتقد أنه السيد الغزالى .. لماذا ماتت ثورة مصطفى كمال مع أنها كانت ثورة سياسية حارب فيها الانجليز وحارب فيها الاحتلال وحرر تركيا ونجح ، وكان حكمه قويا .. بعد ذلك عمل الحزبين اللذين بقيا بعد مماته .. قام بعمل الحزبين ليقول أنها ديمقراطية ، ويتخلص من الانتقاد وأتى بأنبغو ووضعه فى حزب وأتى بآخر ووضعه فى حزب ثان ، وسارت التجربة .. وإذا به يجد أن البلد بها انقسام فعاد وعمل حزبا واحداً وهو حزب الشعب .. لكنه لم يحول ثورته السياسية إلى ثورة اجتماعية ، فضاعت ثورته يوم وفاته ، لأنه كان هناك إقطاع ... وسيطرة وتحكم ..

فأملنا وسبيلنا الوحيد هو ثورتنا الاجتماعية ، وإذابة الفوارق بين الطبقات .. وإذا سرنا اليوم على أساس الديمقراطية الغربية لازم أعمل حزبا للرأسماليين وحزبا للشيوعيين .. ولست أنا الذى سأعمل ، ولكن الرجعيين هم الذين سيجتمعون ، ويعملون الحزب كما تجمعوا مع بعضهم فى سوريا وعملوا قائمة اليوم ..

والشيوعيون لم يلحقوا بالقطار ، ولم تعمل لهم قائمة فى سوريا ، ولو كانوا وصلوا قبل قيام القطار كانوا عملوا قائمة .. حزب للرجعيين وحزب للشيوعيين والشعب يضيع فى

الوسط .. أما أن يعمل لحساب الرجعية ويسير معها أو لحساب الشيوعية ويسير معها .. ورأيى فى الشيوعيين قلته اليوم وقلته قبل اليوم ، وهو أن أى واحد يتلقى تعليمات من الخارج أعتبره غير أمين على بلده ، وأنا متأكد بكل أسف أنهم يأخذون تعليمات من الخارج .. الرجعيون مصالحهم مرتبطة بمصالح الاستعمار ويضيع الشعب لأننا نريد أن نقلد الغرب ونقول أن عندنا ديمقراطية .. هل نترك الشعب لتضيع كل مكاسبه وتضيع الثورة الاجتماعية .. نفرض أننا سرنا فى هذا الطريق وجاء الرجعيون ، وأخذوا أغلبية وعملوا برلمانا كما سيحدث غدا فى سوريا تضيع الثورة الاجتماعية ، وإذا أردنا أن نحدد معنى الديمقراطية فلابد أن نكون على بينة .. لمن نعمل ؟ هل الديمقراطية للرجعيين ليستعيدوا حكم هذا البلد ويخضعوه للإقطاع ويخضعوه مرة أخرى لديكتاتورية رأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية ..

نحن فى ثورة على هذا النظام .. نحن فى ثورة ضد الإقطاع وضد الرجعيين وضد الاستغلال وضد النظام الطبقى الذى كان موجودا فى بلدنا ، نريد أن نذيب الفوارق بين الطبقات . يوم أن نذيب الفوارق بين الطبقات ويوم أن تتساوى الناس يكون هذا هو الوضع الصحيح .. إذا أقمنا أحزابا فإننا سنقيم أحزابا على أساس مصالح اجتماعية ، ما هو الداعى لإقامة أحزاب ؟ الداعى لإقامة أحزاب ، أن تقوم الأحزاب على أساس من المصالح الاجتماعية .. الطبقة الإقطاعية يكون لها حزب ، والرأسمالية يكون لها حزب ، والطبقة العاملة يكون لها حزب ، ثم لاننسى أننا مسرح للحرب الباردة للمعسكرين اللذين لا يحاربان فى روسيا ولا فى أمريكا ، بل يحاربان هنا ويحاربان فى جنوبى شرقى آسيا وفى أفريقيا ، نحن ميدان هذه الحرب .. نفتح الراديو نسمع الدعايات الموجهة ضدنا..

الجرائد التى تصدر فى بيروت وتهاجم يوميا ، وتقول ضاع جمال عبدالناصر وضاعت ثورته إلى آخر هذا الكلام ، هل تعتقد أن هذه الجرائد تكسب ؟ .. لا إنها لازم تخسر وهناك من يدفع . نحن مسرح الحرب الباردة لنكون ضمن مناطق النفوذ .. هل نترك هذه الحرب الباردة لتنفذ إلى بلدنا ، ولنكون مسرحا واسعاً لها لكى نقول أننا عملنا ديمقراطية إنى أقول لا ديمقراطية لأعداء الشعب الذين هم الرجعية المتعاونة مع الاستعمار .. أى شخص يتصل بدولة أجنبية ، يأخذ تعليمات منها ، وأنا فى هذا قد أخطئ فى حكمى على شخص ما ، ولكنى إذا أخطأت فى حكمى أستطيع أن أصححه بعد ذلك .. وقد يكون هذا له مبرر وهو أنى أريد أن أحمى هذا الشعب ..

المعارضة .. الدستور .. سوف نعمل دستورا ... وسوف نعمل برلمانا ، والبرلمانات باستمرار كانت فيها معارضة ، وآراؤنا التى قيلت هنا ـ كان فيها آراء ـ كثيرة معارضة .. نحن لا نمنع المعارضة ، لكننى لا أقول أنى أعمل معارضة لتأتى هذه المعارضة وتنتظم وتكون معارضة رجعية ، وتتفق مع الدول الاستعمارية لأجل إسقاط هذا الحكم وتتولى هى الحكم ، وتعمل لجر البلاد إلى داخل نفوذ المعسكر الاستعمارى ، أو ليأتى الشيوعيون الذين فى الحزب الشيوعى المصرى ، والمتصلون والذين يأخذون تعليماتهم من صوفيا ورياستهم موجودة فى صوفيا ، وكانوا قبل ذلك يأخذون تعليماتهم من روما ، وقبلها كانوا يأخذون هذه التعليمات من فرنسا ، وأيام الحرب كانوا يأخذون تعليماتهم من انجلترا ، وأنا أعرف كثيراً منهم ، وهذا كلام صريح وواضح ومعروف .. وطالما أن شخصا يأخذ تعليماته من الخارج لا يمكن أن يعتبر وطنيا بأى حال من الأحوال ..

إذا كان هناك أناس ماركسيون لا يأخذون تعليمات من الخارج ، فلا يمكن أن نتخذ ضدهم إجراءات ، بل نتركهم لأنهم لا يمثلون هنا عنصر الخيانة .. نحن نقول أن اشتراكيتنا ليست هى الشيوعية ، ومع ذلك نترك كثيراً من الشيوعيين والمتشيعين والماركسيين ، وهم كثيرون وكل واحد منهم يتكلم كيفما شاء ، وكل منهم يبدى رأيه ولا خطر طالما أنه لا يأخذ أوامر من الخارج أو من دوله أجنبية ..

البرلمان .. الدستور .. سيوضع الدستور .. سيأتى البرلمان .. والمعارضة .. إذا أردت معارضة منظمة لابد أن تمثل مصلحة ، وإلا ستكون معارضة تمثل مصلحة الإقطاع ورأس المال ورأيى أن مثل هذه المعارضة لا نستطيع أن نسمح بها الآن فى فترة ثورتنا الاجتماعية .

أقول إنى سأذيب الفوارق بين الطبقات .. فكيف آتى بشخص يقف أمامى ويقول لى .. لا .. أن بينى وبينك حربا لأنى أعلن ثورة اجتماعية تفرض عليه فرضا .. أيمكن ذلك بالتراضى ، والله لن يرضى بأى حال من الأحوال .. أقول له من فضلك تنازل عن أرضك .. يقول لى متأسف ولا يرضى .. أقول له من فضلك .. توزع أرضك على الفلاحين يقول لى متأسف .. هل من الممكن أن أقول لك .. من فضلك أعطنى النقود التى فى جيبك ؟ .. هل ترضى ؟ .. لا أحد يرضى بذلك أبدا .. وطالما أنه لا يرضى أحد يعمل ذلك ، فلابد من ثورة اجتماعية .. وهذه هى المرحلة التى نسير فيها .. إذا سمحت فى هذه الثورة الاجتماعية للرجعية وللرأسمالية أن تأتيا ليعارضا ، ليكون هناك مظهر للديمقراطية أكون مقصرا فى حق هذه الثورة ..

سيوضع الدستور وسيعمل البرلمان .. أما المعارضة فلكل واحد من أبناء هذه الأمة ، الحق في أن يعرض ويقول ما يريد ولكن فى إطار أهداف الشعب .. له أن يقول أن جمال عبدالناصر أخطأ أو أنور السادات أخطأ ولكن ليس له أن يقول أرجعوا الإقطاع مثلا .. الذى يقول أرجعوا الإقطاع أنا لا أعتبره معارضا باعتبره خائنا لأهداف هذه الثورة الاجتماعية.

❑

هذه المناقشة المفاجئة تعطى مؤشرا واضحا لموقف عبدالناصر الفكرى من عدد من القضايا أبرزها قضية الديمقراطية .. ديمقراطية ثورة يوليو .

عبد الله إمام

المحتويات


عربية للطباعة والنشر
7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043



هذا الكتاب يسبح ضد التيار، فهو يناقش القضية الأكثر إثارة للجدل بالنسبة لثورة يوليو، وهى قضية الديمقراطية، ليبدى فيها رأيا مختلفا مدعما بالوقائع الثابتة، وأقوال الشهود الذين يرون أن الديمقراطية لم تكن غائبة خلال الحقبة الناصرية، وأن الثورة أبدعت نظاما ديمقراطيا خاصا بها، يختلف عن الديمقراطيات التى كانت مطبقة فى الشرق أو الغرب على حد سواء.

ويتتبع المؤلف هذه القضية منذ بداية قيام الثورة، وحتى رحيل عبد الناصر، فيتعرض لحل الأحزاب السياسية التى كانت قائمة، واعتماد الثورة على التنظيم السياسى الواحد فى مراحلها المختلفة، ويناقش المراحل التى مرت بها الثورة، ودور محمد نجيب، ويرى المؤلف أن قضية الديمقراطية كانت هى الشماعة التى حاولت القوى المتصارعة خلال أحداث سنة ١٩٥٤ الاستفادة منها، لتدعيم مواقعها فى السلطة.

ويتعرض الكتاب لمواقف الأحزاب القديمة والمهنيين، والعمال، والفلاحين، والرأسمالية الوطنية، والإخوان المسلمين، والشيوعيين من الثورة، كما يتعرض لأحداث كفر الدوار، ولصحافة الثورة، وبرلمانها.. وللتعذيب.. والحراسات والمعتقلات، وغيرها من القضايا التى آثارها أعداء الثورة، وبعض أصدقائها متجاهلين عن عمد ظروف الزمان والمناخ، وحتى استطاعوا إقناع بعض أبناء الثورة بأن عصر عبد الناصر، كان معاديا للديمقراطية، ويذهب المؤلف إلى أن الديمقراطية كانت موجودة، حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مرضية لبعض الذين لا يرون إلا صورة واحدة للديمقراطية، بأن تكون على الطريقة الغربية.

ويأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة الكتب العديدة عن ثورة يوليو التى قدمها الأستاذ عبد الله إمام للمكتبة العربية، تحمل وجهة النظر الأخرى للأجيال الجديدة، التى لم تعش تلك الفترة، والتى حاول البعض تشويهها بتغيير الحقائق خدمة لأهداف خاصة، أو المصالح الذاتية الضيقة.. وكما يقول المؤلف فإن قضايا الوط أكبر وأبقى من المزايدات، والأطماع الحزبية، وكانت ثورة يوليو - بما حققته ع كل المستويات - من أنصع صفحات مصر والأمة العربية، رغم تكتل الأعد ضدها.. وما ارتكبته من أخطاء لا يخلو منها اى عمل بشرى.

الناشـ



